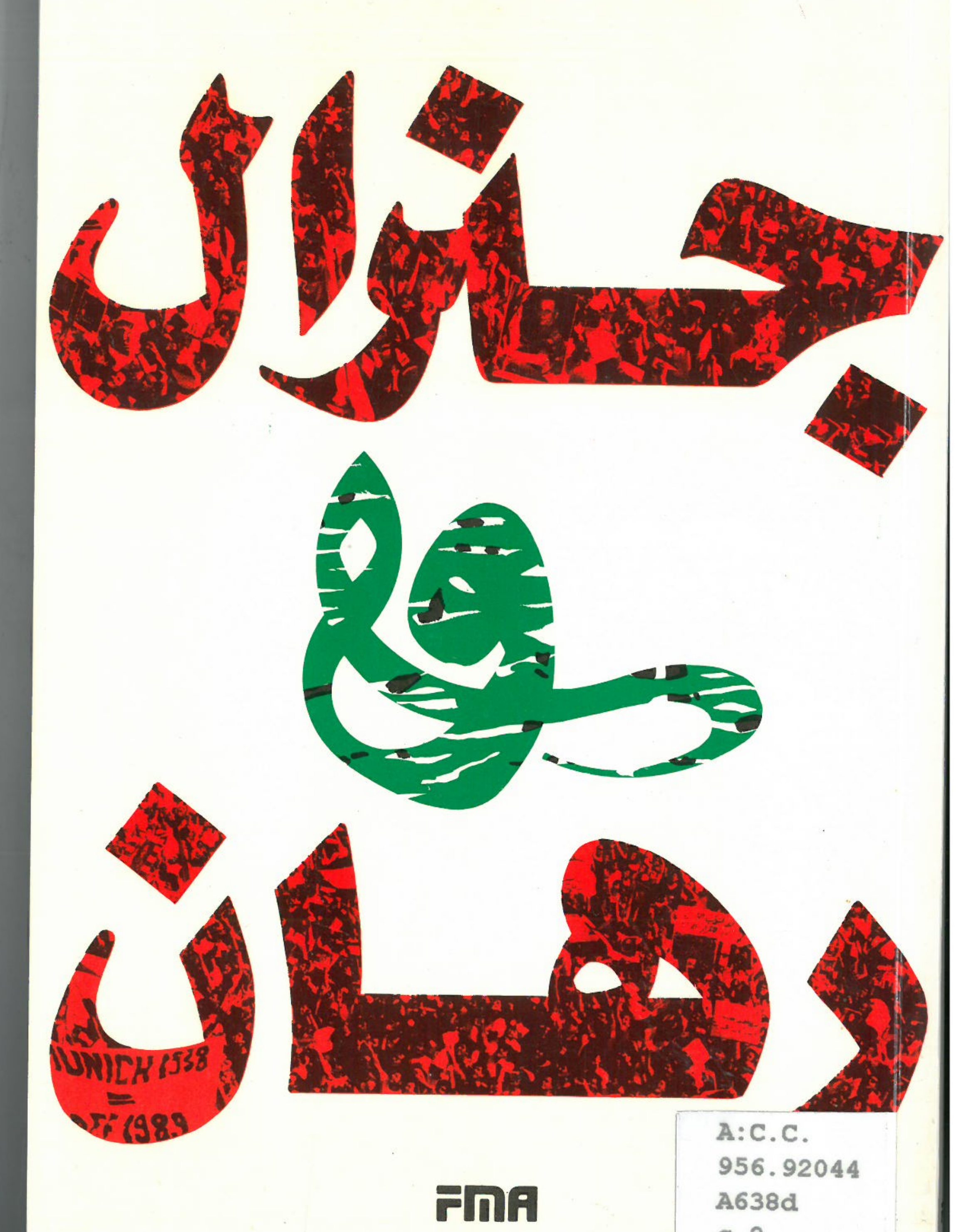
كارول داغر



FMA

كارول داغر

جنرال ورهان

ترجمة

جورج أبي صالح



ملف العالم العربي
FMA

● رسم الغلاف: دانيال رزق الله

الطبعة الأولى: شباط ١٩٩٢.

إهداء

إلى أمي وأبي،
أفضل ما لديّ.

كلمة شكر

إستلزم تحضير هذا المؤلَّف وكتابته ثمانية عشر شهراً. وكان لا بدّ لي من مراجعة محفوظات وصحف ووثائق شتى، ومن الاجتماع بشخصيات لبنانية، عربية وأجنبية، تحمّل بعضها بطيبة خاطر مقابلات طويلة. وإذ يتعذّر عليّ ذكرها بالإسم، فإنني حريصة على شكرها جميعاً، لا سيّما السيدات والسادة الذين لعبوا دوراً اساسياً في مرحلة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ من الأزمة اللبنانية، والذين حدّثوني عنها بكل صدق.

كما أشكر الذين يسّروا لي إنجاز هذا العمل، بفضل نصائحهم ومساهماتهم، وأتقدّم منهم بأخلص آيات الودّ والامتنان.

ولا بدّ لي اخيراً من أن أشكر الشخص الذي لولاه لما أمكن وضع هذا الكتاب، وهو: الجنرال ميشال عون نفسه.

يبقى أن هذا المؤلَّف الذي يُراد منه أن يكون شهادة لا مرافعة، لا يمكن أن يتبنّى طروحات هؤلاء او اولئك، أياً تكن الثقة والصداقة اللتان أظهرهما لي معظم محادثيّ. وهو لا يطمح، بابتعاده عن المدح والهجاء على السواء، إلاّ الى القاء ضوء على الزوايا الغامضة لمرحلة تعبّر، في تاريخ لبنان المعاصر، عن ذروة مأساة هذا البلد.

مقدمة

كارول داغر تمتاز بين صحافيّي مدرستها بأنها تكتب بإحساسها كما بعقلها. وأما عقلها فعملي التحرك:

ترتب الوقائع، تنسّق الأحداث وتفسرها كما تظهر للمراقب، لكنها تتحاشى الانجرار في حذلقة مفرطة سرعان ما تـدّعي، قبل الأوان، القدرة على الكتابة للتاريخ.

ومع ذلك، فكتاب «رهانات الجنرال»(*) موضوع يتجاوز أصلاً مجرّد الريبورتاج السياسي. من هنا، تكمن مزيّتـه في سرد الوقـائع سرداً روائياً أحياناً (سوق الغرب، اجواء بعبدا، دخول السوريين إلخ..)، إنما من غير مغالاة. فهي تروي بعناية، ومن غير التسربل بهواجس البلاغة، الاشياء التي لم تُقَل عند وقوع الحدث، وكذلك الأشياء التي كان يصعب قولهـا في جريـدة، وإن كانت الجـريدة هي «لـوريان - لوجور»، ماضية إلى حدّ كتابة الأمور التي لا تُقال عادة إلاّ «للتاريخ». ومع ذلك، يبدو للقارىء احياناً أنها تتكتّم عـلى بعض الأمور التي تعرفها، وكأنها تدرك أن للمخبر الصحافي المتقصّي والعنيد، هو أيضاً، خـطوطه الحمـر: تلك التي تفصـل الحلم عن الشهـادات (كم من

(*) «رهانات الجنرال» هو العنوان الأصلي للكتاب باللغة الفرنسية (م).

الإشارات إلى مقابلات مع المؤلّفة دُوِّنت في الحواشي بكثير من الحرص!)

هل نأسف أن يكون «الحلم» هو موضوع الحديث اكثر من «الوقائع» أحياناً: «الحلم العوني»، «الحلم الضائع»، وخاصة أحلام الحرية والتحرير، والاستقلال، والانتصار، فضلاً عن الحلم بالسلطة والنفوذ، وأحلام شباب يعاني، وجيش محروم من انتصاراته إلخ... إلخ...؟

كم كانت الأحلام بل والرهانات اكبر من تلك الحكومة الهزيلة، وتلك الحرب القصيرة، وتلك الآمال الخاطفة!

غير أن الكوابيس أيضاً كانت اكبر... ورغم انتماء كارول داغر إلى «جيل عون»، فقد عرفت أن تحكي عن هذه الكوابيس بواقعية ونفاذ بصيرة. أليس هذا ما تتّصف به، مثلاً، هذه العبارة المكتوبة ببساطة قد يرى بعضهم فيها وقاحة: «لقد خُدع عون أخيراً، ولكن اكثر خادعيه كان هو نفسه، وذلك بإصراره على اعتبار نذائر سقوطه دلائل على استمراره في السلطة» (ص ٣٢٧).

* * *

كتابة مقدّمة لكتاب لا تعني بالضرورة الاتفاق مع المؤلّف. ولا خصوصاً، في الحالة هذه، التسليم بقواعد معالجة الموضوع واطاره.

والأحرى أن تُلزم المقدّمة كاتبها ببعض التحفّظات، منها حيال ما تسمّيه كارول داغر «شعب الجنرال» إذ أنه لم يكن كل الشعب اللبناني، وأن «التيار الشعبي الواسع» الذي كان يؤيّده لم يكن هو الأوسع - إذا جاز التعبير. أضف إلى ذلك أن من كان يسمّيهم الجنرال بلغته الحربية - أو حتى في بياناته - «العدو»، والذين كان يقاتلهم بضراوة أحياناً، ليعود في ما بعد ويغيّر عدوّه وحربه... هؤلاء ما كانوا في الواقع سوى حلفائه الطبيعيّين في المعركة، بل اخوانه الواجب استمالتهم بدل القضاء عليهم!

أيُعقل أن نكون، إلى هذا الحدّ، قد أخطأنا الحرب واخطأنا في تعيين الوطن ومعرفة القادة؟

ومع ذلك، يبرز الجنرال عون وسط «رسّامي الخرائط» و«العرّافين السياسيين» الذين تكاثروا تلك الايام وكأنه «نصب المحرّر»، النصب الشامخ الذي سيظل في حجم وحده، لا يضاهى. ومهما بلغت القامة التي اكتسبها أبطال المأساة الآخرون - الذين ربحوا - أو التي يعتقدون أنهم اكتسبوها، فستبقى قامة الجنرال هي الأطول.

«الجنرال كان مزعجاً»، تقول كارول داغر.

اجل، وسيزعج لزمن طويل، كما في رواية غبريال غارسيا ماركيز «الجنرال في متاهته»، أو بالأحرى كما يزعج دون كيشوت ويسحر في آن. أولَم يكن دون كيشوت أيضاً، وكل الذين ما زال يلهمهم، «الحلم المحطّم» بقدر ما كان - واكثر - الحلم المستحيل؟ لعله، حتى يظلّ «ضمير اللبنانيين الحيّ»، يجب أن يظل جنونهم، كذلك.

ذاك هو، بالنسبة الينا، معنى الشهادة الأكثر بلاغةً وصدقاً وتعبيراً التي تنقلها المؤلّفة: شهادة سفير فرنسا الذي سينصفه اللبنانيون يوم يصبحون اكثر حرية في القيام بذلك. فحين كان «الحلّ العسكري» يوم الثالث عشر من تشرين الأول يظهر كقدر محتوم، كان السفير رينيه ألاّ لا يزال يقول: «إن الحل السياسي ممكن وبالتالي ضروري شرط أن يكون سريعاً وألاّ يكون سياسياً بالاهتراء اوسلمياً بالانحلال، بل الحل السياسي القائم على الوفاق الاخوي بين اللبنانيين، وحل الوحدة المستعادة، والدولة المحترمة، ووحدة الجيش المعاد بناؤه، أي بكلمة: سلام الحياة لا سلام موت لبنان» (ص ٢٨٤).

لقد كشف سفير فرنسا لكارول داغر، مجازفاً بالذهاب إلى أبعد من الكلام المباح، كل ما فعله في سبيل هذا «الحل السياسي» حتى اللحظة الأخيرة.

فمَن المذنب؟ أهو الجنرال الذي يملك «جواباً لكل شيء» والذي ضاعف «رهاناته»، إنما من غير أن يقبل قطعاً، وحقاً، الرهان على «الحلّ السياسي»؟ والذي تصرّف كأنه يورّط نفسه في حرب تحرير، في حين «كان يعلم أنه لن يستطيع الانتصار فيها» (ص ٦٧)؟

أم هو ذنب أولئك الذين كانوا يفاوضون الجنرال، مثل ذلك الوزير الموالي لسوريا الذي جاء لمقابلته شخصياً عند السيد ألاّ، قبل أيام من الاستحقاق؟

كتاب كارول داغر لا يجيب عن السؤال بما «أن التاريخ هو الذي سيكشف لنا ذلك ذات يوم». بيد أن التاريخ غير مستعجل ابداً لافشاء أسراره، ولا حتى لإصدار أحكامه. وحدهم الصحافيّون ملزمون بذلك، وهم غالباً ما يجازفون اكثر من الديبلوماسيّين الذين يجرون معهم المقابلات، ولو لكتاب.

إن الحديث عن رينيه ألاّ يسوقني إلى الاشارة إلى الحقائق العديدة المُباح بها إلى كارول داغر، والتي ما كان سفير فرنسا، ولا خصوصاً سفير بريطانيا، ليجيزا لنفسهما كتابتها، أقلّه في مثل هذا الوقت المبكّر، لو كانا ينشران مذكّراتهما. وأفكّر هنا بوجه خاص في آخر أيام الجنرال، أو حربه بالأحرى. فإذا كانت شهادة السفير ألاّ تثير الاهتمام كما لو أنها لأحد ممثّلي الدراما اللبنانية، فإن شهادة السفير رامسي، طوال الحرب، تُدهش ليس فقط ببصيرتها ـ كم هي نادرة عند بعض السفراء الآخرين، ولا سيّما اكثرهم قرباً ـ إنما خصوصاً بصفائها في تقويم الأحداث، وبصراحتها الفردية، وأخيراً، بالتزامها حيال لبنان ومصيره. وكان من حقّنا أن نتوقّع هذا القدر، لا بل قدراً اكبر من الالتزام والصفاء، من جانب الشهود اللبنانيّين على المأساة. لكن، للأسف، مازالت روح الانحياز سائدة لدى اكثريتهم، ربما باستثناءٍ واحدٍ له أهميته: مروان حماده، البعيد بالأمس عن تقلّبات الأزمة، والقدوة اليوم في الموضوعية لأنه لم يحاول، شأن سواه، تصفية حسابات تجاوزها الزمن.

سيكون من قبيل الإسهاب، وطبعاً، التمادي إلى أبعد مما هو متوقّع من مقدمة كتاب، أن نحاول مناقشة ما قاله هؤلاء أو أولئك لكارول داغر، أو حتى ما تحكيه كارول عن مواقف هؤلاء أو أولئك.

غير أنه لا بدّ من وقفة بسيطة لإعطاء توضيح شخصي متعلّق

بالدور الذي تنسبه إليّ المؤلّفة، في حديثها عن الاجتماع الذي حصل برئاسة الشيخ أمين الجميل، يوم ٢٢ ايلول ١٩٨٨. فأنا، بادىء ذي بدء، لم اشترك في الاجتماع بصفتي «مستشار الرئيس»، وهي صفة تخلّيت عنها وتخلّت عني عام ١٩٨٤؛ بل كنت مدعوّاً كمجرّد صديق ولا أذكر أنني شاركت كثيراً في النقاش إذ انني كنت في موقع بعيد تماماً، إن لم أقل مختلفاً جداً مع موقع معظم الأشخاص الموجودين، لكنني أذكر بوضوح أنني تبادلت حديثاً قصيراً مع الدكتور سمير جعجع الذي وصل عندما كنت أهمّ بمغادرة القاعة. وقد سألني قائد القوات اللبنانية، «بما انني حليف ريمون إده»، رأيي في ما لو أجمع الموارنة على الالتفاف حول ترشيح عميد الكتلة الوطنية وما إذا كان بإمكاني الاتصال بالعميد في باريس، منفاه الطوعي، لأبلغه أن الأشخاص المجتمعين، بمن فيهم الرئيس الجميل و القوات اللبنانية، سيقترحون ترشيحه. فأجبت على ذلك ببساطة: هل تريدون فعلاً انتخاب رئيس للجمهورية؟ أم أنكم تسعون إلى إثارة أزمة جديدة بدلاً من إيجاد حل للأزمة التي نجتازها؟

مع ذلك، اتصلت بريمون إده... والبقيّة معروفة.

أود أن أضيف أن دوري في تنظيم زيارة الرئيس الجميل الأخيرة إلى دمشق كان كذلك دور صديق، لا مستشار. فقمت مع الرئيس حسين الحسيني بوساطة مشتركة باتت ظروفها والنتائج معروفة. وليس عندي ما ازيد في شأنها، كما أني لا أملك أسراراً أبوح بها وتُضمّ إلى الملف. وحسبي أن أقول: لقد كنّا نعلم تماماً، ونحن نغادر بعبدا، انه لم يعد لرئيس الدولة أي تأثير لا على الفرقاء الموارنة ولا، للأسف، على الجيش اللبناني. وهكذا كان قد صار لقاء دمشق الذي كان سبقنا إليه رئيس المجلس النيابي ورئيس الوزراء، رغم مقاطعتها للجميّل، غير ذي موضوع.

إذاً، كان لا بد من النجاح في الفشل! دون أن يحزر أو يدري بذلك أحد.

وهكذا كان: توجّهنا إلى العاصمة السورية يومذاك وفق «سيناريو إخفاقي» (وهو مناورة ديبلوماسية قديمة جداً إن لم تكن معروفة جداً) بعقل منفتح، إنما بقلب منقبض!

تلك هي الحقيقة البسيطة والقاسية. والبقية ليست سوى زخرفة، ومحض اختلاق، وكثير من الضجّة... للاشيء!

إن «تبرئة» الرئيس أمين الجميل أو إدانته لعبة لن ألجها، وستظل لزمن طويل اللعبة المفضّلة لعديد من اللبنانيين، وقد أراد بعضهم أن يشرك فيها رهانات الجنرال ـ الكتاب كما الواقع ـ بما أدلوا به من تفسيرات للرهانات، في مقابلاتهم مع المؤلّفة. والحقيقة أن الجميّل كان يعلم، منذ ما قبل ليلة ٢٢ ايلول، أنه قد يضطرّ للمراهنة على عون. ولّما حان الوقت، اكتشف بعد فوات الآوان أنه اخطأ في اختيار «الرهان»، كما في المراهنة. وهذا ما أثبتته الاحداث بدون حاجة إلى من يفسّر ولا من يتّهمون!

*****

ولكن، لندع الذكريات والتقديرات! فقد آن الآوان لنختم مقدّمة باتت طويلة اكثر من المألوف. وهي مهمة صعبة، إذ أن «خاتمة» كارول داغر الممتازة قلّما تبقي مجالاً لمزيد من الكلام. ففيها حديث عن مستقبل الجنرال عون: «هل هو في احتياط الجمهورية» (ص ٣٤١) أم أنه ليس سوى «جثة سياسية» (ص ٣٤١)؟ وفيها أيضاً حديث عن مصير لبنان، ولاسيما عن مصير المسيحيين الذين كان الجنرال يعتقد أنه يشنّ المعركة الأخيرة من اجلهم: «تُرى، هل عانى مسيحيّو لبنان خلال ستة عشر عاماً حروباً ـ تسبّبوا في أغلبها ـ مع ما حفلت به من مصائب وويلات وخراب ودمار، من أجل لا شيء؟ وما دام الأمر كذلك، ألم يكن من الافضل لهم، منذ البداية، أن يرضخوا للمشيئة السورية ويتجنّبوا هذه الجلجلة الطويلة والدموية؟» (ص ٣٣٤).

ثمة صيغ استفهامية ليست سوى تأكيدات مقنّعة. وتلك التي استخدمتها كارول داغر تعبّر عن تساؤل وجداني يقارب اليأس إن لم يكن التمرّد.

فهي، في نهاية المطاف، لا تزال تكنّ الودّ للجنرال، وتحقد عليه لأنه لم يكن سوى هو نفسه، كما وصفته في صفحاتها الأولى: رجل قلّما يعرف الحلول الوسط، استئثاري، وهو مزيج من السذاجة السياسية والحيلة، ذو بساطة مؤثّرة، على جانب من الخشونة، وميّال إلى الريبة، لكنه قادر أيضاً ـ وإن نادراً ـ على محض الآخر ثقة كبيرة تقارب الصداقة (ص ٢٠).

... أو ليس هذا سبباً إضافياً لعدم توريط المسيحيّين في خياراتهم الواهمة؟

قدر المسيحيين، لا هو الخضوع، ولا هو شنّ حروب مستحيلة باستمرار، وذات انتصارات اكثر استحالة؛ حروب «شعبية بقدر ما هي مستحيلة».

عندنا ان قدر المسيحيين، اليوم اكثر من أي يوم مضى، هو الحوار: حوار الواقع الدائم، حوار في صميم الحياة اليومية، حوار التعايش، بل العيش المشترك بكل كماله وصدقه والبناء، بدون نيات مبيّتة ولا خلفيات مخبّأة: لا خلفيات سياسية، ولا عسكرية، ولا اقتصادية حتى. بل اكثر من ذلك، نقول: «حوار دستوري»، لأن المسيحيّين سيحقّقون ذاتهم في نظام من الحقوق المكتنزة بحرّية وبشكل متبادل.

إنه طبعاً عمل شاق، وتحدّ مستمر، ورهان مجازف وصعب، لكنه، بالتأكيد، منطو على حظوظ اكبر في النجاح من كل الرهانات الخاسرة، سواء تلك التي دعا إليها الجنرال عون، أو التي ساقنا إليها المحاربون والسياسيون الطارئون ومحترفو الارهاب الذين لم يكن لديهم غير رهان واحد، هو الرهان على هزم هون.

والحقيقة أن الجنرال قد لا يكون مسؤولاً عن كونه سليل ذلك الصراع الانتحاري على السلطة الذي كان يخوضه «المسيحيّون السياسيّون»، والذي كانت البلاد تنحسر من جرّائه يوماً بعد يوم. «وطن» الزعماء المسيحيّين هؤلاء، كان قد تقلّص، فلم يعد هو الأرض، ولا الوطن الذي يسكنه «الآخرون» أيضاً، إنما فقط ارض السلطة

الحصرية التافهة التي كانوا يظنّون انهم مازالوا يمارسونها. يعني، باختصار: وطن تخومه حدود طموحاتهم.

هذا هو «الوطن» الذي ورثه الجنرال عون. لكنه لم يفعل شيئاً لتجاوزه، أي لتمكين لبنان من استعادة كماله وسلامة أراضيه المفقودة والبعد الكامل لحرياته. فالجنرال، بمنعه أولاً «الحوار الدستوري» وتشبّثه فيها بعد برفضه، كان يفضّل «الخرافة» الشخصانية الواهمة على الحقيقة الوطنية.

ان يوم ١٣ تشرين الأول، الحافل بمآثر البطولة والاستشهاد، وبالمعاناة السياسية بل وبالاذلال، لن يبدّل شيئاً في حقيقة الحروب الانتحارية المحزنة: فهي الوحيدة التي لا تُربَح قط، والتي لا تُصنَع منها عقيدة، ولا يكون منها ولها وطن. ولنقل بصراحة، لا بل بفظاظة: ليس بالتملّص من «لبنان ما بعد ١٣ تشرين الأول»، يستطيع المسيحيّون أن يستعيدوا حقوقهم في دولة المستقبل، تلك التي سيزدهر فيها من جديد وجودهم التاريخي، وبالتالي، مصيرهم.

هل نحن إذاً في صدد «ماسّادا» ثانية؟ وهل سيتكشّف لنا ذات يوم أن أسطورة الجنرال كانت محض سراب؟ ان «ماسّادا» لم تكن رائعة إلاّ لأن المدافعين عن القلعة ارتضوا مواجهة المعركة النهائية، لكنهم لم يسعوا إليها.

مع كارول داغر وقرّائها، يخطر في بال المراقب أن يسأل نفسه هذا السؤال الأخير: تُرى، أوَليس من الملحّ أن نغيّر أحلامنا، والكابوس، والرهان؟

غسان تويني

تمهيد

في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، كانت طائرات سلاح الجو السوري من طراز «سوخوي» تنقضّ على القصر الرئاسي في بعبدا حيث كان الجنرال عون متحصّناً. فاضطرّ عون إلى اللجوء إلى سفارة فرنسا. وهكذا، انتهى العهد العوني التي كانت «حرب التحرير» اكبر مآثره العسكرية، وبخاصة معركة سوق الغرب. فالجنرال، بتمرّده على «الستاتيكو» الاقليمي المحافَظ عليه على حساب لبنان، الآيل إلى بؤرة مانعة للإنفجار الكبير، وبفضحه حسابات الكبار الخفيّة، كان يزعج هؤلاء. فلم يكن له موقع في النظام الدولي الجديد الذي كانت الولايات المتحدة تستعدّ لإقامته. وكان لا بدّ لسقوطه من أن يشقّ الطريق أمام سحق مشوّش آخر، ذي حجم آخر، هو صدّام حسين، الذي كان يظنّ هو ايضاً أن باستطاعته أن يطبع بطابعه تغييراً جغرافياً ـ سياسياً في المنطقة.

أما العبرة من مغامرة الجنرال عون فهي أنها تكشف القيود والعوائق التي تلجم التطلّعات الوطنية والاستقلالية للدول الصغيرة في عالم تحكمه القوة ـ مهما قيل غير ذلك. ومن أقوال لاكوردير المأثورة انه «بين القوي والضعيف، فإن الحرية هي التي تضطهد والقانون هو الذي يحرّر». إلاّ أنه لم يتمّ بعد، في حالة لبنان ـ كما في حالات

اخرى - إثبات صحة هذه الحكمة. ففي الواقع، نادراً ما خلّص القانون الدولي الضعيف من سيطرة القوي، إلاّ للدفاع عن مصالح أطراف أقوى كذلك. ومع أن ميشال عون كان يعي الحدود التي تقيّد تحرّكه، فقد أراد أن يقامر بعناد، وراهن وحده ضد المصرف الدولي: ففي ١٣ شباط ١٩٨٩، عشية تصادمه الأول مع ميليشيا القوات اللبنانية، راهن على تلاحم المعسكر المسيحي شاجّاً إيّاه شجّة أضحت مميتة؛ وفي ١٣ آذار ١٩٨٩، لعب آخر أوراقه التفاوضية مع سورية قبل أن يعلن الحرب عليها في اليوم التالي؛ وفي ١٣ آب ١٩٩٠، راهن على الجيش اللبناني في معركة سوق الغرب، فكانت المرّة الوحيدة التي كسب فيها. وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، خسر الجنرال. ولأن تياراً شعبياً واسعاً تبنّى مواقفه وأيّده، فإن هزيمته كانت أيضاً، من نواحٍ عدة، هزيمة شعبه، المستبعد من الحل.

إن الكلام على رجل كميشال عون، أثار هذا القدر من الانفعالات، ليس بالعمل اليسير. فليس ثمة درجات من التمايز في المشاعر التي يُخَصّ بها، وليس فيها لامبالاة كذلك: فإما أن نكون معه أو ضدّه، وإما أن نحبّه - إلى حدّ اعتباره بطلاً اسطورياً - أو أن نكرهه. ويصحّ هذا على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول، لأنه هو نفسه رجل قلّما يعرف الحلول الوسط. إنه مزيج من السذاجة السياسية والحيلة، ذو بساطة مؤثّرة، على جانب من الخشونة وميّال إلى الريبة، لكنه قادر ايضاً - وإن نادراً - على محض الآخر ثقة كبيرة تقارب الصداقة. كثيرون هم الذين خيّب أملهم بتصرّفه وأخطائه، ولكن، حتى عند هؤلاء، يبقى في الواقع شيء من الأسف والغمّ، وشيء من الميل إلى شخصيته بعد «الابتعاد عنها» فإننا نجد بوجه خاص ذلك النوع الخفيف من انقباض القلب المصبوغ بالمرارة عند اولئك الذين عملوا، في وقت من الأوقات، مع الجنرال و/أو لصالحه، والذين أصبحوا فيما بعد متحمّسين لخسارته.

حين أبلغتُ إلى «الجنرال» لأول مرة نيّتي في تأليف هذا الكتاب،

ابتسم دون أن يقول شيئاً. لكنني كنت أجهل آنذاك الى أين سيقودني فضولي...

إلى تعرية المنحدر الآخر من الجبل.

بيروت، في ١ كانون الاول ١٩٩١

سوق الغرب

إلى اللواء الثامن
بقيادة العميد سليم كلاّس

صورة من الجو لساحة القتال في سوق الغرب

أنظر في قفا الصفحة أسماء الأماكن المقابلة للأحرف (مواقع الجيش
اللبناني بالأزرق) وللأرقام (مواقع القوات السورية وحلفائها بالأحمر)،
على الخريطة المبيّنة أعلاه.



مواقع السوريين وحلفائهم

١ ـ كواع النجاصة
٢ ـ مطلّ شملان
٣ ـ تلّة العقر
٤ ـ جبل العريض
٥ ـ رويسات الشطرا
٦ ـ رويسات عبد الجليل
٧ ـ حفاف الهوا
٨ ـ تلّة ٨٨٨
٩ ـ قصر عبد الرحيم
١٠ ـ قصر الكويتي
١١ ـ قصر الشربينات
١٢ ـ قصر الصنوبرات
١٣ ـ البلايط
١٤ ـ كتّانة
١٥ ـ عالية: الجامعة الوطنية / كنيسة الحيّ الغربي

مواقع الجيش اللبناني

A ـ تلّة ٨٨٨
B ـ قرص المدوّر
C ـ قصر غندور
D ـ تلّة البرنس
E ـ المرصد
F/G/H ـ حي المسالخ
I ـ ڤيلا متاخمة للمقبرة
J ـ مدرسة كيفون
K ـ الأسعد
L ـ قلعة الحصن
M ـ بناية مكارم
N ـ ڤيلا عسّاف
O ـ بناية العقد
P ـ فندق كامل
Q ـ فندق فاروق
R ـ الأسعد وشبلي
S ـ المدرسة الفلسطينية
T ـ صعب ١ و ٢
U/V ـ المطران ١ و ٢
X/Y ـ الكسّارات

إنها الرابعة صباحاً. ولويس، المغوار الشاب من السريّة الثالثة، يخربش بعصبيّة بضع جُمل على ورقة مدعوكة، فيما هو لابدٌ بالأرض، سانداً ظهره إلى جدار فُتحت فيه ثغرة. توقّف لحظةً، وألقى نظرة خاطفة إلى يمينه، إلى رفيق سلاحه مارون، من الكتيبة ١٠٣، الذي يقاوم النعاس مفترشاً الأرض ويده على بندقيته الـ «إم ـ ١٦» التي لا تفارقه. فالظلام المعتم لا يُحتمل، ووحدها بضع رشقات من «الحرس» تخرق سكون الليل المملّ. لويس يفتّش عن كلماته، وبصعوبة، يدوّن المشاعر التي تضايقه، ثم يطوي الورقة، بعد تأريخها: سوق الغرب ـ الأحد في ١٣ آب ١٩٨٩.

* * *

«مارون، قُمْ! أعتقد «أنهم» رجعوا، وسيعود الضرب!» وفي لمح البصر، زحف مارون على بطنه وتناول سلاحه. أما لويس، المقرفص خلف فرجة الحائط المدمَّر، المطلّة على الوادي، فقد لبس قميصه المرقّش فوق «التيشرت» الكاكي، وسوّى قبّعته الحمراء. كان الهدوء حولهما تاماً، ولم يقطعه غير رفّ من الكراوين* الشاردة، المغامرة

(*) جمع كروان، وهو طائر من فصيلة دجاجيّات الأرض (م).

في نسيم الصباح. فإذا بمارون يلقي نظرة سريعة على ساعة يده: إنها الخامسة والدقيقة الثالثة والخمسون.

ـ«ما الأمر، يا لويس؟ أرأيت شيئاً؟

ـ خلتُ أنني سمعت أصوات زناجير متّجهة شمالاً نحو «الكرامة».

حبس الجنديّان أنفاسهما. وفي الغرف ذات الفواصل المتصدّعة المجاورة لغرفتهما، لا يزال رجال الكتيبة ١٠٣ ساكنين وسط ركام من أنقاض الباطون وأكياس الرمل المكدّسة، الممزّق بعضها، وشظايا القذائف وظروف الخرطوش الفارغة.

«قل لي، تبدو وكأنك لم تنم، أردف مارون قائلاً وهو ينظر الى وجه رفيقه المتعب، الذي لم تُحلَق لحيته منذ ثلاثة أيام، مثل لحيته هو ايضاً.

ـ كلا، فأنا لم يغمض لي جفن، مع انه كان عليّ الافادة من فترة الهدوء. غير انه كان عندي حدس غريب».

وفجأة، أشار بسبّابته قائلاً: «هاك، أنظر!»

من الجهة الاخرى للوادي، فوق البرج العالي، وعلى بعد ألف وخمس مئة متر تقريباً، على خط مستقيم، لمع مدفع دبّابة مع تلألؤ الفجر. «ماذا هناك، بربّك... «كأنهم» غيّروا مواقعهم! ربما يجب أن ننذر الملازم اول مراد»، صاح مارون.

ولكن، فات الأوان. إذ كسر الصمتَ هديرٌ طويل، تبعه انفجار رماهما ارضاً. فقد سقطت قذيفة على الطريق أمام فندق كامل، تلك التي توصل إلى «القلعة»، لجهة اليمين. وما كاد وابل الحصى وشظايا الحديد يتناثر في الارجاء محدثاً قعقعة معدنية مخيفة حتى زلزل التلّة دويٌّ خافت كأنه هزّة أرضيّة. «إحتمِ!» صرخ مارون لصديقه. وفي آن واحد، قذفت بطاريات المدفعية السورية ومدافع الحزب التقدمي الإشتراكي المنصوبة في الشوف المقابل، وفي عاليه وبحمدون إلى اليسار، وفي عيتات من الخلف وفي مطل شملان إلى الجانب الأيمن، حمم نيرانها، فانهمر وابل من قذائف الهاون وقذائف المدافع من مختلف العيارات على المراكز العسكرية والخطوط

المتقدمة على تلّتي ٨٨٨ والپرنس، وقرص المدوّر، وعلى قلعة كيفون وهياكل البناء المتهدّمة وواجهات الأبنية المتصدّعة في حيّ الفنادق وقصر العضم وڤيلا سلام وثانوية سوق الغرب في الأسفل، على بعد ١٥٠ متراً من القلعة، وعلى المقبرة والمسلخ والمدرسة الفلسطينية وراء الفنادق، ومركز القيادة الأمامي للّواء العاشر في فندق حجار، وعلى الطرق والمفارق التي توصل إلى سوق الغرب.

استيقظ الجنود مذعورين، وبالكاد تسنّى لهم الوقت للاختباء في الخنادق وسط جوقة سباب. ونقبت قذيفة من عيار ١٢٢ملم الجدار الداعم للڤيلا المجاورة، أو على الأصح لما كان ڤيلا فيما مضى. وفجأة، شقّت قذيفة من عيار ١٦٠ملم طريقها عبر أنقاض «ڤيلا الپرنس» حيث يتواجد مارون ولويس والآخرون، وانفجرت في غرفة مجاورة. فاختنق الرجال من رائحة البارود الحادّة. توجّه لويس، زاحفاً، نحو الباب الفاغر. وفي اللحظة التي تطلّع فيها إلى الخارج، انهارت جدران المنازل الحجرية من كل جهة في تقصّف رهيب. فلم يعد يشغل باله غير فكرة واحدة: الالتحاق بأسرع ما يمكن بوحدته على تلّة ٨٨٨.

«أنت مجنون! إنتظر قليلاً حتى تهدأ.

ـ حتى تهدأ؟ يبدو لي أن الأمر لن ينتهي قريباً».

وتناول «اللّو»[1] خاصّته استعداداً للانطلاق تحت وابل من القذائف، ثم التفت إلى رفيقه وسحب من جيبه ظرفاً سلّمه إياه قائلاً: «مارون، هذه رسالة كتبتها الليلة الى أمي وأخي. إنني أعهد فيها اليك، إن حدث لي شيء....

ودون أن ينبس ببنت شفة، أخذ مارون الرسالة ووضع يده على كتف المغوار الشاب فحدّق كلاهما بعينيّ الآخر، ثم استدار لويس واختفى: من تلّة الپرنس التي غادرها الى تلّة ٨٨٨، تكاد المسافة تبلغ ١٥٠متراً. ولكن، تحت طلقات الهواوين ورمايات المدفعية

(١) قاذفة مضادّة للدروع أميركية الصنع.

المباشرة التي تنهمر من المواقع السورية في الجبل، على موجات متعاقبة، وتحت قاذفات الـ «آر.بي.جي» المطلقة من قبل ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزية، المتمركزة على المنحدر الآخر لتلّة ٨٨٨، على عشرين متراً من خطوط الجيش، يبدو الأمر وكأن دهراً يفصل بين الرابيتين الصخريتين اللتين تسيطر عليهما معاً الكتيبة ١٠٣ ووحدة صغيرة من سريّة المغاوير الثالثة. كبح مارون، الذي لاحق صديقه بنظره، انقباضاً في صدره، ولم يكن قد مضى بعدُ اسبوع واحد على تعرّفه إلى هذا الرياضيّ الشماليّ الأشقر، ابن الثالثة والعشرين، المتطوّع في وحدة المغاوير منذ سنتين.

واذا بصفير قذيفة يسقطه أرضاً.

«أولاد الشـ.....!» قال مدمدماً.

كانت فوهات مدافع السوريين وحلفائهم ترمي بمقذوفاتها بإيقاع جهنّمي. ولم يكن مارون، المتطوّع في الجيش منذ اربع سنوات، قد شهد يوماً مثل هذا القصف العنيف. فشقّ عليه أن يحتفظ برباطة جأشه، خصوصاً وانه يعيش الكابوس منذ ثلاثة ايام. فاللواء العاشر وصل إلى سوق الغرب في ٨ آب ١٩٨٩، بعد خمسة أشهر تقريباً من اطلاق الجنرال ميشال عون «حرب التحرير ضد المحتلّ السوري». وكانت الغاية من مجيئه الحلول محل اللواء الثامن، الذي يمسك بخط جبهة «القطاع المسيحي» هذا منذ أحد عشر شهراً، والذي سقط في صفوفه مئتا وخمسون جريحاً ونحو عشرين قتيلاً. ذلك أن قيادة الجيش، المعتبرة أن فترة حزيران ـ تموز ـ آب هي فترة مساومات سياسية وتخفيف للضغط العسكري، رأت أنه ينبغي الإفادة من ذلك لإراحة لواء النخبة هذا، الذي كان يقوده سابقاً الجنرال عون نفسه، والذي تمرّس بالحرب على مرّ سنة تقريباً من الاشتباكات المنتظمة مع عناصر الحزب التقدمي الاشتراكي التابع لوليد جنبلاط، لكنها أخطأت التقدير...

اذاً، في ٨ آب، تلقّى العميد مخول حاكمه، المعيَّن حديثاً على رأس اللواء العاشر الذي أصيب قائده بمرض خطير، مهمة تولّي

جبهة سوق الغرب التي تمتدّ على مسافة ٨ إلى ١٠ كيلومترات، من عاليه إلى الشويفات. وهو رجل نزيه ومقاتل، غير أن قدميه لم تطأا قطّ من قبل مسرح عملياته الجديد هذا. لكنه كان يأمل مع ذلك أن يتعوّد على الجبهة في غضون خمسة عشر يوماً، بفضل ايضاحات الوحدات الصغيرة التي تركها اللواء الثامن هناك لمعاونة لوائه وتسهيل انتشاره في أثناء فترة التبديل.

* * *

مقابل جبل الشوف، من الجهة الاخرى للوادي، وعلى علو ٩٠٠ متر، كانت سوق الغرب مركز اصطياف لتجار موسرين، لبنانيين وعرباً، ولبورجوازية بيروتية بروتستانتية، ذات ثقافة انكلو ـ سكسونية. فلم يبق من الفيلات والحدائق المتدلّية التي كانت تنتشر على ذلك المرتفع الصخري، سوى أكوام من الخرائب والريح الباردة التي تندفع في مجار هوائية بين الحيطان الحجرية التي لا تزال قائمة.

إن سوق الغرب التي تحدّها، من جهة، تلّتا ٨٨٨ وقرص المدوّر، ومن جهة اخرى، المقدّم الرائع لما يسمّى «القلعة» حتى جوار قرية كيفون، تبلغ ذروة ارتفاعها عند «تلّة الپرنس»، وهي موقع رئيسي مشرف على منطقة الفنادق (فنادق سرسق، كامل، فاروق، حجار، ڤيلا عسّاف، قصر العضم...). ويبدو أن اسم هذه التلّة عائد إلى أمير مصري كان قد شيّد فوقها دارة فخمة في الخمسينات لتمضية الصيف فيها.

من هناك، ينبسط «القطاع المسيحي» على مدّ النظر، والبحر وراءه. وعندما يكون الجو صحواً، يمكننا أن نرى خيط الزبد الرفيع وهو يزنّر المناطق الساحلية الممتدّة من خلدة ومن محيط مطار بيروت حتى جبيل. الى يمين سوق الغرب، يشمخ جبل صنين وأحراج المتن العالية وتلّة مونتيڤردي؛ وتحتها، تقع مدرسة الآباء اليسوعيين في الجمهور وقبّة كنيستها. أما قصر بعبدا الرئاسي، فيبعد عنها ثلاث مئة متر، على خط مستقيم، ويحجبه منحنى إحدى التلال.

وأما الطريق المتعرّجة صعوداً من بعبدا إلى سوق الغرب، فهي مكشوفة من أوّلها إلى آخرها، وبلا حياء تقريباً، للعيان ولنيران «العدو» المتمركز على مرتفعات مطلّ شملان[2] وعالية، كما على طريق الشويفات المرعبة، التي هي بمثابة حصان طروادة حقيقي داخل الترتيب العسكري للقطاع المسيحي، في جنوب غربي خطوط سوق الغرب.

بعبارات استراتيجية، فإن المنطقة بمجملها تشبه مدرّجاً تشكّل سوق الغرب وسطه. ومن جرّاء ذلك، تتعرّض هذه البلدة العالية جداً لرمايات مباشرة من كل حدب وصوب، من مدافع الدبابات وسلاح المدفعية: انطلاقاً من عاليه ومنصورية بحمدون شرقاً، ومن مطلّ شملان والبرج العالي وبئر الشيخ عارف جنوباً. إن سوق الغرب هي موقع مطوّق من كل الجهات، والممرّ المحتوم نحو القطاع المسيحي من هذه الجهة من الجبهة. وتلّة البرنس هي العمود الفقري للدفاع عن هذا المزلاج الجبلي. وتمتدّ بينها وبين الفنادق الغائرة قليلاً في قلب القرية طريق متعرّجة وضيّقة تقود الى القلعة، وهي تنغرز كإصبع في «أرض العدو» على تخم كيفون. وهكذا، فإن القلعة لا تتّصل بسوق الغرب إلاّ بواسطة رقعة ارض توصل الى فندق سرسق، ويكون المرء فيها مكشوفاً على مسافة ٢٠٠ متر.

منذ بداية حرب لبنان، حاول كل الفرقاء المتقاتلين، في وقت او في آخر، احتلال سوق الغرب. ففي ١٩٨٢، انقضّ الطيران الإسرائيلي بضراوة على القيادة الفلسطينية التي كانت تقيم فيها مقرّها. ومع «حرب التحرير»، منذ شهر آذار ١٩٨٩، أصبح التنقّل في القرية في غاية الصعوبة والخطر. فعمليات القصف المتواصل دمّرت الأبنية القليلة التي كانت لا تزال قائمة وكشفت طرق المواصلات العسكرية، كما أضحت مجموعات كاملة من البيوت المنهارة فوق أسسها والأزقّة

(٢) شملان قرية رائعة كانت تأوي، بين فيلأتها الأنيقة، المدرسة البريطانية الشهيرة حيث تعلّم العديد من الديبلوماسيّين ـ والجواسيس ـ اللغة العربية.

المشقّقة «مناطق قاتلة» حيث تُستهدف كل حركة، فور ملاحظتها، بمدافع الهاون وبقاذفات الصواريخ من قبل ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزية وفلسطينيّي «ابو موسى»، المتمركزين إما تحت، في عيتات، وإما على قمّة مطلّ شملان.

***

بين ٦ و٨ آب، تمَّ التبديل بلا صعوبة. إذ أن طلقة نارية واحدة لم تعكّر عملية سحب اللواء الثامن واستبداله باللواء العاشر المجوقل. وتحت حرارة شمس حارقة في سماء الصيف المزرقّة، أخذ الجيش السوري وحلفاؤه الفلسطينيون والتقدميون الاشتراكيون يراقبون بانتباه، من خواصر مرتفعات الشويفات ومطلّ شملان وبحمدون وعاليه، تحركات قوات اللوائين اللذين كانا يتناوبان، لكنهم ظلّوا ساكتين.

في الواقع، كانوا ينتظرون هذه اللحظة منذ حوالي الشهر، بعدما علموا برحيلٍ قريب للّواء الثامن الذي يقوده العقيد سليم كلاّس، الضابط الكاثوليكي الباسل والنزيه، البعلبكي الأصل، والمعتبَر بأنه الساعد الأيمن للجنرال ميشال عون. فبتوجيه واشراف هذا الرجل، ذي الهيئة الموحية بالأنفة والعزم، صاحب الوجه النضر والنظرة القاطعة والضحكة المندفعة، والمصافحة القوية والصادقة، أصبح ذوو «القبّعات السود»، رجال اللواء الثامن، اختصاصيّي جبهة سوق الغرب، المتمرّسين بالمناورات وبالقتال في هذه الأرض الجبلية الكثيرة الحصى. فما دام هؤلاء هناك، فلا يمكن للتشكيلات الدرزية والفلسطينية التقدمية، المؤيّدة لسورية، أن تأمل في اختراق الجبهة. لذا، هلّلوا حين علموا، في بداية آب، أن تبديل اللواء الثامن سيجري في حوالي العاشر منه. كان لديهم عشرة أيام ليستعدّوا! فالفرصة مناسبة للغاية. وبمعاونة ضباط من هيئة الأركان السورية، أخذ رجال وليد جنبلاط و«ابو موسى» يعدّون تفاصيل خطتهم. فهم لا يريدون أن يدعوا للعميد حاكمه الوقت الكافي للتأقلم وتركيز ترتيبه القتالي. يجب ألاّ يحدث هذا. بالطبع، ان لدى اللواء العاشر خبرة سابقة في هذا

الخط المتقدّم من القطاع المسيحي، إلاّ انه أمضى شهوراً طويلة بعيداً عن سوق الغرب، وهو لا يعرف التغيّرات الجغرافية ـ الاستراتيجية الحاصلة على الأرض.

ومن أجل الخداع، رحّبت اذاعة جنبلاط بمجيء «القبّعات الخضر» إلى المنطقة ـ وهو لون قبّعات رجال اللواء العاشر ـ معتبرة ذلك بمثابة مؤشّر على عهد عتيد من الهدوء وحسن الجوار. حتى أن رجال اللواء العاشر أنفسهم كانوا يشعرون بأنه اذا كان اللواء الثامن، المتعوّد على الحرب، يترك لهم مكانه في سوق الغرب، فهذا يعني أن هذه الجبهة على وشك التبريد. اذاً، كان الكثيرون يرون أن ثمة فترة من الاسترخاء بدأت على «الخط الأحمر». زد على ذلك ان لبنان كان آنذاك في أوج مرحلة من الاتصالات السياسية ـ الدبلوماسية في جميع الاتجاهات، مما يسمح للّواء العاشر بالاعتقاد بأن علاقاته مع المقاتلين في الجهة المقابلة ستكون أقل تفجّراً من ذي قبل.

كانت الساعة العاشرة والنصف ذلك اليوم، يوم الخميس في ١٠ آب. وكان مارون، من عناصر كتيبة المشاة ١٠٣، يأكل «منقوشته» بنهم، جالساً على صخرة مشرفة على مسالخ سوق الغرب، مقابل منحدرات الشوف، مشمّراً على ساعديه، ومستمتعاً بلحظات الراحة تلك. فالجو ينبىء بنهار جميل ومشمس، وكان في وسعه أن يحسّ بنعومة النسيم. وفجأة، بدأ القصف، بكثافة وعنف غير مألوفين. مع أن السوريين كانوا قد غمروا المناطق المسيحية بقذائفهم طوال الأشهر الخمسة الماضية، إنما ليس بهذا القدر اطلاقاً. هذه المرة، أدرك مارون أن الأمر مختلف.

بلا انقطاع، راحت راجمات صواريخ الخصم وبطارياته ودباباته تصبّ حممها على القطاع المسيحي برمّته. ليلاً ونهاراً، كانت شلالات مجلجلة ومومضة تتساقط من المتن الأعلى والبقاع والشوف على بيروت وضاحيتها، على الطريق الساحلية، على مرفأ جونية الصغير، وطبعاً، على بعبدا ومقرّ وزارة الدفاع في اليرزة، بمعدل خمس قذائف في الثانية احياناً. وفي سوق الغرب، لم يكن بإمكان رجال اللواء العاشر،

المرشوشين بنيران غزيرة، سوى الاحتماء في ملاجئهم المحصّنة وخلف المتاريس الترابية.

فقد فوجئوا، ولم يكن قد تسنّى لهم الوقت بعدُ للاستقرار، وإنجاز ترتيباتهم اللوجستية، وتنظيم طرق اتصالهم وخطوطهم الهاتفية والكهرباء وأجهزة التراسل اللاسلكي، ولا حتى للتعوّد على قائدهم الجديد.

يوم العاشر من آب، كان توزيع قوى الجيش اللبناني الذي يأتمر بأوامر الجنرال عون على مختلف الجبهات هو التالي[٣]:

ـ اللواء العاشر منتشر على طول جبهة سوق الغرب، اي على «الخط الاكثر تقدّماً من الجبهة»، الممتدّ على نحو عشرة كيلومترات.

ـ الكتيبة ١٠١ من سلاح المشاة تحتلّ «قلعة الحصن»، في أقصى جنوبي الربوة الصخرية، ومركزي الأسعد الاول والأسعد الثاني، على المنحدر الأيسر. أما ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي فتتمركز في الجهة المقابلة، في المباني المتقدمة على تخوم قرية كيفون، وبخاصة في بناية خفّان، على بعد ٢٥ متراً من القلعة. كذلك، تحتلّ الكتيبة ١٠١ كل المواقع المنحدرة نزولاً حتى قرية بسابا (ما عداها) والتي سمّاها الجيش «كسّارات» ومنحها أرقاماً (وهي، في الواقع، ممرّات عسكرية مشقوقة على جنب التلال).

ـ الكتيبة ١٠٢ متمركزة على خط مونتيفردي ـ ضهر الوحش ـ بسوس، بما أن المتن مرتبط استراتيجياً بسوق الغرب. إن بعض عناصر هذه الكتيبة موجودون في ثانوية سوق الغرب، على بعد مئة متر تقريباً خلف مركزي الأسعد ١ والأسعد ٢ فوق الوادي، لكنهم موضوعون تحت إمرة الكتيبة ١٠٣.

ـ تضطلع الكتيبة ١٠٣ تحديداً بمهمة الدفاع عن الخط الممتدّ من القماطية ـ عين السيدة ـ عين الرمانة حتى تلال ٨٨٨ (التي تسيطر على نصفها ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي) وقرص المدوّر والپرنس،

(٣) أنظر خريطة سوق الغرب.

كما عن المسالخ والمقبرة الواقعة تحتها. كذلك، تتمركز في هذه البقعة، وفي الخط الأمامي، وحدة صغيرة من سريّة المغ وير الثالثة.

ـ اخيراً، الكتيبة ١٠٤ التي نشرت دباباتها وسط هذا التوزيع كمساندة مباشرة لوحدات المشاة.

ـ مقابل هضبة الشويفات حيث تقوم مدرسة شارل سعد المحتلّة من الحزب التقدمي الاشتراكي وفلسطينيي «ابو موسى»، تمسك سرية مشاة من اللواء الثامن، رقمها ٨٢٢، بخط بسابا ـ كفرشيما، الذي هو ندّ خط المعروفية ـ الشويفات، حيث ينتشر الخصم. غير أن القسم الأكبر من اللواء الثامن، المستبقى في الاحتياط، كان معسكِراً في المتن الشمالي، حيث تتوزّع وحداته بين تل الزعتر والفنار وبكفيا وضهر الصوّان وبيت الشعّار والرابية وبيت مري.

ـ في قلب سوق الغرب، يشكّل فندق حجار مقرّ مركز القيادة المتقدم للّواء العاشر.

ـ جبهة المتن الشمالي (الدوّار ـ بكفيا) في عهدة اللواء الخامس.

ـ جبهة بيروت، ومنها خط رأس النبع الفاصل، في عهدة اللواء التاسع.

يوم الجمعة في ١١ آب، تواصلت عمليات القصف واتّخذت شكل ضرب منظّم لكل شبر من المناطق المسيحية. مواقع الجيش، مراكز قياداته، مدفعيته، طرق مواصلاته وتموينه ـ إنما ايضاً التجمّعات المدنية والأحياء السكنية ـ كلها تعرّضت بلا تمييز لنار المدافع السورية الكثيفة والقاتلة، ولا سيّما للهواوين المدمّرة من عيار ٢٤٠ ملم. فاختلّ من جرّاء ذلك النظام اللوجستي للجيش اللبناني.

في سوق الغرب، كان ذوو القبّعات الخضر والقبّعات الحمر منبطحين على الأرض، خلف المتاريس او في الحجرات المحصّنة المحفورة تحت تلال التراب. وأدّت الرمايات المضادة لفوجَيْ المدفعية ٥٥ و١٠٥، ولراجمات صواريخ الجيش اللبناني الى تدمير عدة مدافع سورية كانت تطلق من سهل البقاع عن بعد يزيد على ٣٠ كيلومتراً.

لكنّ ميزان القوى كان بنسبة ٦ مدافع سورية (وحليفة لسورية) مقابل واحد للجيش اللبناني.

السبت في ١٢ منه: لويس يبصق التراب الذي اختلط بلعابه، فيما عيناه منتفختان من النعاس وأنفه مغمّس في الرمل. فقد مضت عليه، وعلى رفاقه، ثمانية واربعون ساعة وهم يتلقّون، بلا تذمّر، ضربات الخصم العنيفة، غير أن حجب الغبار والتراب المنبعثة من جرّاء القذائف السورية انغرزت في أنوفهم وحناجرهم. «طائرات، إسمع!» صاح رفيقه وسام، القابع الى جانبه، بعدما أمسكه بيده. فأنصتَ لويس. وسط الانفجارات التي تتخلّلها سعلاتُ وتبصيقاتُ المشاة الممدَّدين على بطونهم، سُمع خرير محرّكات نفّاثة.

«وَيْحهم، هذه ميغ!»، صرخ أحد الرجال على بعد ثلاثة أمتار منها. بالفعل، خرقت طائرتا «ميغ» سوريّتان اجواء لبنان وخطّطت زرقة سمائه الشديدة، محلّقةً فوق القطاع المسيحي على علوّ منخفض. فصُعق الجنود والضبّاط، إذ استحوذ عليهم التخوّف ذاته: حتى ذلك الحين، كان المجال الجوي اللبناني معتبراً كمصاد اسرائيلي خاص، وكخط أحمر تقريباً. فهل حصل حافظ الأسد على موافقة تل أبيب لاستخدام طيرانه ضد الجيش اللبناني؟ لا وقت للتفكير ثم ان الطائرات السورية لم تتدخّل كما أنها لم تعُد؛ ليس هذه المرّة.... فثمة رشقات من قاذفات الـ «آر.بي.جي ـ ٧» ومن رشاشات «ماغ» انفجرت الى اليسار، متبوعة على الفور بطلقات من مدافع «ب ـ ١٠» المباشرة ومن مضادات الطائرات من عيار ٢٣ ملم.

الكتيبة ١٠٢ في موقف صعب. فالسوريون زادوا فجأة في ضغطهم على جبهة ضهر الوحش. وقد باشرت مدافع الدبابات ومدفعية ١٢٢ و١٣٠ملم العمل، فدمّرت ناقلة جند من طراز «إم ـ ١١٣» ونقبت تحصينات الجيش. وعلى الطريق النازلة من عالية، إندفعت نحو ضهر الوحش باتجاه مواقع الجيش اللبناني دبابات «ت ـ ٥٥» و«بي. ام. بي ـ ٢١»، في ظل تغطية نارية من الحزب التقدمي الاشتراكي. كان رجال الكتيبة ١٠٢ يقاتلون بضراوة، لكنّ المدافع المباشرة من عيار ١٠٦

ملم والمضادات السوفياتية المزدوجة من عيار ٢٣ملم ودبابات «إم - ٤٨» التابعة للكتيبة ١٠٤ لا تستطيع ايقاف المصفّحات. وفي أحد المراكز المتقدّمة، سقط جندي صريعاً فور انفجار قذيفة، بينما انهار رفيق له جريحاً. وبات الوضع حرجاً.

اتّصل مركز القيادة في فندق حجار بغرفة عمليات قيادة الجيش، وطلب النقيب حبيب «إرسال تعزيزات لنا». وفي الساعة الحادية عشرة، أُرسلت سريّة دبابات تابعة للّواء الثامن الى دير القلعة (بيت مري) والجمهور، فتمركزت على التلال في مواقع خلفية مطلّة على ضهر الوحش[٤]. وكانت مهمتها توزيع نار الخصم نحو الداخل بغية تخفيف الضغط الممارَس على الخطوط الأمامية. فتمكّنت السريّة، بالتعاون مع كتيبة الدبابات ١٠٤ التابعة للّواء العاشر من ايقاف الهجوم السوري وصدّه بعد ساعتين من التراشق بمدافع ١٣٠ و١٥٥ملم. وشيئاً فشيئاً، خفَّت كثافة الرمايات الى ان استقرَّت جبهة ضهر الوحش في الثالثة بعد الظهر. فالموقف كان ينذر بخطر جسيم.

الرابعة والنصف: هدوء بعد العاصفة تقطعه رشقات من أسلحة اوتوماتيكية وسقوط بعض قذائف الهاون. ومارون يتأمّل أعمدة الدخان التي ترتفع فوق بيروت، فيما لا يزال رأسه يطنّ وقد صُمَّت أذناه. ذلك أنه، طوال الليل، كان يتطلّع مضطرباً، من معقله على صخرة سوق الغرب، الى الومضات القاتلة المتدفّقة على المدينة كالشلاّلات، والمنفجرة في الشوارع وعلى السطوح.

جاء لويس للانضمام اليه وعلى وجهه ابتسامةُ تحدٍّ. «لقد حاول السوريّون اختراق ضهر الوحش. ربما كان ذلك لاختبار قوة الجبهة. لكننا أريناهم العجائب! فالكتيبة ١٠٢ واللواء الثامن قاما بعمل جيّد».

حولهما، حفرت قذائف المدافع والهواوين في الأرض خنادق صغيرة. وخُصّصت فترة بعد الظهر لإحصاء الخسائر والتحصينات وإصلاح

(٤) محور دير القلعة - الجمهور هو محور استراتيجي للدفاع عن سوق الغرب.

العتاد المتضرّر والعناية القصوى بالجرحى. وعند العشية، ارتمى مارون على الأرض، منهوكاً، وغرق في نوم عميق.

بدا الليل هادئاً. وفي غرفة عمليات الجيش اللبناني، كان عدد قليل من الضباط يتناقشون بحدّة. ذلك أن الجنرال عون اتّصل بهم للتوّ. وهو قلق، إذ قال لهم: «إن السوريين قد يحضّرون هجوماً على سوق الغرب. لذا، يجب إشغالهم هذه الليلة.» أما فكرته فهي تطبيق خطة «الرمايات الاستباقية ضد مواقع العدو» حول هذه البلدة: رمايات مدفعية مضادة وازعاج يستهدف كل المدفعية السورية والحليفة لها في المنطقة، ورمايات مانعة على الطرق وخطوط المواصلات وخطوط تجمّع القوات المعادية. مثلما حدث بالضبط في ٢٧ آذار الأخير، بعد ثلاثة عشر يوماً من اندلاع «حرب التحرير»: آنذاك، قصف الجيش ابتداء من الثامنة والنصف مساء، جميع مراكز مدفعية السوريين وحلفائهم في الشوف، بعيداً عن الجبهة، دون تحذير. وقد أتاح ذلك إجهاض الهجوم الذي كان يُعدّ حينها ضد سوق الغرب.

غير أن القادة العسكريين يرون أنه من المستحسن، هذه المرة، ابقاء الجبهة هادئة. وفي غرفة عمليات المقرّ العام لقيادة الجيش، اتُّفق على ترك المدفعيين يرتاحون، بعد ستين ساعة من القصف المتواصل. فثمة اعتقاد بأن هذه الحرب هي حرب مواقع، مركّزة حول تراشق بالمدفعية، لا حرب حركة ومعارك متنقّلة. وضمن منظور حرب الاستنزاف هذا، يقوم الأساس على «الثبات»، وبالتالي، ينبغي الإفادة من كل فترة هدوء متاحة، حسب رأي هيئة الأركان. لذلك، تجاهلت غرفة العمليات، ليلة ١٢ آب هذه، أوامر الجنرال عون.

* * *

الاحد ١٣ آب.

سكان الأشرفية، تلّة بيروت المسيحية، يحبسون أنفاسهم. فمنذ السابعة والنصف صباحاً وفرقعات الرشيشات والانفجارات تهزّ خط التماس الذي يشطر العاصمة إلى شطرين. والبيروتيّون، الذين كانوا قد أفادوا من ليلة هادئة ليخرجوا من الملاجىء ويعودوا إلى بيوتهم،

اضطرّوا إلى النزول تحت الأرض من جديد، عند قيامهم من النوم. فنتيجة الخبرة، أصبحوا يدركون، وإن كانوا جميعاً مدنيين، أن ثمة أمراً غير عادي يحدث صبيحة هذا اليوم. واستناداً إلى كون التراشق بالرصاص والتقاصف بالمدفعية جاريَيْن على خط المتحف ـ رأس النبع، وإلى كثافة نيران الأسلحة الاوتوماتيكية وإلى نوع العيارات المستخدمة ـ قاذفات صواريخ وبنادق هجومية، مدعومة بدبابات «آ.إم. إل ـ ٩٠» ـ فقد حزروا أن هناك معارك حامية ومجابهة حاصلة على بعد أمتار قليلة فقط.

في المقرّ العام للجيش، يسود الغليان. «فالميليشيات الحليفة لسورية تحاول اختراق بيروت، من رأس النبع». إنها الثامنة صباحاً تقريباً. وفي المتن، تتأهّب استعداداً للتدخل أول مجموعة تكتيّة من اللواء الثامن، مؤلّفة من كتيبة مشاة وسريّة دبّابات من الكتيبة ٨٣.

اذاً، كان المكتب الثاني مصيباً في تقديره، حين بلّغ القيادة أن ثمة هجوماً واسعاً يحضَّر له على جبهة بيروت، وتحديداً على خط التماس بين رأس النبع والمتحف، وأن هدفه القيام بمحاولة اختراق. منذ ذلك الوقت، كان اللواء التاسع الذي يمسك بهذا الخط من «القطاع المسيحي» يتهيّأ للصدام.

وبينما كانت كل الأنظار متّجهة نحو جبهة الأشرفية ـ رأس النبع حيث تمّ احتواء الهجوم الذي شنّه أنصار ايلي حبيقة ـ القائد السابق للميليشيا المسيحية المنحاز إلى دمشق بعد اقصائه ـ وفلسطينيون وعناصر من ميليشيا الحزب التقدمي، كانت جبهة سوق الغرب تشتعل منذ السادسة صباحاً. لم يكن بوسع رجال اللواء العاشر أن يُخرجوا أنوفهم من معاقلهم الصلصالية ومن الحفَر التي يحتمون فيها. أما في بقية القطاع المسيحي، أي من بعبدا إلى جبيل، فكان الحريق على أشدّه.

إنها التاسعة وخمس دقائق في قلعة كيفون، والملازم أول يوسف، من الكتيبة ١٠١، مشغول البال. فمنذ خمس دقائق بالضبط، توقّفت القذائف عن الانهار على «القلعة» وجوارها. في المقابل، يبدو له ان

القصف اشتدّ داخل سوق الغرب. فالجو مشحون بالدخان والبارود وبآثار المعادن والأخشاب المحترقة. أطلّ برأسه، فإذا بإثنين من رجاله يبرزان من خلف المتاريس الرملية، بالقرب منه. وعلى الفور، انفجرت فوقهما قذائف «آر.بي.جي» مصحوبة برشقات من الكلاشنيكوف ـ أو «الكلاشين» باللهجة اللبنانية. «إلحقاني»، قال وهو يختفي في متاهة الخنادق والأخاديد المحفورة في الأرض، والتي توصل الى القلعة وإلى مركزي الأسعد ١ والأسعد ٢.

تبع الرشقات صمتٌ مزعج، على رغم تناوب الانفجارات الخافت في الخلف. وكان يصعب على المرء أن يرى شيئاً على بعد خمسة أمتار منه.

«هناك، إلى اليمين»: انتفض أحد الجنديَيْن صارخاً. فمن الضباب الرمادي الداكن الذي يغمر المكان، برز شبحُ مقاتلٍ مسلّح بقاذفة «بي.كا.إس»، أرعب الأسلحة الخفيفة؛ ولحقه عما قليل ثلاثة آخرون، ثم غيرهم أيضاً. كانوا يصلون وهم يتغلّلون بخفّة بين منحنيات الأرض وخطوطها المتعرّجة مدرَّعين بالذخائر.

«إنهم السوريون»، حسبما تصوّر الملازم أول يوسف في الحال، وإن بشيء من الشك. «لقد حاصر السوريون القلعة!». لكنه أدرك، وهو ينظر إلى وجهَيْ جنديّيه، أنهما حدّدا هوية المقاتلين المقابلين لهما: «إنهم الدروز، سيّدي». وقد رآهما هؤلاء، من جهتهم، فأظهروا عندئذ قاذفات اللهب التي بحوزتهم. وبالكاد، تسنّى للعسكريين الثلاثة الوقت لإطلاق بضع طلقات من قاذفات «اللّو» قبل الإنسحاب بسرعة. وتجنّباً لرمايات المهاجمين المتلاحقة، لجأت الزمرة الصغيرة إلى بناية خربة محجوبة. وخلف الجدران المتشقّقة، لم يعد الناجون الثلاثة يفكّرون إلاّ في البقاء على قيد الحياة. ولأجل ذلك، يجب عليهم أن يصمدوا، بجميع الوسائل، أن يتربّصوا بالخصم خلف فتحة ويرموه بالنار، وأن يمنعوه من دخول البناية ومن المزيد من التقدّم. لذا، نظّم الملازم أول المقاومة: الإطلال من إحدى النوافذ، قذف رمانة يدوية، رشّ المهاجمين بالنار عشوائياً. وفي الحال، غدت خمس او ست جثث

ممدَّدة على بعد أمتار من البناء الذي تحصَّن فيه عناصر الكتيبة ١٠١ الثلاثة. غير أن يوسف أدرك أن العدد سيكتسحه. لكنّ المهم، بوجه خاص، عدم الاستسلام للذعر. «إصمدا، بربّكما، إصمدا، بأي ثمن، حتى وصول التعزيزات. فلا يمكن ألاّ يعلموا بالأمر، في فندق حجار»...[٥]

صفّ يوسف الذخائر إلى جانبه، مدركاً أن باستطاعته، من حيث هو موجود مع جنديَّيه، أن يؤخّر تقدّم عناصر الميليشيات على الجبهة، بحصدهم اذا ما حاولوا التقدّم نحو منطقة الفنادق. اجل، إنه يستطيع تأخيرهم، ليس إلاّ.

تحت الأرض في قصر بعبدا، وتحت قذائف من عيار ٢٤٠ملم، لم يفارق الجنرال عون، منذ التاسعة صباحاً، جهاز اللاسلكي. فهو يتابع بعناية أخبار الجبهة وتقارير ضباط هيئة الأركان وتطورات الهجوم المعادي الواسع الذي شُنَّ فجراً ضد «المناطق الحرة». وهو على اتصال دائم بمراكز قيادة ألوية جيشه. إن الجنرال، الميّال إلى العلاقة المباشرة مع الوحدات العسكرية الصغيرة والضباط الذين يقودونها، من رتبة ملازم أول ونقيب، هو ممّن يظهرون رباطة جأش في الأوقات الحرجة. إلاّ أن ثمة خبراً جعله ينتفض من مكانه، هذه المرة. فوسط غوغاء الأوامر والتقارير المتواصلة، ووسط تدافع الأرقام وخشخشة أجهزة الإرسال، سمع صوت متقطع وأبحّ يقول إن «العدو» نجح في فتح ثغرة. هكذا، بكل بساطة. «العدو في الخندق»، كأنها الكارثة في بضع كلمات.

تلقّى الجنرال النداء كلكمة في وسط وجهه. فهذا الصوت في اللاقط هو صوت ملازم أول من الكتيبة ١٠١ متمركز في «القلعة» وفي مركزي الأسعد ١ والأسعد ٢. وفي لمحة بصر، حزر عون السيناريو، الذي لم يكن قد تحسّب له. أو بالأحرى، بلى، فقد توقّعه عند العشية ولم يُطَع. اذاً، في سوق الغرب بالضبط، المشهورة بمناعتها، قرّر

(٥) مقرّ قيادة وحدته.

السوريون وحلفاؤهم فتح ثغرة! ولم يكن الهجوم على رأس النبع سوى تضليل. فوقعت مديرية مخابرات الجيش في الفخ. ففي أقل من لمحة عين، تستطيع القوات السورية أن تنزل الطريق المؤدّية إلى بعبدا. وليس من الصعب تصوّر البقيّة.

أقفل عون السمّاعة. في غرفة العمليات، ما كان أحد يعي الخطر بعد، ولا في قيادة اللواء العاشر. فمساعد رئيس الأركان للعمليات وكذلك العميد حاكمه أصيبا بالذهول. «اللواء الثامن، لا حلّ غير اللواء الثامن». بسرعة، اتّصل بالعقيد كلاّس قائلاً: «سليم، السوريون وحلفاؤهم في القلعة». ففهم كلاّس. إنه نداء إلى القبّعات السود للنجدة. في الحال، أصدر أوامره بالتدخل الفوري على جبهة سوق الغرب. فأُنشىء مركز قيادة تكتيّ متقدّم في منطقة الجمهور ـ اليرزة، وتلقّت الكتيبة ٨٣ الأمر بالتحرّك.

إنها التاسعة وثماني دقائق، في الفنار. عناصر السريّة ٨٣٣، أول مجموعة من الكتيبة ٨٣[٦]، يتناولون الفطور، وهم بقمصان «التيشرت» أو بثيابهم الداخلية أو بلباسهم العسكري، فيما البعض ممدّد يطالع، يشرب القهوة او يصغي الى جهاز الارسال اللاسلكي. فهل هم مرتاحو البال؟ إنهم، بالأحرى، يسترخون هادئين... وامام الباب، تحت أشعّة الشمس، يفكّر الملازم أول بيار في المأذونين. فهم كُثُر، والموقف العسكري حرج منذ ثلاثة أيام. لذا، يجب استدعاؤهم، وبعجلة. ذلك ان العقيد كلاّس وضع الكتيبة ٨٣ في حالة تأهب منذ الصباح الباكر. ولا يُعرف بعد أية سريّة سيُستنجد بها عند الحاجة، لكنّ بيار على يقين تقريباً من أن ذلك سيكون من نصيب سريّته. ولم يكن على خطأ. فقد حصل اتصال لاسلكي انطلقت على أثره السرية ٨٣٣ (سبع ناقلات جند، مصفّحة من طراز ام ـ ١١٣ وثلاث دبابات) الى جهة مجهولة. بالكاد تسنّى للشباب بسراويلهم القصيرة الوقت الكافي لانتعال أحذيتهم واعتمار خوذهم والتسلّق إلى ناقلات الجند المجهّزة كل منها

(٦) وحدة مشاة مجهّزة بثلاث دبّابات.

بمدفع مباشر عديم الارتداد من عيار ١٠٦ ملم. أما الملازم أول بيار، الذي أخذ مكانه إلى جانب السائق، فـراح يسبّ. ذلك أن جهـاز «الموتورولا» خاصّته تعطّل لحظة انطلاقه. فالمطلوب هو تعزيـز خط جبهة مهدَّدة. حسنـاً، ولكن، أيّ خطّ؟ وكيف سيعرف ذلـك بدون اتصال لاسلكي مباشر مع العقيد كلاّس؟ لقد بُلِّغت الأوامر من غير أن يحدَّد الهدف، فإذا به يندفع نحو مستديرة الشفروليه، حيث يسلب جهاز «موتورولا» آخر من أحد مراكـز الجيش، ويستعيد الاتصـال بكلاّس ليعلم أن وجهته هي سوق الغرب. وفي لحظة انفعال عابرة، تمتم مرتاباً: «القفل في خطر...»

كانت القذائف تنهمر على القافلة منذ وصولها الى الدكوانة، فطوى الملازم أول خريطة الجبهات والطرق المؤدّية إلى خط الجبهة الأكثر تقدّماً. ولكن، أيّ طريق ينبغي سلوكها للوصول إلى هناك... سالمين بالأولى؟

وفجأةً، امام عينيه المذهولتين وعيني سائقه، انفجرت قذيفة على قارعة الطريق في دويّ مرعب. كانت من عيار ١٢٠ملم، وقد حصدت سيارة فيات مع ركابها، راشّةً بشـظاياهـا كل المحيط المجـاور لها. فانكسر من جراء ذلك هوائي جهاز اللاسلكي الخاص بالسريّة.

«بئس الحظ!...» همهم السائق كابياً، وعاجزاً عن اخفاء ذعره. فكانت ردّة فعل بيار الفورية: «أسرع!»

مستشفى سان جورج ـ الوروار: مسافة ثلاثة كيلومترات ينبغي اجتيازها وسط وابل غزير من القذائف من عيار ١٣٠ و١٥٥ ملم وتلك الضخمة من عيار ٢٤٠ملم. فتردّد السائق، إنما ليس بيار: «يجب أن نمرّ، مهما كلّف الأمر. على رغم هذه الكتل النارية التي تنصبّ علينا مباشرةً». وهكذا، في صفّ مفسَّح، سلك الـرتل طريقاً عـلى حدود القطاع المسيحي. وراحت المدرّعات السائرة بمحاذاة خط التماس في منطقة الحدث ـ الريجي، تتوغّل في أرض مُرملة تارةً ومحصبة طوراً كأنها في أرض معادية. وفي سبيل الخداع، اتّبع طابور الدبابات الـطريق العادية، تلك التي يتوقّع مدفعيّو الحزب التقدمي الاشتراكي والجيش

السوري وصول التعزيزات منها، اي طريق بعبدا ـ بطشيـه ـ وادي شحرور الرئيسية. وفي الحال، تركّز القصف على وحدة المتطوّعين ـ الهدف التي ستنجو بأعجوبة.

عند نهاية المنحدر الوعر الذي يبدأ به الصعود الى قفل سـوق الغرب، عند حاجز الشرطة العسكرية، كان الارتيـاح والاندهـاش اللذان استُقبل بهما وصول السرية ٨٣٣ خير معبّر عن خطورة الموقف. ولم يكن ثمة من يستطيع أن يفيد الملازم أول بيار عمّا يحدث «فوق». «الجبهة اختـُرقت، أسرّ إليه أحد الرتباء، ولا نعرف شيئاً غير ذلك».

يجب مواصلة الصعود، تحت قصف جهنّمي، حتى مركز القيادة؛ على رغم سلسلة إحدى الناقلات المصفّحة التي انقطعت فجأة، وعلى رغم جعبة الذخيرة التي تضيّق على الصدر. ووراء كل منعطف من الطريق المتعرّجة، كان بيار يتوقّع أن تظهر أمامه طليعة الجيش السوري... حتى بقي عليه أن يعبر الأمتار القليلة المفلوحة بشراسة، متشنّج الأعصاب، شديد القلق. وفجأة، بانت لناظريه حدود فندق حجار، عنـد منفذ المنعطف، متقطّعة وسط ضباب كثيف من الدخان والبارود. ثمة فجوة كبيرة في واجهة البناء الذي بات شكله رؤيوي الديكور بعدما كان عمارة متناسقة. إنه عبارة عن بقايا حجرية ممزّقة.

أمر الملازم أول رجاله بالإبطاء، وقد اضطرب تـأثّراً. فـظهر في الطابق الثاني شبح شخص في ثياب القتـال. وفي الحال، اصـطفّت المركبات إلى يمين الطريق وألقم الجنود أسلحتهم. فعاد شبح الطابق الثاني موجّهاً قاذفتـه المضادة للدروع، من طـراز «ماغ»، في اتجـاه الوحدة العسكرية. إلاّ أن بيار كان قد صوّب اليـه، وغدا مستعـدّاً لإطلاق النار.

****

التاسعة والنصف، في بعبدا، والهاتف يرنّ. «سيّدي الجنرال، لقد طلبتَ السفارة البابوية، وهوذا القاصد الرسولي على الخط». أمسك عون السمّاعة بعصبيّة. وراحت الكلمات تتدافع في فمه. فالسوريون قرّروا إسقاط سوق الغرب والجيش يقاتل ببطولة. ولكن، اذا لم يحصل

تدخل اجنبي لدى دمشق، فقد ينكسر المزلاج. عندئذٍ، يُقضى على آخر مربّع حرّ من لبنان. كان المونسنيور لوشيانو انجيلوني صامتاً. ثم، بصوت خافت، قال: «سوف أنذر قداسة البابا».

أقفل عون السمّاعة ثم طلب السفير الفرنسي، رينيه ألاّ. فقيل له في مار تقلا «سنتّصل بك لاحقاً». وبعد خمس عشرة دقيقة، اتّصل ألاّ، فكلّمه عون بلهجة رسمية: «قُلْ لحكومتك إن المناطق الحرة من لبنان قد تمّحي من الوجود بين لحظة واخرى». وسُلّمت الرسالة نفسها إلى السفير البريطاني، جون ألن رامسي.

غير أن أحداً لم يردّ في القنصلية الأميركية في عوكر. فأدرك عون، قلقاً ومغتاظاً، «أن الأميركي يتهرّب. هذا يعني أن واشنطن أطلقت الحرية لسورية». لقد سقط اذاً «الخط الأحمر»، المتمثّل بسوق الغرب، أو ذلك المحظور السياسي الدولي الذي أوقف دمشق وحلفاءها عند حدّهم اكثر مما قد تفعله جيوش قوية. في ذلك اليوم، أصبح مصير المنطقة المسيحية متوقّفاً فقط على قدرة جيشه على المقاومة.

فراح عون يذرع الغرفة بعصبيّة، مقطّب الجبين، ويداه خلف ظهره.

* * *

إن مبادرة الهجوم على سوق الغرب معزوّة الى وليد جنبلاط الذي نجح في إقناع السوريّين بمساندته، بعدما قرّر أن يغامر بكل شيء.

وفي الوقت الذي كان الجيش يركّز جهده على رأس النبع، كان الحزب التقدمي الاشتراكي، بالتنسيق مع بعض الفصائل الفلسطينية التابعة لـ «أبو موسى»، يستعدّ لخرق جبهة سوق الغرب، المشهورة بمناعتها. وعليه، فالرهان كبير والخطة جريئة. وهي تتمحور بصورة أساسية حول العناصر التالية:

١ ـ خلال ثلاثة ايام (١٠ ـ ١١ ـ ١٢ آب)، قصف مكثّف على جميع مواقع جيش عون، ورمايات مدفعية مضادة لتدمير او شلّ قوة النار.

٢ ـ يوم ١٣ منه، في السادسة صباحاً، وابل من النيران على كل الجيب المسيحي، طوال ثلاث ساعات.

٣ ـ في الثامنة، هجوم مضلّل على رأس النبع، على جبهة بيروت، بغية خداع شعبة المخابرات في الجيش في شأن النيّات الحقيقية لحلفاء دمشق.

٤ ـ في التاسعة، هجوم صاعق ضد كل مراكز الجيش على امتداد الكيلومترات العشرة لخط الجبهة الاكثر تقدّماً، المدافع عنها من قبل اللواء العاشر، قبل أن يتاح الوقت لهذا الأخير لاستعادة قواه.

أما الأهداف الميدانية فهي التالية:

ـ في مرحلة أولى، احتلال بقعة سوق الغرب حتى بلدة القماطية من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي؛ واحتلال بسابا وقرى مسيحية اخرى في منطقة بعبدا من قبل أنصار حبيقة وفلسطينيّي أبي موسى.

ـ في مرحلة ثانية، هجوم الجيش السوري، وعلى الأخص فوج المشاة ٤١، باتجاه قصر بعبدا الرئاسي، الهدف النهائي للعملية.

وجرت الخطة كما هو مقرّر. ففي الساعة التاسعة، توقّفت الرمايات على مراكز الجبهة المتقدّمة بينما اشتدّ القصف على الخطوط الخلفية وطرق الاتصال والمواصلات ومراكز القيادة. فالحاجز المدفعي مخصّص لمنع وصول التعزيزات. وحالما يكفّ القصف على الخطوط الأمامية، تشنّ القوى الحليفة لسورية الهجوم العام على كامل جبهة سوق الغرب الممتدّة من عالية حتى الشويفات، بحيث يستهدف ثلاثة محاور في آن واحد:

ـ محور بيصور ـ كيفون ـ سوق الغرب (في مرحلة أولى) والشاوية ـ النعمانية (في مرحلة ثانية)، وهو محور الهجوم الجَبْهي، الجامع بين المشاة والمصفّحات.

ـ محور الحي الغربي ـ عاليه ـ عين الرمانة ـ عين السيّدة، وهو محور الهجوم التطويقي، العنيف جداً، المنسّق مع انقضاض على مرتفعات ٨٨٨ وقرص المدوّر وقيلاً سلام.

ـ محور المعروفية ـ بسابا، والغاية منه عزل سوق الغرب بقطع خطوط المواصلات وتعزيزات الجيش.

قبيل التاسعة، وبينما كان الهجوم على جبهة بسابا ـ كفرشيما، المقابلة للمعروفية ـ الشويفات وشيك الوقوع، أرسل العقيد كلاّس المجموعة التكتيّة الثالثة (الكتيبة ٨٢) لتعزيز عناصر سريّة المشاة ٨٢٢ ووقف التقدّم على هذا الجزء الحيوي من ميدان القتال. فالمعركة على هذه الجبهة ستكون تراشقاً بالمدفعية. ومنذ السادسة ـ ساعة انطلاق الهجوم على سوق الغرب ـ قامت بطاريّات مدفعية الجيش من عيار ١٣٠ملم، المخفيّة في حضن تلّة بطشيه المسمّاة «كارول»، خلف الجبهة، والتي لم يكن الحزب التقدمي الاشتراكي يشكّ في وجودها، بصبّ قذائفها في رماية مباشرة على مركز «مدرسة شارل سعد» المتقدّم، الواقع على تلّة الشويفات يميناً، حتى ضهور عاليه يساراً. وفي المعسكر المقابل، ساد ذهول تام، إذ ان بطاريات تلّة «كارول» لم تكن قد اشتغلت من قبل.

إلاّ أن الرهان كله يدور على محور جبهة سوق الغرب ـ كيفون. فالمشهد خياليّ على المواقع المتقدّمة حيث توقّف القصف، إذ ترتفع في كل مكان أعمدة الغبار والدخان كأنك على سطح القمر. وبعدما كان نحو مئة من عناصر الميليشيات متمركزين في قرية كيفون وبناية خفّان، على بعد خمسة وعشرين متراً من القلعة حيث يتحصّن رجال الكتيبة ١٠١، خرجوا من مخابئهم وبدأوا عملية الاقتحام. فعبروا، راكضين، الوادي الذي يفصل بناية خفّان عن القلعة. كانوا مجهّزين جيداً، ومزوّدين مؤناً وذخائر ليومين. فهيئة الأركان المسؤولة عنهم أعدّت حملة حقيقية.

لم يتمكّن جنود الكتيبة ١٠١، القابعون في الخنادق للاحتماء من القذائف، من ملاحظة المهاجمين. ثم ان المرء هناك لا يبصر شيئاً على بعد مترين من أمامه. فوصل عناصر الميليشيات الى سفح الهضبة التي تقوم عليها القلعة. ولّما كان القصف المتواصل منذ ثلاثة أيام قد فجّر الألغام وقطّع الأسلاك الشائكة المحيطة بالقلعة وفتح ثغرات في نظام

الدفاع، فقد صار بإمكان المقتحمين أن يتقدّموا مشياً. وهكذا، اخترقوا خطوط الجيش، فطوّقوا القلعة وصعدوا الأدراج الجانبية الى أن بلغوا الخنادق. فكانت المفاجأة: لا يوجد أحد! أما المجموعة الثانية التي انقضّت على مركزي الأسعد ١ والأسعد ٢، فوقعت على ملازم أول لم يتسنَّ له الوقت، كما يبدو، لتنفيذ الأمر بالانكفاء. إلاّ أنه أنذر القيادة توّاً بواسطة جهاز «الموتورولا». كان صوته هو الذي التقطه الجنرال عون في بعبدا. وقد قُتل في الحال.

راح عناصر ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي يتهلّلون فرحاً. فهم استولوا على القلعة، وأصبحوا داخل خنادقها وفي مركزَيّ «الأساعد»(*)؛ ولم يتمالكوا أنفسهم عن إعلان انتصارهم على أجهزتهم اللاسلكية. حاصل الكلام، إن تحطيم دفاعات الجيش العوني لم يكن على قدر من الصعوبة...

* * *

أما في قرص المدوّر وعلى تلّة ٨٨٨، فالمعركة صعبة جداً. ذلك أن عناصر الكتيبة ١٠٣ يحاولون، بمؤازرة بعض المغاوير، صدّ مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي الذين انتقلوا الى الهجوم، انطلاقاً من المنحدر الآخر لهضبة ٨٨٨. والمواجهة شرسة بين الفريقين اللذين تفصل بينهما عشرة أمتار فقط. إن كل بوصة من الأرض هي موقع مكتسب. ولويس، لم يعد يرى سوى اولئك المقدامين الثلاثة، هناك، وراء إحدى الأكمات، الذين يزحفون نحوه وعلى أكتافهم قاذفات الـ «آر.بي.جي». كان سبق له أن قتل اثنين يعتمران قلنسوة الدروز التقليدية البيضاء. فضاعف حبُّ الانتصار قواه. كان وجهه أسود من السخام الممزوج بالعرق. «لايجب أن يصلوا الى تلّة الپرنس». على كل متر من الأرض، تتمّ المجابهة وجهاً لوجه. لقد جُرح جهاد في ذراعه، وهو رفيق من الكتيبة ١٠٣، إلا أنه ما زال يطلق النار، على خطوتين منه. ومدفعية الجيش تجد صعوبة في القاء قذائفها حيث تشاء. ذلك أن

(*) الأسعد ١ والأسعد ٢، حسب مصطلح العسكريّين (م).

المتحاربين قريبون للغاية من بعضهم بعضاً. فجأة، وثب أحد المقاتلين الثلاثة فصرعه لويس بطلقة من سلاحه. وانفجرت قذيفة وراء الاثنين الآخرين المتمدّدين وسط الأعشاب. فسمع لويس حشرجة وسباباً، وقال في نفسه «هوذا الوقت المناسب». فنهض واندفع كالبرق نحو الأكمة التي تحمي المقاتلَيْن الدرزيَّيْن. إلاّ أن رشقة رشّاش قطعت على الفور حميّته، فأسقط سلاحه وانهار، محطَّم الجمجمة...

* * *

«لا تُطلق النار: هنا العاشر!»

أنزل الملازم أول بيار سلاحه، وكلّه رغبة في إطلاق صيحة فرح. فمقرّ القيادة في فندق حجار لم يسقط في أيدي السوريّين اذاً! قفز بيار من سيّارته، وأسرع نحو مدخل البناية حيث توقّف مسمَّراً. ويصعب القول أيّهم كان أكثر انذهالاً: هو ام الضبّاط الأربعة المسؤولون هناك؟ وفي هذا الفندق المحوَّل الى مركز قيادة، حيث رحّب العسكر بقدوم طليعة اللواء الثامن كأنه مأثرة بذاته ـ وقد استغرقت المسافة ٤٥ دقيقة تحت وابل من القنابل ـ واستقبلوها بارتياح شديد، كان الجميع خائري القوى. فثمة جرحى ممدَّدون على الأرض دون أن يفكّر أحد في الاعتناء بهم. وفي الحال، استدعى رجاله لنقلهم على حمّالات، وتحت القذائف، الى مستوصف اللواء في مؤخّرة الجبهة.

أما العقيد كلاّس الذي كان على اتصال لاسلكي دائم به، فأخذ يستفهمه بإلحاح: «ماذا يحصل هناك؟

ـ لا أدري، سيّدي. فما من أحد قادر على إعلامي بما يجري. الفوضى كاملة، وهم يتحاشون التحدّث معي.

ـ تبّاً لهم! يجب أن نعرف وضع الجبهة. تدبّر أمرك، بسرعة».

ولما التقى النقيب كمال الذي يتسكّع حائراً في الرواق، أمسكه بيار بكتفه وهزّه سائلاً إيّاه: «بربّك، ماذا يحدث؟ ماذا يجب أن أفعل؟» فكان الجواب الوحيد إشارة من النقيب في اتجاه غرفة مظلمة. اندفع بيار اليها، فرماه انفجار قرب الحائط المتصدّع. عندئذ، كنس الغرفة بمصباحه، فوقعت عيناه على نحو ثلاثين جندياً، جالسين في العتمة،

ساهين. اقترب منه معاون، موضحاً: «إنهم شباب القلعة. وقد فرّوا في الوقت المناسب. إنما بقي فوق ملازمان أوّلان لا نعرف عنهما شيئاً: يوسف وشمعون».

وبعدما أبلغ بيار معلوماته هذه الى العقيد كلاّس، تلقّى الأمر بالتوجّه الى منطقة فندقي كامل وفاروق. وما كاد ينطلق حتى وصلت الى فندق حجّار مفرزة مغاوير. هم أيضاً كانوا يجهلون كل شيء عمّا حدث. غير أن قيادتهم أرسلتهم للاستعلام.

* * *

ثمة وقع أقدام في المقبرة. ومارون يرهف سمعه: لا شك في أن أمراً مريباً يجري على أمتار قليلة منه. شيء شبيه بأوامر موشوَشة، وبجَرْي سريع ونطنطات من حائط الى حائط... ولّما جازف بنظرة من فوق المتراس، جحظت عيناه هلعاً، إذ رأى مقاتلين دروزاً يتغلّلون بين الأضرحة متّجهين نحو المسالخ، حيث هو موجود مع قلّة من جنود الكتيبة ١٠٣. ووراءه، رفيقه نزيه، يومئ إليه: المهاجمون يفوقونهم عدداً، ومن الأفضل التريّث حتى يقتربوا أكثر قبل فتح النار، خصوصاً وأن أيّ اتصال لاسلكي مع مركز القيادة مستحيل.

* * *

حيّ الفنادق. والملازم أول بيار يتّخذ ترتيباته. فالأبنية الواقعة في الخط الأول، والتي هي عبارة عن خرائب ـ فندق كامل، فندق فاروق، مركز أسعد ومركز شبلي أخلاها المدافعون عنها الذين كان يقودهم الملازم أول، شمعون، وهدف بيار الأول: استعادتها؛ ولأجل ذلك، يجب أن يؤمّن لنفسه تغطية مدفعية. فتناول جهاز «الموتورولا» واتّصل بالعقيد كلاّس: «سيّدي، أنا بحاجة إلى مساندة نيران مباشرة». وبعد لحظات، اشتغلت مدافع الرمي المباشر من عيار ١٣٠ ملم التابعة للفوج ٨٥ في بطشيه. فردّت عليها المدفعية السورية ومدفعية الحزب التقدمي الإشتراكي. كان التقدّم بطيئاً وصعباً، سقط خلاله أربعة جرحى في صفوف السرية ٨٣٣. غير أنها تمكّنت، بعد وقت قليل، من التمركز عند مفترق الطرق، وهو نقطة حسّاسة حيث

تتقاطع الطرق المؤدّية إلى المقبرة والقلعة ومركز القيادة في فندق حجار. إن فندق كامل الذي تمركز فيه الملازم أول خليل، معاون بيار، مع عدد من رجاله، يشرف على الوادي:

«سيّدي! تعالَ انظر! فالحزب التقدمي الاشتراكي يحتلّ القلعة و«الأساعد» وكل البقعة الممتدّة حتى حدود المدرسة!»

أخذ بيار منظاره فيما تابع معاونه يقول:

«شمعون عالق مع رجاله في المدرسة الفلسطينية. وهو بدون اتصال لاسلكي.

ـ وفاقد المعنويات كذلك، حسب ظنّي، إذ أنه اضطرّ الى اخلاء المراكز المتقدّمة. حسناً. إننا...

ـ ملازم أول بيار! الفلسطينيون يتقدّمون من عيتات الى بناية اليهودية. والملازم أول شمعون سيجد نفسه في موقع يتعذّر الدفاع عنه.

ـ أطلقوا مدافع الـ ١٠٦[7]! يجب رشّهم بغزارة».

بعد أقل من عشر دقائق، أُوقف تقدّم الفلسطينيين. أما شمعون، المشعّث الشعر والمتعب الوجه، فقد أوضح، بعدما فُكَّ الطوق عنه بفضل التعزيزات التي وصلته، أن جهازه اللاسلكي معطّل منذ ثلاثة أيام وأنه اضطرّ الى الانكفاء الى المدرسة منذ الهجوم الصباحي لأنه لم يكن في وسعه أن يطلب العون.

ـ «تبّاً، فالنار تُطلَق فوق رؤوسنا!» صاح الملازم أول خليل، مدهوشاً، خصوصاً وأن القذيفة التي انفجرت للتوّ على بعد أمتار من فندق كامل آتية من المقبرة. «ماذا يحدث هنا؟ من المفروض أن هذه المراكز هي في أيدي شبابنا!»

طلقة، ثم أخرى... إنما هذه المرّة في اتجاه طريق النعمانية التي تؤدّي الى المسالخ. مصدر الرمي يقترب، وخليل ينذر الملازم أول بيار في

(٧) مدفع من عيار ١٠٦ ملم عديم الارتداد، يركّب عادةً على سيارة «جيب» او على ناقلة جند.

الحال: «ثمة مصفّحة تتقدّم على طريق النعمانية. وهي ترمي بوتيرة منتظمة. سأتولّى أمرها».

من الجهة الأخرى للطريق، رأى بيار معاونه وهو يلقم مدفعاً من عيار ١٠٦ملم ويتمركز عند إحدى النوافذ لإطلاق النار.

«لا، لا تخرج!»، صاح به. إلاّ أن خليل كان خرَّ إرضاً، وقد اقتلعت عينَه شظيّة. والى جانبه، سقط ايلي، أحد رجاله، مصعوقاً. فأصيبت صفوف السريّة ٨٣٣ بصدمة.

وكمجنون، عبَر الطريق راكضاً، يتبعه ثلاثة جنود، ثم صعد درجات السلّم الكبير لفندق كامل، اربعاً اربعاً، واقتحم الغرفة التي انطرح فيها ايلي وخليل. كان ايلي ميتاً، بينما لا تزال عروق الحياة تنبض في خليل، السابح في بركة دم، وعينه خارج محجرها. «ساعدوني على نقلها»، قال آمراً جنوده. فسُحب الاثنان الى خارج الفندق ووُضعا في ناقلة جند عليها مدفع من عيار ١٠٦ ملم. ثم أبلغ بيار الى العقيد كلاّس الباقي «على الخط»: «أريد أن أجلو عن فندق كامل، فهو موقع يتعذّر الدفاع عنه. وقد تسلّل الخصم الى المقبرة، لكنني بحاجة الى رمي متواصل على البناية لمنع الخصم من الاستيلاء عليها. غير أن العقيد لم يوافق: «لا تتحرّك. إنني أرسل اليك السريّة ٨٣١ للاهتمام بالتسلّل الى مقبرة النعمانية».

في المقبرة، تزداد الطلقات النارية. ويلمح بيار، على سطح أحد المباني، مقاتلاً درزياً ملتحياً ومعتمراً قلنسوة سوداء. المعركة تدور بالرشاشات... وإذا بقذيفة من عيار ١٣٠ملم تصيب للجيش ناقلة جند، إصابة مباشرة. وزيادةً في سوء الحظ، تعطّلت ناقلة الجند المستعملة لإجلاء الجرحى، وبينهم الملازم أول خليل، بفعل الرمي المباشر عليها. وأضحى الاجلاء نكبة: ينبغي أن تُلحَم الناقلتان ببعضهما بعضاً لنقل المصابين من واحدة إلى اخرى. وهكذا، فإن السريّة ٨٣٣، التي عانت كثيراً، دافعت عن نفسها بقدر الإمكان. لكنها ما عادت تستطيع شيئاً. عند ذاك، أُنزلت في المكان عينه المجموعة الثانية من الكتيبة ٨٣: السريّة ٨٣١.

كان آمر السرية، الملازم أول سمير، قد وصل الى فندق حجار بعد خمس عشرة دقيقة من وصول السريّة ٨٣٣. وباختصار، رسم له الرائد خوري صورة الوضع، ثم طلب إليه التوجّه مع مجموعته إلى قرص المدوّر حيث المعارك على أشدّها.

«بإذنك، سيّدي الرائد، فلديّ أمر بإنجاد الذين يقاتلون في ناحية القلعة»، أجابه سمير.

عندئذ، أرسل خوري الى تلال ٨٨٨ وقرص المدوّر والپرنس قسماً من مفرزة سريّة المغاوير الثالثة، التي كانت وصلت في وقت متزامن تقريباً مع السريّة ٨٣٣.

* * *

لّما كان مشاة الحزب التقدمي الاشتراكي احتلّوا القلعة وجوارها حتى محيط مدرسة سوق الغرب، فقد تابعوا تقدّمهم نحو حدر تلّة الپرنس التي تشكّل مزلاج سوق الغرب. وفي سفح هذا الحدر، تقوم المسالخ والمقبرة. وللوصول اليها، إنسلّ المهاجمون الى أسفل القلعة التي تفصل المدرسة عن المقبرة. كانوا نحو خمسين مقاتلاً نفذوا بهذه الطريقة الى سفح التلّة الشهيرة، مدهوشين تماماً بجسارتهم. فهم لم يلاقوا اية مقاومة غير تبادل النار المتقطع من أسلحة اوتوماتيكية وقاذفات صواريخ مع جنود السريّة ٨٣٣، الذين يشرفون عليهم من منطقة الفنادق التي استعادوا مواقعهم فيها اخيراً.

وإذ أخذتهم نشوة الرغبة في نصر قريب المنال، طوّقوا المسالخ والمقبرة.

الملازم أول سمير يتقدّم عناصر السريّة ٨٣١ وهم ينزلون باحتراس نحو الوادي. فكثافة القصف جعلت الرؤية سيّئة. وكل خطوة قد تكون قاتلة. ها هو الآن، مع جنوده، عند سفح الهضبة. فإذا برشقة رشّاش تمزّق الجو.

ويلمح الجنود أمامهم، على نحو عشرين متراً، شبحاً طويل القامة بثياب عسكرية ومرقّطة، يحمل حقيبة ظهر ويلوّح ببندقية إم ـ ١٦، واضعاً إصبعه على الزنّاد.

«رجال مسلّحون في المقبرة والمسالخ؟ لا يمكن ـ لا بدّ أن يكونوا من شبابنا!

ـ هنا سمير. نحن في الموقع. وثمة عناصر مسلّحة مقابلنا، على بضعة أمتار منّا. فهل هم اعداء ام اصدقاء؟

ـ هنا كلاّس. أطلِق النار على كل ما تراه. فوراً. فالعدو في الموقع».

وفي الحال، انفجر التراشق بالرصاص. فما كاد سمير يأمر بإطلاق النار حتى اشتغلت قاذفات «اللّو» في اتجاه المسالخ، تتخلّلها الشتائم وصيحات الاندهاش الصادرة عن عناصر الميليشيا. ثم خرج رجال الكتيبة ١٠٣ من مكامنهم، وانضمّوا الى التعزيزات لصدّ التسلّل المتحالف مع سورية.

عندئذ، نهض مارون، منفرج الأسارير، وتقدّم يقذف حمم النار من فوّهة سلاحه. فالمعركة صعبة جداً خصوصاً حول الڤيلاّ التي تحدّ المقبرة. رجال وليد جنبلاط عنيدون وشجعان. والقتال يحصل وجهاً لوجه. مارون يطلق النار عن قرب على مقاتل فتيّ ـ ابن ١٧ سنة ربما ـ ظهر خلف سمير، وفي قبضته قاذفة لهب. وبعد معركة ضارية لدقائق طويلة، راح المهاجمون ينسحبون، إنما دون أن يبتعدوا كثيراً. فلمّا كانوا يأبون العدول عن أخذ تلّة الپرنس، فقد تمركزوا مقابل الڤيلاّ التي احتلّتها السريّة ٨٣١، وواصلوا رمايات الإزعاج، مشدودي الأنظار الى رتل الدبابات الاشتراكية المتقدّم على طول طريق الشاوية ـ النعمانية، على أمل رؤيته وقد أدركهم.

ذلك أن الهجوم المدرّع على محور الكرامة ـ الشاوية ـ النعمانية مخطّط ليتزامن مع غارة مشاة الحزب التقدمي الاشتراكي على مواقع الجيش في سوق الغرب. وحين أطبق المشاة الدروز على المقبرة، انطلقت ست دبابات من طراز ت ـ ٥٥ وعدة مركبات مدرّعة، كانت مستبقاة احتياطياً في منطقة عالية، سالكةً طريق الشاوية ـ النعمانية، بينما تولّت مدرّعات اخرى، متمركزة حول المنخفض الذي يفصل سوق الغرب عن رابيتي عالية وشملان، فتح النار في رمي مباشر.

وانفجرت على بعد أمتار من مواقع الجيش صواريخ من نوع ساغر وسبيجوت.

في هيئة الأركان العونية، فهم كبار القادة، هذه المرّة، تكتيك الخصم وهدفه. فطريق النعمانية، الآتية من الكرامة ومن عالية، توصل مباشرة إلى المسالخ والمقبرة. وهناك، تنقسم الى تفرّعين: واحد يتّجه نحو كيفون والقلعة، والآخر يقود الى الدرب الذي يزنّر تلّة البرنس، مما يسمح بالنفاذ إلى طريق سوق الغرب والانقضاض على مركز القيادة في فندق حجار. أي إن حلفاء سورية، بالتفافهم حول خطوط الجبهة المتقدّمة، كما ينوون أن يفعلوا، يصبحون قادرين على احتلال قرية القماطية، بنزولهم التلّة، وعلى قطع سوق الغرب عن مؤخّراتها، ولا سيما عن بدادون، خط الدفاع الثاني للجيش. ولو نجح مشاة الحزب التقدمي الاشتراكي في شلّ حركة اللواء العاشر في المقبرة والمسالخ، لكان النصر فعلاً في متناول يدهم، او بالأحرى في متناول المدرّعات التي تتقدّم بعناد على طريق النعمانية. لكنّ قوات عون لا تزال هناك. أما رتل المدرّعات، فما إن كُشف حتى انهال عليه القصف كضرب المطرقة، وغدا عالقاً بين قذائف الدبابات المتمركزة في منطقة المقبرة وفندق كامل ومدفعية المساندة المباشرة (الكتيبة ٨٥).

في مركز القيادة المتقدّم للّواء الثامن، المُقام في مكان ما بين الجمهور واليرزة، يتفحّص العقيد سليم كلاس خريطة خط الجبهة الاكثر تقدّماً في سوق الغرب، ويهزّ رأسه مشيراً الى «أن هؤلاء القوم خطّطوا هجومهم تخطيطاً جيداً». فبينما تتواصل المجابهات الدامية على تلّتي ٨٨٨ وقرص المدوّر حيث يستمرّ السوريون والحزب التقدم الاشتراكي في ممارسة ضغط مستميت، يتقرّر مصير المعركة في ناحية القلعة وعند سفح تلّة البرنس.

«إعطوني الجنرال عون» طلب كلاّس. وبعد دقيقتين، حدّد للقائد الأعلى صورة العمليات عارضاً له تحليله الخاص لتكتيك الخصم، مشدّداً على خطورة الموقف. ثم أردف قائلاً:

«سيّدي الجنرال، أطلب منحي إمرة جبهة سوق الغرب كلها لأتمكّن من تنسيق الهجوم المضاد. يجب أن نسرع.

ـ سليم، هذا يعني ايضاً إمرة اللواء العاشر والمغاوير الموجودين فوق.

ـ نعم، سيّدي. يجب أن نوحّد القيادة. ففي هذه المرحلة، مصير المعركة في خطر.

ـ حسناً، تولَّ قيادة العمليات. لكنني أريد أن يحصل الهجوم المضاد على القلعة قبل غروب الشمس، لمنع «العدو» من تعزيز مواقعه المكتسبة خلال الليل. يجب أن ينتهي كل شيء هذا المساء.

ـ سيكون لك ذلك، سيّدي الجنرال».

وفي الحال، أمر كلاّس الكتيبة ٨٤ بإقامة قاعدة ناريّة قوية على تلّة البرنس للاستيلاء على القلعة وجوارها تحت رميها المباشر، الذي سيساند الهجوم المضاد، كما أمر الكتيبة ٨٥ بأن تقيم عليها مرصد مدفعيتها لإحكام الرمي. وفي موازاة ذلك، أرسل الكتيبة ٨١ الى الجمهور وبقية الكتيبة ٨٢ الى الحدث لتكونا في حالة انتظار.

* * *

الوقت: الظهر تقريباً. والمكان: حيّ النصارى في عالية. وليد جنبلاط يستشيط غيظاً. فتعزيزات الجيش اللبناني وصلت الى سوق الغرب رغم كل شيء. واللواء الثامن قدم الى الجبهة من غير تحذير، وكذلك وحدات المغاوير! مما جعله يهوج صائحاً: «هل انشقّت الأرض لتسهّل لهم المرور؟» مع أن السوريين لم يبخلوا بالطاقات المدفعية الموضوعة بتصرّفه. فالدبّابات وبطاريّات المدفعية المضادة للدبّابات انطلقت حسب الوعد، دون انقطاع، منذ السادسة صباحاً، وصبّت حممها على هذا المزلاج الجبلي الذي يزعج وليد ويستبدّ به كالوسواس. لقد أمّنت القوات السورية قاعدة نارية كمساندة مباشرة لتمكين المقاتلين الاشتراكيين من التقدّم، الاّ أن أقدامها لم تطأ أرض الجبهة. وجنبلاط كان يعرف أن الأمر سيكون كذلك: أن رجاله

سيتحمّلون عبء المعركة بينما يكتفي السوريّون بالبقاء في الخط الثاني، مستعدّين للكدّ والتضحية فيما لو قيّض لمشروعه النجاح.

في الواقع، كان الرئيس حافظ الأسد قد حذّره من حملة كهذه حين قصده الى دمشق ملتمساً دعمه، قبل اربع وعشرين ساعة. «دعني أدخل إلى سوق الغرب»، قال له بإلحاح. غير أن الرئيس السوري أفهمه بوضوح أن أقصى ما يمكن أن يأمله من الجيش السوري هو تغطية بالمدفعية ومساندة بنيران مباشرة، وأن لا مجال البتّة لتقديم سلاح المشاة ولا لإقحام القوات الخاصة في الإطباق على أي موقع محصّن في القطاع المسيحي، سواء لأسباب استراتيجية ـ فالأسد لا يحبّ قلب الاوضاع الجغرافية ـ الطائفية ـ أم لعدم إثارة ضجّة إعلامية على المستوى الدولي.

ولئن اغتمّ جنبلاط، فقد ظلّ مصمّماً على شنّ «معركته»، ملحّاً على نيل الدعم السوري. فما كان من الأسد إلاّ أن ترك حليفه المتحمّس يحقّق رغبته. ولعلّ هذا الأخير كان يأمل، في قرارة نفسه، أن يجرّ الجيش السوري إلى المعركة رغماً عنه. إنه لَوَهْمٌ، طبعاً!

على أي حال، لقد اكتشف جنبلاط في هذه اللحظة أنه أخطأ هو نفسه، وبشكل فظيع؛ وأن رأس حربة ميليشياه على وشك الانكسار. ذلك أن مشاة الحزب التقدمي الاشتراكي في وضع سيّء فعلاً. ففي مقبرة سوق الغرب، تمّ دحرهم بعد مواجهة ضارية مع رجال اللواء الثامن بينما كانوا قد وصلوا تقريباً الى سفح تلّة البرنس! بالطبع، إن الاستيلاء على القلعة انتصار بارز، لكنه قيد التحوّل إلى نكبة، لأن المقاتلين الدروز، وفلسطينيّي «ابو موسى» الذي يساندونهم، عالقون الآن في الفخ، في الخنادق التي دخلوها، ومقطوعون عن مؤخّرتهم بفعل نيران مدفعية الجيش العوني. إنهم ما عادوا يستطيعون التقدّم ولا التراجع. وها قد حضر اللواء الثامن! فإذا هاجم، بالتنسيق مع المغاوير، تكون النهاية: فشل عملية الخرق، ومذبحة ضد المقاتلين الدروز والفدائيين الفلسطينيين. هذا ما عدا السخرية التي سيتعرّض لها وليد جنبلاط شخصياً: ففي الصباح، تهوّر وأعلن انه سيعقد، عند

الظهر، مؤتمراً صحافياً في فندق حجار، اي في مركز قيادة الجيش في سوق الغرب. والآن، لم يعد أمامه غير حلّ واحد: «أطلبوا لي العميد هاشم المعلّق. فإذا لم يتدخّل السوريون فوراً، قُضي علينا».

ـ مساعد العميد على الخط، وليد بك.

ـ «الله معك»، يجب أن أتحدّث مع العميد فوراً ليقدّم لي مساندة مدفعية قبل أن يفوت الأوان.

ـ آسف، استاذ وليد. لكنّ العميد غائب.

ـ الأمر عاجل، قلت لك. فالجيش يعدّ هجوماً مضاداً. سنخسر القلعة.

ـ آسف حقاً. ربما اذا اتّصلت ثانيةً في وقت لاحق...»

ويقفل جنبلاط السمّاعة، أكمد الوجه. ثم تتلاحق الأخبار السيّئة بسرعة: «وليد بك، رتل الدبّابات على طريق النعمانية... ينسحب... الجيش يحضّر هجوماً مضاداً في القلعة... لقد بدأوا بفتح الطريق التي تقود من الفنادق إلى كيفون، مبعدين كل العوائق والمركبات المصابة التي تعترض سبيلهم». أما الزعيم الدرزي، فكأن على رأسه الطير. والعرق يقطر من جبينه وصلعته. إنه يشعر بأنه أُوقع في الفخ، وقد تركه السوريون يواجه مصيره بنفسه.

* * *

في مركز القيادة في فندق حجار، غليان... تفجّر بعده الفرح: فشعبة التنصّت لدى الجيش التقطت الاتصال اللاسلكي الذي أجراه جنبلاط طالباً التحدّث الى العميد المعلّق، والذي تهرّب منه قائد الفوج ٤١ التابع للقوات الخاصة، فغدت نتيجة المعركة بعد الآن أكيدة، وباتت المسألة مسألة ساعات. ذلك أن التنسيق تام بين مراكز قيادة اللوائين الثامن والعاشر وسريّة المغاوير الثالثة. والهجوم المضاد لاستعادة القلعة قيد الإعداد. فالكتائب ٨٥ و٥٥ و١٠٥ التابعة لسلاح المدفعية تحقّق إنجازات خارقة: رمايات مدفعية مضادة، إزعاج للقوى المعادية وخطوط مواصلاتها، رمايات مساندة عامة وسدّ مدفعي على القلعة وجوارها لتعطيل مدافع السوريين وحلفائهم. وحتى العصر،

سوف يتولّى مدفعيّو الجيش من عين سعادة وجورة البلّوط في المتن الشمالي، وكذلك الدبابات المزروعة على تلّة البرنس، قطع المقاتلين الدروز المتسلّلين الى القلعة عن مؤخّـرتهم. ولأجل ذلـك، لا يتردّد الجيش في إسقاط قذائفه على بعد ١٠ إلى ٢٠ متراً من «الخـطوط الصديقة»، أي من مواقعه الخاصة، لفرط ما يقترب منها المقاتلون. غير أن أي نجدة لن تستطيع اجتياز هذا الجحيم.

تحت قصف متواتر، أرسلت الى الجبهة في الثانية عشرة والنصف المجموعة التكتيّة الثالثة (السريّة ٨٣٢ بإمـرة الملازم أول هـلالي)، لتحاول شنّ هجوم مضاد على القلعة. إلاّ أنها تعرّضت لقصف عنيف على الطريق المحاذية للفنادق، إذ كشفها السوريون وشلّوا حركتها. وبعد أن تكبّدت خسائر مهمة (خمسة جرحى، بينهم ضابط، وناقلتا جند مصفّحتان ودبّابة متضرّرة)، تلقّت هذه السريّة الأمر بالعدول عن الهجوم المضاد والاكتفاء بمساندة الكتيبة ٨٣٣.

غير أن تعزيزات الجيش اللبناني لم تكن وحدها التي أُوقفت: فرتل المدرّعات الحليف لسورية لقي المصير نفسه، في وقت واحـد، على طريق النعمانية حيث جمّدته الأضرار التي كبّدته إيّاها السريّـة ٨٥ (مساندة مباشرة). فقد أصاب صاروخ ميلان ثاني دبّـابة في الـرتل إصابة مباشرة، ثم دُمِّرت واحدة أخرى بقذيفة من عيار ١٥٥ ملم. فشُلّت حركة دبابات ت ـ ٥٥ وتراجعت.

في تلك الأثناء، كانت معارك قاسية جداً تتواصل على محور ضهر الوحش ـ عين الرمانة وعلى تلّتي ٨٨٨ وقرص المدوّر. فقد أفلح ذوو القبّعات الخضر من الكتيبتين ١٠٢ و١٠٣ وذوو القبّعات الحمر من السريّة الثالثة في صدّ، ومن ثمّ دحر الهجوم المشترك الـذي شنّته القوات الدرزية والفلسطينية، مدعومةً بالدبابات السورية.

الساعة الآن الواحدة ظهراً، في بقعة الانتظار في الجمهور، حيث مقرّ السريّة ٨١٢ من الكتيبة ٨١... والملازم أول بسّام، ذو الشعـر الأسود المقصوص على النسق الأميركي وصاحب الوجنتين النافرتين، يتلقّى اتصالاً من العقيد كلاّس الذي يبلغ اليه، بعد عـرض سريع

للوضع على الجبهة: «بسّام، أنت من سيستعيد القلعة. ويجب أن تنجح. سوف تكون بطل الجمهورية». ويلزم بسّام الصمت، لأنه يعرف ماذا يعني ذلك: ففي هذه الكلمات، احتمال اللارجوع.

صباحاً، حين تلقّى الأمر بمغادرة مركزه الأصلي في ديك المحدي والانتقال إلى مفترق الطرق المعروف «بالشفروليـه»، حيث حُدِّدت نقطة التجمّع، كانت الطريق خالية. وهناك، انضمّ الى سريّته تلقائياً جنود مأذونون من المجموعة التكتية ٨٣، لم يتسنّ لهم الوقت للالتحاق بوحدتهم. وهكذا، تعزّزت سريّة المـلازم أول بسّام ببعض العنـاصر الاضافية، علماً أنها تتألّف أصلاً من نحو خمسين رجـلاً، بينهم أربعة ضباط، مع سبع ناقلات جند من طراز إم ـ ١١٣، وثلاث مدرّعات من طراز إم ـ ٤٨ وثلاثة مدافع هاون. وبين الجمهور ووادي شحرور، شقّ اللواء الثامن درباً يتعذّر الاشتباه به، في قلب تلك المنطقة الحرجيّة. إنها بقعة انتظار وحدات الكتيبة ٨١ المستدعاة لمساندة الخطوط الأولى في سوق الغرب. وهذا الدرب الـرجّاج، المشقّق، والكثـير الحجارة، يختفي في الغابة وينفذ الى مفرق وادي شحرور دون أن ينكشف من المرتفعات التي يسيطر عليها الخصم. لكن، من هناك حتى فندق حجار، لا بدّ من خوض سباق تعرّج ضد القذائف.

عندما فاجأت السريّة ٨١٢ مركز القيادة بقدومها، أمسك الرائد خوري الملازم أول بسّام بذراعه قائلاً: «بسّام، لا أعرف ما إذا كانوا وصلوا إلى ڤيلاّ عسّاف أم لا. فابتداء من هذا المركز، لم يعد لدينا أي اتصال لاسلكي».

بعد لحظات، وسقوط بضع قـذائف، طمأنت السـريّة ٨٢ مـركز القيادة: «ڤيلاّ عسّاف في أيدي قوات صديقة». والمطلوب الآن هـو استعادة المراكز التي فقدها اللواء العاشر، اي القلعة والأسعد ١ والأسعد ٢. أما وجهة السير، فهي: المقبرة. وكان الغبار الذي يذريه القصف كثيفاً الى حدّ أن الملازم أول بسّام استطاع أن يسيّر مدرّعاته، الواحدة تلو الأخرى، على الطريق المؤدّية الى «الأساعد»، خلف ستار أكمد من الدخان.

وعلى رغم الدبّابتين المقلوبتين اللتين كانتا تسدّان طريقه، فقد وصل الى الموقع، بعد أن سلك ممرّاً جانبياً، وقارب مركز قيادة السريّة ١٠١، الذي تركه المدافعون عن القلعة. البناية قبالته تماماً؛ إنما لا بدّ، للوصول إليها، من تحدّي الرشقات التي يطلقها بانتظام قنّاص اشتراكي متمركز في مبنى البلدية. ولّما وصل بسّام وجنوده الى المكان، حاول مغاوير السريّة الثالثة، المرسَلون للمساندة، القيام بهجوم مضاد، بقيادة النقيب ش.، لكنّ رشقة أطلقتها من البلدية قاذفة «بي.كا.إس» أحبطت محاولتهم التي كلّفتهم قتيلاً وأربعة جرحى قبل أن يضطرّوا الى التراجع؛ وما لبث أحد الجرحى أن فارق الحياة بعد دقائق معدودة. فأصبح من الملحّ، والحالة هذه، إسكات القنّاص من أجل سحب الجثّة التي يؤثّر منظرها على معنويّات الجند. فتفانى ذوو القبّعات الحمر في التضحية: إذ راحوا يتناوبون، واحداً تلو الآخر، على الظهور في موضع مكشوف لإطلاق طلقات من قاذفات «اللّو» او الـ «ب ـ ٧» التي في حوزتهم، مما أدّى الى جرح عدد منهم.

حينئذٍ، قرّر الملازم أول بسّام أن يخصّص اثنتين من ناقلات جنده المجهّزة بمدافع من عيار ١٠٦ ملم لرشّ المبنى الذي يختبئ فيه المقاتل التي يفتك بهم كلّ هذا الفتك. وشيئاً فشيئاً، تباعدت رماياته، بعد أن فعل مدفعا الـ ١٠٦ فعلهما... «إلحقونا بسرعة». وعبَرَ الملازم أول بسّام والنقيب ش. الشارع ركضاً، يتبعهما رجالهما ثم دلفوا جميعاً الى المدخل الخرب لمركز قيادة السريّة ١٠١. وفي الحال، سقطت عليهم قذيفة من عيار ١٣٠ ملم، مُطلقة من التلال المجاورة، فتداعت جدران المبنى، واختنق الضابطان وجنودهما من كثافة البارود والدخان.

اهتزّ بسّام، وخطر في باله فوراً «اننا لن نخرج، هذه المرّة، سالمين». ومهما تظاهر بالقساوة، فليس من السهل أن يرى الشظايا المعدنية منغرزة في جسد أحد الرفاق.

«يجب اخلاء المكان، مهما كلّف الأمر، لأنه يتعذّر الدفاع عنه»، صرخ للنقيب المغوار. وليقرن القول بالفعل، خرج، يتبعه معاونه خليل، الى عتبة الباب. وتوّاً، استأنف القنّاص موسيقاه الجهنّمية.

فصاح بسّام متعجّباً: «لم ينجحوا في إسكاته إذاً؟» ووثب خليل فجأةً، فمدّ بسّام يده لإمساكه، فكان قد فات الأوان: إذ استقرّت رصاصة في ساق معاونه الذي انهار أرضاً. أما المغاوير الذين ما انفكّوا يطلقون النار على المقاتل المسلّح بالـ «بي.كا.إس»، دون أن يصيبوه ـ «إنه شيطان! إنما يجب الاعتراف بشجاعته...!» ـ فقد بلغ عدد جرحاهم خمسة.

عندئذ، انطلقت مدرّعات السريّة ٨٤ المتمركزة على تلّة الپرنس في فورة غضب على ما تبقّى من مبنى البلدية الذي تهدّم على حاميه العنيد.

إنها الرابعة والنصف... ذوو القبّعات الحمر والقبّعات السود يحضّرون الهجوم النهائي. وقد اتُّفق على أن يحاصر «حمر» النقيب المغوار القلعة بينما يهاجم «سود» الملازم أول بسّام مركزَيْ الأسعد ١ والأسعد ٢. ولّما كان هذا الأخير أحسن تجهّزاً بالسلاح لأنه ينتمي الى اللواء الثامن، فقد أعطى النقيب اثنتين من دبّاباته من طراز إم ـ ٤٨ لأنه يحتاج إليها، نظراً لوجوده في سوق الغرب، مع مغاويره، بدون مصفّحة «الپنهارد» خاصّتهم. وعندما أُعطيت الإشارة، اندفعت دبّابة إم ـ ٤٨ وناقلة جند إم ـ ١١٣،فاتحتين الطريق أمام المغاوير الذين اجتازوا ركضاً مسافة المئة وخمسين متراً التي تفصلهم عن أولى خنادق القلعة. كما انطلق بسّام بوحدته على الطريق الموازية التي تؤدّي الى «الأساعد»، في موقع أسفل بقليل. وفتحت الطريق ناقلة جنده إم ـ ١١٣ المجهّزة بمدفع ١٠٦ ملم، مما جعلها فوراً هدفاً لرمايات الـ«آر.بي.جي» والـ«بي.كا.إس». لكنّ قوة النار لدى عناصر الجيش المشاركين في الهجوم المضاد كانت متفوّقة، فتابعت الناقلة المدرّعة تقدّمها دون أن تتوقّف عن الرمي. في اللحظة ذاتها تقريباً، رشّت السريّة ٨٥، برمي مباشر، الخرائب التي يتحصّن فيها أتباع وليد جنبلاط. وفي دقائق معدودة، غدا مركز الأسعد ٢ شبه مهدّم. «لا يمكن أن يكون هناك احياء». تمتم بسّام، وهو يحاصر المعاقل من على متن ناقلته المدرّعة، والى جانبه ناقلة جن، إم ـ ١١٣ تحمل مدفعاً من

عيار ١٢,٧ملم. ثم بدأ التمشيط المنظّم للخنادق. «سيّدي! تعالَ انظر» فاستدار بسّام، وإذا بأحد رجاله يدلّه على حفرة لجهة اليمين، يرقد فيها ثلاثة مقاتلين، قابضين على أسلحتهم.

«لنتابع. فلا بدّ أن يكون هناك غيرهم، وقد لا يكونوا جميعاً ميّتين».

ولم يصدّق بسّام كم كان مصيباً في قوله هذا. إذ إنه ما كاد يخطو، هو ورجاله، بضع خطوات وسط الضباب الكثيف الذي يغمر المكان، حتى انفجرت طلقات نارية. فقد برز من وراء إحدى الأكمات، على نحو خمسة أمتار منهم، مقاتلان يطلقان رشقات من الكلاشنيكوف. فأنذرهما بسّام بالاستسلام. إلاّ أن أحدهما ردّ عليه توّاً: «إذهب الى الجحيم!» دون أن يرفع إصبعه عن الزناد.

وانفجر تراشقٌ بنار غزيرة، فقُتل المسلّحان العنيدان اللذان، وإن كانا من «الأعداء»، فإنهما يستحقّان مع ذلك تحيّة تقدير. وهذا ما فعله الملازم أول[٨] فيما بعد: «كنّا نفضّل أن نأسرهما، لكنهما محاربان منقطعا النظير، جسوران ومقاتلان، لا يستسلمان».

تابعت مدرّعات السريّة ٨١٢ تمشيط المكان، وتقدّم بها سائقوها أمام المشاة مندفعين كالسكارى نحو الخطوط الأولى ومتسلّقين الأكمات التي تحدّ «الخط الأحمر» ـ الخفيّ ـ لسوق الغرب. ومن هناك، يطالون البرج العالي الواقع قبالتهم في خط التسديد.

«سيّدي العقيد، صاح بسّام منادياً كلاّس بواسطة «الموتورولا»، لم يعد أمامنا أحد. فقد دبّ الذعر في «العدو»، ورحلوا جميعاً. بإمكاننا أن نتوغّل الى الداخل نحو خمسة كيلومترات على الأقل!

ـ دعني أُخطر الجنرال عون. «براڤو» بسّام، لقد أحسنتم العمل. تأكّد من أن النقيب ش. أخذ القلعة».

وفجأةً، سُمعت انفجارات الى اليمين، من ناحية القلعة بالضبط. فتبيّن أن ذوي القبّعات السود الذين واصلوا عملية التمشيط في ذلك الاتجاه، متغلّلين في الخنادق، صادفوا مقاتلَيْن، برزا كالشياطين من

(٨) مقابلة مع المؤلّفة، كانون الأول ١٩٨٩.

مكمنهما على بعد يقارب الأربعين متراً، وأطلقا رشقة من الـ «آر.بي.جي». لقد كانا آخر المقاتلين الدروز الباقين في الموقع. لكن، رغم مفعول المباغتة، فإنه لم يكن لهما أيّ حظ في النجاة، إذ طوردا في الخنادق، وقُتلا برشقة من بندقية إم ـ ١٦.

حسناً! إنتهى الأمر. وتمّ الإتصال مع المغاوير في القلعة. فقد وصل هؤلاء فرحين، ووجدوا الملازم أول يوسف، من الكتيبة ١٠١، مع معاونيه، لابدين في هيكل بناء ملاصق للقلعة، وتحت مخبأهم تتمدّد نحو عشر جثث لعناصر الميليشيات. ولّما رأى يوسف القبّعات الحمر تنتشر في المكان، أخذ يشهق بصوت خافت. فتقدم منه النقيب ش. قائلاً: «إنك رجل شجاع».

الجنود اللبنانيون هم الآن تحت بناية خفّان. وثمة مدرّعة متوقّفة أمام هذه العمارة التي غدت أشبه بقفير نحل. فإذا بذوي القبّعات السود والحمر يعبّرون عن ابتهاجهم بإفراغ أمشاطهم على المراكز السابقة للحزب التقدمي الاشتراكي، فلا يردّ عليهم غير الصدى.

الهجوم المضاد النهائي استغرق خمس عشرة دقيقة.

ففي الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين، أبلغ الملازم أول بسّام، آمر السريّة ٨١٢، الى العقيد كلاّس أنه تمّ تطهير الخنادق والأخاديد في القلعة وأن الخصم انسحب مخلّفاً وراءه جثث قتلاه، وأن لا أسرى من كلا الطرفين.

«إنقلوا الجثث الى مركز قيادة اللواء. سوف نخطر الصليب الأحمر»، أمر كلاّس.

«سيّدي العقيد، قال بسّام ملحّاً، لقد أخلى الخصم مراكزه في كيفون وعلى روابي مطلّ شملان، على عمق خمسة كيلومترات تقريباً. لذا، بإمكاننا أن نحرز مزيداً من التقدّم ونحتلّ المنطقة كلها حتى البرج العالي.

ـ بسّام، سأعاود الاتّصال بك بعد دقائق. إصبر قليلاً».

في الرابعة والدقيقة الخمسين، نادى العقيد كلاّس الجنرال عون في بعبدا.

«سيّدي الجنرال، لقد انتصرنا.

ـ الأساعد؟ والقلعة؟ استعدتم كل شيء؟

ـ أجل، سيّدي الجنرال. فالخنادق طُهِّرت، والحزب الاشتراكي ترك حوالى عشر جثث في أرض المعركة. في هذا الموقع فقط.

ـ ونحن، كم قتيلاً لدينا؟

ـ هناك، مغواران، سيّدي، وسبعة قتلى من العاشر، ولا أحد في الثامن، إنما الجرحى كُثُر... وهذا إحصاء أوّلي.

ـ حسناً.

ـ سيّدي الجنرال، إن النصر كامل، ونحن قادرون على احتلال كيفون ومطلّ شملان. فقد تشتّتت قوى الخصم.

ـ لا تفعلوا شيئاً، فإننا لن نتجاوز الخط الأحمر. «براڤو» سليم.

ـ سيّدي الجنرال، هل أستطيع المجيء الى القصر مع آمري المجموعات التكتية التي شاركت في الهجوم المضاد؟ فالشباب مأخوذون بنشوة النصر.

ـ إنتظروا بعدُ قليلاً. لا يتحرّكنّ أحد من مركزه. فلعلّهم يحضّرون هجوماً جديداً...

في الواقع، كانت هزيمة وليد جنبلاط تامة، ولا رغبة لديه اطلاقاً في احياء المعركة. ولم يبق أمامه غير التوجّه الى دمشق، التي قصدها في تمام الساعة الخامسة. يومذاك، كانت لا تزال هناك علامات استفهام حول الموقف السوري حياله. بالطبع، ألم يكن باستطاعة السوريين أن يظهروا مزيداً من الفعالية، حتى بدون التورّط مباشرةً في أرض المعركة؟

إن اللواءين حكمت الشهابي وسعيد بيرقدار[٩] أعطيا انطباعاً واضحاً بأنها لا يحملان على محمل الجدّ هذه المعركة التي تهمّ كثيراً

(٩) على التوالي، رئيس أركان الجيش السوري وقائد القوات السورية العاملة في لبنان.

وليد جنبلاط، في حين أن ممثّلها، ميدانياً، العميد هاشم المعلّق، اختفى في اللحظة العصيبة.

ومع أن قادة مختلف الأحزاب «الوطنية» و«التقدمية» الأخرى غير متورّطين مباشرةً في ساحة القتال، فقد شعروا، مثل جنبلاط، بالحاجة الى تقييم الموقف في العاصمة السورية، مع نائب الرئيس، عبد الحليم خدام، واللواء حكمت الشهابي وغيرهما من المسؤولين.

في الخامسة والربع، أذاع الجيش بلاغاً أعلن فيه انتصاره ودعا وسائل الاعلام اللبنانية والأجنبية الى التوجّه الى سوق الغرب للتحقّق عيانياً من نتيجة المعركة. غير أن قلّة من الصحافيّين جازفت يومذاك بالذهاب الى الجبهة التي لم ينقشع الدخان عنها بعد. ذلك أن مصوّراً لبنانياً يعمل لحساب محطة «سي.بي.إس» الأميركية غامر وحده بالصعود الى هناك، وتبعه، في السابعة، فريق «المؤسسة اللبنانية للإرسال» (إل.بي.سي) ـ تلفزيون القوات اللبنانية ـ الذي صوَّر جثث القتلى التي خلّفها المهاجمون وراءهم. وقد دُفنت هذه الجثث في سوق الغرب، لعدم المطالبة بها، قبل أن يعيد الصليب الأحمر رفات الضحايا الى عائلاتهم بعد شهر من تاريخه.

في صفوف اللوائين الثامن والعاشر وفي سريّة المغاوير الثالثة، عمّت فرحة النصر. فما إن طُهِّرت كل جيوب المقاومة في سوق الغرب حتى أخذ الجنود يبكون، يتعانقون ويصيحون بأعلى أصواتهم منتشين. أرسلت لهم القيادة طعاماً ومشروبات غازيّة. وإذ عجزوا عن النوم، مساءً، رغم كونهم منهوكي القوى، أخذوا يفرغون ذخائرهم في طلقات ابتهاج... إنما لطرد الكابوس كذلك. ثم راحوا ينشدون النشيد الوطني بينما كانت زجاجات الشمبانيا تُفتح في مركز قيادة اللواء الثامن.

وممّا يرويه الملازم أول بسّام[١٠] قوله: «بالنسبة إليّ، كانت تلك الدقائق الخمس عشرة التي استغرقها الهجوم المضاد على القلعة كردح من الزمن. ما عدت أميّز الوقت. كنت واثقاً من عدم العودة من هناك.

(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، كانون الأول ١٩٨٩.

ولم أدرك أننا ربحنا إلاّ عندما جاء العقيد كلاّس لتفقّد مراكزنا المتقدّمة، صبيحة اليوم التالي».

التاسعة مساءً، قي قصر بعبدا: عون يستقبل كلاّس وآمري المجموعات التكتيّة التي شاركت في المعركة. «تهانينا، شباب»، قال ببساطة وهو يربّت على أكتافهم.

وقبل أن يغادر القاعة، يقترب منه كلاّس سائلاً: «هل شككتَ لحظةً، سيّدي الجنرال، في نتيجة المعركة؟» فيتردّد عون ثم يجيب: «كلا، منذ أن تسلّم الثامن زمام الأمر. لكنني أعتقد أننا خضنا معركة حامية». ويضيف بنظرة تواطؤ: «لو فشل الثامن، لكنت صعدت مع الحرس الجمهوري».

صباح اليوم التالي، رنّ الهاتف في مكتب الجنرال. كان ذلك سفير الولايات المتحدة الذي طلب التحدّث اليه. فتشنّج وجه عون وردّ على الفور: «لست هنا!».

***

تجاه الوادي، وعلى صخرة رابضة فوق تلك التلّة حيث لم يكن مارون وحده قبل أربع وعشرين ساعة، يحدّق الجندي الى الظرف الذي يمسكه بيد مرتجفة. «وداعاً يا لويس. فصداقتنا كانت حديثة العهد، وقد رسَّخها الموت في مكان ما بين تلّتي ٨٨٨ وقرص المدوّر...

أصرّ مارون على مشاهدة جثة صديقه، لكنه الآن نادم على ذلك؛ إذ كان يفضّل أن يحفظ في ذاكرته صورة لويس الباسمة بدلاً من هذا الوجه المشوّه. فماذا سيقول لأم «المغوار» الشاب، وهو يسلّمها الرسالة؟ بصوت مخنوق، ونظرة دامعة، ووقفة إباء فيها القبّعة في يده: «إبنكِ، سيّدتي، سقط في سوق الغرب».

***

كان الجنرال عون يعلمْ أنه لن يستطيع الانتصار في «حرب التحرير» التي أعلنها. فذلك متعذّر بمثل هذه الامكانات التقنية والمادية والبشرية المحدودة. والواقع أن جيشه (١٧ ألف رجل: خمسة ألوية، ووحدات صدم كالمغاوير، والمكافحة والشرطة العسكرية)، مع أنه أحسن تجهيزاً من جيش بيروت الغربية المتنافر، لم يكن قادراً على مواجهة الجيش السوري، إضافة إلى أنه لم يكن يملك غير لواء احتياطي واحد، نظراً لتوزّع بقية الألوية على خطوط جبهة القطاع المسيحي. كما أنه، حتى ولو نجح في إحداث ثغرات في الخطوط المعادية، فإنه لم يكن يملك العديد الكافي لاستغلال هذه الثغرات والتقدّم ميدانياً، في حال افترضنا انه لا يوجد في وجهه سوى ميليشيات. وهذا ما حصل في سوق الغرب. ذلك أن محاصرة بلدات كيفون وعيتات وشملان كانت ستضطرّه لاستخدام لوائه الاحتياطي، وبالتالي، لإضعاف ترتيبه القتالي. مما يفسّر أيضاً لجوءه الى الشباب والمتطوّعين لتكوين فرق إحتياطية.

إذاً، منذ البداية، كان محكوماً على جيش عون أن يخوض حرباً دفاعية. ولم يكن بمقدوره أن يطمح الى المبادرة في وجه ٣٠ ألف سوريّ (٤٠ ألفاً ابتداء من تشرين الأول ١٩٨٩) معبّأين في لبنان. وتحليل أحد الضباط العونييّن واضح في هذا الصدد: «إن حربنا التحريرية كانت تقتصر على الصمود في خطوطنا وعلى تكبيد الخصم، لا سيّما الجيش السوري، أكبر الخسائر الممكنة، في انتظار أن يقوم اللبنانيون من مختلف الطوائف، في المناطق المحتلّة، بحركة تمرّد ضد المحتلّ. وحينئذٍ، يكون بالإمكان مساندتهم بهجوم عسكري مفاجئ. لكنّ ذلك لم ينجح». ويتحاشى الضابط تبيان سبب عدم النجاح هذا، لئلاّ يضطرّ الى كشف الطابع المرتجل لهذه الحرب المُرادة كمأثرة،

بصرخة من «الجنرال» ـ وكان عون قد أصبح بالنسبة الى فئة كبيرة من المحبّين والمعجبين، وحتى بالنسبة الى اعدائه «الجنرال»...

إن أيّ «حرب تحرير» لا يمكن أن تكون إلاّ حرب حركة، وليس سلسلة من جولات التراشق بالمدفعية يتحمّل المدنيّون مغبّتها. ثم إن أيّ ثورة ضد الاحتلال لا تكون عفوية تماماً؛ بل ينبغي أن تأتي نتيجة جهد طويل من التجنيد السرّي والنقب، وهو عمل من اختصاص دوائر المخابرات. والحال أن مديرية المخابرات لدى عون لم تكن تملك الامكانات لمثل هذه السياسة.

والحالة هذه، ماذا كان يمكن أن يأمل الجنرال بشنّ حربه في ١٤ آذار ١٩٨٩؟ تأليب الأمم، تحريك القوى العظمى في شأن مصير لبنان، وتدويل الأزمة اللبنانية؛ وبفعله هذا، انتزاع الملف اللبناني من أيدي السوريّين الذين كانوا يديرونه وحدهم ووضعه تحت رعاية عربية مكرّسة بإجماع دولي.

والأغرب أنه سينجح، خلافاً لكل منطق ـ وبغضّ النظر عن الثمن، فسينجح مع ذلك ـ في مغامرته هذه. فعلاً، لأول مرة منذ بداية حرب لبنان في ١٩٧٥ ودخول السوريين في ١٩٧٦، تشير المجموعة الدولية بعبارات جليّة الى «الاحتلال السوري» شاجبةً إيّاه، وتعترف بالبعد الإقليمي للمشكلة اللبنانية. ومع معركة سوق الغرب، بلغ الاستنكار العالمي ذروته. فقد ندّد البابا يوحنا بولس الثاني «بالمجزرة» وطلب الى دمشق وقف قصفها «الذي يهدف الى تدمير العاصمة اللبنانية». كما دعا مجلس الأمن «جميع الأطراف (...) الى وقف عملياتها فوراً»؛ صحيح أن سورية لم تُسَمَّ باسمها لكنها كانت معنيّة بوضوح. والولايات المتحدة وفرنسا استنفرتا. لأول مرة منذ ثلاث عشرة سنة، يشعر السوريون أنهم محشورون. ذلك أن عون بصراحته اللاذعة، أزاح السُتَر السياسية التي كانت تبرّر الوجود السوري أمام الرأي العام العالمي. فكانت دمشق مرغمة على التصرّف بحذر، سياسياً وعسكرياً. فالجيش السوري، رغم تفوّقه عدداً وعدّة، لم يكن في وسعه أن يقتحم المناطق الخاضعة لسلطة عون، والموصوفة

بـ «الحرّة»، دون أن يثير غضباً دولياً وأن يظهر بمظهر «جلاّد» مسيحيّي لبنان. ولم يكن بإمكانه كذلك أن يجازف بهزيمة عسكرية أمام الجيش اللبناني؛ بل أسوأ من ذلك: أمام قسم من هذا الجيش، هو الشريحة العونية؛ والأسوأ أيضاً: أنه حليف ميليشيا القوات اللبنانية التي كانت تتحدّى دمشق منذ سنوات. لقد كان من الضروري إذاً تركيز الرمايات على بعبدا وجوارها لإظهار أن هدف الردّ هو عون وليس المسيحيّين. إنها لمهمة صعبة. ذلك أن الجنرال كان أفلح في أن يصبح الرمز الذي يتماثل به المسيحيون تحديداً ـ على حساب الميليشيا، التي كانت حليفته رغماً عنها والتي سلبها شعاراتها ـ إنما ليس المسيحيّون فقط: فبدافع نزعة وطنية جديدة تماماً، ناشئة عن ردّة فعل ضد تجاوزات كل القوى الغريبة ـ السورية والفلسطينية والايرانية، علاوة على الاسرائيلية ـ كشف الكثيرون من اللبنانيين المسلمين عن تأييدهم لعون.

لم يعد للأسد ما يراهن عليه سوى الوقت وحنق الخارجية الأميركية من تصرّف رجل ـ عون ـ كان يقلب الستاتيكو المحلي ويتحدّى الولايات المتحدة علانيةً حالما تعبّر عن أقل تحفّظ حيال مشروعه. وسوف يستخدم الرئيس السوري هذه العناصر بمهارة. فهذا الرجل لا يبرع قطّ مثلما يبرع في المواقف الصعبة.

وفيما الجنرال يخزن مكتسبات حربه السياسية، كانت سورية، رغم حراجة موقفها، تكسب على الأرض شيئاً من حرّية التحرّك المهمة بالنسبة الى المستقبل. وهكذا، فإن الجوَلان في المياه الاقليمية اللبنانية، من البترون إلى الجنوب، كان حتى ذلك الحين محظوراً عليها ووقفاً على الاسرائيليين. إلاّ أن ظهور الزوارق السورية، في نيسان ١٩٨٩، وإقامة حصار بحري حول المناطق المسيحيّة شكّل عنصراً جديداً في المعطى اللبناني، إذ أنه يستلزم موافقةً، ضمنيةً على الأقل، من جانب تل أبيب، وبالأولى، من جانب واشنطن. اذاً، لم يكن بإمكان الجنرال أن يربح إلاّ سياسياً، وبسرعة، قبل أن تستغلّ سورية تفوّقها للتغلّب عليه مستبقةً كل ردّة فعل دولية. لكنه خسر هذا الرهان، الأساسي،

مثلما خسر رهانات اخرى كثيرة، متيسّرة نوعاً ما وعلى جانب من الأهمية.

وبالنظر إلى حالة موازين القوى وإلى «السياسة الواقعية» العربية ـ الاميركية، فإن النتيجة (السياسية) لعمل عون (العسكري) كانت الطائف، أي حلاً عربياً بضمانة اميركية.

كان الطائف ـ الحقيقي، طائف الانطلاقة الأولى ـ فشلاً لسورية. وكان يتعيّن على عون أن يجعل منه انتصاراً له. إلاّ أنه، بدلاً من ذلك، عطّله. لأنه، وإن صحّ أن عمله لم يكن مجرّداً من الأغراض والدوافع الشخصية، فصحيح ايضاً أن العرب سلّموا لسورية بإبعاد رجل مزعج لم يكن له مكان في الطائف.

ودمشق، التي تعرف مطامح الجنرال جيداً، سوف تبدأ باستغلال ذلك، بالمراهنة على ردود فعله وميله إلى التطرّف. وستعكف على تجميع المكاسب السياسية التي يبدّدها عون، بتصلّبه، واحداً تلو الآخر.

سنة كاملة، من تشرين الأول ١٩٨٩ حتى تشرين الأول ١٩٩٠، استطاع أن يصبر حافظ الأسد، إلى أن انحسر ومن ثمّ تلاشى الدعم السياسي والإعلامي الأوروبي، وإلى أن قلبَ الستاتيكو الاقليمي مزعج آخر، هو صدّام حسين. كان عون يعتقد أن الوقت يعمل لصالحه، وهو تقدير خاطىء. فالوقت كان يستطيل لصالح سورية التي تنتظر، لتدخل إلى القطاع العوني دون أن تثير انتفاضة عالمية، ولتصبح الظروف الدولية مؤاتية. وهي ستصبح كذلك مع غزو الكويت.

في الانتظار، أخذت دمشق تذكي عند الشيعة التنافس والتخاصم، وتؤجّج المعارك بين محميّيها في حركة أمل وحزب الله، وتضعف عند الدروز حزب جنبلاط الاشتراكي بالتخلّي عنه في سوق الغرب، وتفيد من النزاع الذي سيؤدّي عند المسيحيّين إلى تصادم الجيش العوني والقوات اللبنانية. وهكذا، كانت الميليشيات اللبنانية تشلّ نفسها، الواحدة تلو الأخرى، على مرأى من سورية وعلى نحو يثير ارتياحها الكامل، قبل العملية النهائية.

اذاً، من الطائف حتى السقوط، لزم السوريّين عام كامل لعكس

التيار وتعرية الملك. الملك عون. عام من الحصاد السياسي، حصلت سورية في نهايته على الضوء الأخضر لتجوب شوارع السماء: فللمرّة الأولى والوحيدة في تاريخ الأحداث اللبنانية، يشنّ الطيران السوري غارة. وكانت لطرد الجنرال المزهوّ من قصر بعبدا. فالشاه مات! وهكذا، قُدِّم عون، ضحيّة طموحاته، قرباناً على مذبح داعي المصلحة العليا.

هذه هي القصة المحزنة لهاتين السنتين، الاكثر مأساويةً من كل السنوات، واللتين كانتا خاتمة حرب طويلة. قصة رجل تسلّل إلى المسرح السياسي اللبناني عنوةً، فأثار أكثر الأحلام جنوناً وأشدّ الخيبات قساوةً، وظهر في نهاية المطاف أنه خير حليف لُمسقطيه.

القسم الأول

الوهم الكبير

الفصل الأول

الانتخابات الرئاسية: شهوة الموارنة.

في بداية ١٩٨٨ هذه، لم تعد الأمور تسير على ما يرام بين رئيس الجمهورية أمين الجميل، الذي يتسلّط عليه هاجس قرب انتهاء ولايته، التي يريد تمديدها بأي ثمن، وبين قائد الجيش الجنرال ميشال عون، المصمّم على الحلول محلّه.

الصراع على الخلافة مفتوح، وقد أُنزلت الوحوش إلى الحلبة. شرذمة من المرشّحين من كل جنس، وبعض «المحظيّين». ولم تعد الساحة سوى مسرح أشباح مصابة بجشع السلطة. أما الكواليس فسوق مساومات تقليدية حيث يعرض كل مرشّح ما يريد بيعه.

مناورات أمين الجميل، من جهة، وميشال عون، من جهة ثانية، تهيمن على التحريض والدسائس والمطامح غير المشبعة. وبشكل مفارق، سوف يؤدّي الصدام بين هذين الرجلين المتباغضين إلى تلاقي إرادتيهما المفاجئ، عشية ٢٢ ايلول.

وتمهيداً للانتخابات الرئاسية التي فُتح بازارها على هذه الشاكلة، كانت واشنطن تريد حكومة تكون ثمرة اتفاق بين سورية والمسيحيين، ممثّلين بالجميّل والقوات اللبنانية وقائد الجيش. أما دمشق فترى أن الأولوية هي للإصلاحات السياسية (على الصعيد اللبناني) وللعلاقات المميّزة (على الصعيد اللبناني ـ السوري)، التي ينبغي أن تسبق

الانتخابات. لذلك، أكبّت أبريل غلاسبي، المسؤولة في حينه عن قسم سورية ولبنان والأردن في الخارجية الاميركية، والتي ستشتهر لاحقاً بفضل دورها في نشوب أزمة الخليج في صيف ١٩٩٠، أكبّت طويلاً على حلّ تربيع الدائرة هذا. وعليه، حضّت واشنطن الرئيس الجميّل على محاورة دمشق وتعبيد الطريق لخلَفه. غير أن الجميل أخذ يتباهى بـ«عدم التنازل عن شيء» ونسف كل أوراق العمل المقدّمة.

شهدت هذه الفترة فشل مفاوضة سورية ـ اميركية حول الاصلاحات اللبنانية. وقد أبطل الجميّل مشروع غلاسبي حين قام بزيارة خاطفة الى قبرص حيث التقى وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز. كان المشروع يتناول نقطة واحدة: أن يصبح مجلس الوزراء صاحب السلطة، كما جاء لاحقاً في وثيقة الطائف، وقبلاً، في اتفاق رشيد كرامي ـ كميل شمعون... حينئذٍ، آثرت واشنطن أن تدع الأمور تجري في أعنّتها، متّهمةً المسيحيّين والسوريّين معاً بالطمع الزائد، اولئك في شأن الاصلاحات وهؤلاء في شأن العلاقات المميّزة.

ومع توالي أيام صيف ١٩٨٨، بات واضحاً أن البلاد سائرة نحو المأزق ما لم يتمّ الاتفاق على رئيس.

والجميّل يدرك أن سورية محاور لا يمكن تجاوزه في شأن الانتخابات الرئاسية في لبنان: هذا ما أفهمته إيّاه الولايات المتحدة بوضوح. لذا، التقى الرئيس السوري حافظ الأسد لمدّة ساعتين في قمة الجزائر العربية، في حزيران ١٩٨٨، وتوصّل معه إلى اتفاق: سوف يعرض عليه لائحة مرشّحين من اجل اختيار شخص متّفق عليه نظرياً. وبعد أسبوع، توجّه إلى دمشق الوزير جوزف الهاشم، الموثوق به من أمين الجميل، لمتابعة المحادثات التي بوشر بها في الجزائر حول هذا الموضوع الشائك. فاتُّفق على أن يحمل الهاشم معه، في زيارته القادمة، لائحة بأربعة أو خمسة مرشّحين لتختار دمشق واحداً منهم. عندئذٍ، أجرى الجميّل مشاورات واسعة مع الفعاليات اللبنانية ـ أقلّه مع اولئك الذين لا يقاطعونه ـ دون أن يتوصّل إلى اختيار مشترك،

خصوصاً مع القوات اللبنانية. لذا، لن يعود الهاشم إلى دمشق. وفي الواقع، كان الرئيس يأمل أن يعقد اتفاقاً شخصياً مع الأسد في شأن خلفه وأن يكون بالتالي عرّاب هذا الأخير، مع ما يحفظ له ذلك من نفوذ في العهد المقبل. فكرّر المحاولة ـ وعبثاً من جديد ـ حين قام بمسعاه الأخير لدى دمشق، عشية انتهاء ولايته، في ٢١ ايلول ١٩٨٨.

في أثناء ذلك، حُدِّد يوم ١٨ آب موعداً لانتخابات الرئاسة. ففاجأ فرنجية الجميع، بمن فيهم السوريّين، بإعلان ترشيحه.

ولّما لم يكن في وسع هؤلاء التنكّر لحليفهم القديم، فقد أيّدوه رسمياً. ويبدو أن عون، من جهته، كان وعد آل فرنجية ليس فقط بتسهيل عقد الجلسة النيابية في ١٨ آب، إنما ايضاً بحمل بعض النواب على التصويت لزعيم العائلة المسنّ. على اي حال، فإن السيدة صونيا فرنجية الراسي، ابنة رئيس الجمهورية الأسبق وعقيلة وزير الداخلية عبدالله الراسي، سوف تتوجّه إلى اليرزة، بعد نسف الجلسة لعدم اكتمال النصاب، لتثير صخباً وتشتم الجنرال. وسيتّهم زوجها عون صراحةً بأنه نكث بالتزامه بحماية النواب في تنقّلاتهم: فعلاً، مُنع عدة نواب مسيحيّين، بينهم اثنان من الشمال هما جبران طوق وحبيب كيروز، من الذهاب إلى الجلسة؛ بينما اغتاظ نائب شمالي ثالث، هو مخايل الضاهر، «لحجزه» في حالات.

لماذا غيّر عون رأيه في آخر لحظة، بعدما كان التزم علناً بتأمين حسن سير الانتخاب.

منذ عدة أشهر، كانت تدور بين الجنرال والسوريّين محادثات سريّة. وكان باشر حملته الانتخابية ما إن تردّت علاقاته مع أمين الجميّل والعقيد سيمون قسيس، مدير المخابرات في الجيش. وغالب الظن ايضاً أن هذه العلاقات ساءت عندما لاحظ الجميل شهوة السلطة التي كانت تحرّك قائد الجيش، وأدرك أن هذا الأخير منافس له. حينئذٍ، بدأ بين الرجلين صراع خفيّ؛ إذ لم يكن وارداً، عند عون، أن يدع الجميّل يمدّد ولايته. وأمام السفير البريطاني ألن رامسي الذي كان

يشير إلى هذا الاحتمال، ثار عون مؤكّداً: «أضمن لك، سعادة السفير، أن الانتخابات ستحصل»[1].

في الربيع، كان الجميّل الذي يحاول التخلّص من حكومة الحص (وارث منصب رشيد كرامي بعد اغتياله) التي تقاطعه، قد أقنع الاميركيين بضرورة تشكيل فريق من التكنوقراطيّين لإدارة البلاد خلال الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية.

كان ألمح ايضاً إلى أن هذه الحكومة ستتولّى استبدال قائد الجيش الذي يجده في غاية اللين حيال القوات اللبنانية. والواقع أن الجيش كان قد وُضع، عدّة مرات، في حالة تأهّب مقابل الميليشيا، دون أن تحدث أية مجابهة. ذلك أن عون كان يلغي الاستنفار بسرعة. وعليه، كان يتّضح للجميّل اكثر فاكثر أن عون لن يتصادم مع القوات اللبنانية إلاّ في مقابل الوعد بأن يتسنّم سدّة الرئاسة. فما الفائدة من إبقائه، والحالة هذه؟ خصوصاً وأنه أضحى، بسبب طموحاته الرئاسية، عقبة أمام تمديد ولايته. لذا، كان من الأفضل، في نظر الجميّل، التخلّص منه.

وفي هذا الصدد، يروي مروان حمادة، أحد أكثر المطّلعين من وجوه المعارضة الموالية لسورية آنذاك: «كنّا نرتاب في كلا الطرفين، وطلبنا من الذين كان بإمكانهم تغيير الحكومة ألاّ يفعلوا شيئاً في هذا الشأن. قلنا لهم إن الحكومة سترحل مع رحيل الجميّل. فكنّا اذاً، بطريقة غير مباشرة، وراء إبقاء الجنرال عون في منصبه»[2].

ذلك أن أمين الجميّل، المتخوّف اكثر فاكثر من نجاح مناورات قائد الجيش والراغب في أن ينتزع من عون «ورقة الجيش» المهمة، وقّع مرسوماً بإقالته وبتعيين العماد انطوان بركات مكانه. وتوسّل موافقة السوريّين، بواسطة الرئيس سليمان فرنجيّة الذي يُعتبر بركات من محاسبيه. كان سبق لوزير الدفاع عادل عسيران أن وقّع على المرسوم

(١) مقابلة مع المؤلّفة، ٣١ آذار ١٩٩٠.
(٢) مقابلة مع المؤلّفة، حزيران ١٩٩٠.

فيما كان سليم الحص على وشك أن يحذو حذوه حين وصلت الرسالة من دمشق، على لسان علي دوبا، أحد أصحاب الرتب العليا في النظام السوري: «لا مسّ بعون». عندئذٍ وجد الجميّل نفسه مضطرّاً، طوعاً أو كرهاً، إلى التعايش مع قائد الجيش.

ذلك أن عون عزّز في أثناء ذلك صلاته مع سورية. كان يرسل بانتظام تسجيلات خطبه وكلماته إلى عنجر (مركز المخابرات السورية في لبنان) ودمشق. ويُكثر من الرسل الموفَدين إلى العاصمة السورية. كان هناك «السعاة» العاديون، مثل فايز القزي ورياض رعد، والوسطاء: النائبان البير منصور ونصري معلوف، والوزير العتيد محسن دلول، إحدى اكثر الشخصيات اللبنانية تقرّباً من سورية.

ولفترة، بدا عون أنه مرشّح مرجّح نجاحه في سباق الرئاسة؛ لا سيّما وأنه معتبَر اصلاً «رجل الاميركيين». لذا، فإن كثيرين سيتطوّعون للتوسّط بينه وبين السلطة السورية. وفي تموز - آب ١٩٨٨، كان ديبلوماسيّون أجانب معتمَدون في بيروت وسياسيّون لبنانيّون يرون أن موقف الولايات المتحدة كما موقف سورية يدعوان إلى الاعتقاد أن ميشال عون قد يكون إما المرشّح الاميركي، وإما مرشّحاً مقبولاً من واشنطن وغير مرفوض، في الوقت نفسه، من دمشق. على أن سفير بريطانيا أوضح أن هذا الانطباع تلاشى بعد ١٨ آب[3].

لكن، حتى هذا التاريخ، كانت كل الآمال جائزة بالنسبة إلى عون. وقد قام البير منصور بزيارتين مكوكيّتين بين اليرزة ودمشق لنيل الموافقة عليه. فبعد أن ناقش مع الجنرال، طويلاً وبالتفصيل، مشروع اتفاق مع السوريّين، طلب ونال، بفضل دلول، موعداً مع عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس السوري، الذي التقياه كلاهما. وقال له منصور «إن لدى الجنرال أفكاراً تقدّمية، وهو ينادي بعلاقات مميّزة مع سورية».

فأجاب خدّام: «لدينا أسئلة محدَّدة نطرحها عليه». وهي تقارب

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ٣١ آذار ١٩٩٠.

العشرة، وتتناول طبيعة هذه العلاقات المميّزة، واسرائيل، والنزاع الاقليمي، والوضع الدولي.

ويؤكّد دلول «أن عون أعطى أجوبة ايجابية. وقد ذهب بعيداً جداً في شأن العلاقات مع سورية. كان مستعدّاً لضمان مصالح سورية الحيوية في لبنان. أما بخصوص الاصلاحات، فكان يقول إن لديه افكاراً متقدّمة جداً: مشاركة، تكافؤ، مساواة، الغاء الطائفية، جيش وطني»[٤].

مبدئياً، كان منصور مكلّفاً التفاوض في الجانب السياسي لاتفاق بين دمشق وعون فيما لو انتُخب، بينما تُرك الجانب العسكري لوسطاء آخرين (دلول، القزي، رعد). لكنّ دلول ينفي ذلك: «هذا خطأ. فعون كان يرسل إليّ أصدقاء مشتركين لأقوم مقام الوسيط. وفيما بعد، دخل في محادثات مباشرة مع دمشق».

يبدو أن السوريّين كانوا يطرحون آنذاك شروطاً تتعلّق بدور الجيش على صعيد الأمن الداخلي. وكانوا يطالبون بمواقف لا يجيز عون لنفسه اتّخاذها. فمطالبهم لم تكن تتناول اتفاقيّات دفاع مشترك توحّد بين البلدين، كما قيل كثيراً، بل موضوعات لبنانية محضة. غير أنه لم يكن بمقدور عون تلبيتها، خشية وقوع مواجهة داخلية، أو على الأصح مسيحية داخلية. فما كان يطالب به السوريّون هو أشبه بانقلاب عسكري ـ ضد أمين الجميّل والقوات اللبنانية ـ ولم يكن من الثابت أن الجيش، وبخاصة هيئة أركانه، سيوافق على هذا المشروع.

كما كان للسوريّين شروط أُخرى لم يكن القبول بها سهلاً كذلك. وهي تتناول اتفاقاً لاعتماد سياسة خارجية مشتركة، عربياً ودولياً، أي انحياز لبنان إلى سورية، واتفاقاً متعلّقاً بالاصلاحات الداخلية، قبل الانتخابات الرئاسية.

ومع أن عون شدّد على سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها، «فإن مسألة تحرير الأراضي اللبنانية بالقوة لم تُطرح اطلاقاً خلال تلك

(٤) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

المرحلة، حسبما يؤكّد منصور. فطوال السنوات الثلاث التي كنت فيها على اتصال به، لم يذكر هذه المسألة ابداً. بالعكس، كان يعتقد أن السوريّين سينسحبون حبيّاً، اذا تعاون معهم»[٥].

آنذاك، كان من أهم رسل الجنرال شخص شيعي من ضاحية بيروت الجنوبية، يحترمه السوريّون كثيراً. وسيكون هذا الرسول، الذي قلّما هو من رجال السياسة، «حمام الزاجل» بالمعنيَيْن الحقيقي والمجازي، لأنه سيلتقي في فرنسا واسبانيا كبار رجالات النظام السوري، وبخاصة شقيق الرئيس الأسد، رفعت، في مربيلاّ الاندلسيّة. وخلال هذه المفاوضات السريّة، سيحمل مقترحات رئيسية في خمسة ميادين حيويّة: الدفاع، الأمن، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية. وكان يجري الحديث بخاصة:

- في مجال الدفاع، عن دورات تدريبية لضبّاط لبنانيين في سورية؛
- في مجال السياسة الداخلية، عن تدجين الميليشيا المسيحية من قبل الجيش، ذلك أن دمشق لم تعد تثق بقادة القوات اللبنانية، وتعتبر أنهم خدعوها تكراراً؛
- في مجال السياسة الدولية، عن قطيعة تامة ونهائية مع اسرائيل (فالضباط الكبار الذين كانوا على اتصال بمخابرات الدولة العبرية، أي فؤاد الأشقر وفؤاد عون وعامر شهاب، سيتمّ اعتقالهم واقتيادهم إلى دمشق بعيد عملية ١٣ تشرين الاول)؛
- في المجال الاقتصادي، عن معاملة تفضيلية؛
- في المجال الأمني، عن منع اللاجئين السياسيّين الهاربين من سورية، وبخاصة الاخوان المسلمين، من الالتجاء إلى لبنان. فمن البديهي أن دمشق لم تنسَ بعدُ الانقلابات التي كان يحرّكُها المعارضون انطلاقاً من بيروت.

تشكّل كل نقاط التفاوض هذه بنية ما يسمّيه السوريّون «العلاقات المميّزة».

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ يار ١٩٩٠.

وهكذا، في منتصف آب، بدا أن مفاوضات الجنرال عون مع دمشق مثمرة، فظهر كمرشّح رئاسي مقبول تماماً بالنسبة إلى السوريّين، لا بل كواحد من المفضَّلين عندهم.

ولمعاكسة الشخص الذي أصبح الرجل القوي لنهاية عهد الجميّل، لوحظ آنذاك أن رئيس الجمهورية وقائد القوات اللبنانية أخذا يتعاونان، متجاوزَيْن كرههما الواحد للآخر. فالاجتماعات الطويلة بين الجميّل وجعجع وبقرادوني، التي شارك فيها احياناً داني شمعون والعقيد سيمون قسيس، كانت تتتالى في بعبدا «لسدّ الطريق امام كل نزعة مغامرة من شأنها أن تغرق البلاد مجدداً في حرب داخلية متعدّدة الأطراف». وشهدت المنافسة بين عون والجميّل للسيطرة على الجيش اتجاهاً تصعيدياً، حتى أن رئيس الجمهورية كشف لقائد الجيش صراحة أن مرسوم إقالته «في الجارور»؛ ودعا الضبّاط إلى عدم تلقّي الأوامر إلاّ منه شخصياً، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلّحة. غير أن عون لم يوافقه الرأي. وفي ١١ آب، توجّه الجميّل إلى اليرزة، حيث حضّ الجيش على الانضباط والتحفّظ أمام اكثر من ثلاث مئة ضابط. لكن، ما إن غادر المكان حتى تكلّم عون بدوره، مؤكّداً أنه سيتدخّل (لتأمين حسن سير جلسة الانتخابات الرئاسية في ١٨ منه)، سواء بموافقة السلطة السياسية أم بدون موافقتها. وتحدّث ايضاً عن العلاقات المميّزة مع سورية، ثم أرسل إلى السوريّين ـ حسب مصدر مقرّب من هؤلاء ـ تسجيلاً لخطابه على خمس نسخ.

على الفور، أُعلنت حالة التأهب والتعبئة العامة في صفوف القوات اللبنانية. وقطع سمير جعجع فجأةً خلوته في القطّارة، وعاد إلى مقرّ قيادته في الكرنتينا، فيما وُصف موقف الجنرال بأنه «منطق انقلابي».

إن الطبقة السياسية الاسلامية، السنّية كما الشيعيّة، لم تكن تستهجن وصول عون إلى الرئاسة. وكانت تغازله بواسطة عدد من الضبّاط. إلاّ أن المعارضة الحقيقية صدرت عن وليد جنبلاط. ففي شهر آب، وبينما كان يُحكى كثيراً عن الجنرال، طلب الزعيم الدرزي موعداً عاجلاً وسرياً مع الرئيس الأسد، ليقول له: «نحن مع انتخابات

رئاسية. ولا ينبغي أن يحصل فراغ في القمة. حتى ولو لم نحصل قبلاً على الاصلاحات التي نطالب بها؛ لا بأس. سوف نتابع النضال بالوسائل الديمقراطية. غير أن لدينا تحفّظاً: لن نقبل بعسكريّ على رأس الدولة، وخصوصاً بعسكري لديه مواصفات الجنرال عون. فهذا الرجل فاشيّ».

كان جنبلاط، وهو ينطق بهذه الكلمات، يفكّر في قضية الطوّافة. ذلك أن ضابطاً درزياً، برتبة ملازم اول، كان قد خطف طائرة مروحيّة من طراز «غازيل»، من قاعدة أدما العسكرية إلى الشوف. فما كان من عون، المتضرّر كثيراً من العملية، إلاّ أن حرّك غرفة العمليات البحرية وهدّد باجتياح الجبل.

ولتسوية الحادث، تدخّل محسن دلول لدى جنبلاط لايجاد حلّ. لكنّ عون ركب رأسه: إما أن تُنقل الطوّافة من حمانا، حيث أُنزلت، إلى رياق أو إلى قاعدة بيروت الجويّة، وإما العملية العسكرية. وتسارعت الأحداث: حصار، وتشدّق من الجهتين، بلهجة تصعيدية. فوصلت رسالة دمشق الثانية: «إنك غير قادر على شنّ هجوم، لأنك عملياً مطوّق من قبلنا».

ويروي مروان حمادة، مستشار رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي المقرَّب: «أمام الأسد، انتقد وليد الجنرال عون انتقاداً لاذعاً. وبعد هذه المقابلة، راجع الرئيس السوري حساباته، واستبعد فكرة القبول بارتقاء عون سدّة الرئاسة. لكن، هل كان يفكّر في ذلك حقاً؟ يُقال... إلاّ أن ما أعرفه هو أن السوريّين لم يحبّوا عون ابداً».

سابقاً، قبل ثلاث سنوات، وبمناسبة انعقاد مجمع في بكفيا لإعادة الوزيرين المعارضين آنذاك ـ وليد جنبلاط ونبيه بري ـ إلى الحظيرة الحكومية، أبلغ نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى عون ـ الذي لم يكن بعدُ قائداً للجيش ـ أنه لا يحبّه: «نحن لا ننسى ماضيك وماضي الجيش اللبناني؛ فقد قتلتم جنوداً سوريّين في الفياضيّة، سنة ١٩٧٨».

في الواقع، رغم الإتصالات المتواصلة بين عون ودمشق، فإن

السوريّين لم يبدوا رأيهم. ولم يعلنوا، في أي وقت من الأوقات، موافقتهم على ترشيحه، حسبما يؤكّد البير منصور الذي يضيف: «ولكن، اذا كانوا لم يقولوا نعم، فإنهم لم يقولوا لا كذلك». ثم يردف قائلاً: «عادةً، لا يفصح السوريّون ابداً عن نيّاتهم. فهم يفاوضون وحسب. وبما أنهم يمتنعون عن أن يطرحوا بأنفسهم ترشيح هذا او ذاك من محاسيبهم، فإنهم يسألون محاورهم عن نوع العلاقات التي سيقيمها معهم. ويستمعون، دون أن يقولوا شيئاً. ثم، يزنون الأمور، ويقوّمونها ويقرّرون وحدهم. كان هناك، ايضاً، مرشّحون آخرون كثيرون على اتصال بهم، وربما كانوا يملكون حظوظاً اكبر».

وببراعة، كانت واشنطن، من جهتها، تغذّي الشك حول نيّاتها تجاه الجنرال. فعلى أثر اتصالات مع دانيال سمبسون، السكرتير الاول للسفارة الاميركية في بيروت، خال الكثير من النواب أنهم فهموا أن الولايات المتحدة لا تعارض وصول عون إلى السلطة. وعلى هذا الموضوع، يعلّق أحد هؤلاء النواب: «من عادة ممثّلي واشنطن أن يبدأوا الحديث مع محاورهم وأن يوحوا، في مجرى الحديث، بشيء ما دون أن يفصحوا صراحةً عمّا يريدون». ويؤكّد السفير البريطاني ألن رامسي، من جهته، أنه «قبل ١٨ آب، كان هناك على الأرجح اتفاق سوري ـ اميركي مع الجنرال عون. إلاّ أن شيئاً ما تغيّر بعد ذلك. ولا أدري ما هو...»

ما الذي تغيّر؟ بكل بساطة، اكتشف الجنرال أن الأميركيين خدعوه. فقد جعلوه يعتقد أو يفهم أن له حظوظاً في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وفي ذلك الوقت، كان يظهر اكثر فاكثر كأنه «مرشّح الاميركيين»، مما دفع الجميّل نفسه إلى الاحتجاج على ذلك لدى واشنطن.

لذلك، حين رشّح سليمان فرنجية نفسه، لم يقلق عون فوق الحدّ. فهو يعلم أن الادارة، في واشنطن، تعارض الرئيس الأسبق وأنها عازمة على منعه من العودة إلى السلطة. كما أنه لا يشكّ في أن الاميركيين يريدون استخدامه. لذا، وعد الحص بتأمين حسن سير

الانتخاب الذي وعدت القوات اللبنانية علناً بنسفه، بالاتفاق الضمني مع الولايات المتحدة. وأكّد حتى أنه سيُحضر من بيته كل نائب يُمنع من الوصول إلى مقرّ المجلس النيابي، لأنه يعتقد أن كل ذلك لن يجدي نفعاً وأن فرنجية لن يُنتخب. حتى ١٧ آب، كان عون يرى نفسه أنه أوشك أن يصبح رئيساً، إذ قال لأحد الضبّاط المقرّبين منه: «لقد اختاروني...»

يومذاك، كل شيء تبدّل. فالسفارة الاميركية التي اكتشفت أن فرنجية سائر نحو النجاح، استخدمت عون لتقطع عليه الطريق: أعلمت الجنرال أن النصاب مؤمّن لجلسة الغد وأن فرنجية قد يُنتخب. ثم قام سمبسون بجولة على النواب لإقناعهم بعدم التصويت للرئيس الأسبق، المكروه في واشنطن؛ ولئلاّ يعطي الانطباع بأنه يجرّ البلاد إلى المأزق بنصحهم بعدم التصويت لفرنجية، ألمح إلى أن الادارة في الولايات المتحدة لا تعارض وصول الجنرال عون إلى الحكم... فما كان من هذا الأخير إلاّ أن قرن الرسالتين ليستنتج منهما أنه يملك الضوء الأخضر الاميركي للتصرّف: وعليه، أوفد إلى قائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، اثنين من المخلصين له، هما فؤاد الأشقر وعادل ساسين. فدُهش الأخير: لأنه، منذ ايلول ١٩٨٦، تاريخ اغتيال العقيد خليل كنعان، قائد اللواء الخامس، في سريره داخل بيته في الحازمية، على يد فدائي من القوات اللبنانية ـ حسب المراجع الأمنية الرسمية ـ لم تكن العلاقات بينه وبين عون على أحسن ما يرام.

يبقى أن الأشقر وساسين بلّغا جعجع: «فرنجية واثق من النصاب». ثم طلبا إليه التدخل «بجميع الوسائل» لنسف الجلسة، قائلين: «نحن نمثّل القوة الشرعية. اذاً، رسمياً، علينا أن نؤمّن حماية الجلسة النيابية وحسن سير الانتخاب. أنتم وحدكم تستطيعون التصرّف على الأرض». فسأل جعجع اذا كان في وسعه إقامة حواجز على الطرق، لا سيّما قرب المتحف حيث المقرّ المؤقت للمجلس النيابي. فكان الجواب «نعم».

في الوقت نفسه، اتّصل دانيال سمبسون بحركة أمل والحزب

التقدمي الاشتراكي لطلب موعد عاجل. فالتقى بعد الظهر في قصر منصور، على التوالي، مروان حمادة (عن الحزب) ومحمد بيضون (عن الحركة)، وأبلغ اليهما معارضة بلاده انتخاب سليمان فرنجية، مكرّراً ما لم تفتأ واشنطن تؤكّده، لجهة كون فرنجية «مشروع حرب أهلية».

ومعلوم ما حدث لجلسة ١٨ آب.

بالنسبة إلى عون، كانت الهزيمة مُرّة. صحيح أن فرنجية لم يمرّ، لكنّ حظوظه هو أيضاً تعرّضت للخطر. وبالتأكيد، أنه بعد تعاونه مع القوات اللبنانية، لوحظ انفراج على الأرض في القطاع المسيحي: وقد أشاد كريم بقرادوني، «الرجل الثاني» في القوات آنذاك، بمزايا عون، لأنه «لم يقع في فخّ الاغراء السوري الذي عرض عليه بعبدا إن هو ألغى القوات اللبنانية». غير أن ما خسره مقابل هذه المكاسب الهزيلة لا يُستهان به: فحلفاء سورية ندّدوا بـ «تحالف الجميّل ـ جعجع ـ عون»، بحيث وجد الجنرال نفسه بين ليلة وضحاها في قفص الاتّهام.

هل يمكن القول إن سورية طعنته في ظهره؟ علاوة على كونها لم تتمكّن من التخلّي عن حليفها القديم عندما رشّح فرنجية نفسه ـ وفي النهاية، مَن يدري؟ أيّ حظّ لسورية، لو انتُخب! ـ فإن الرئيس الأسد لم يشعر ابداً بالركون إلى عون. «فثمة شيء في شخصية هذا الرجل لا يحبّه السوريّون»، كما يكشف ألن رامسي.

والتفسير؟ سوف يأتي لاحقاً على لسان محسن دلول: «كان عون يوفد إلى السوريّين رسلاً عدّة، لكنه كان يرتاب بهم، لذا، كان يبلغ مع كل واحد منهم أن الرسول السابق لم يكن يتكلّم باسمه، ولا يمثّله. فكان لا بدّ لهذه الطريقة في التعامل من أن تثير ريبة دمشق».[٦]

ظلّت الأمور على هذا النحو حتى آخر آب. وإزاء احتمال وقوع انفجار جديد من جرّاء المأزق، ألـحّت بعض الدول العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية، على الأمـيركيين أن يستـأنفوا جهـودهم. فاقتنع هؤلاء بضرورة العمل لانتخاب رئيس لبناني، مهما كلّف الأمر،

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ آذار ١٩٩٠.

تحاشياً للفراغ، وأوفدوا لهذا الغرض مساعد وزير خارجيّتهم لشؤون الشرق الأوسط، ريتشارد مورفي.

أما جون كيلي، سفيرهم في بيروت آنذاك، فطلب إلى المسيحيّين أن يقدّموا له لائحة بأسماء مرشّحين للرئاسة من اجل نقلها إلى السوريّين، مشترطاً أن تكون موضوع توافق بينهم، موضحاً «أنني لا أستطيع أن أرسل إلى إدارتي اسماء معترضاً عليها من البعض».

وقبل أربع وعشرين ساعة فقط من وصول مورفي إلى دمشق، تلقّت الخارجية الاميركية اللائحة المطلوبة. وكانت تتضمّن أسماء ميشال عون، بيار حلو، ميشال الخوري، ميشال إده، فؤاد نفّاع، مخايل الضاهر، مانويل يونس ورينيه معوّض.

مساء ١٣ ايلول، وصل مورفي إلى دمشق، يرافقه داڤيد نيوتن، الذي حلّ في غضون ذلك محلّ أبريل غلاسبي في ادارة قسم لبنان وسورية والأردن في وزارة الخارجية. وعلى الفور، بدأت مفاوضة شاقّة مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، إلى حدّ أن الحديث عن عدم الاتفاق ظل قائماً حتى ١٨ منه، يوم استقبل حافظ الأسد مورفي ونيوتن.

وفجأة، صفت الاجواء كلّها. وتحدّد الاختيار: مخايل الضاهر. كان مورفي «متعباً إنما متفائل». فطوال تلك الأيام الخمسة، اضطرّ للاستعانة بمزاياه الديبلوماسية وبموهبته التفاوضية لحمل السوريّين على التخلّي عن سليمان فرنجيّة وجعلهم يوافقون على مرشّح مقبول من المنطقة الشرقية المسيحية.

لقد تجلّى دهاء السوريّين في إقناع الاميركيين بأنهم تنازلوا، وبأن هؤلاء حقّقوا انتصاراً كبيراً باستبعاد فرنجية. وعليه، باتت الولايات المتحدة مستعدّة للقبول بالضاهر، الذي لم يكن لديها شيء ضده.

وفرنجيّة؟ بالتأكيد، كانت سورية تودّ لو أمكن انتخابه، إضافة إلى أنه لم يكن في وسع الأسد الامتناع عن دعم صديقه، لكنه، في الواقع، لم يؤمن بهذا الترشيح قطّ. ففي ذلك الوقت، استقبل الرئيس السوري الزعيم الشمالي المسنّ، مرّتين، ليعرض له نتائج مفاوضاته مع واشنطن،

التي كانت سلبية طبعاً. ومع أن روبير فرنجية أعلن أن والده لا يزال ماضياً في ترشيح نفسه، فقد أُسدل الستار على «فصل فرنجية» من فصول المعركة الرئاسية. فالرئيس الأسد استخدم ترشيحه لإظهار القبول بالضاهر كتنازل. ولا ريب في أن الضغينة هي التي دفعت القطب الزغرتاوي، الغارق في الصمت، إلى ترك ابنه يعبّر علناً، فيما بعد، عن تضامنه مع عون خلال حملة هذا الأخير ضد سورية.

ولكن، لِمَ الضاهر، في النهاية، وليس عون الذي كان يظنّ نفسه آنذاك محظيّ السوريّين والاميركيّين، منظّمي اللعبة؟

لأسباب عدة. فمن جهة، كان عون محطّ ڤيتو شبه عام ـ من الجميّل والقوات اللبنانية وجنبلاط، وغيرهم ايضاً ـ بينما لم يكن هناك أي ڤيتو على الضاهر. ومن جهة اخرى، لأن عون، خلافاً لما كان يتصوّره آنذاك، كان يزعج ـ السوريّين والاميركيّين ـ بشدّة.

لقد راوغ الجنرال كثيراً مع دمشق، الملتزمة أسلوبها. فإذا كان لعب على وتر الرُسُل، بجعل كل منهم يقول إن الآخرين ما كانوا يمثّلونه حقاً، فذلك كي لا يلتزم نهائياً، بواسطة هذا او ذاك، حول النقاط المتفاوَض في شأنها. جيّد جداً. لكنّ السوريّين فهموا ذلك طبعاً، على الفور، متأكّدين من أن النتيجة العملية لكل هذه الروحات والجيئات هي أن الجنرال لن يعطيهم شيئاً، فيما يواصل وعدهم بالكثير. فاستخلصوا من ذلك النتائج اللازمة، تاركين إيّاه مستمرّاً في لعبته... الى أن وجد نفسه مغشوشاً مَن كان يحسب أنه يغشّ!.

أما الاميركيّون، فبينما كانوا يوحون إلى عون بأنهم سيرونه رئيساً، دون أن يعدوه بشيء، مستخدمين إيّاه في اللحظة الحاسمة لقطع الطريق على فرنجية، فإن موقفهم حياله كان، في الواقع، متّخذاً قبلاً. ويروي مروان حمادة، في هذا الصدد أنه «في كانون الثاني ١٩٨٨، كنت في واشنطن. وفي حفلة عشاء عند بوب أوكلي، السفير الاميركي الحالي في باكستان، الذي كان مسؤولاً آنذاك عن دائرة الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومي، التقيت ريتشارد مورفي وأبريل غلاسبي وادوارد

جيرجيان. كانت التعليقات جارية على قدم وساق؛ وكانت سلبية جداً في شأن عون. فمنذ ذلك الحين، كان الاميركيّون يرون أن هناك ثلاثة أشخاص يجب استبعادهم، على أيّ حال، من سباق الرئاسة، لأنهم يمثّلون خطر حرب أهلية شبه أكيد، وهم: سليمان فرنجية، الذي يعني عهداً جديداً من الانتقامات؛ ريمون إده، الذي يعتبرونه «قديماً»؛ واخيراً، ميشال عون، الموصوف في واشنطن بـ «نابوليون الصغير»، العديم الأفق، الذي يعتبر نفسه فؤاد شهاب جديداً من غير أن يكون كذلك». وكانت تسري في بيروت شائعة مفادها أن الولايات المتحدة تنطق في هذا الشأن بلسانين، أقلّه حسب زعم أوساط الجنرال. غير أن تتمّة الأحداث أثبتت عكس ذلك.

لقد كوّنت إدارة بوش رأياً سلبياً بخصوص عون منذ بداية عهدها، كما يؤكّد أحد رجال الاستخبارات المدرّبين في المدرسة الاسرائيلية؛ وهو يضيف «إن جورج بوش لم يكن قد انتُخب رئيساً بعدُ حين أراد الجنرال الاتصال به. فأوفد الى باريس العقيد عامر شهاب، مدير المخابرات، مع اثنين أو ثلاثة من الضبّاط، لمقابلة اسرائيليين. وما كان يريده فعلاً هو اجتماع مع بوش للاتفاق معه على سياسة لبنانية. وكان برنامج عون معروضاً آنذاك في كتاب العميد فؤاد عون: «الجيش هو الحل»»...

بالعكس، كانت ثمة عوامل عدة تشهد لصالح الضاهر، في نظر الأميركيين. أولاً، كان اسم الضاهر وارداً على اللائحة المقدّمة من الجانب المسيحي، ولم يكن من الممكن ـ او من المفروض ـ أن يقاطَع مسيحياً. فوق ذلك، فإنه لم يسبق له أن تصرّف، في حياته السياسية، كتابع وفيّ للسوريّين، وقد أظهر خلال سنوات الحرب استقلالية في الموقف جديرة بالثناء. فالضاهر عارض سنة ١٩٧٦ دخول القوات السورية الى لبنان حين كانت قيادة الجبهة اللبنانية ـ التي أصبحت فيما بعد عدو دمشق ـ تطالب بذلك؛ وفي ١٩٨٧، انبرى كمحام للدفاع عن العسكريين اللبنانيين، وعلى رأسهم انطوان بركات، المتورّطين في التجابه مع الجيش السوري في الفياضيّة؛ كما رفض، في

المجلس، تشكيل لجنة تحقيق لبنانية ـ سورية في القضية؛ وفي ١٩٨٢، صوّت لبشر الجميّل.

رغم ذلك، كانت دمشق موافقة عليه. ذلك أن ميشال المرّ، الخارج على المعسكر المسيحي، كان قدّم الضاهر الى المسؤولين السوريّين الذين لم تكن معرفتهم الشخصية به كبيرة. وكان المرّ يعتقد أنه ما دام هذا الأخير مقبولاً في بيروت الشرقية، فإن فتح طريق دمشق أمامه يكفي لجعله مرشّحاً صالحاً. فحملة الضاهر لدى سورية بدأها المرّ باكراً جداً. قبل ١٨ آب بكثير.

وفي هذا الصدد، يشير مروان حمادة الى «أن جميع المرشّحين للرئاسة كانت لديهم اتصالات مع دمشق، بمن فيهم عون. لكن، من العوامل التي كانت في صالح الضاهر أنه ناقش مع السوريّين بصراحة، وفي الوقت المناسب، مواضيع عالقة. ومن حسناته أيضاً أنه ينتمي الى منطقة متاخمة لسورية. فالمسلمون يفضّلون مرشّحاً من هذه المناطق (سوف يأتي فيها بعد دور معوّض فالهراوي) على مرشّح من جبل لبنان، واقع جغرافياً تحت سلطة القوات اللبنانية».

كما كان من حسنات مخايل الضاهر أنه يمثّل قضاء يقدّم معظم المتطوّعين في الجيش، حيث له بالتالي اتصالاته وعلاقاته، مما يرضي دمشق.

اذاً، يوم ١٨ أيلول، قام مورفي بزيارة خاطفة الى بيروت ليعلن نتيجة مفاوضاته مع السوريّين. بدأ بجولة على مسؤولي بيروت الغربية، حيث صرّح انه «متفائل» وشدّد أكثر من مرة على أهمية حصول الانتخابات الرئاسية. لكن، في بيروت الشرقية وبعد مقابلته أمين الجميّل ثم البطريرك صفير، تبدّلت اللهجة: فالمعسكر المسيحي اعتبر اتفاقه مع الأسد أمراً مفروضاً. لذا، شعر مورفي بأن مهمته آيلة الى الفشل، ولم يخفِ قلقه بالنسبة الى مستقبل البلاد إن لم يُنتخب رئيس جديد للدولة. بالطبع، كان يفضّل لو أن في جعبته إسمين أو ثلاثة أسماء لاقتراحها عند عودته الى بيروت. لكنه يعتبر أنه استطاع أخيراً، في ختام مهمة لم تكن سهلة، أن ينقذ الأساس، بانتزاع موافقة السوريّين

على مرشّح للرئاسة ـ قد لا يكون مثالياً ولا حتى مرشّحه المفضّل، لكنه على الأقل وارد في اللائحة التي قدّمها له الزعماء المسيحيّون.

وإذ أزعجته مماطلات هؤلاء، الذين قدّر أنهم يتحرّكون جميعاً بدافع تعطّش غير محدود الى السلطة، أطلق مورفي عبارته الشهيرة: «مخايل الضاهر أو الفوضى». لم يحاول أن يقابل عون شخصياً، مفضّلاً أن يوفد اليه مساعده داڤيد نيوتن الذي استقبله الجنرال في بيته، في النقّاش.

وكان اللقاء عاصفاً.

«تمّ الاتفاق على مخايل الضاهر، بلّغه نيوتن بصوت حازم، وبصفتك قائداً للجيش، فإن مهمتك هي حماية الجلسة الانتخابية».

فما كان من عون، الذي تمالك نفسه بصعوبة كليّة، إلاّ أن ردّ: «أذكّرك، أيها السيد، أنك في لبنان، لا في كاليفورنيا. واذا كنت عازماً الى هذا الحدّ على فرض هذا التعيين، فما عليك سوى استدعاء الأسطول السادس. فنحن لسنا محميّة اميركية، ولا أسمح لك بأن تكلّمني بهذه اللهجة. إنتهت المقابلة. مع السلامة». ونهض.

بعد دقائق، صدر عن عون بيان يرفض فيه رفضاً باتاً أسلوب تعيين رئيس «من الخارج»، مستبقاً الطبقة السياسية المسيحية كلّها. فيغتاظ الجميّل أمام مورفي لكون الأميركيّين قد أعلموا الجنرال بالاتفاق قبله بساعتين. وسأل: «بأيّ صفة كان الجنرال عون، الذي ليس سوى قائد للجيش (وبالتالي غير مؤهّل للدخول في اللعبة السياسية)، مقصوداً بمسعى رسمي من السيد نيوتن؟» فلم يُجب مورفي. ماذا يقول للجميّل؟ إن هذه المبادرة كان لا بدّ منها لمحاولة تعطيل «قنبلة عون»؟ والواقع أن القنبلة باتت بالأحرى مذخّرة، على نحو أكثر تأكيداً من ذي قبل. لأن عون شعر بأن الاميركيّين ـ والسوريّين بدرجة أقلّ ـ خدعوه. وهذه «الخيانة» ستتحكّم بسلوكه في غضون السنتين التاليتين وتفسّر عداءه الجنوني لأميركا وتنديده العلني بـ «ازدواجية الكلام» وباستخدام الدول الصغيرة وسيلة مقايضة.

في اليوم نفسه، غادر مورفي المنطقة، تاركاً المجتمع السياسي اللبناني في قلق واضطراب. «أنتم متروكون لحالكم الآن»، قال قبل أن يرحل،

مقتنعاً بأن تفكّك لبنان سيتوكّد ويتسارع بعدما عرف أن الضاهر «لن يمرّ».

لكنه لم يكن يتوقّع معارضة عون العنيدة، مهما بدا ذلك مستغرباً؛ ولا السوريّون كذلك. فواشنطن ودمشق كانتا تتوقّعان صرير أسنان، لكنهما ما كانتا تتصوّران أن الجنرال سيتّخذ موقفاً ويورّط الجيش في قراره القاضي بمنع تطبيق الاتفاق. حينئذٍ، أدرك مورفي أنه حصل استخفاف بالرجل من جانب الأميركيّين، بينما لم يجد السوريّون سبباً آخر لرفض الضاهر سوى غيظ المرشّحين الآخرين. وقد حقدوا على الأميركيّين لعدم ممارستهم مزيداً من الضغط لترتيب الانتخابات الرئاسية، وعدم استغلال نفوذهم في الجيش لتذليل عقبة عون. فاستنتجوا من ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن صادقة حقاً في مبادرتها. وثمة تعليق معبّر في هذا الشأن لإحدى الشخصيات السياسية اللبنانية المقرّبة من دمشق: «لا يُعقل أن يتخلّى وسيط دولي عن مهمته بهذا القدر من السرعة لأنه واجه صعوبات. عليه أن يحاول الإقناع، ويدافع عن رأيه، ويقيم الحجج ويلحّ. فماذا فعل مورفي؟ لقط هبط في بيروت الشرقية، واكتفى بتبليغ البطريرك والجميّل وبعض الأشخاص الآخرين الاتفاق المعقود، قبل أن يطلق في جميع الجهات: «إما هذا وإما الفوضى. والى اللقاء، أيها السادة...» وليس هذا تصرّفاً جدّياً».

يذكّر محسن دلول، أحد مفاتيح الاتصالات اللبنانية ـ السورية، أن معظم الصفقات السورية ـ الاميركية حول لبنان نسفتها واشنطن: اتفاق والترز ـ الأسد في ربيع ١٩٨٨، وثائق أبريل غلاسبي «السرّية» حول الاصلاحات، اتفاق الجميّل ـ شولتز، وأخيراً، اتفاق مورفي ـ الأسد. وكانت كلها تتناول بصورة أساسية وقف الحرب في لبنان والفصل بين الأزمة اللبنانية وأزمة الشرق الأوسط. كما يشير دلول الى أنه «تاريخياً وأساساً، كنّا نرى، نحن الأحزاب الوطنية، أن حلّ المشكلتين اللبنانية والفلسطينية واحد. وبعد ١٩٨٢، غيّرنا نظرتنا معتبرين أن حلّ قضية الشرق الأوسط مؤجّل، وأن لبنان يدفع ثمن ذلك وأنه يجدر عدم إطالة معاناته. وبعد التشاور طويلاً مع السوريّين،

غيّرنا توجّهنا. لكنّ الأميركيّين كانوا ينظرون الى الأمور نظرة مختلفة تماماً. كانوا يريدون إبقاء لبنان في الاحتياط، إما كورقة مقايضة في القضية الفلسطينية وإما لتسوية شاملة للأزمة الإقليمية».

ولكن، كيف يفسَّر أن الأميركيّين نسفوا الاتفاقات التي كانوا هم عرّابوها؟ يجيب دلول: «لأن الولايات المتحدة تتدخّل في لبنان تحت الضغط: ضغط المسيحيّين، والفاتيكان، وفرنسا، واوروبا، وكل الذين يحرّكهم التخوّف من زوال هذا البلد. لذلك، وكي تعطي الانطباع بأنها تفعل شيئاً، توفد ممثّلين حاملين معهم اقتراحات. أما السوريّون، الذين يكونون متحفّظين في البدء، فينتهي بهم الأمر الى القبول. عندئذٍ، يُحرَج الاميركيّون ويشرعون في وضع العصيّ في دواليب العربة التي أطلقوها. فيحرّكون خفيةً القوات اللبنانية، والبطريرك ورئيس الجمهورية، باختصار كل ما يمكن تعبئته من أجل نسف الاتفاق. وإلاّ، كيف تفسّر الإخفاقات المتكرّرة لأعظم قوة عالمية»؟

وإذا كانت الولايات المتحدة تراوغ، فليس هذا شأن سورية، حسب دلول، الذي يتابع قائلاً: «لنفكّر قليلاً. إن دمشق، التي تقع على حدودها مجموعة دول معادية ـ اسرائيل، العراق، تركيا، وحتى الأردن الذي ليست علاقاتها معه مستقرّة ـ ترى في لبنان جاراً مهماً جداً. إنه، بالنسبة اليها، رهان حاسم، ومدى حيوي ومسألة لا تتساهل في شأنها. المهم، في نظرها، هو وجود دولة لبنانية تساندها، وتكون حليفتها. فسورية لا تستطيع أن تسمح بأن تكون مطوّقة كلياً. فوق ذلك، فإن لبنان بطبيعته بلد مضياف، واذا كان سيأوي لاجئين سياسيّين سوريّين قادمين للتآمر ضد بلدهم، بسبب الحدود المشتركة وطولها وامكانية اختراقها، فإن ثمة خطراً مباشراً سيتهدّد دوماً أمن النظام في دمشق. من هنا، تلك العبارة التي تردَّد باستمرار: أمن سورية من أمن لبنان».

من هذا المنظور، لا يسع دمشق إلاّ أن تخشى الفوضى التي بشّر بها السيد مورفي.

فالجملة القصيرة التي قالها مساعد وزير الخارجية الأميركي

أحدثت صدىً هائلاً. واذ عكستها وضخّمتها عمداً المراجع ووسائل الاعلام المسيحية التي فصلتها عن سياقها، فقد أصبحت «الإنذار الأخير» المرفوض، و«التهديد» الذي لا يُطاق والذي تلوّح به قوة عظمى في وجه بلد صغير.

بعد ساعات من رحيل المبعوث الأميركي، زارت مجموعة من النواب (الياس الهراوي، الياس الخازن، فؤاد طحيني، وبيار حلو) رئيس الجمهورية لتبلّغه رفضها «الأمر المرفوض» الأميركي - السوري. وأسرَّ أحدهم: «لقد وجدنا أمين الجميّل ميّالاً بالأحرى الى قبول الأمر الواقع».

وعند العصر، تواجد نحو عشرين نائباً مسيحياً في منزل الياس الهراوي، في الحازمية. فتكلّم بيار حلو: «لا جدوى من رفض الاتفاق الأميركي - السوري اذا لم يكن لدينا اسم نطرحه مقابل الضاهر. لذا، اقترح أن ندعم ترشيح رينه معوّض. فمن جهة، سوف يخلق ذلك معركة ديمقراطية؛ ومن جهة أخرى، اذا كان السوريّون لا يريدون معوّض، فإنهم لن يجازفوا بدعوة المجلس، خشية أن يصوّت له النواب. واذا لم يكونوا معارضين له، فهذا أفضل، لأنه بذلك تُحلّ المشكلة».

بيد أن النائب حلو نسي نقطة هي: ان جميع زملائه الموارنة مرشّحون فَرْضيّون. ولا أحد منهم مستعدّ للتخلّي عن طموحه لصالح أيّ كان: سواء كان الضاهر أم معوّض. لذا، بقي اقتراح حلو بلا جدوى.

في آخر النهار، أصدرت القوات اللبنانية بياناً رفضت فيه مبدأ تعيين رئيس للجمهورية ومبدأ المرشّح الواحد، مضيفةً أنها لم تكن موافقة على الضاهر لأنه عرض على السوريّين سلسلة اقتراحات خطية من وحي الاتفاق الثلاثي».

ومساء ١٨ أيلول، جمع أمين الجميّل حوله في بكفيا مستشاريه الرئيسيين، ايلي سالم وغسان تويني، والوزير الكتائبي جوزف الهاشم،

ومدير المخابرات سيمون قسيس، ومدير الأمن العام جميل نعمة[٧]، ورئيس تحرير جريدة العمل الكتائبية جوزف أبو خليل. وانضمّ الى لقاء التشاور المسيحي هذا قائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، ونائبه، كريم بقرادوني، ورئيس حزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون.

اكتفى الجميل بأن كرّر على مسامع الحاضرين ما نقله اليه ريتشارد مورفي، ثم استمع الى احتجاجاتهم الساخطة على «الرئيس المفروض». وحده جوزف أبو خليل سار في اتجاه معاكس للتيار، مؤكّداً أنه «علينا القبول بالضاهر لأسباب عدة:

١ ـ لأننا، منذ البداية، وافقنا على أي مرشّح كان، باستثناء فرنجيّة وعون؛

٢ـ لأن سورية تعتبر الانتخابات الرئاسية الجارية مسألة حياة أو موت؛

٣ ـ لأن الضاهر يتمتّع بالصفات المطلوبة، بغضّ النظر عن كونه صديقاً لنا».

وأضاف أبو خليل: «أقترح أن نقابله وأن نتفاهم معه في شأن الضمانات التي يمكن أن يعطينا إيّاها: مشاركة جعجع في الحكومة، الاصلاحات، الخ. وبهذه الطريقة، نكون قد تصرّفنا على نحو لا يجعله مفروضاً علينا بالقوة».

خيَّم الصمت على الغرفة. ثم، سأل أحدهم فجأة: «مَن تقترح غير الضاهر؟»

أبو خليل: «ريمون إده، بعد حصول اتفاق على هذا الاختيار في بكركي، عقب لقاءات برلمانية موسَّعة».

(٧) كان العميد ريمون إده اتّهم نعمة، بطريقة غير مباشرة، بالضلوع في قضية جوازات سفر غامضة. إذ كشف للصحافية مي كحالة: «قرأت في صحيفة وول ستريت جورنال أن ٨٠٠٠ جواز سفر أُعطيت لأشخاص فلسطينيين لقاء ١٠ آلاف دولار لكل جواز. وانتظرت أن يصدر عن رئاسة الجمهورية تكذيب لهذا الخبر، إلاّ أن شيئاً من هذا لم يحصل، مما يجيز لي الاعتقاد بأن الخبر صحيح (رئاسيات، دار النهار للنشر). وبعد مدة، أُوقف نعمة لمقتضيات التحقيق في هذه القضية.

انتفض أمين الجميل، وصمتَ سمير جعجع. فالفكرة جريئة...

كان بيار حلو وحده في بيته حين اتّصل به جعجع هاتفياً: «السفينة تترجّح فوق بحر هائج، وأنت تلازم بيتك؟ تعال وانضمّ إلينا».

بعد دقائق، كاشف قائد القوات اللبنانية زائره بما يلي: «أظنّ أننا سنقترح الالتفاف حول ترشيح ريمون إده لجبه رجل السوريّين. وأعرف أن العميد هو انتحار بالنسبة إلينا. لكن، عليّ أن أدعم هذا الترشيح.

ـ شخصياً، أنا موافق، قال حلو.

ـ اذاً، هل يمكنك أن تكون أول مَن يطرح هذه الفكرة غداً في بكركي؟

ـ هذا ما أنوي أن أفعله».

وفور انصراف حلو، باشر جعجع الاتصال بالنواب، حتى ساعة متأخّرة من الليل.

الاثنين ١٧ أيلول.

البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير يرئس في بكركي اجتماع نواب الطائفة. وهو أيضاً مغتاظ من التصرّف الأميركي، وساخط لعدم استشارته من جانب مورفي، في حين أنه كان في قلب المشاورات النيابية وأن النواب الموارنة أطلقوا يده لتذليل العقبات. زد على ذلك أنه كان قد استشعر الأمر الخارجي المفروض، بما أنه لام المرشّحين للرئاسة، في منتصف أيلول، على رخاوتهم «وتنازلهم»، آخذاً عليهم «انتظار نتائج المحادثات التي تجري هنا وهناك بدلاً من التفاهم على شخص الرئيس العتيد». والآن، ها هي النتائج...

كان بيار حلو أول المتكلّمين: «يجب أن نكون بنّائين تماماً وأن نواجه بمرشّح نختاره نحن المرشّح المفروض علينا، اذا كنّا لا نريد الوصول الى الطريق المسدود. فلمَ لا نتّفق على ريمون إده؟».

عمّت الدهشة القاعة. والواقع انه يلزم شيء من الجرأة لطرح اسم الرجل الذي ما فتىء، منذ ١٩٧٦، يفضح الدسائس السياسية من منفاه الطوعي في باريس (بعد نجاته من محاولتَي اغتيال في كل من

قطاعي لبنان، الشرقي والغربي). كان بعض النواب راضين بوضوح، فيما راح آخرون يرمون حلو بنظرات قاتلة.

«لا يمكننا أن نطرح اسم العميد، ردّ أحدهم، الذي أيّده عدد من زملائه بهزّ رؤوسهم. فهناك مرشّح، هو سليمان فرنجية، لا يزال الكثيرون منّا مرتبطين معه. وهو لم ينسحب، حسب علمي». وإذ أبى بعض النواب الموارنة أن يروا أن فرنجية أصبح خارج اللعبة منذ جلسة ١٨ آب المنسوفة، فقد تذرّعوا بهذه الحجّة لإجهاض اقتراح الالتفاف حول إده.

وفي بيان موافَق عليه من النواب ومن شخصيات أخرى حاضرة، أعلن البطريرك الماروني رفضه الشديد لأسلوب «تعيين» رئيس مختار في الخارج، خلافاً للديمقراطية وحرية الانتخاب.

إلاّ أن النواب لم ينجحوا، مع ذلك، في التفاهم على مرشّح ضد الضاهر. فاقترح بعضهم سليمان فرنجية لفترة انتقالية مدتها سنتان. ولكن، كيف يمكن إقناع جعجع؟ عندئذ، تطوّع طارق حبشي وبيار حلو لهذه المهمة. فأخفقت المحاولة طبعاً. وعجز النواب عن التوصُّل الى إجماع حول واحد منهم أو حول شخص من خارج المجلس: كانوا متّحدين في الرفض، منقسمين في القرار... وبفعلهم هذا، أكّدوا مخاوف الأميركيّين من أن الزعماء الموارنة، الأنانيّين، والمرشحين جميعاً للرئاسة، اذا ما تُركوا لنزواتهم، فإنهم يطعنون بعضهم بعضاً في الظهر. لذا، كان الأفضل أن يوضَعوا أمام الأمر الواقع.

الثلاثاء ٢٠ أيلول.

مساءً، دعا أمين الجميل ايلي سالم وجوزف أبو خليل ليقول لهم: «إنني الوحيد القادر على التصرّف، لأنّ الكلّ أصبح أسير مواقفه، وبخاصة المرشّحون من النواب. فهم، من الآن فصاعداً، أسرى حساباتهم الشخصية. أما أنا، فلا أخشى أن أخسر شيئاً، ولا أريد شيئاً. لذلك، أستطيع أن ألعب ورقتي الأخيرة.

ـ أية ورقة؟

ـ ماذا لو قمت بزيارة الى دمشق لأتفاهم مع الأسد؟

يعترف أبو خليل، الذي يروي الحادثة، أنه، مثل سالم، شجّع الرئيس الجميّل كثيراً على القيام بهذه الخطوة لكنه يوضح أن اسم المرشّح الذي كان الجميّل ينوي الدفاع عنه في سورية بقي مجهولاً من قبلها[8].

في أثناء ذلك، كان غسان تويني ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني قد باشرا الاتصالات اللازمة، وأفلحا في الحصول للرئيس الجميّل على موعد مع الرئيس السوري. ويؤكّد عدة أشخاص، في السرّ، أن نائب قائد القوات اللبنانية، كريم بقرادوني، شارك أيضاً في تحضيرات هذا اللقاء. وكان بقرادوني ـ الذي أخفى، منذ ذلك الحين، هذه الواقعة من رواياته المُسرَدة ـ متورّطاً نوعاً ما في قضية مخايل الضاهر[9]. فغداة وصول مورفي إلى دمشق، تشاور طوال ساعتين مع السفير الاميركي في بيروت، جون كيلي. وغالب الظنّ أنه لم يكن يتصرّف من تلقاء نفسه، وأنه كان يطلب ضمانات للقوات اللبنانية في حال وصول الضاهر إلى الرئاسة.

الاربعاء في ٢١ ايلول.

الرواية التالية هي من سمير جعجع[10]: «في التاسعة والنصف، رنّ جرس الهاتف في بيتي. فبلّغني بقرادوني أن أمين (الجميّل) يصرّ على التحدّث إليّ. فأتصلت بالجميّل.

ـ سمير، سأقوم بمحاولة أخيرة لانقاذ البلاد. لا علاقة لي بقضية مخايل الضاهر، لكنني، مع ذلك، سألعب ورقة أخيرة. إنني ذاهب الآن إلى دمشق على أمل الوصول، مع السوريّين، إلى صيغة تسوية. فهل أنت موافق؟

ـ كلا، لست موافقاً.

ـ إذاً، لا أذهب إلى دمشق.

(٨) مقابلة مع جريدة «الديار»، ٢ ايلول ١٩٩٠.

(٩) وهذا هو السبب ـ او الحجّة ـ الذي جعل سمير جعجع يبعده «سرّاً» عن الواجهة.

(١٠) مقابلة مع جريدة «الديار»، ١٦ كانون الاول ١٩٩٠.

ـ لقد هزّتني الفكرة تماماً...

ـ أهذه كلمتك الأخيرة؟

ـ قطعاً».

ويتابع جعجع: «في تلك اللحظة، كان أمين ينظر إلى نفسه كمنقذ للوطن. وكان غارقاً، اكثر من أي وقت مضى، في حساباته الضيّقة ورغبته في الاستئثار بكل شيء».

أقفل الجميّل السمّاعة، مرتبكاً. فلديه شعور واضح بأن المجتمع السياسي لبيروت الشرقية لن يرحّب بزيارته للعاصمة السورية، لكنه لا ينوي التراجع. فالموعد مع الأسد قد ضُرب. ومنذ ١٨ ايلول، كان الجميّل ينتظر، دون تدخّل، ريثما تتّخذ المراجع المسيحية ـ القوات اللبنانية، النواب، البطريرك وحتى ذلك المزعج ميشال عون ـ موقفاً واضحاً، وعندما رآها تندفع مباشرةً نحو الطريق المسدود، استحوذ عليه منَ جديد أمل كاذب: الأمل بأن يكون وحده القادر، مذ ذاك، على استعادة السيطرة على زمام الأمور. إنه لا يعرف بعدُ ماذا سيقترح على الأسد، ولا كيف؛ كل شيء متوقّف على الاستعدادات السوريّة. إذا استطاع الحصول على تمديد لولايته، فهذا أفضل؛ أما إذا كان اختيار الضاهر نهائياً، فلن يُعدم وسيلة لجني أكبر فائدة من ذلك. وفي النهاية، ألم يقدّم تأكيدات لهذا الأخير، مقابل تعهّد بعدم التعرّض لرجاله ومنطقته المتنيّة؟

في الواقع، يبدو أن الجميّل عزم على التظاهر بالموافقة على الضاهر، قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولايته، على أمل أن يُرفض هذا الاختيار في المنطقة الشرقية، وأن تستسلم الغربية، بدعم من دمشق، لفكرة تمديد ولايته تجنّباً لقفزة في المجهول.

وما كان سيحاوله في دمشق، هو أن يوضح للرئيس الأسد أن لا حلحلة للموقف في المعسكر المسيحي، لأن الكل يرفض الضاهر، وأن لا ضلع له شخصياً في هذا الأمر، بالعكس تماماً. ولكن، ازاء خطر نسف جلسة الانتخاب التي حُدّد موعدها ليوم غد الخميس في ٢٢ منه، فإن الحكمة تقضي بتمديد ولايته، لفترة انتقالية.

غير أن لقاءه مع نظيره السوري لم يجرِ اطلاقاً على النحو الذي كان يتوقّعه.

الجنرال عون غاضب وقلق في آن. فرئيس الجمهورية استقلّ الطوّافة إلى دمشق بغتةً، وفي جيبه، على الأرجح، مرسوم إقالته لعرضه على المسؤولين السوريّين. ولم يُخطره الجميّل بهذه الرحلة إلاّ في ربع الساعة الأخير، وذلك فقط لأنه كان بحاجة إلى طائرة عسكرية لنقله. وفجأةً، خطرت ببال قائد الجيش فكرة: المخرج الوحيد هو التحالف مع القوات اللبنانية.

في الواقع، إن المعادلة السياسية في المعسكر المسيحي تقوم على توازن هشّ للقوى المعنيّة. فعندما يتحالف اثنان من أقطاب القرار (قيادة الجيش، رئاسة الجمهورية، القوات اللبنانية) ضد القطب الثالث، يصبح الأخير عاجزاً سياسياً، خصوصاً إذا كان على وشك الغياب عن المسرح. زد على ذلك أن الجيش، وسط القطاع المسيحي بالذات، كان هو نفسه منقسماً آنذاك إلى ثلاثة أجنحة: الجيش العوني؛ ثم المخلصون للرئيس الجميّل مع سيمون قسيس، والحرس الجمهوري والمكافحة، وأخيراً، «أنصار جعجع»، وهم ضبّاط استمالتهم القوات اللبنانية منذ مدة طويلة أو جنود من ابناء بشرّي ودير الأحمر.

قرّر الجنرال أن يتّصل فوراً بسمير جعجع.

ومن الغرابة أن تكون ثمة روايتان مختلفتان بصدد هذه الخطوة الأولى نحو التقارب بين عون وجعجع: واحدة لجعجع واخرى لبقرادوني.

«بُعيد رحيل الجميّل إلى دمشق، يروي جعجع[11]، تلقّيت اتصالاً هاتفياً من جبران غسان تويني. يا حكيم، قال لي، نحن مجتمعون في مكتب الجنرال عون. الشيخ أمين استقلّ الطوافة إلى دمشق، والوضع خطير. علينا أن نبحث معاً في كيفية مواجهتي الأحداث». فطلبت التحدّث إلى الجنرال. وبعد السلامات المألوفة، اقترحت على عون أن

(١١) مقابلة مع جريدة «الديار»، ١٦ كانون الأول ١٩٩٠.

يوفد إليّ الضابطين ساسين والأشقر للتباحث في التدابير الواجب اتّخاذها. فدعاني عندئذٍ للانضمام إليه قائلاً: «داني شمعون موجود هنا أيضاً. فقبلت».

أما رواية بقرادوني فهي التالية: «أرسل الجنرال عون الضابطين عادل ساسين وفؤاد الأشقر لدعوة جعجع إلى الاجتماع به. فقبل جعجع وأوكل إلى ساعده الأيمن، نادر سكر، تحضير الاجتماع»[12].

ومهما يكن، فقد حصل اللقاء في وزارة الدفاع، في اليرزة، وكان الأول منذ اغتيال العقيد خليل كنعان.

حضر الاجتماع عدة مسؤولين من القوات اللبنانية، واعضاء من الجبهة اللبنانية الجديدة، وضباط كبار من الجيش. أخذ الجنرال جعجع جانباً، وقال له: «القضية خطيرة. علينا أن نضع مصلحة البلاد فوق كل شيء. لننسَ مآخذنا المتبادلة ونتحالف.

ـ ما الذي يضمن لي أنك لن تضربنا؟

ـ كلمة شرف مني. فنحن معاً، من الآن فصاعداً، في السرّاء والضراء.

ـ اتّفقنا. لنضرب صفحاً عن الماضي. أعرف أن الوضع دقيق، لكننا نشكّل، معاً، قوة سياسية وعسكرية كافية لتمكيننا من المواجهة».

وأكّد جعجع أنه أضاف: «لا تتراجع. وأنا، سأفعل الشيء ذاته. سوف نظلّ متمسّكين بموقفنا إذا عاد الجميّل من دمشق بمخايل الضاهر كمرشّح». وصمتَ لحظةً ثم تابع: «أعدك بألاّ أدخل في حكومة إلاّ إذا كان إسمك أيضاً وارداً فيها»[13].

فانفرجت أسارير وجه الجنرال وتبسّم.

بعيد الظهر، وفد النواب المسيحيّون واحداً تلو الآخر إلى بكركي، التي أصبحت مركز تجمّعهم.

وفي الخامسة عصراً، وصل الجنرال عون. كان خارجاً من اجتماعه

(١٢) بقرادوني كريم، لعنة وطن، عبر الشرق للمنشورات.
(١٣) مقابلة مع جريدة «الديار»، ١٦ كانون الاول ١٩٩٠.

بجعجع. وبعد أن أبلغ إلى البطريرك صفير نتائج اللقاء، توجّه إلى اجتماع النواب وحثّهم على إحباط مرامي رئيس الجمهورية، مؤكّداً: «إن الرئيس أخذ معه مشروع مرسوم إقالتي». فوعد النواب بألاّ يدعوا الجميّل يفعل ذلك، إذ أن المخاطرة بأن تصبح البلاد غداً بلا رئيس ولا قائد جيش هي مخاطرة مفرطة. فغادر عون الصرح البطريركي مطمئنّاً. وبعد مدة، علّق أحد النواب بقوله: «لقد شكرنا بعد بضعة أشهر بالطريقة التي يعرفها الجميع...»

عند خروج عون من البطريركية، قال: «هناك فضيحة لبنان غيت». لكنه نطق خصوصاً بالكلمات التالية: «إن لقائي مع جعجع لا ينبثق من توافق مصالح مشتركة، إنما من إرادة الحفاظ على سيادة لبنان». وفي اليوم نفسه، توجّه إلى ضبّاطه قائلاً: «إنكم المنقذون الوحيدون»، مشدّداً على أن رئيس الجمهورية لا يتمّ اختياره «لا بالقوة ولا بتدخّل عواصم اجنبية» وأن هدفه يجب أن يكون «تحرير لبنان وبسط سيادة الدولة».

في أثناء ذلك، كان النواب في بكركي غارقين في نقاش مملّ، إذ لم يعد لديهم ما يقولونه لبعضهم بعضاً. واتّفقوا على العودة إلى الالتقاء في المكان عينه، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم التالي، دون أن يذهبوا إلى البرلمان للتصويت، إلاّ إذا حصل تحوّل في اللحظة الأخيرة. وراحوا ينتظرون.

وفجأة، ظهر رينه معوّض مضطرباً بعض الشيء، وأعلن: «تلقّيت اتصالاً هاتفياً من غسان تويني، من دمشق. فالرئيس لا يريد أن ننصرف من هنا قبل أن يتّصل بنا». ولكن، لا داعي للإلحاح عليهم كي يبقوا حيث هم، فجلّ ما يرغب فيه النواب هو معرفة ما دُبّر في العاصمة السورية.

فور وصول الجميّل إلى دمشق، مرافَقاً بمستشارَيْه الارثوذكسيَّين، باشر محادثاته مع الأسد في قصر المهاجرين. وفهم، منذ البداية، أن «اختيار الضاهر» غير قابل للتفاوض. فقرّر حينئذٍ أن يركب القطار السائر، مؤكّداً أنه لا يعارض هذا الاختيار وأنه مستعدّ، من جهته،

للتعاون مع الرئيس المقبل. وطلب، في المقابل، أن تكرَّس زعامته المسيحية، وأن يبقى معاونوه المقرَّبون في مراكز مهمة، وأن تُنهى مقاطعة الحكومة[١٤] له كي يحصل انتقال السلطات طبقاً للأصول، في حضور رئيس الوزراء سليم الحص ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني. كما طالب الجميّل بضمانات فيما يخصّ دوره السياسي المستقبلي، وخصوصاً بأن يُستشار في شأن تشكيل الحكومة الجديدة.

فوافق الأسد على اعطاء كل هذه الضمانات.

وكان قد مضى على اللقاء ساعتان حين فُتح باب المكتب ليقترب أحد الضبّاط من الرئيس السوري ويسلّمه ورقة. قرأ الأسد مضمونها فتغضّن وجهه. ودون أن ينبس ببنت شفة، سلّم الورقة إلى الجميّل: «الجنرال عون وسمير جعجع مجتمعان في وزارة الدفاع، في اليرزة». كانت المعلومة آتية من العقيد سيمون قسيس، مدير المخابرات في الجيش اللبناني. فذُهل الجميّل وأدرك أنه لم يعد ثمّة مبرّر للقاء الفرصة الأخيرة الذي يعقده مع الرئيس الأسد. ثم إن الرئيس السوري لم يعد يراعيه، إذ أدرك أن لا توافق في المعسكر المسيحي وأن زائره لا يتكلّم إلاّ باسمه الشخصي. فلا ضمانات إذاً ما دام الرئيس اللبناني لم يعد يمثّل المسيحيّين حتى، وما دام وزنه السياسي على الساحة اللبنانية شبه معدوم إذ انه غير قادر على السيطرة على قائد الجيش والقوات اللبنانية. اخيراً، عبّر الأسد عن ارتيابه في أبعاد هذه الخطوة الأخيرة.

وكانت الساعتان ونصف الساعة من المناقشات التي تلت مُضنيةً بالنسبة إلى الجميّل الذي كرّر مجدداً أنه مستعدّ لتسهيل تنظيم الانتخابات الرئاسية وأنه سيلقي بكل ثقله لتأمين انعقاد جلسة الغد.

في السابعة مساءً، كان البطريرك والنواب المجتمعون في القاعة الكبرى في بكركي يحبسون أنفاسهم، في انتظار أن تحطّ الطوّافة الرئاسية التي كانت مراوحها لا تزال تلاعب هواء ايلول الناعم فوق

(١٤) منذ ١٩٨٦، كانت حكومة كرامي، الذي حلّ محلّه الحص بعد اغتياله، تقاطع رئيس الجمهورية. وكانت «مراسيم جوّالة» تؤمّن تصريف أعمال الدولة.

الأحراج. ثم دخل رئيس الجمهورية، يرافقه مستشاراه، وتبعه بعد قليل وزير المال جوزف الهاشم.

وقبل أن ينطق بأيّ كلمة، فهم الحاضرون كل شيء.

فعلامات الغيظ بادية عليه: بشرة وجهه ورقبته مبرقشة ببقع حمراء. اختلى بالبطريرك لخمس دقائق، ثم توجّه نحو النواب معلناً رأساً، وبتشدّق: «لقد تباحثنا، أنا والرئيس الأسد، طوال اربع ساعات ونصف الساعة». وازاء تلهّف النواب، أضاف: «الساعتان الأوليان كانتا ممتازتين. ثم تلقّى الرئيس السوري إشارة تبلّغه أن جعجع وعون يتآمران...» وسكت. ففهم النواب أن هذا اللقاء بين قائدي الجيش والميليشيا أحبط اجتماع دمشق.

واستأنف الجميل الكلام: «طوال الساعتين ونصف الساعة التي تلت، كان الجو مسموماً».

فأخذ النواب يتطلّعون إلى بعضهم بعضاً مذعورين.

«على أيّ حال، تابع الرئيس ببرارة، أنتم أحرار في أن تنتخبوا أو لا تنتخبوا غداً رئيساً. إذا أجريتم الانتخاب، فهذا أفضل، وإلاّ (ربّت على جيب سترته)، فلديَّ هنا مرسوم جاهز. سوف أضع كل واحد امام مسؤولياته». مما يعني أنه أعدّ تشكيلة حكومية ليعهد إليها في الدولة أو ما كان متبقّياً منها.

وانصرف.

عشية ذلك اليوم، قال ايلي سالم لزوجته، عند عودته إلى بيته، منهاراً ويائساً: «انتهى لبنان».

ما إن رحل الجميّل حتى عمّ الهرج والمرج. إذ شعر النواب بأنهم ضائعون. فما العمل؟ لقد قرّروا عدم الذهاب إلى جلسة الغد. عندئذٍ، استدار رينه معوّض نحو بيار حلو وقال: «يبدو لي أنك ستضطرّ غداً لترؤّس حكومة انتقالية».

وفي الحال، شُكّلت ثلاث لجان نيابية لمباشرة الاتصالات اللازمة وتقريب وجهات النظر. الأولى، برئاسة بطرس حرب، للاتصال بالجنرال؛ والثانية، برئاسة طارق حبشي لمقابلة جعجع؛ والثالثة، أخيراً،

مؤلّفة من رينه معوّض، بيار حلو، خاتشيك بابكيان وحبيب كيروز للإبقاء على الاتصال بأمين الجميل في بعبدا.

وعند الخروج من بكركي، طلب بيار حلو إلى زملائه أن يسبقوه إلى القصر الرئاسي، لاضطراره إلى زيارة الرئيس شارل حلو. وحسب جوزف الهاشم، فإن رئيس الجمهورية الأسبق رفض تشكيل حكومة انتقالية عندما قصده العقيد قسيس لهذا الغرض، مرّتين، بتكليف من الجميّل.

وبعدما استمع الرئيس حلو إلى عرض موجز عن اجتماع بكركي، قال لزائره: «لقد استُمزجتَ لرئاسة حكومة انتقالية، ولا يسعك أن ترفض هذه المسؤولية. فنجاحك سيكون نجاحاً لنا، وفشلك كذلك. لديّ فقط نصيحة أسديها اليك: الجنرال عون يجب أن يكون وزيراً للدفاع. فالجيش يجب أن يكون إلى جانبك، لا ضدك».

في بعبدا، كان القلق هو السائد تلك العشيّة.

وقد وجد «الأربعة» (حلو، معوّض، كيروز وبابكيان) في القصر، الفريق الرئاسي مجتمعاً في مكتب عمل الرئيس. كان هناك غسان تويني، ايلي سالم، جوزف الهاشم، جميل نعمة، العقيد سيمون قسيس، جوزف جريصاتي مدير عام القصر الجمهوري، مارون حيمري مدير المراسم، رفيق شلالا المستشار الإعلامي، الصحافي جوزف ابو خليل، وكريم بقرادوني. إنفرد الجميّل لحظة بهذا الأخير ثم عاد ليعلن: «أفضّل ألاّ يأتي سمير (جعجع) إلى هنا. إذهبوا أنتم إليه». من البديهي أن العلاقات بين الرجلين باتت أسوأ منها في أي وقت مضى.

أما عند سمير جعجع، فمجلس قيادة القوات اللبنانية حاضر بكامله، والقلق سائد، كما في أيّ موضع آخر. الكل متّفق على نقطة واحدة: لا انتخابات غداً.

بعد العشاء، توجّه جعجع إلى النواب الأربعة بالقول: «لا أريد الذهاب إلى بعبدا، وأطلب اليكم أن تذهبوا لتعرفوا ماذا يطبخ ذلك الرجل فوق».

كيروز وبابكيان مُتعَبان؛ لذا، عاد بيار حلو ورينه معوّض وحدهما

إلى القصر ليسمعا الكلام ذاته الذي سمعاه في بكركي قبل ساعات: «ضميري مرتاح؛ فالمرسوم في جيبي (مرسوم تعيين حكومة انتقالية). وعلى كل واحد أن يتحمّل مسؤولياته».

فتدخّل بيار حلو: «فخامة الرئيس، إسمح لي أن أقول لك إنني قلق عشية فراغ سياسي لا مثيل له. فعلى الصعيد المسيحي، ألاحظ أن هناك صراعاً خفيّاً بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش وقائد القوات اللبنانية».

فانفجر الجميّل ضاحكاً ضحكةً مغتصبةً بوضوح: «هذا محض تخيّل، فكُنْ مطمئنّاً».

وفي ساعة متأخّرة من المساء، استأذن حلو ومعوّض بالإنصراف. لكن، ما كادا يخطوان بضع خطوات في الرواق حتى لحق بهما الجميّل. فأمسك حلو بذراعه وهمس إليه بما يشبه الإسرار: «غداً، ستكون أنت من يرئس الحكومة». مما يعني، ضمنياً ومنطقياً، أن هذه الأخيرة صارت مشكّلة.

ـ «أشكر لك ثقتك، فخامة الرئيس. كنت أفضّل لو أنك جنّبتني هذا الدور الحسّاس.

ـ كل شيء مقرّر، لا تقلق. أعرف أنها مسؤولية كبيرة، لكننا بحاجة إليك.

ـ ماذا ستفعل بالجنرال عون؟»

فثارت ثائرة الجميّل وقال: «بيار، أنت لا تعرفه. إنه عادم الأهلية، إنه كتلة... ورجل ينبغي استبعاده، إنه...»

فقاطعه حلو: «شيخ أمين، سوف نمرّ على الأرجح بأوقات صعبة. ومن الأفضل مراعاة الجيش. لِمَ لا تعهد إليه في حقيبة الدفاع؟»

ـ «لا شيء اطلاقاً»، ردّ الجميّل بعناد وتشبّث.

في العاشرة ليلاً، اتّصل العقيد سيمون قسيس هاتفياً بمقرّ قائد القوات اللبنانية وطلب مقابلة الأخير فوراً. وبعد قليل، كان يصافح جعجع قائلاً: «لقد أرسلني الرئيس الجميل لأتباحث معك في تشكيل الحكومة الانتقالية التي سيرئسها شارل حلو أو بيار حلو».

وعرض قسيس على محادثه لائحة من أربعة عشر اسماً، بينها جوزف الهاشم، داني شمعون وسمير جعجع عن الموارنة، والنائبان نصري معلوف وراشد الخوري عن الروم الكاثوليك، وميشال ـ ساسين وعبدالله الراسي عن الروم الارثوذكس، فيما يمثّل السنّة سليم الحص، والدروز وليد جنبلاط، والشيعة نبيه بري. فعلّق جعجع معترضاً: «ولكن، لا جورج سعادة (رئيس حزب الكتائب) ولا ميشال عون واردين في هذه اللائحة.

ـ لا أعرف اكثر من ذلك، أجاب قسيس. فهذا ما كلّفني الرئيس نقله إليك».

فتطلّع إليه قائد القوات اللبنانية، بهيئة حالمة: «وماذا لو ذهبنا إلى الرئيس لندرس معه كل ذلك؟»

وإذ فوجىء الضابط بالاقتراح، وعد بأن ينقله إلى رئيس الجمهورية. وفي ساعة متأخّرة من الليل، اتّصل من جديد ليقول: موافق.

كانت الساعة الواحدة والنصف فجراً حين وصل جعجع وبقرادوني، مع قسيس، إلى منزل أمين الجميل في حرش تابت، في منطقة سن الفيل.

«حلّ صمت ثقيل فيما بيننا، يروي جعجع. وكانت الدقائق تمرّ، طويلة، في جو ضاغط اكثر فاكثر»[١٥].

وأخيراً، صمّم قائد القوات اللبنانية على المبادرة في الكلام: «فخامة الرئيس، هذه الصيغة الحكومية غير صالحة. يجب ألاّ يُستبعد أحد. فالمفروض أن تضمّ الحكومة الانتقالية، كي تكون قوية وثابتة، مجموعة شخصيات ممثّلة لجميع الاتجاهات السياسية». ألحّ جعجع على اشتراك جورج سعادة وميشال عون.

«غير وارد»، عاند الجميّل قبل أن يصرخ حانقاً: «ميشال عون وزيراً؟ أنا لا أستخدمه حاجباً حتى».

(١٥) مقابلة مع جريدة «الديار»، ١٦ كانون الاول ١٩٩٠.

وازاء إصرار زائرَيْه، انتهى إلى إفلات العبارة التالية: «من جهة أخرى، ينبغي تعيين قائد جديد للجيش، لتلافي الجمع بين المنصبَيْن» (وزير دفاع وقائد جيش).

كانت الساعات تمرّ فيما الجميّل وجعجع وبقرادوني يتناقشون في عدّة تشكيلات وزارية: من ثمانية عشر وزيراً؟ من أربعة وعشرين؟ دون أن يتراجع الرئيس عن موقفه أو يقترح شيئاً ملموساً.

فنهض جعجع وبقرادوني. كانت الساعة تجاوزت الثالثة. وعند الباب، إلتفت جعجع إلى قسيس الذي كان يرافقهما وسأله: «قلْ لي، يا عقيد، لماذا يصرّ الرئيس على استبعاد الجنرال عون؟

- فيما بيننا، يا حكيم، هل يستأهل عون أن يكون وزيراً؟ فأي شيء بارز فعل هذا الرجل؟»

وفيما بعد، فجّر جعجع غضبه امام نائبه: «كريم، لقد استهزأ بنا. فهو، في الواقع، لم يحتط لشيء، لا لحكومة، ولا لأيّ شيء آخر. إن هذا (...) يريد أن يخلّف الفراغ وراءه».

مخايل الضاهريضبط أعصابه وينتظر في القبيّات، مع عائلته، نتيجة لقاء الجميّل مع الأسد في دمشق. ذلك أن رئيس الجمهورية اللبنانية وعده بالتعاون معه وبتشجيع النواب المسيحيّين على التصويت له، لقاء بعض الشروط. وها هو يترصّد أقلّ خبر، بقلب مُفعم بالأمل. فهو على اتصال دائم بزعيم لبنان الشمالي، الرئيس الأسبق سليمان فرنجيّة، كما بالحص والحسيني. إن خبر اجتماع عون - جعجع في اليرزة أقلقه بعض الشيء، لكنه يشكّ في امكانية تأثيره على مجرى الأحداث.

تلك الليلة، تلقّى الضاهر اتصالاً هاتفياً: إنه منتظَر في دمشق. وبينما كان الجميّل يباشر التقرّب من جعجع، بواسطة العقيد قسيس، كان مرشّح الاتفاق السوري - الاميركي يقابل حافظ الأسد للمرّة الأولى. وقد استقبله الأخير بالعبارات التالية: «نحن موجودون في بلدكم لأن أمننا مرتبط بأمنكم. وقد اتّفقنا على انتخابك رئيساً للجمهورية دون أن نعرف برنامجك ولا تصوّرك للعلاقات بين لبنان وسورية». ثم أبلغ

إليه الرئيس السوري أن الرئيس الجميّل وافق على هذا الانتخاب وتعهّد بالتعاون لتأمين انعقاد جلسة ٢٢ ايلول.

بعد مدة، سوف ينكر الضاهر أن يكون قدّم تنازلات كبيرة لدمشق. وسيواجه منتقديه بواقعيته: أتحدّى كل من يأمل في أن يُنتخَب أو في التمكّن من الحكم ألاّ يقيم علاقات جيّدة مع سورية».

لم يكن مخطئاً، غير أن الظروف، وبخاصة أنانيّة الزعماء الموارنة الجامحة، عملت ضده.

في النهاية، لم يُنتخب الضاهر، مرشّح الاتفاق السوري - الاميركي، ليس فقط لأنه كان مفروضاً من الخارج، إنما أيضاً لأن الجميّل كان يأمل، حتى آخر لحظة، أن ينتزع القبول بتمديد ولايته فناور من اجل تعطيل الانتخاب. كما أن المرشحين للرئاسة كانوا مستسلمين، من جهتهم، لحسابات ماكرة، وكان يروق لعون أن يجمّد ما لم يكن مجمّداً اصلاً، مردِّداً حسب قول دلول: «إنني أرفض الاستسلام. فأنا لم أؤسّس جمعية خيرية». مما يعني أنه لن يسمح بانتخابات رئاسية ما لم تكن في صالحه.

الخميس ٢٢ ايلول، السابعة صباحاً.

بيار حلو يتّصل هاتفياً بشارل حلو: «فخامة الرئيس. لقد تأكّد الأمر. فالخيار المعتمد هو تشكيل حكومة انتقالية برئاستي. «لكنهم» لا يريدون الجنرال.

- إنني ذاهب إلى قصر الرئاسة في زيارة بروتوكولية وداعية، أجاب شارل حلو. وسأحاول تدبير الأمور».

في الحادية عشرة و ١٥ دقيقة، يعاود الرئيس الأسبق الاتصال: «لقد نجحت اخيراً في إقناع الرئيس بقبول الجنرال عون وزيراً للدفاع. ستكون أنت رئيس الوزراء. وسبق أن سرّبتُ الخبر إلى الصحافيّين. فقد سألوني إذا كنت سأتولّى رئاسة الحكومة، فأجبتهم: لا، ولكننا عائلة كبيرة».

وانفجر الرجلان ضاحكَيْن.

بيار حلو من الطبقة البورجوازية الكبيرة، دخل المعترك السياسي

بدافع التحدّي. فعلى كمال جنبلاط الذي كان يشكو ذات يوم من عجز البورجوازيّين المسيحيّين ـ «القادرين فقط على الانتقاد والعاجـزين دوماً عن العمل، فكلّما مددتُ لهم يدي سحبوا أيديهم»، حسب قوله ـ ردّ بيار حلو أنه سيثبت له العكس. وفي انتخابات ١٩٧٢ النيابية، رشّح نفسه عن دائرة عالية، وفاز.

إن بيـار حلو، العـريض المنكبـين، ذا الشعـر الكثّ والصـوت الجهوري، نجح في التسلّق إلى المراكز الأولى دون أن يعتمد الخداع. يحبّه الآخرون أو يخشونه لصراحة يصفها هو نفسه بأنها «مغيظة». وهو، كرجل مثقّف ـ وليس هذا شائعاً في المسرح السياسي اللبناني ـ نشيط وذكي، يستطيع أن يكون مرناً ببراعة تامة أو، بالعكس، ذا صلابة لا تلين عندما تقتضي الظروف ذلك. لكنه، على الدوام، صاحب ظرف راق، على الطريقة البريطانية. قد يكون دون كيشوتاً، إلاّ أنه مكافح بالتأكيد. إنه رجل أعمال طبعاً، لكنه يتقن أيضاً لعب دور الزعيم على الطريقة اللبنـانية، ارضـاءً لناخبيـه، مما يجعله قـادراً على التصرّف بالملايين ذات يوم، وعلى الاهتمام، في اليوم التالي، بحلّ خلاف محلّي بين قرويّي دائرته الانتخابية.

كل ستّ سنوات، يظهر إسمه في عداد أبرز المرشّحين للرئاسة، من غير أن يكون قد التمس ذلك، إنما يبقى العائق أمامه حميّته اللاذعة واستقامته الخلقية التي تفرض عليه احتقار المساومة والابتزاز.

في الحادية عشرة والنصف، استُدعي بيار حلو من بكركي، حيث كان مع بقيّة النواب، إلى قصر الرئاسة في بعبدا. فتوجّه إلى هنـاك برفقة رينه معوّض. كان الجوّ جو نهاية عهد، والصحافيّون مستنفَرون منذ الصباح. رجالات النظام موجودون في قاعة الاجتماعات الكبرى: ايلي سالم، غسان تويني، سيمون قسيس، جوزف الهاشم، جميل نعمة، جوزف ابو خليل، والمحامي خليل ابو حمد. ومعهم أيضاً داني شمعون، ومعاوناه مارون الحلو ونبيل كرم.

وفور وصوله، يصاب بيار حلو بذهول كبير إذ يتبيّن له أن عليه أن يهتمّ بالاتصالات لتشكيل الحكومة. مما يعني أن أمين الجميّل لم يحضّر

شيئاً... لا «مرسوماً في الجيب» ولا «حكومة جاهزة تمـاماً». لا شيء اطلاقاً.

لذا، بدت المهمة، غير المهيّأ لها، شاقة من أوّلها. هل ينبغي دمج الحكومة الجديدة بحكومة الحص القديمة؟ ولكنّ الجميّل يرفض وجود سنّي على رأس الفريق المقبل، وليس ثمة مـا يشير إلى أن الحص سيقبل التعاون إلاّ إذا عُيِّن رئيساً لمجلس الوزراء.

وراح جميع الأشخاص الذين استمزجهم بيار حلو يستنكفون عن الاستيزار واحداً تلو الآخر. وبغرابة، حتى غسان تويني وايلي سـالم (روم ارثوذكس)، وجوزف سكاف ونصري معلوف (روم كاثوليك)، ونواب واحزاب الأرمن رفضـوا هم أيضاً المهمـة الخطرة. وحـدهم المستوزرون الموارنة كانوا جاهزين: سمير جعجـع، جوزف الهـاشم (الذي كان اصلاً في حكومة الحص)، ميشال عـون وداني شمعون. إضافةً، طبعاً، إلى بيار حلو نفسـه. وكان من الأصعب أيضـاً ايجاد مسلمين مستعدّين للمشاركة. حتى اولئك المعتبَرون منهم قريبين من المعسكر المسيحي انسحبوا من الساحة: عثمان الدنا، رفيق شاهين، عبدو عويدات، محمود عمار، وحميد دكروب.

كانت الساعات تمرّ، بلا رحمة.

وكان جوزف الهاشم، الذي يشارك في الاتصالات، يذرع الغرفة متوتّر الأعصاب، ويتوقّف بين الفينة والفينة ليهمس إلى بيار حلو: «لن تنجح العملية. فأمين لا يريدها أن تنجح».

حان وقت الغداء، فمُدَّت المائدة، «تبّاً، يمكننا أن نأكل سندويشات، تمتم حلو، نافد الصبر. لم يبقَ أمامنا غير بضع ساعات، وليس هذا وقت الولائم!»

في الثالثة بعد الظهر، أوى الجميّل إلى جناحه الشخصي ليضـع اللمسات الأخيرة على خطابه الوداعي. وكان بيار حلو لا يزال يحاول اجراء بعض الاتصالات الهاتفية، مع أنه بات مقتنعاً باستحالة مهمته. ذلك أن الحكومة الانتقالية يجب أن تكون إما حكومة أمر واقع وإما حصيلة اتصالات ومشاورات جارية قبل أيام، لا بل قبل أسابيع عدة.

ولا يُعقل الشروع في تشكيل حكومة قبل أقل من اثنتي عشرة ساعة من انتهاء ولاية الرئيس.

اشمأزّ حلو ورغب في التخلّي عن كل شيء. ولكن، ماذا سيقول للصحافيّين المنتظرين في الخارج؟

في الرابعة والنصف عصراً، وصل الجنرال عون إلى القصر، بعد قليل من قدوم سمير جعجع وكريم بقرادوني.

وفي الخامسة، أصبح حلو على يقين من أن أيّ حكومة مدنيّين لن تبصر النور. «فلا أحد كان يريد الاشتراك في الحكومة. حتى الطاشناق[16] رفضوا، كشف بعد مدة متذكّراً. وفي الثامنة والنصف، لم يبقَ كوزراء محتملين سوى اعضاء الجبهة اللبنانية. فكان من الطبيعي ألاّ أرئس حكومة من هذه الجبهة»[17].

عندئذٍ، أبلغ إلى الجميّل: «إنني أعتذر».

وتذكّر سابقة الجنرال فؤاد شهاب الذي ترأّس، سنة ١٩٥٢، حكومة انتقالية بعد ازمة أجبرت بشارة الخوري على التنحّي عن السلطة. فقال: «أقترح تأليف حكومة عسكريّين».

إقترب رينه معوّض، وعلى وجهه تعب العالم كلّه. «إنني ذاهب، قال لصديقه. لقد أتيت معك على أمل أن توفّق. أما الآن، فقد انتهى كل شيء». وغادر القصر.

قبل ساعتين ونيّف من انقضاء الولاية الرئاسيّة، سأل داني شمعون بيار حلو: «أيضايقك أن أجرّب بدوري؟

ـ ابداً. بل أتمنّى من صميم فؤادي أن تنجح».

فالتفت شمعون إلى الحضور، معلناً أنه ينوي الاتصال هاتفياً بسليم الحص، صديقه القديم من أيّام الجامعة، ليقترح عليه توسيع الحكومة التي يرئسها، بضمّه إليها، هو وسمير جعجع بوجه خاص. وكان يريد أن يحتفظ لنفسه بحقيبة الخارجية.

(١٦) حزب أرمني، مقرّه الرئيسي في الولايات المتحدة. وهو، تقليدياً، يتعاون باستمرار مع الحكم القائم في لبنان.

(١٧) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٥ شباط ١٩٩١.

«أشكّ في أن يقبل الحص بجعجع في حكومته»، علّق الجميّل.

«لنجرّب»، اقترح تويني الذي طلب الرقم.

ويروي سليم الحص[18]: «قبل منتصف الليل بساعتين، اتّصل بي غسان تويني، وأحال السمّاعة إلى داني شمعون، الذي عرض عليّ أن أرئس حكومة من أربعة وعشرين وزيراً، موزّعة مناصفةً بين المسيحيّين والمسلمين، إنما بدت لي غير متوازنة سياسياً. ففي الواقع، من الجانب المسيحي، وردت فيها الجبهة اللبنانية كلّها؛ أما من الجانب المسلم، ففيها، باستثناء وليد جنبلاط ومروان حمادة ونبيه برّي، شخصيات تعيش كلّها أو معظمها في بيروت الشرقية. طلبت إلى شمعون أن يمنحني بضع دقائق، ثم اتّصلت به من جديد لأعرض عليه تشكيلة من اربعة عشر وزيراً، أي الحكومة التي كنت لا أزال أرئسها، مكمّلةً ببعض الاسماء، وخصوصاً بالسادة عمر كرامي، جوزف سكاف، عبدالله الراسي، عادل عسيران، جورج سعادة، داني شمعون، محمد يوسف بيضون، نزيه البزري، إضافة إلى نائب أرمني.

«فقال لي داني: «لمّا كنّا، نحن الموارنة، قد خسرنا الرئاسة بما أنه لا خلَف للجميّل، فإننا نريد نيابة رئاسة الحكومة.» فسألته: «والروم الارثوذكس؟» «نحن نتكفّل بأمرهم» أجاب. وطلب من جديد إمهاله بضع دقائق. فعاودت الاتصال به لأقترح نائبين لرئيس مجلس الوزراء، واحداً عن الروم الارثوذكس ممثّلين بعبدالله الراسي، والثاني عن الموارنة، على أن يكون والحالة هذه داني شمعون نفسه. فكان راضياً، وقال لي: «سأتّصل بك بعد ربع ساعة». لكنه لم يفعل إلاّ بعد ثلاثة أرباع الساعة. وكان صوته يرتجف انفعالاً: «سليم، إنني أغادر بعبدا، فالأمور هنا ليست على ما يرام. ما عدت أريد التدخّل في ما يجري».

فأخذ بي القلق، وحاولت بعد ذلك الاتصال بمحمد بعلبكي، نقيب الصحافة وصديق أمين الجميّل الشخصي، الذي كان موجوداً في بعبدا، لأطلب إليه أن يفعل شيئاً. غير أن القصر لم يكن يجاوب...»

(١٨) مقابلة مع المؤلّفة، كانون الثاني ١٩٩٠.

ذلك أن الجميّل كان مستاء من المنحى الذي اتّخذته مشاورات الحص ـ شمعون. وكان متّفقاً مع سمير جعجع على نقطة واحدة على الأقل: تحاشي إيكال رئاسة الحكومة إلى مسلم. يضاف إلى ذلك أن اللائحة المقترحة من الحص لم تكن تعجبه اطلاقاً، لأن الشرقية، أي الجناح المسيحي، لا تتمتّع فيها بالأكثرية.

في العاشرة والنصف مساءً، دُعي الجنرال عون للاشتراك في المشاورات بعدما كان محيَّداً حتى ذلك الحين.

ورغم رفض الجميّل وجعجع، عرض شمعون نفسه لتشكيل حكومة. فانفرد لحظةً ثم عاد بلائحة.

ـ «أشكّ في أن يقبل المسلمون الاشتراك في حكومة كهذه»، علّق الجميّل.

وكان شمعون قد أدرج اسم ميشال عون لحقيبة الدفاع. إلاّ أن الأخير قال: «أنا أرفض الدخول في حكومة مدنيّين.

ـ في هذه الحالة، تسلّم أنت، يا جنرال، رئاسة الحكومة.

ـ لكنني لا أرئس أيضاً حكومة مدنيّين».

فتدخّل الجميّل: «إذا طلبتُ اليك أن تؤلّف حكومة عسكريّين، فكيف تتصوّرها».

أجاب عون: «إن المجلس العسكري يشكّل بذاته الحكومة. فهو يضمّ طوائف البلاد الست الكبرى: ثلاثة مسيحيين (ماروني، ارثوذكسي، كاثوليكي)، وثلاثة مسلمين (شيعي، سنّي، درزي)».

فكان أن انطلق السؤال نفسه من كل مكان: «هل تعتقد، يا جنرال، أن الضبّاط المسلمين سيقبلون الاشتراك؟».

بدا عون واثقاً من صنيعه: «أجل، حسب ظنّي، رغم بعض العقبات».

فصمت الجميّل، غارقاً في خور مفاجىء. كما لو أنه أدرك، فجأةً، أنه لم يعد لديه أيّ حظّ في البقاء حيث هو. فقد سبق السيف العذل.

بعد دقائق معدودة، نطق: «أيها السادة، الأمر واضح. فنحن أمام الخيار التالي: إما الفراغ الدستوري بعد ساعات من الآن، وإما

حكومة عسكرية برئاسة الجنرال. والخيار لكم». من جهته، كان يفضّل حكومة برئاسة العقيد سيمون قسيس.

الخيار؟ هل ثمة مجال للخيار؟! فالواقع يفرض نفسه: لم يعد هناك غير الجيش.

دنا سمير جعجع من الجنرال عون، شاحب الوجه، فأمسكه بذراعه وقاده إلى خارج القاعة.

«جنرال، أنت تعرف جيداً ما الذي يبقيني متحفّظاً. فأنا مستعدّ للسير معك. لكنني أطلب تعهّداً رسمياً، لا بل ضمانات بألاّ تمسّ القوات اللبنانية. فهل ستتبع حيالنا السياسة نفسها التي اتّبعها أمين الجميل، بإثارة الضبّاط ضدّنا؟»

كان الجنرال قاطعاً: «سمير. إنني أكرّر عهدي. سأكون أنا مَن يدافع عن القوات اللبنانية في حال تعرّضها للخطر».

وعاد الرجلان إلى القاعة. فسأل أمين الجميل جعجع: «إذاً، ما رأيك؟». نهض الحكيم، عاجزاً عن كظم غيظه اكثر من هذا القدر: «أنا مع الجنرال، الآن وبعد مئة سنة. لكنني أريد أن أقول لك، أيها الـ...، إن البلاد لا تُحكم بهذه الطريقة. فقد أوصلتَنا إلى حافّة الهاوية، بسبب طمعك الذي لا حدّ له».

وبصوت صافر، رشق أيضاً بعض الشتائم ثم خرج من القاعة مستمرّاً في إطلاق عنان غضبه، وهو يعبر أروقة القصر امام الضبّاط المنذهلين. وعبثاً حاول مرافق الرئيس، موفداً من هذا الأخير، أن يلاطفه ويهدّىء روعه.

لكن، على درج مدخل القصر، أثبت سمير جعجع أن الميليشياويّ أصبح سياسياً. فقد سيطر على أعصابه تماماً وبشّر، متبسّماً، امام الصحافيّين والمصوّرين، بمجيء الحكومة الجديدة قائلاً: «إنها حكومة الاستقلال التي نطالب بها منذ ثلاث سنوات».

ولتبرير موقفه آنذاك، أكّد فيما بعد، خلال مؤتمر صحافي عقده في غمرة المعارك بين المسيحيّين، أنه «لو لم أتصنّع هكذا، لكانت الحرب

بين القوات اللبنانية والجيش اندلعت فوراً». جلّ ما فعله هو أنه أخّر الاستحقاق المقدَّر.

في الحادية عشرة وخمسين دقيقة، تلا المدير العام للقصر الجمهوري جوزف جريصاتي المرسوم الذي يعيّن الجنرال عون رئيساً للحكومة الانتقالية ويسمّي اعضاء هذه الأخيرة. في أثناء ذلك، باشر عون الاتصال بضبّاط المجلس العسكري: ادغار معلوف (روم كاثوليك)، عصام ابو جمرة (روم ارثوذكس)، محمود طي ابو ضرغم (درزي)، لطفي جابر (شيعي)، نبيل قريطم (سنّي). وقد تبلّغوا جميعاً نبأ تعيينهم بواسطة وسائل الإعلام.

شكر الضبّاط المسلمون الثلاثة للجنرال ثقته، وأعطوا موافقتهم المبدئية. لكن بشرط: على كل منهم أن يعرض الأمر على طائفته. وبعد ساعة واحدة، انسحب الثلاثة. هل ثمة ضغوط سورية؟ «أبداً، يؤكّد مروان حمادة[١٩] بقوة. فاللاّ كانت لاءنا نحن. لا ينبغي الاعتقاد أن دمشق تقرّر كل شيء. إنها تتدخّل فقط على الصعيد الاستراتيجي. لقد كنّا ضد وزارة انتقالية برئاسة ماروني. لأن ذلك يعني ارتياباً تاماً من جانب النظام في شأن رئيس الوزراء المسلم. كما يعني أنه لن تكون هناك بسرعة انتخابات رئاسية. في حين أن سليم الحص، الذي ليس من الرجال الذين يغتصبون السلطة، كان سيعمل على تأمين الانتخاب في أقصر مهلة. فضلاً عن ذلك، فإن رئيس حكومة عسكرياً ومرشّحاً للرئاسة يصبح أشبه بحاكم طاغية. كأننا في ٩ تشرين الثاني ١٧٩٩[*]».

كان سوء تفسير الموقف الاميركي وراء التقديرات الخاطئة التي أجراها الرئيس الجميّل. فقبل أسابيع، حذّرت واشنطن الجميّل، خصوصاً بواسطة السفير جون كيلي، ودانيال سمبسون، ومساعد وزير الخارجية ريتشارد مورفي، من اللجوء في النهاية إلى حكومة انتقالية.

(١٩) مقابلة مع المؤلّفة، حزيران ١٩٩٠.

(*) تاريخ إطاحة نابوليون بونابرت بحكومة المديرين (م).

«تدبّر الأمر بحيث يكون هناك، بأي ثمن، رئيس جديد»: تلك كانت الرسالة الاميركية إلى رئيس الجمهورية. غير أن هذا الأخير امتنع تماماً عن التجاوب معها. وكان يأمل بجنون أن توافق الولايات المتحدة في ربع الساعة الأخير ـ وربما بواسطة سورية حتى ـ على تمديد ولايته خشية الوقوع في الفراغ الدستوري، ولو اقتضى ذلك تعديل الدستور.

فالجميّل لم يفهم أو لم يشأ أن يفهم أن الاميركيّين ليسوا ممّن يعدلون عن كلامهم. وقد كان مورفي واضحاً للغاية («إننا نعني ما نقول»): إما رئيس منتخب، أي والحالة هذه مخايل الضاهر، أو الفوضى.

ولم يكتفِ الأميركيون بالأقوال. بل كانوا يشتغلون حسب المقتضى. لهذا السبب، اصطدم بيار حلو بالاعتذارات المتوالية لجميع النواب أو المسؤولين الذين طلب اليهم الاشتراك في الوزارة، لا سيّما المسلمين منهم. يومذاك، أسرّ نائب رئيس مجلس النواب، البير مخيبر (روم ارثوذكس) إلى رينه معوّض، قلقاً: «لقد جاءني الأميركيون (سمبسون، الناشط جداً في تلك الفترة) ليقولوا لي: إذا أبصرت هذه الحكومة النور، فستقع الحرب غداً». كما أن طلال سلمان، رئيس تحرير جريدة «السفير»، وجد نفسه مكلّفاً الطعن بصديقه بيار حلو، على صدر الصفحة الأولى من عدد ٢٣ أيلول.

لقد ناور الجميّل كي لا يُنتخب أيّ خلف له، وزيادةً في المغامرة، توانى في تحضير حكومة انتقالية. لكن، حين دقّت ساعة الحقيقة وكان لا بدّ من تشكيل حكومة كهذه، وجد نفسه مجرّداً من كل شيء. بالاضافة إلى ذلك، عارض تعيين مسلم على رأسها. وهكذا، كانت حكومة عون محكوماً عليها سلفاً من قبل الاميركيين.

ويروي البير منصور[٢٠]: «إقترحت في بكركي حكومة اتحاد وطني برلمانية برئاسة صائب سلام. وبدا النواب مؤيّدين بالإجماع لمثل هذه الصيغة، لتحاشي هيمنة الميليشيات. ولا أدري لماذا لا يوثَق بسنّي في

(٢٠) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ أيار ١٩٩٠.

مرحلة انتقالية. على أي حال، طرحت اسم سلام، أحد أركان جمهورية ١٩٤٣، لطمأنة زملائي المسيحيّين. فلماذا لم يجاروني؟ بـدافع التعلّق بسابقة تقضي بتكليف ماروني، في حالة كهذه».

وفي تعليقه على اختيار عون، ثار منصور قائلاً: «لقد اختاره الجميّل نكايةً، وهو عارف تماماً ما سيحصل في المناطق المسيحية. ما همّه، فمن بعده الطوفان... عشية ٢١ أيلول، قال عن الجنرال للنواب المجتمعين في بكركي عند عودته من دمشق: «كان ينبغي طرده منذ زمن بعيد». وفي اليوم التالي، عيّنه رئيساً للحكومة. فافهموا، إن استطعتم...»

بعد قليل من ترقيته، غادر عون القصر في الواحدة فجراً. وكانت كل الإذاعات قد بثّت نبأ انسحاب قريطم وابو ضرغم وجابر. إلاّ أن عون تشبّث بموقفه على أمل أن يعود الضبّاط المسلمون عن قرارهم. وظنّ أنه قد يطمئن المتخوّفين من نيّاته بإعلانه: « إن أولويّتي المطلقة هي تأمين الانتخابات الرئاسيـة». غير أن الحكـومة، المحـرومة من نصفها المسلم، لم تكن سوى رسم كاريكاتوري.

يـوم ٢٣ ايلول، تمّ انشقاق السلطة التنفيـذية في لبنـان. وراح الجنرال عون وسليم الحص يتنافسان على نيل الاعتراف الدولي.

وفي ٢٥ ايلول، شدّد البطريرك الماروني على رفض تقسيم البلاد، مؤكّداً من جديد تمسّكه بالنظام الديمقراطي وبانتخابات حرّة.

سوف تظلّ بكركي مركز المشاورات النيابية لتحضير الانتخابات الرئاسية التي لن تحصل... أقلّه في هذه المرحلة. على أن محور الاهتمام الآن هو التفاف القيادة المسيحية، المتحفّظ نوعاً ما، حول الجنـرال عون ـ أو بالأحرى حول الشرعية التي يكرّسها. ففي ٢٦ ايلول، دعا رئيس الجبهة اللبنانيـة، جورج سعـادة، اللبنانيّـين إلى التعاون مـع حكومة عون، «الحكومة الشرعية الوحيدة»، وشدّد على ضرورة اجراء انتخابات «في جوّ سليم». وكان رئيس حزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون، قد رحّب قبل يومين باختيار عون «الممتاز تماماً». أما النواب المسيحيّون، فمع تجديد تمسّكهم بانتخابات رئاسية ذات «أولوية»، ومن غير أن يخفوا تخوّفهم من استمرار الوضع الجديد، أعلنوا «استعدادهم

للتعاون مع الحكومة في سبيل تصريف أعمال الوزارات». وكان أول من عبّر عن ذلك سبعة نواب اجتمعوا بالجنـرال عون، هم: رينـه معوّض، الياس الهراوي، حبيب كيروز، شفيق بدر، بيار دكاش، راشد الخوري، والمسلم عثمان الدنا.

أما القوات اللبنانية التي أيّدت، في ٢٧ منه، «الشرعية الدستورية الممثّلة بمجلس الوزراء»، فقد دخلت مرحلة خسوف.

وفي أمر اليوم الاول، أشار الجنرال عون إلى : «إن السفينة اللبنانية باتت في عهدة الجيش».

غير أن العاصفة كانت كامنة وراء الأفق.

هوذا ميشال عـون يمتطي حصـانه استعـداداً لـ «روديو» مميت. وسيبقى على صهوة جواده، كيفما كان، حتى فجر سبتٍ واقع في ١٣ تشرين الأول... قبل ذلك، وعلى مرّ الأسابيع والأشهر، سوف ينسج حبكة خطابه السياسي. وسيشكّل الأسلوبُ القادح، مقروناً بغـطاء الوطنية لإثارة مشاعر الجماهـير وبمقدار كبـير من الطمـوح، مركّبـاً سيستخفّ به خصومه في بادىء الأمر ـ سيقولون «هذه بـولنجيّة(*) سيّئة» ـ إلى أن يتّضح أنه غالباً، وغالباً جداً، مركّب انفجاريّ.

لقد قرّر الجنرال ألاّ يرتدي على الحلبة اللبنانية قناعاً، وألاّ يلبس قفّازاً. فالرجل هو هكذا: عفوي وصريح، إلى حدّ الفظاظة، لكنه مستخفّ خصوصاً بكل موازين القوى وميّال إلى المناطحات الملهَمة بنزعة وطنية حادّة.

ولكي يصل إلى أهدافه، صمّم على اختصـار الهرميـة السياسيـة والدينية، لكون هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية التقرير، لا سيّما في الطائفة المسيحية. فالجنرال، الذي يزدري «المؤسّسة» الحاكمة، يعرف أنه غريب عنها. لذا، آثر أن يكون ثورياً وأن يستمدّ شرعيّته من الشعب. فـالإرادة الشعبية تشكّـل بطاقـة دخولـه إلى المجمـع

(*) مبدأ الجنرال بولنجه الذي أعلن معارضته الحكم القائم في فرنسا بين ١٨٨٨ و١٨٨٩ (م).

السياسي ـ الاجتماعي، وتخوّله الجلوس لا إلى أيّ مقعد كان، بل في الصف الأمامي الذي يريده هو.

رسالته؟ مزيج من الحقائق المطلقة على دفعات في مؤتمرات صحافية واتصالات مباشرة مع الصحافيّين والضبّاط والجنود والمواطنين؛ مبادىء لا يستطيع أحد إنكارها؛ وميل لا واقعي غالباً إلى الصفاء والاخلاقيّات.

كشف عون لعبته رأساً. فنادى بالتخلّي عن المؤسسات، مردّداً على الدوام أن استمرارية الدولة تكمن في الشعب. وفي ١٨ تشرين الأول، ألقى خطاباً رئيسياً جاء فيه: «قبل أن أصبح رئيس حكومة، قلت إن لبنان لن ينتهي يوم ٢٣ ايلول. لبنان شعب قبل كل شيء. فالشعب هو الذي يصنع الجمهوريات ورؤساء الدول والأنظمة (...). إذا كانت بعض المؤسسات لم تستطع الحفاظ على حيويّتها ودورها، فليس هذا نهاية العالم (...). نحن لسنا مقيَّدين بتفاصيل. إن الشعب، والقوى الحيّة هي التي تضمن للبنان ديمومته، وليس بعض المناصب الرسمية، خصوصاً عندما تفقد هذه الأخيرة صفتها التمثيلية».

هذا يعني أن الانتخابات الرئاسية التي هو ملزَم بتنظيمها ليست وشيكة. وهذه الأقوال تنذر بصراع مع مجلس النواب، من جهة، ومع البطريرك الماروني، مار نصرالله بطرس صفير، الشديد التعلّق بالشرعية، من جهة ثانية؛ وهي تنبىء بالقطيعة المؤسسية التي حصلت في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩. ثم، عندما أطلق البطريرك الماروني العائد من الفاتيكان، في منتصف تشرين الثاني، مبادرته(المؤيَّدة من سليم الحص) لاجراء الانتخابات الرئاسية «في ظروف سليمة»، لم تتردّد الحكومة العسكرية في دعوته إلى الانضباط: «إن المسعى البطريركي يجب أن يندرج في إطار التوجّهات المحدّدة من قبل رئيس الحكومة».

مذ ذاك، سوف يصبح المسار العوني مزلقة منطلقة بأقصى سرعة فوق سلسلة مرتفعات ومنخفضات. فمن قمة تونس إلى اجتماع الطائف مروراً بمفارق رئيسية: ١٤ شباط ثم ١٤ آذار ١٩٨٩، قمة الدار البيضاء (٢٥ ايار ١٩٨٩) و ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، لن تكفّ

البلاد عن التعرّض لهزّات توسّع الشقوق وتهدّدها حتى في وجودها.

كانت أول طلقة انذار موجّهة إلى الجنرال تعيين سامي الخطيب، في ٩ تشرين الثاني، على رأس ألوية الجيش الملتحقة بالسلطة القائمة في بيروت الغربية. وعبثاً حاول سليم الحص أن يتجنّب ذلك، معتبراً أن من شأن التعيينات من جانب كل من الحكومتين المتنازعتين على الشرعية أن تسرّع التقسيم. لكنّ الأمر حصل، فعيَّن عون نديم لطيف مديراً عاماً للأمن العام، وبدأ عملية تطويع واسعة في الجيش.

في هذا الوقت، نزل العرب إلى الحلبة. وفي هذا الشهر بالذات، كُلِّفت لجنة سداسية (من الكويت والمملكة العربية السعورية، وتونس، والسودان، والأردن والامارات العربية المتحدة) برئاسة وزير الخارجية الكويتي صباح احمد الصباح وبرعاية أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، تنظيم الانتخابات الرئاسية اللبنانية ونزع فتيل الأزمة. فدُعي عون والحص والحسيني إلى تونس، في اطار مهمة توفيقية.

سوف يكون ذلك منعطفاً حاسماً في مسيرة الجنرال، ومفترقاً في توجّه نهجه. كانت قمة ناجحة بالنسبة إليه، وذات عواقب وخيمة بالنسبة إلى البلاد.

الفصل الثاني

فاتنات تونس

في تونس، ترك الجنرال عون، بلباسه المدني، انطباعاً جيّداً. فقد دافع عن قضيته بقوة. وخلال المناقشات الطويلة مع اللجنة العربية، تمّ التطرّق إلى الغاء الطائفية السياسية وصلاحيات رئيس الجمهورية ونشر الجيش في بيروت. فطالب عون بالعلمنة الكاملة ـ «لا مجال لإبقاء الطائفية في الأحوال المدنية بينما هي ملغاة في الميدان السياسي» ـ ودافع عن صلاحيات رئيس الجمهورية منادياً بانشاء محكمة دستورية عليا يكون هذا الأخير مسؤولاً تجاهها عن أعماله، ثم طالب أخيراً بعودة بيروت الكبرى (وليس بيروت الادارية الصغيرة فحسب) إلى حضن الشرعية.

حرصت اللجنة السداسية على الاستماع إلى مدافعتين مختلفتين. فجدّد عون التأكيد على ضرورة «انهاء الاحتلالات» وطالب ببرمجة الانسحابات؛ فيما دعا الحص والحسيني إلى تزامن الاصلاحات والانتخابات الرئاسية، وطالبا بضمانات لتعديل الدستور. ليس فقط أن العرب لم ينجحوا في إيجاد أرضية تفاهم بين الرجال الثلاثة، بل أن الشيخ صباح الصباح لم يوفّق حتى إلى جمعهم إلى مائدته لتناول طعام الغداء. ذلك أن الحص رفض الالتقاء بعون، مبرّراً هذا الموقف بقوله:

«إذا قبلت التفاوض معه، فسيعني هذا أنني أعترف به كرئيس حكومة مسيحي، وأنني أقبل بالتالي فكرة الحكومتين. وسيكون ذلك نوعاً من تكريس التقسيم». والحال أن الحص يدافع بقوة عن فكرة سلطة تنفيذية واحدة، حتى أنه كان اقترح، قبل سفره إلى تونس، دمج الحكومتين.

غير أن الأساس لا يكمن في هذا الحوار العقيم ـ القريب من حوار الطرشان ـ بين الثلاثي اللبناني، إنما في ما قيل للجنرال خلال اللقاءات الهامشية والمعقودة وراء الكواليس؛ واكثر من ذلك: في ما ظنّ هو أنه استنتجه منها.

وكانت الخطوة الاكثر إذهالاً لقاءه المفاجىء مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الذي جرى في الساعة الرابعة والنصف من عصر ٣١ كانون الثاني، في منزل سفير لبنان في تونس، سليمان فرح، وبحضوره. كان يرافق أبا عمار نائبه صلاح خلف (أبو أياد)، وقد وصل الاثنان من الجزائر حيث كانا يتشاوران مع الرئيس الشاذلي بن جديد. كما حضر اللقاء سفير فلسطين في تونس، حكمت بلعاوي.

بعد تبادل التحيات، تحادث عرفات وعون على انفراد لثلاثة أرباع الساعة. ولم يرشح شيء عن اللقاء، سوى ما أرادا إعلانه. لم يصدر عن عرفات أيّ تعليق على هذا الحوار الذي أعطته أوساط عون التفسير التالي: لقد أكّد الزعيم الفلسطيني أنه «مستعدّ لوضع بندقية المقاومة في تصرّف عون، باعتباره السلطة اللبنانية الشرعية الوحيدة، وأنه مع كل قرار من شأنه تمكين الدولة من بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية». أي بصراحة: إخراج السوريّين من لبنان. أما عون، فطلب من الفلسطينيين وقف كل نشاط ضد اسرائيل من جنوب لبنان كي لا يكون ذريعة لاعتداءات انتقامية، مضيفاً: «لا تنسَ أنني رجل عسكري وأنني أعتبر كلمتك التزاماً». ثم جاءت الأحداث

اللاحقة، وبخاصة قضية صواريخ «فروغ»[١] العراقية لتؤكّد هذا التعاون اللبناني ـ الفلسطيني في الحملة ضد سورية.

وتتّفق الأوساط السياسية اللبنانية على الاعتقاد أن الجنرال عون صدّق، في تونس، وهم الرئاسة الذي وعدته به بعض الدول العربية، لا سيّما العراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية. في مقابل ماذا؟

«في تونس، ظنّ الجنرال أنه مقبول من العرب»، حسب قول محسن دلول[٢] الذي أضاف: «فأبو عمار وضع البندقية الفلسطينية تحت تصرّفه، والعراق دعمه، واللجنة السداسية أثنت على مزاياه، والكل طالبه بأن يكون المحاور الوحيد. وكان هذا يعني له، بوضوح، أن عليه أن يضرب كل القوى، في بيروت الشرقية أولاً، ثم في بيروت الغربية. وعند عودته إلى لبنان، وجّه ضربة محدودة إلى القوات اللبنانية، ثم تحرّك ضد السلطات والميليشيات القائمة في مناطقنا، بأن أمر بإقفال المرافىء غير الشرعية وأحيا غرفة العمليات البحرية. مع أن السوريّين نصحوه، بطريقة غير مباشرة، بالتروّي وعدم الإقدام على هذه الخطوة».

ويتابع دلول: «خطأ عون كان انفتاحه على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت علاقاتها مع سورية، آنذاك، أسوأ منها في أي وقت مضى. وكان هذا يعني، بالنسبة إلى الأسد، أن عون اتّخذ خياره. فلماذا الاجتماع بعرفات؟ فيما الحسيني والحص امتنعا عن ذلك، مكتفيَيْن بلقاءاتها مع اعضاء اللجنة العربية. لقد عاد عون إلى بيروت وهو يتكلّم بنبرة عالية، مقتنعاً أن العرب سيجعلون منه رئيساً».

(١) في ربيع ١٩٨٩، كانت بغداد تستعدّ لتسليم عون عشرة صواريخ فروغ ـ ٧ ومنصّتي إطلاق، عندما أعلنت اسرائيل أن عون ينوي التنازل عن بعضها لعرفات بموجب إتفاق سرّي بين الرجلين، ولّما كانت تتقفّى أثر سفينة الشحن مذ غادرت مرفأ العقبة، فقد أخضعتها للتفتيش. ولم تصل صواريخ فروغ بعد ذلك إلى الجهة المرسلة إليها.

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

أما تعليق أحد اعضاء الوفد اللبناني إلى تونس، فكان: «لقد أمكن الايحاء إلى عون بأن النظام السوري على وشك السقوط، وأن بمقدوره أن يصبح بطلاً إقليمياً وليس فقط رئيس الدولة اللبنانية، بإسهامه في تسريع هذا السقوط».

ضمن هذا السياق، تأخذ عبارة أبي عمار الوجيزة: «يا جنرال، إن البندقية الفلسطينية تحت تصرّفكم في لبنان» معناها الكامل.

إلاّ أن لدى أحد مستشاري جعجع الإعلاميّين[٣] تفسيراً مختلفاً لنتائج محادثات تونس: «فقد وعد العرب عون بأن يكون رئيس الجمهورية إذا قضى على القوات اللبنانية. وقدَّمت له اللجنة العربية دفتر شروط لتنفيذها، متعلّقة خصوصاً بالإصلاحات السياسية. وعند عودته إلى لبنان، باشر مغازلة سورية، بالانفتاح على بيروت الغربية، وتدجين القوات اللبنانية وايفاد رسل إلى دمشق...»

ومهما يكن، فقد رجع عون إلى بيروت واثقاً من معركته، مستقوياً بالدعم العربي. فعلى الصعيد الداخلي، لم تلبث المنافسة مع جعجع أن انقلبت إلى مجابهة محدودة في بادىء الأمر؛ وعلى الصعيد الخارجي، تحوّلت العداوة المعلنة حيال سورية إلى حرب، بعد زيارات الموفدين التي بقيت عديمة الجدوى.

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ ايلول ١٩٩٠.

الفصل الثالث

١٤ شباط ١٩٨٩: الصَّدع

القوات اللبنانية لن ترضى بأن تُقصى عن السَّاحة المسيحيَّة، لمجرَّد أنَّها اعترفت بالسلطة الشرعيَّة لحكومة عون. فهي تملك مشروعها «المجتمعي» الخاص الذي تنوي متابعته، والمدافعة عنه بضراوة إذا لزم الأمر. وها هي، الآن وقد ترك أمين الجميل رئاسة الدولة، تبسط سيطرتها على المتن الشمالي الذي لم يكن خاضعاً لها داخل القطاع المسيحي.

في كانون الثاني ١٩٨٩، أعلن جعجع تأسيس مجلس وطني للإنماء، في خِضَمِّ الوعود التي أغدقها، بمناسبة الذكرى الثالثة للإنتفاضة ضد ايلي حبيقة، عندما قال: «إن القوات اللبنانية ستشكِّل إحدى الأسس الرئيسيَّة للدولة العصريَّة الجديدة».

وعلى الأرض، كانت الميليشيا، التي سلَّحتها بغداد بإفراط بعدما حلَّت محلَّ اسرائيل، حاضرة في كل مكان. وكانت في موقع قوَّة لاسيَّما وأنها تستميل آنذاك جزءاً من جيش عون.

لذلك، عندما فضح الجنرال عون على الملأ عمليَّات الإبتزاز التي تقوم بها الميليشيا والضرائب الإضافية التي تجبيها على المنتجات الإستهلاكية والمحروقات، إبتهج سكان الجيب المسيحي في حين راح أخصامه في بيروت الغربية، الذين يكرهون القوات اللبنانية،

يشجِّعونه، وكذلك فعلت سورية التي رأت في ذلك فرصة لشقّ الصف المسيحي. «ليس بإمكان القوات اللبنانية، أكّد عون، أن تحلّ محلّ الدولة بأن تخلق ضمنها دويلة تستأثر بالخدمات الأمنية، وتضع يدها على المؤسَّسات العامة وتجبي ضرائب غير شرعيَّة». وأنذر الجنرال الميليشيا بـ «الاختيار بين الدولة والدويلة».

فهلّل الجميع، فيما القوات اللبنانية تقاوم.

فصدام ١٤ شباط ١٩٨٩ ليس سوى تجربة أولية (بروڤا)، محدودة في الزمان والنتائج، للحرب الشاملة التي ستدمي المنطقة المسيحية ابتداءً من ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠. وفي صدد هذه التجربة، علينا التوقّف عند الأمور التالية:

١ ـ تمكّنت الميليشيا في المتن من إيقاف اللواء العاشر والمغاوير عند الفنار ـ انطلياس، مانعةً إيَّاهم من الوصول إلى طريق ضبية ـ نهر الموت الساحلية الرئيسية ومن قطع الإمدادات التي كانت ترسلها من جونية إلى مركز قيادتها في الكرنتينا. والواقع أن القوات اللبنانية احتلّت ساحة انطلياس وجسرها، وعوكر ومحيط السفارة الأميركية.

٢ ـ بيَّنت العمليات على الأرض أن قيادة أركان القوات اللبنانية كانت قد خطَّطت مسبقاً للسيطرة على القطاع المسيحي، إنْ مالياً أو عسكرياً. لهذا السبب كانت القوَّات، في ١٤ شباط ١٩٨٩ كما في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، أكثر استعداداً من الجيش للقتال في المناطق السكنية المسيحيَّة.

٣ ـ أعطى الجنرال عون شعوراً مسبّقاً بتناقضاته. فبعد أن أمر جيشه، في ١٥ شباط ١٩٨٩، بتطويق عين الرمّانة، معقل القوات اللبنانية، ورغم تفوّقه ميدانياً بفضل عملية اختراق في منطقة سن الفيل، أوقف الجنرال الهجوم. هل كان ذلك خشية أن تتحوّل المعركة إلى مجزرة في صفوف المدنيِّين؟ أم هو تردّد ازاء خطر إضعاف تام للمعسكر المسيحي تدفع القوَّات ثمنه وتردّد عليه عواقبه؟ يبقى أنّه تراجع فيما كاد يبلغ هدفه.

٤ ـ باتّخاذه قرار ضرب القوات اللبنانية، حصل عون على الدعم

التكتي من المعسكر الإسلامي وسورية، لكنه بقي ـ وسيبقى ـ عدوَّهما الاستراتيجي. فقد أرسل إليه سامي الخطيب، فعلاً، الرسالة المطمئنة التالية: «بإمكانك التخفيف من قوَّاتك المنتشرة على جبهة القطاع المسيحي، لاسيَّما في بكفيا ـ الدوار، واستعملها». حتى أنه وضع ألويته تحت تصرّفه كما وُضعت خطة عسكرية مشتركة للقضاء على الميليشيا المسيحية بين ليلة ١٥ ونهار ١٦ منه. وتقضي الخطة بأن يقوم جيش الخطيب بمهاجمة جبيل، معقل القوات اللبنانية، من المدفون في الشمال، بواسطة الوحدات المسيحية التابعة للّواءين الثاني والسابع، التي تتقدّم للاتصال بوحدات جيش عون، المتمركزة في ثكنة صربا، قرب جونية، وفي قاعدة أدما الجوية كي تندفع معاً حتى نهر الكلب، في حين يتولّى اللواءان العاشر والثامن أمر ضبيّة قبل الانقضاض على الكرنتينا، مركز قيادة القوات اللبنانية، حيث تلتقي بها الوحدات القادمة من المتحف وعين الرمانة. إلاّ أنه لم يكن في نيّة سورية وحلفائها في بيروت الغربية، في أيِّ وقت من الأوقات، تنصيب الجنرال رئيساً للجمهورية أو تسليمه السلطة بأي شكل من الأشكال. وكان لا بدّ من أن يدرك ذلك، بشيء من الوضوح.

في الواقع توقَّف المخطَّط بصورة مفاجئة، مساء ١٥ شباط؛ فقد رضخ عون للضغوط المحلية والخارجية. إذ هدَّد البطريرك صفير بقرع ناقوس الخطر في جميع القرى. وانضمَّ إليه النوَّاب، والأباتي بولس نعمان، الرئيس العام السابق للرهبانية اللبنانية المارونية (الكسليك)، وداني شمعون. كما تدخَّل سفراء فرنسا، والولايات المتحدة والعراق. فاقتنع عون منهم بعدم إلغاء القوات اللبنانية، ما دام هناك ميليشيات في بيروت الغربية. وقد اعتبر فيما بعد أنه ارتكب خطأً.

كانت حصيلة هذين اليومين من الإشتباكات بين المسيحيّين: ٧٧ قتيلاً، وأكثر من ٢٠٠ جريح.

آنذاك، أحسَّ جعجع بالخطر. وفي مفاوضاته مع الجيش، أخذ يضحّي لتجنّب السقوط الكبير: إقفال الحوض الخامس في مرفأ بيروت وصندوق عائداته الماليَّة، إلغاء الرسوم غير الشرعيّة على حواجز

البربارة والمونتيفردي والمتحف، والضرائب العقارية في الجديدة وجونية، وتفكيك شبكات التسلّل إلى جيش عون.

أما عون فقرّر إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية: عمليات تطهير في القاعدة، وتشكيلات في صفوف الضبّاط. «إنَّ أي خلاف داخل الصف المسيحي لا يمكنه تبرير انفجار بضخامة الإنفجار الذي حدث»، قال جعجع. يبقى أنّه أدرك، منذ ذلك الوقت، أن القطيعة مع عون آتية لا محالة ولن تؤدّي «حرب التحرير» التي أُعلنت بعد شهر من تاريخه، إلاّ إلى تأخير الإستحقاق المحتَّم، ومنح القوات اللبنانية فرصة الإستعداد له.

الفصل الرابع

١٤ آذار ١٩٨٩: تصلّب أم هروب إلى الأمام؟

ماذا حدث للجنرال؟

لم يستطع أن يهضم ما حدث في ١٤ شباط، لكنه وافق على تشكيل لجنة عسكرية ـ سياسية مشتركة بين الجيش والقوات، مقرّراً تجميد هذا النزاع لمتابعة مخطّطه. وإذ اعتبر أنه قدَّم الأدلّة الكافية على رغبته في قمع ميليشيا بيروت الشرقية وأظهر قدرته على تحقيق ذلك، إستدار فعلاً نحو بيروت الغربية وسجَّل بعض النجاح: إعادة فتح معبر المرفأ بين شطري العاصمة، في انتظار فتح طريق دمشق مروراً بعالية، كما وعد، وإعادة طرح ملف مهجّري الجبل على بساط البحث. وكعلامة ثقة، إنخفض دولار بيروت بصورة مذهلة، فخال عون من جديد، حسب الظاهر، أن رئاسة الجمهورية أصبحت في متناول يده: فعزّز فعلاً التدابير الأمنيَّة حول المقر المؤقّت لمجلس النواب، مسهِّلاً عودة اللقاءات بينهم. وراح الحص والخطيب وحتى جنبلاط يتعاونون معه سرّاً.

وفجأةً تغيَّرت الأجواء جذرياً؛ فاشتعلت خطوط التماس، في سوق الغرب وبيروت. أمَّا التفسير فبسيط. ولْنَدَعْه للعماد لحود[1]: «حدث أن الجنرال عون كان يظن أنَّ بإمكانه تحقيق بيروت الكبرى وتأمين

(١) مقابلة مع المؤلّفة، نيسان ١٩٩٠.

انتخابه رئيساً للجمهورية. وهذا ما جعل زعماء بيروت الغربية يقرّرون قطع الجسور معه».

والواقع أنَّ عون نشَّط اتصالاته بالسوريّين، بعد ١٤ شباط. كان لا يزال مرشحاً لرئاسة الجمهورية ومقتنعاً بأن دمشق سوف تؤيّده بعد أن ضرب الميليشيا المسيحية وطبّع الحياة في العاصمة بإعادة توحيدها. فهل هذا مجرّد وهم؟ بالطبع، اذا ما صدّقنا السيد محسن دلول[٢] الذي يروي الحادثة التالية: قبل «حرب التحرير» بأقل من أسبوع، إستقبل الرئيس حافظ الأسد الملياردير اللبناني ـ السعودي رفيق الحريري الذي سأله: «ما رأيك في ميشال عون كرئيس للجمهورية في لبنان؟». فلم يُبدِ الرئيس السوري أيَّ اعتراض بل وضع شرطاً واحداً: تشكيل حكومة وفاق ووضع برنامج للإصلاحات. عندئذٍ، سأل الحريري إن كان بإمكانه نقل هذه الرسالة، فكان الجواب بالإيجاب. وكان يهمُّ بمغادرة دمشق حين صادف أحد موفدي الجنرال، فايز القزي، فأقلَّه في سيّارته ونقل إليه المحادثة التي أجراها مع الأسد. إلاّ أنَّ عون استوقفته خصوصاً، إن لم يكن فقط، عبارة «لم يُبدِ أيّ اعتراض».

مع ذلك، فالمقصلة السورية ستسقط بالضبط في ١٣ آذار ١٩٨٩، حسب دلول ايضاً. ذلك أن دمشق أعلمت يومذاك أنها غير مستعدّة للقبول بتنصيب ميشال عون رئيساً للجمهورية، مما أثار هروبه إلى الأمام ودفعه إلى شنّ «حرب التحرير».

«لا يمكن القول إن الرفض السوري كان وراء قرار عون المغامر، وذلك ببساطة لأنه لم يكن هناك رفض سوري، لكنه لم يكن هناك كذلك قبول سوري لوصوله إلى الرئاسة». وثمة مصدر آخر، موالٍ ايضاً لسورية، يروي عن الأحداث العصيبة التي شهدها النصف الأول من آذار ١٩٨٩، رواية مختلفة هي التالية:

«في ٥ آذار، نقل نصري معلوف إلى ميشال المرّ رسالة موجّهة من عون إلى دمشق، وفيها خطة عمل من سبع نقاط تشكّل برنامجه «الانتخابي» كمرشح للرئاسة وتنصّ بخاصة على تأليف حكومة وفاق

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

وطني وخطة إصلاحية. فلقي اقتراحه ترحيباً مبدئياً من سورية عزّزته بعد قليل، في نظر الجنرال، عبارة الرئيس الأسد الوجيزة.

ثم إن الولايات المتحدة، المستعجلة لإخراج لبنان من المأزق ولملء مقعد رئاسة الجمهورية الذي كان مضى على شغوره نحو ستة أشهر، وافقت على المشروع بواسطة سفيرها جون مكارثي.

وإذ اعتبر الجنرال عون آنذاك أن رئاسة الجمهورية باتت في متناول يده، رأى أنه من الأفضل له، قبل ارتقاء السدّة الاولى، أن يزيل كل العقبات داخل معسكره المسيحي، بإخضاع القوات اللبنانية. ومساء ١٣ آذار، بلغ التوتّر أوجه وسط القطاع المسيحي، حيث كان الطرفان في حالة استنفار. فتحدّثت المصادر المقرّبة من عون عن محاولة لاستعادة السيطرة على الحوض الخامس في مرفأ بيروت، فيما أعلنت أوساط جعجع أنها تتوقّع عملية ينفّذها مغاوير الجيش ضد مقرّ قيادة القوات اللبنانية في الكرنتينا. وفجأةً، غيّر عون وجهته. وإذا بالانفجار الذي تمّ تحاشيه في آخر لحظة داخل الصف المسيحي، يقع مع المعسكر المناوئ: مسلمين، وموالين لسورية ثم، بسرعة كبيرة، مع سورية نفسها. فما الذي حصل؟

لقد ظهر عنصران شبه متزامنين في ليلة واحدة، هي ليلة ١٣ آذار: قصَدَ سفير الولايات المتحدة قصر بعبدا ليثني الجنرال عون عن شنّ هجومه ضد القوات اللبنانية وبالتالي عن تعريض مصير المناطق المسيحية للخطر. وبعيد انصراف الدبلوماسي الأميركي، وصل القائم بالأعمال العراقي وممثّل منظمة التحرير الفلسطينية لمقابلة الجنرال. دامت المقابلة من الواحدة والنصف حتى الرابعة والنصف فجراً، تلك هي المعلومة التي وصلت إلى الاستخبارات الاميركية.

وبرعونة، وقع عون ضحية منطق جهنّمي: إما مجابهة القوات اللبنانية ليصبح رئيساً، وإما مجابهة السوريّين. وإذ أضحى عالقاً بين لجم الولايات المتحدة فيما يخصّ القوات اللبنانية، من جهة، وبين تحريض اعداء دمشق العراقيين والفلسطينيين، المعزّز بالنصائح والدعم، من جهة اخرى، فإنه لم يعد أمامه خيار آخر غير مهاجمة

السوريّين. فكانت «حرب التحرير».

وسواء كانت الرواية الأولى ام الثانية هي الصحيحة ـ إلاّ اذا كانت الحقيقة مزيجاً من الروايتين ـ فإن عون لم يستشر احداً، لا النواب، ولا الديبلوماسيّين، ولا وزراءه. ولا حتى ضبّاطه. يقول أحد أكثر الضباط إخلاصاً له: «إنّه يتّخذ خياراته الهامة حين يكون محرجاً وعرضةً للضغط؛ فحرب التحرير قرَّرها بمفرده».

ويروي ألبير منصور، الذي كان لا يزال آنذاك على علاقة طيّبة به[٣]: «طلب منّي أصدقاء مشتركون أن أقابله، بعد أن حزروا أن ثمة شيئاً ما يُحاك في الخفاء. واحتدمت المناقشة بيننا. فقد أخذتُ عليه إصراره على إعادة إحياء غرفة العمليات البحرية وإغلاق المرافىء غير الشرعيَّة. وسألته: «وماذا لو قصفوا مرفأ بيروت؟» فأجابني: «أُغلق المطار».

ـ لكنَّ هذا يعني الحرب!..

ـ وماذا إذاً؟

«كان يتفاخر، بالطبع، لكنّ شيئاً ما كان قد حدث. وخُيِّل إليَّ بعد تونس، أن هناك مَن يريد جرَّه إلى معركة ضدَّ السوريِّين. وأعني بهذا جهةً عربيَّة».

ويبدو واضحاً، اليوم، أن أحد أسباب الهروب إلى الأمام الذي بدأ في ١٤ آذار ١٩٨٩ هو الانشقاق الخطير بين المسيحيّين الذي كشفته مجابهات الشهر السَّابق. ويؤكّد أحد ضباط عون أنه «لولا هذا الصراع، لتأجّلت «حرب التحرير» على الأرجح. فالقوات اللبنانية، بمطالبتها باستعادة الحوض الخامس واسترجاع دورها في الشرقيَّة في حال عدم إغلاق كل المرافىء غير الشرعيَّة، سرعان ما أحرجت الجنرال الذي انجرّ إلى اللعبة، ظنّاً منه أنه ينتهز هكذا فرصة حشر خصومه في الغربيَّة. غير أنَّه كان يفتقر الى الوسائل لتحقيق ذلك».

كان سمير جعجع أوَّل الذين فاجأتهم «حرب التحرير». وكانت سياسته قائمة حتى ذلك الحين على تقوية «القطاع المسيحي» في انتظار

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ أيار ١٩٩٠.

الظروف الإقليمية الملائمة لحل الأزمة اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، كان يسعى باستمرار الى تحاشي الوقوع في موقف يجبره على التفاوض مع الطرف الاسلامي ما دام الجيش السوري يحتلّ جزءاً من البلاد. وهكذا وجدت القوات اللبنانية نفسها، رغماً عنها، في خندق واحد مع عون. ولهذا السَّبب، لم يكن اشتراكها في المعارك فورياً، ولا تلقائيّاً.

أما السوريون فوجدوا أنفسهم منساقين قسراً الى ردٍّ لم يسعوا إليه، وسيحاولون حصر مداه العسكري، والسياسي والديبلوماسي. فدمشق كانت بدأت، فعلاً، حملة تقارب على الصعيد اللبناني، والإقليمي والدولي، وكان من شأن تلك الحرب غير المؤاتية أن تعرّضها للخطر: فكيف يمكن سورية أن تستمرّ في تنصيب نفسها حكَماً للأزمة، وأن تجسّد تقاربها مع مصر وتبيّض صفحتها من الإتّهام الأميركي بأنها «دولة تشجّع الإرهاب الدولي» ، في حال قصف جيشها سكاناً مدنيِّين؟

لقد حاول السوريّون تهدئة اللعبة، بتركيز قصفهم بادىء الأمر على بعبدا واليرزة. بيد أنَّ عون أفرط في الضغط إذ وجَّه، في ٢٠ آذار، رسالةً الى الأسد يطالبه فيها بسحب قوَّاته من لبنان.

ولم يؤدِّ ذلك إلاّ إلى تعميم الردّ السوري وتكثيفه. خصوصاً وأن القوات اللبنانية اضطرّت من جديد إلى إقامة «الحلف المقدَّس» مع عون. فإذا بالحرب تشمل القطاع المسيحي بأسره.

في هذا الإنزلاق المأساوي، ماذا حصل لمحور النوَّاب ـ بكركي المعتدل، وماذا بإمكانه أن يفعل؟

لقد وصف البطريرك والنواب حملة الجنرال الجديدة بالمجنونة، إنما دون التمكّن من معارضة مبادئها. فعُقد اجتماعان مهمَّان، في ١٧ آذار و١٨ نيسان جمعا حول البطريرك صفير السلطات الروحيَّة و٢٤ نائباً مسيحيّاً. وركّز البيان الذي صدر في ١٧ آذار على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية «وانسحاب قوى الإحتلال».

وكانت تلك المرَّة الأولى التي يعلن فيها الجانب المسيحي، تحت وطأة الأحداث، رأيه في النقطة الأخيرة بوضوح لا لبس فيه.

وسارع السفير الأميركي جون مكارثي الى التدخّل، مما أدّى الى

توجّه مغاير في الشهر التالي، إذ لم يحكم بيان ١٨ نيسان لأيّ من الجنرال عون أو دمشق مشيراً إلى أن الطرفين يتحمّلان مسؤولية وقف إطلاق النار، كلٌّ في منطقته ـ وقد تلا إدمون رزق البيان وانتهز الفرصة ليضيف شيئاً من عنا.ه. فنزلت الجماهير إلى الشوارع تصرخ غاضبةً ضد طبقة الخونة تلك.. وأكّد عون أن البلاد تعيش مرحلة انتقالية «بين أولئك والقوى الصاعدة»، مضيفاً أنه «إذا لم يكن هناك رئيس للجمهورية ـ نعم، لقد نسينا أمر هذا المركز... ـ فهناك، بالمقابل، قائد يفرضه الشعب».

بعد عام على ذلك، كان النائب بيار حلو[٤] لا يزال يتساءل: «أية جريمة ارتكبناها بإصدار هذا البيان؟ لقد كان ميشال عون يطالب منذ شهرين بتشكيل لجنة أمنية سورية ـ لبنانية مشتركة. كان يقول إن الحرب ليست بين اللبنانيين، وهي ليست مواجهة بين الجيش، من جهة، وبري وجنبلاط، من جهة ثانية، بل بين الجيش اللبناني والجيش السوري. وهكذا، أخذنا قوله بعين الإعتبار، وحمّلنا السوريّين المسؤولية في المناطق التي يسيطرون عليها والجيش اللبناني (العوني) المسؤولية في مناطق نفوذه. كان ذلك متوافقاً مع خطِّه السياسي. فماذا فعل عون؟ أخذ علينا تشريع الوجود السوري، كما لو أنَّ أربعاً وعشرين نائباً اجتمعوا عند البطريرك يشكّلون هيئة تشريعية! ناهيك أن بيان بكركي لم يكن صادراً عن النواب، بل عن البطريرك الذي تحمَّل مسؤوليته، مع العلم أن المطرانين رولان أبو جودة وبشارة الراعي، العونيّان صراحةً، كانا مشاركَيْن في الإجتماع، بالإضافة إلى الأباتي باسيل الهاشم رئيس الرهبانية المارونية».

وازداد تصلّب الجنرال عون يوماً بعد يوم. وأخذ كلامه ينزلق، بعد انزلاق أفعاله. فضاعف من نقده اللاذع للسوريّين والأميركيين، معرِّضاً بالرئيس السوري شخصياً، واعداً بتحطيم رأسه. والأسد ليس ممّن يتغاضون عن الإهانة.

لكن، مع أن القصف المدفعي بلغ مجمل الأحياء السكنية دون تمييز

(٤) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٥ شباط ١٩٩١.

بين المنطقتين، ومع أن لائحة الضحايا طالت، فإن شعبيّة «حرب التحرير» هذه ازدادت بغرابة. بالإضافة إلى ذلك: عرفت شعبيّة من جهتي خطوط التماس، وإن كانت هذه الشعبيّة، طبعاً، اكبر في المنطقة المسيحية منها في المنطقة الاسلامية. فقد استطاع عون، خلافاً لأي عقل ومنطق، أن يؤثّر في العصب الوطني. وضمَّت مسيرات التأييد والدعم مئات الشباب في القطاع المسيحي معبّرةً عن النقمة الشعبية العميقة حيال الإحتلال، وحيال الطبقة السياسية القديمة. ناهيك أنَّ الناس كانوا مقتنعين بأن الجنرال يفيد من دعم خفيّ وقويّ حتى يجرؤ على مجابهة الجيش السوري، وبأنّه يملك معطيات جديدة وحاسمة.

ثم مضت الأيام، والأسابيع والأشهر دون أن يستجدّ شيء. وعندما اكتشف الجميع، تدريجياً، أن الجنرال عون «لا يعتمد إلاّ على نفسه»، كما كان يحلو له أن يردّد ـ إلاّ أن أحداً لم يكن يرغب في تصديقه، واجداً في قوله هذا مناورة حكيمة ـ، حلّ اليأس وانتشرت الهجرة. ولن تفلح الـ «پنهورز» الفرنسية، وهي ناقلة النفط التي أرسلتها باريس لتموين محطة الذوق الكهربائية، ولا حتى دبابات ت ـ ٥٥ التي أرسلها العراق (في ٢٢ آذار، استقبل صدّام حسين في بغداد اللواء أبو جمرة) في تغيير ميزان القوى وطرد سورية من لبنان. لكنَّ الجنرال راكم أخطاءه، وقد أسكرته نشوة تفاخراته وحماسة الشباب. فبقصفه المناطق السكنية في بيروت الغربية، خسر ورقة كانت مكتسَبة من قِبَله. كان مقتنعاً أكثر فأكثر ـ كما ردَّد هو على الأقل ـ بقرب سقوط الأسد. وكسب عداوة الولايات المتحدة وسفيرها مكارثي، الذي نادى باعتماد الواقعية، ناصحاً إيّاه بتخفيف حميّته العسكرية والقبول بوقف إطلاق النار. فهذا الكاثوليكي الممارس (لم يكن يفوِّت، لأي سبب كان، حضور القدّاس والتناول أيام الآحاد، لاسيَّما في بكركي)، لم يكن من مؤيّدي سورية، كما تشهد تصاريحه. «إنَّ حكومتي تعارض الحصار وترغب في أن تعرف دمشق ذلك»، قال في ١٨ تموز.

كذلك أعلن عون، الذي بدا أن لا شيء سيوقفه، استعداده لرؤية «بيروت تتهدَّم للمرَّة التاسعة» بدلاً من التفاوض، كما دعا «الذين لا

يعجبهم ذلك» والذين «ليسوا في مستوى المقاومة»، الى «الرحيل».

بالنسبة الى الولايات المتحدة، لم يكن دعم عون وارداً منذ البداية. وترسَّخ هذا الاقتناع عندها شيئاً فشيئاً. فلم ينفكّ مكارثي يوضح للجنرال أن لا جدوى من متابعة حرب المواقع تلك وأن الحل لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً، «فميزان القوى هو واحد مقابل مئة. لا يمكنك الانتصار، ومن الأفضل القبول بوقف إطلاق النار»، كان يكرّر له القول، دون أن يخفي أبداً أن بلاده لن تحرّك ساكناً للضغط على سورية. ولكي تثبت واشنطن للجنرال انه لن يلقى أي دعم منها، أمرت فريقاً من ستة ضبّاط مفصولين الى الجيش اللبناني لشؤون اللوجستيَّة، بإخلاء مكاتبهم في وزارة الدفاع والإلتحاق بالسفارة في عوكر.

كان الجيش اللبناني بأسره في وضع حرج على الصعيد اللوجستي؛ والفرع العوني نفسه لم يكن ليستطيع القتال يوماً واحداً لو لم يجهِّزه العراق أيضاً بالعتاد في غمرة مساعدته للقوات اللبنانية.

كانت الولايات المتحدة قد أعدّت، سنة ١٩٨٢، خطة واسعة لإعادة تنظيم الجيش اللبناني، بتقديم العتاد لثلاثة ألوية من المصفّحات والمدرّعات، دُفع ثمنها نقداً. وحضر إلى لبنان إختصاصيّون أميركيون لتدريب الضباط. وكانت كلفة إعادة التجهيز العسكري هذه وراء هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية، إذ اضطرّ المصرف المركزي إلى شراء الدولارات من السوق للوفاء بهذه الالتزامات الباهظة. يومها، عارض رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي متابعة شراء العتاد للجيش. ثم، بعد اغتياله، وبناءً على طلب سليم الحص، الذي خلفه بالوكالة على رأس الحكومة، وطلب دول الخليج العربية، خفّفت الولايات المتحدة ثانيةً من دعمها المادي والتقني للجيش اللبناني، بعدما كانت قلّصته لأول مرة منذ ١٩٨٤.

وازدادت الحالة سوءاً مع وصول الجنرال عون إلى الحكم: لم يعد المصرف المركزي يدفع سوى مرتّبات الجنود وطعامهم. وتوقّف أو كاد عن دفع أيّ مخصّصات للعتاد.

الفصل الخامس

من الدار البيضاء الى الطائف، كواليس تسوية

بالرغم من أن عون أعلن «حرب التحرير» في ظروف غير مؤاتية، فقد حقق نجاحاً باهراً بتدويلها. ففرنسا والفاتيكان تحرَّكا في كلّ اتجاه، والعراق تورّط والولايات المتحدة إنزعجت لأنّ الجنرال هدّد الستاتيكو الاقليمي بإصراره على ضرورة الإنسحاب السوري. لذلك، كلَّفت الإدارة الأميركية حلفاءها العرب بالمهمة الشاقّة القاضية بحلّ الأزمة اللبنانية؛ وبإعادة العرب الى الساحة اللبنانية، أدخل الأميركيون اليها، بقصد أم بغير قصد، عنصراً لا يرغب فيه السوريون بتاتاً، لاعتبارهم لبنان منطقة صيدهم المحرَّمة.

وللحال، تفاقمت الخصومات بين العرب. ففي ٢٧ نيسان ١٩٨٩، وخلال انعقاد مؤتمر الجامعة العربية الإستثنائي في تونس، حصلت مواجهة كلامية بين وزيري خارجية سورية والعراق، فاروق الشرع وطارق عزيز. وفي ٢٥ أيار، خلال قمة الدار البيضاء الشهيرة، التي كرّست عودة مصر الى الجامعة العربية، حدثت مشادّة عنيفة بين الرئيسين صدّام حسين وحافظ الأسد، حول لبنان. فطالب الأول بإيلاء الأولوية لسياق يؤمّن الإنسحاب السوري، في حين طالب الأخير بأن تُعطى الأولوية للاصلاحات السياسية. فأدرك العرب الى أي حدّ يؤثّر العداء السوري ـ العراقي على مهمتهم وعلى الوضع في

لبنان. فحاولوا الوقوف على مسافة متساوية من العاصمتين البعثيّتين المتخاصمتين: حـذّروا العراق ولم يـراعوه طـالبين منـه وقف إمداد الأفرقاء اللبنانيين بالسلاح. وأفهموا سورية أن لا مفرّ من انسحابها من لبنان. في الواقع، إنّ الدول العربية بأسرها كانت تعارض هذا الوجود السوري: المملكة العربية السعودية، لأنّها تغطّي نفقاته ولأنّها صارت تخاف على سُنَّة لبنان، وهي حاميتهم؛ المغـرب، القريب من فرنسا، والذي لا يفوّت فرصة إلاّ ويؤكّـد فيها عـلى سيادة لبنـان واستقلاله؛ مصر، التي طالب رئيسها منذ افتتاح القمّـة بانسحـاب «الجيوش الغريبة كلّها»؛ والكويت، التي كان سفيرها في دمشق، أحمد الجـاسم، قد اتّهم السـوريّين في نيسـان بخرق وقف إطـلاق النـار (والغريب في الأمر أن هذا الديبلوماسي سوف يعيَّن، بعد فترة إقالة وجيزة، في... بيروت).

إن الملك الحسن الثـاني، الـذي يـرئس المؤتمـر، رجـل عمـليّ. فالمناقشات العامة التي لا تحلّ الأمور جذريّاً، لا تعني له الكثير. كان يريد حلَّ المشكلة اللبنانية في العمق، على مستوى رؤساء الدول وفي جلسات سريّة. ولهذا السبب، عُقدت عدّة لقاءات لمصالحة هذا الفريق أو ذاك، خصوصاً سورية والعراق.

ويمكن القول إن الدار البيضاء تشكّل بداية سياق سوف يفضي، بعد ستة أشهر، الى اتفاق الطائف.

كان كل رئيس دولة يصطحب اختصاصيّه في الشؤون اللبنانية. فسُحب الملّف رسمياً من سورية وسُلِّم الى لجنة ثلاثية، يرئسها العاهل المغربي، وتضمّ الملك السعودي فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وأُعطيت اللجنة «صلاحيات مطلقة» لإعداد حل سياسي في مهلة ستة أشهر تماماً.

إذاً، إنتهى أمر سورية؟ ليس بهذه السرعة! فلا يغربنَّ عن بالنا أننا في الشرق حيث يقتضي توخّي الحذر وإنقاذ ماء الوجه. وهكذا، راعى بيان الدار البيضاء الختامي دمشق بعـدم التطرّق الى قضيـة وجودها في لبنان وبتبنّي طروحاتها المتعلّقـة بأولـويَّة الشقّ اللبنـاني

الداخلي (وفاق وطني، إصلاحات سياسية) على الشقّ الإقليمي (تحرير الأرض).

«بدا من الدار البيضـاء أنه يستحيـل فرض وقف النـار، وجمع البـرلمـان وانتخـاب رئيس للجمهـوريـة» حسبـما روى الأخضر الإبراهيمي، ممثّل اللجنة الثلاثية العربية الذي تابع قائلاً: «كان ينبغي عمل أكثر من ذلك. وخلال لقاء الحسن الثاني وفهد وبن جديد، في الرباط، بتاريخ ٤و ٥ حزيران، تمَّ الإتفاق على صياغة مشروع حلّ شامل. كان الهدف حلّ القضية بأسرها، بما في ذلك مسألة الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب»[١].

أكبّت اللجنة الثلاثية على تعديل النظام السياسي اللبناني وإرساء القواعد الدستورية الجديدة. فقد أقسم الحسن الثـاني على تسـوية القضية بمساعـدة العاهـل السعودي والـرئيس الجزائـري، ولم يكن التنازل لسورية في بيان الدار البيضاء النهائي، سوى تنـازل شكلي صرف.

كُلِّف الجزائري الأخضر الإبراهيمي أغلبية العمل. فوصـل إلى بيروت في ٩ حزيران ١٩٨٩. وكان الحسن الثاني هدَّد بـ «فضح كلّ فريق يحول دون تنفيذنا للمهمة». والتزم بكلمتـه: ففي نهاية تمـوز، عندما أعلنت الترويكا فشلها، أطلقت حكمها القاسي: سورية هي المسؤولة عن فشل الوساطة العربية. وسارعت باريس والقاهرة الى دعم ذلك البيان. فأُحرج الأسد، خصوصاً عندما فشل حليفه في سوق الغرب. وفي ١٨ آب، أنذرته عمّان: قد تُطالب قمّة عربية بانسحابه من لبنان.

هل كان يعني ذلك أنَّ الجنرال، خلافاً لكل منطق، هو على وشك أن يربح حربه خارج ساحة المعركـة؟ يومهـا ارتكب هفوةً فـادحة بمقاطعته الولايات المتحدة وإتاحة الفرصة لها للتملّص من الـورطة اللبنانية، أو على الأقل للإبتعاد عنها مؤقتاً. كانت واشنطن قد اتّخذت

(١) مقابلة مع جريدة «السفير»، ٢٩ كانون الأول ١٩٩٠.

قرار إغلاق سفارتها قبل أسابيع من ذلك، وبقي عليها ايجاد الذريعة. فجاءتها الذريعة قرابة ألفي متظاهر ـ يقودهم أشخاص تحرّكهم وكالة الإستخبارات الأميركية (سي. آي. أي) حاصروا السفارة في عوكر، وسخروا علناً من العم سام وأحرقوا دمية تمثّل جورج بوش. فاضطرّ مكارثي وديبلوماسيّوه الثلاثون الى الرحيل.

وفي سورة غضب لا سابق لها، اتّهم عون واشنطن بـ «بيع لبنان الى سوريا». وبينما أكمل الغوص في تناقضـاته ومبـالغاتـه، باشرت الخارجية الأميركية احياء الجهود العربيّة. لم يعد الطائف ببعيد وكانت وثيقته على طريق الإعداد.

ازاء الإصرار الأميركي وضغط بن جديد، استأنفت اللجنة الثلاثية عملها في منتصف أيلول، إذ أدرك العرب أن موقفهم المتّخذ في تموز كان خطأً وأن الإصطدام بسورية أمر عديم الجدوى بل خطر. وفي بيـان من سبع نقـاط، قضت اللجنة العـربية العليـا بانشـاء لجنـة أمنية لبنانية مشتركـة (كان عـون يطالب بلجنـة سوريـة ـ لبنانيـة مشتركة)، وأعلنت وقف إطلاق نار «فورياً وشاملاً على جميع الأراضي اللبنانية» ودعت النواب اللبنانيين إلى اجتماع في ٣٠ أيلول، في مكان لم يتمّ تحديده، بغية وضع ميثاق للوفاق الوطني. في المقابل، لم يلحظ البيان شيئاً بالنسبة الى انسحاب ٤٠ ألف جندي سوري منتشرين على ثلثي البلاد.

وبدأت مسيرة حلّ معقّدة وديناميّة بدعمٍ من واشنطن، وكذلك من باريس وموسكو، اللتين حاول سفيراهما رينيه ألاّ وفاسيلي كولوتوشا مساعدة الإبراهيمي في مهمته. حتى أن رولان دوما اتّصل شخصياً بعون، في ٢١ أيلول، ليستعجله تسهيل تلك المهمّـة. وأخيراً، تلفّظ الجنرال بالـ«نعم» المنتظرة، عند استقباله في اليوم التالي الموفد العربي. وأعلن، في خطاب الى الأمة، أنّ سـاعة الحـلّ السياسي أزفت وأنّ بالإمكان الوثوق باللجنة العربية في ما يتعلّق بالإنسحاب السوري.

سوف يحصل الإجتماع النيابي في الطائف، في اليوم المحدَّد. وفي غضون ذلك، إلتقى أربعة وعشرون نائباً في بعبدا للإتفاق على موقف

مشترك مع عون. فبدا لهم أنه أعطاهم موافقته لأنّه يأمل في انتخابه رئيساً للجمهورية.

بيد أنَّ الجنرال نبّه نوّاب الأمة علناً من أيّة «خيانـة» ورأى أن «وثيقة الوفاق الوطني» التي أعدّتها اللجنة الثلاثية العربية ونشرتها بعد يومين من بيان النقاط السبع «غير مقبولة في هذه الظروف». ثم توعَّد قائلاً: «لن نسمح بأن يسلِّم بالسياسة ما نجح المدفع في المحافظة عليه (...) ولا يمكن أن تكون السيادة الوطنيَّة موضع مساومة». كان عون يأمل، فعلاً، أن يحصل مقابل الـ «لا، ولكن...» على أجوبة ايجابية تتعلّق خصوصاً بالإستقلال وجدولة الإنسحاب السوري. وكـان لا يزال يجهل أنَّ أمر الإنسحاب لم يعد مطروحاً، وأنه تمَّ التخلّي عنه مقابل قبول دمشق بوقف إطلاق النار ورفـع الحصار عن القـطاع المسيحي.

في شهر ايلول ١٩٨٩ هذا، أشارت المعلومات الآتية من العاصمة السورية إلى أن «مصير عون بات مؤكّداً» وأن ثمة «توافقاً عربياً على اقصائه عن أيّ حل».

ولكن، هل كان يعرف، هو، أن الطائف سوف يقضي على آماله؟

الفصل السادس

الطائف او ساعة الحقيقة

إتّصل رفيق الحريري شخصياً بالنواب ليدعوهم الى الطائف، في المملكة العربية السعودية. فكان موقف المسيحيين منهم أكثر تحفّظاً من موقف المسلمين، بوضعهم الشروط التالية: ـ أن يكونوا عديدين، ذلك أن كلاً منهم يريد أن يشاركه الآخرون ـ أكبر عدد من الآخرين ـ المسؤولية؛ وألاّ تُعتَبر اجتماعات الطائف بمثابة جلسات نيابية طبقاً للأصول الدستورية، بل مشاورات غير رسميّة.

فور وصولهم، أدرك النواب أنّ ثمّة إرادة عليا تقضي بوصولهم الى نتيجة تحظى بتوافق دولي.

وقد أوحى بذلك الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، في الكلمة التي افتتح بها المؤتمر: «الفشل ممنوع». كانت أميركا ممثَّلة هناك بدافيد ساترفيلد، المستشار السياسي في السفارة الأميركية في بيروت، التي أقفلت أبوابها قبل شهر من تاريخه. «أنا هنا في الطائف، وسأكون في جدَّة، وقبرص، وفي أيّ مكان تحتاجون فيه إليّ. أنا تحت تصرّفكم. أصمدوا، ولا تخرجوا من اللقاء دون اتفاق»، كان يكرّر القول للنواب.

وفيما بعد، سوف يتساءل الجنرال «مَن هو واضع وثيقة الطائف؟» مَن؟ لقد وزَّعت الترويكا العربيـة نسخاً من مشروع الإتفـاق

لقراءته والتعليق عليه. وكانت تلك «المسوّدة» محبوكة للغاية. عندئذٍ، أكبّ النواب اللبنانيون على النص طيلة ٢٥ يوماً، فناقشوه بنداً بنداً، وأقاموا الحجج على مضمونه، وأعطوا رأيهم فيه، واعترضوا؛ لكنّهم، في النهاية، لم يتوصّلوا الى تعديل شيء مهم: ليس أكثر من تعبير هنا، وجدوه مبالغاً فيه، أو صياغة جملة هناك. ذلك أن الوثيقة أُعدّت بشكل ممتاز يدلُّ على معرفة تامة بالمشكلة ـ بمعطياتها الداخلية وأبعادها الإقليمية، وموازين القوى، وعتبات الإخلال بالتوازن، بالممكن وغير الممكن، بالوقائع والحاجات ـ بحيث يبدو من المؤكّد أنَّ لبنانيين شاركوا في صياغتها. وفي هذا الصدد، يوضح سليم الحص[1]: «إنها مزيج من الإقتراحات، والأفكار، والبرامج والإتفاقات السابقة. فيها شيء من وثيقة ١٩٧٦ الدستورية، وشيء من مبادىء الوفاق التي تضمّنها البيان الوزاري للحكومة الكراميّة (١٩٨٤)، والكثير من قرارات لوزان (١٩٨٤)، وعدد لا يُستهان به من المقاطع المستوحاة من الإتفاق الثلاثي (١٩٨٥)، وأهم اقتراحات أبريل غلاسبي (١٩٨٨). وكانت اللجنة العربية السداسيّة برئاسة الشيخ صباح الصباح، قد عكفت على المهمة قبل «حرب التحرير» بكثير. فهيكلية النص كانت جاهزة منذ لقاءات الكويت في شباط ١٩٨٩ التي استمزجت اللجنة خلالها آراء الرؤساء الروحيّين لجميع الطوائف».

أخيراً، كانت قمة الدار البيضاء حاسمةً في هذا السياق، إذ وضعت الترويكا برئاسة الملك الحسن الثاني اللمسة النهائية على ما سيصبح «وثيقة الوفاق الوطني»؛ وهكذا، فإن وثيقة الطائف هي حصيلة نضج طويل.

في مركز الإصطياف السعودي، أُقفل على النواب اللبنانيين داخل أحد الفنادق وخضعوا لوتيرة جامحة من الاجتماعات. أما الذين يمثّلون الجانب المسيحي، فقد جادلوا كثيراً، وبخاصة رئيس الكتائب جورج

(١) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٣ آذار ١٩٩١.

سعادة، وظلّوا على اتصال مستمر بالجنرال عون، يتحدَّث معهم مباشرةً أحياناً، وغالباً بواسطة داني شمعون.

شجَّع هذا الأخير النواب بحماس على تبنّي النص. بينما كان عون أكثر تردّداً. وقال لسعادة الذي سأله تعيين «الحدّ الأدنى المقبول» : «لا تنازلات حول السيادة». وكان يرى أن «الغموض الذي لا يزال يكتنف المشروع العربي يسمح لسورية بالعمل بحرّية لضمّ لبنان بعد السيطرة عليه».

بعد أخذٍ وعطاءٍ شاقَّيْن كانت خلالها لجنة من ستة عشر وزيراً (ثمانية مسيحيّون وثمانية مسلمون) مكلّفة «تصفية» النص النهائي لوثيقة الوفاق الوطني، توجّه الأمير سعود الفيصل، في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩، الى دمشق بغية عرض النص النهائي على الرئيس الأسد. وكانت الترويكا العربية قد ألِفت فكرة أن ليس بمقدورها وضع سورية أمام الأمر الواقع، كما خُيّل إليها قبل ثلاثة أشهر.

وخرج الوزير السعودي من مناقشاته مع الرئيس السوري ببعض التعديلات ـ الطفيفة ـ على بنود السيادة، وانسحاب الجيوش الغريبة والعلاقات اللبنانية ـ السورية. لكنها بقيت دون ما طالب به النواب المسيحيون. لم تُعطَ ضمانات خطّية بالنسبة الى رحيل القوات السورية (والإسرائيلية)، بل جرى تكرار لتأكيدات مبدئية ليس إلاّ؛ فيما بقيت جدولة الانسحاب السوري النهائي من لبنان على غموضها، رغم تحديد بعض المهل، ولا سيّما مهلة سنتين ـ اعتباراً من تاريخ الاصدار النهائي للاصلاحات الدستورية ـ لانسحاب سوري أول من بيروت والقسم الأكبر من جبل لبنان.

يوم السَّبت ٢٢ تشرين الأول، صدَّق ٥٨ نائباً لبنانياً في اجتماع عام على النص النهائي للإتفاق. وهكذا أُبرم في الطائف اتفاق «تاريخي»، منح لبنان ميثاقاً وطنياً جديداً.

في اليوم نفسه، وصل الأخضر الإبراهيمي فجأةً الى بيروت لينقل الى عون والحص دعوةً من الملك فهد لحضور حفلة الإختتام الرسمية، التي ستُقام في جدَّة.

ليس من الصعب تصوّر ردّ الجنرال على الموفد العربي. فعند خروج الأخير من بعبدا، مساء ٢٣ تشرين الأول، مشدود القسمات، موجز الكلام، متحفّظاً مع الصحافيّين على غير عادته، شقّ على موفد الجامعة العربية أن يخفي مرارته بالرغم من إعلانه «لا أزال متفائلاً». فقد جامل الجنرال كثيراً، مستعملاً حتى المديح معه: «نحن نعتبر أنك وراء الطائف لأنّك نجحت في إثارة الإهتمام الدولي بلبنان. وأنت مدعو مع الرئيس الحص لتروّس المصالحة العامة التي ستتمّ في جدّة» . فسأله عون عن الدور الذي خُصِّص له في إطار تنفيذ اتفاق الطائف، فأجاب الإبراهيمي: «بإمكانك أن تكون وزيراً، نائباً، أن تؤسّس حزباً سياسيّاً». فظهر شيء من الإستياء على وجه الجنرال، ثم تمالك نفسه وقال:

ـ «هل أنت مقتنع شخصيّاً، سيّد ابراهيمي، بأنَّ الاتفاق في صالح لبنان؟ ما هي ضماناتنا في ما يتعلّق بالإنسحاب السوري؟

ـ هذا الإتفاق هو أفضل ما أمكننا الحصول عليه. فالعرب عرّابوه، وهو مدعوم من المجموعة الدولية بأسرها. سيخضع تطبيقه للمراقبة، ولن تكون هذه المراقبة شكليّة».

بعد لحظات من التردّد، وعده الجنرال: «سأعطيك جوابي غداً». فخاب ظنّ الموفد العربي، لكنه مع ذلك لم يفقد الأمل. وعندما اتّصل بالقصر في اليوم التالي، قيل له إنَّ الجنرال مشغول.

على أي حال، لم يعد ثمة مجال للتوهّم. فعشية ذلك اليوم، عقد الجنرال مؤتمراً صحافياً، في الحادية عشرة والنصف، بعد قليل من مغادرة الإبراهيمي قصر بعبدا، رفض خلاله اتفاق الطائف، معتبراً أنه «يشرِّع الجريمة المتمثّلة بالوجود السوري في لبنان». مؤكّداً احتكامه الى «الإرادة الشعبية»، ومتّهماً الولايات المتحدة بـ «تدبير المؤامرة» ضد سيادة لبنان و«تحريك خيوطها».

وصباح اليوم التالي، يوم الأحد ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩، بدأت في القطاع المسيحي تظاهرات تصاعدية لدعم سياسة الجنرال، لم يسبق

أن شهد لبنان مثيلاً لها. استثار عون الشعور الوطني، القوي عند مواطنيه، مستقطباً وموجّهاً معارضة الشعب الكامنة، والمسيحيّين على الأقل، ضد تسويات الطائف، فيما كان المسؤولون عن تلك الطائفة، لا سيّما البطريركية المارونية، يعانون أزمة ضمير.

مع ذلك، أعلن البطريرك صفير تأييده للسياق، مشيراً ـ في كلام تحذيري ـ الى أن «نتائج الطائف قد تشكّل الحل كما قد تقودنا الى الانشقاق والموت». أما الجبهة اللبنانية، التي تضمّ أهم التنظيمات السياسيّة ـ العسكرية المسيحية، فعاشت مأزقاً بحق. إذ أعلنت الكتائب جهاراً تأييدها للطائف. إلاّ أنَّ سمير جعجع، رغم اقتناعه التام بضرورة ركوب القطار المنطلق، خشيَ، إن هو أعلن تأييده الصريح، أن يفقد القاعدة الشعبيّة المعادية للإتفاق، وخصوصاً أن يصطدم عسكرياً بالجنرال عون. أفلم تتعهّد القوات اللبنانية بعدم شقّ وحدة الصف المسيحي؟

«ليبقَ النواب حيث هم»، صاح الجنرال بصوت راعد. وهكذا، لم يتجرَّأ النوَّاب المنتخبون سنة ١٩٧٢، على العودة إلى بيروت، بعدما اتُّهموا بالخيانة والفساد والضياع في تعرّجات الطائف. مَن تُراهم يطيعون؟ الترويكا العربية التي تضغط عليهم لانتخاب رئيس للجمهورية قبل ٧ تشرين الثاني؟ أم عون الذي ينذرهم الآن بالعودة للإجتماع به وتوضيح الأمور، بعد أن منعهم من الإقامة في لبنان؟

وعاد الأخضر الإبراهيمي الى بيروت، في ٢٧ تشرين الثاني، راغباً في أن يناقش مع الجنرال التدابير الأمنية المرتقبة لترتيب الإنتخاب الرئاسي في المقرّ المؤقت لمجلس النواب، الواقع على خط التماس الذي يشطر المدينة. وانتشر في محيط المقرّ عدد من المراقبين العسكريين الجزائريين، المكلّفين تأمين الأمن هناك. فرأى عون أن تلك الإستعدادات كلها سابقة لأوانها، وعارض انتخاباً قال فيه «إنّه سيتمّ بعجلة وفي حماية الإحتلال السوري»، مضيفاً: «لا لرئيس مرتهن للخارج ما دمت أنا المسؤول. فهدفي هو إرجاع الجمهورية لا رئاسة الجمهورية». وهدّد بحلّ المجلس النيابي. عندما بلغت الأمور هذا الحدّ،

حاولت شخصيّات عدّة إقناع الإبراهيمي بإرجاء جلسة الإنتخاب في انتظار تسوية الخلاف بين الجنرال والنواب، فوعد الموفد بالمحاولة، ولكن سرعان ما تبيّن له، بعد مناقشة الأمر مع رئيس المجلس، أن النواب ملزمون بمهل محدَّدة في الطائف. كذلك، حاول الكثيرون أن يثبتوا للجنرال أنَّ من مصلحته ومصلحة البلاد الانضمام إلى التسوية التي هي قيد التنفيذ. لكنَّ جهودهم باءت بالفشل.

لجأ النواب المسيحيون إلى فندق رويال ـ مونصو، في باريس. فهل ارتشوا يا تُرى، كما اتّهمهم الجنرال عون؟ ليس من دليل حسّي يسمح بتأكيد ذلك. بيد أن «ضيافة» الوهّابيين التي يُضرب بها المثل، والظروف السخيّة (من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دولار) التي تلقّاها عدد من الصحافيّين الذين غطّوا اجتماعات الطائف تدفعنا إلى الظنّ أنه ليس من المستغرب أن... ثم ان بعض أولئك النواب استسلموا للاغراء في باريس بوجه خاص، حسب قول بعض زملائهم.

مهما يكن، فإن مكان إجراء الإنتخابات الرئاسية بقي مقرَّراً في قصر منصور، على خط التماس الفاصل بين شطري بيروت، حيث كانت اللجنة الأمنيّة والبنّاؤون يعملون على قدم وساق.

ومع أن الجزائريين والدول الخمس الكبرى حذّروا اللبنانيين ودعوهم إلى ترجمة اتفاق الطائف عملياً، فقد أوقف عون الإستعدادات الأمنية في ٣ تشرين الثاني، ولم يعد قصر منصور وارداً كمكان لإجراء الإنتخاب. وسرعان ما طُرح حلّ بديل، علم به الجنرال: ففي الثانية من فجر الأحد ٥ تشرين الثاني تبلّغ أن النوّاب يستعدّون للسفر مباشرةً من باريس إلى مطار قاعدة القليعات العسكرية، في الشمال، لانتخاب رئيس للجمهورية. وبعد ثلاث ساعات، حلَّ المجلس النيابي. وعصر اليوم نفسه، إجتمع المجلس «المنحلّ» في قاعدة القليعات وانتخب رينه معوَّض رئيساً تاسعاً للجمهورية اللبنانية.

رفض عون الإعتراف به، وقامت قيامة العونيّين. وفي الليلة ذاتها، اجتاح متظاهرون ساخطون مقرّ البطريركية في بكركي، فغادره البطريرك، بعد تعرّضه للتنكيد والإهانة، إلى الديمان، مقرّه الصيفي في

لبنان الشمالي. ولم يعد إلى بكركي إلاّ بعد أسابيع عدة، عقب بادرة حسن نيّة من بعبدا.

قد تكون أوراق اللعب مغشوشة، إنما قُضي الأمر. وانتهت اللعبة فعلاً، وإن لزم قرابة السنة لإسدال الستار، وانتخاب رئيسين متعاقبين للجمهورية ـ أحدهما قضى اغتيالاً، والثاني اعتلى سدَّة الرئاسة. فما حيلة عون بعد ذلك؟ وكيف، ولماذا تصرّف بهذا القدر من الرعونة؟

الفصل السابع

رئيس الطائف

في صفوف النواب شبه إجماع على الرأي التالي: «قال عون لا للطائف عندما أدرك أنه لن يُنتخَب رئيساً للجمهورية. وكان، ما دام معتقداً بإمكانية ذلك، يدع الأمور تجري في أعنَّتها، لا بل يشجّع على المضي في هذا السياق. لذا، أيّد بيان النقاط السَّبع الذي أصدرته اللجنة العربية ووافق على سفر النواب المسيحيّين الى الطائف، ممتنعاً عن إبداء معارضته عندما كان هؤلاء يطلعونه يومياً، بواسطة الهاتف، على سير المناقشات.

ومن مؤيّدي هذه النظرية، الأخضر الإبراهيمي نفسه، إذ: «لو كان عون متأكّداً من انتخابه رئيساً للجمهورية، لوافق على السَّفر»[1]. ويوافقه محسن دلول[2] الرأي: «كان بإمكان الجنرال السَّفر الى الطائف والإدلاء برأيه. فلماذا أحجم عن ذلك؟ وافق على سفر النواب الى السعودية فنسَّقوا مواقفهم معه، ثم دعوه الى الإنضمام اليهم. وكان على علمٍ بالشرط الذي سيفرضه هؤلاء على عرَّابي الاتفاق العرب، وعلى السوريّين والأميركيّين: أن يختاروا الرئيس بأنفسهم ومن بينهم.

(١) مقابلة مع جريدة «السفير»، ٢٩ كانون الاول ١٩٩٠.
(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

لكنَّه كان يظن أن في وسعه تذليل العقبة وتأمين انتخابه. وعندما تأكَّد له عكس ذلك، حلَّ المجلس النيابي».

أما المشكِّكون في مثل هذا الكلام ـ ومن بينهم سفراء أوروبيّون ـ فيرون أن أخصام الجنرال يفعلون المستحيل لتصويره دكتاتوريّ النزعة ولتحويله إلى ما ليس عليه: طامح مبتذل، شأنه شأن السياسيّين الآخرين. وتفسير هؤلاء هو التالي: «لم يكن بإمكان عون الموافقة على اتفاق يحدّ من سيادة لبنان ولا يلحظ شيئاً يتعلَّق بشروط انسحاب القوات الغريبة. لأنَّ ذلك يعني بالنسبة اليه خيانة قضيّته وشعبه، وفشل «حرب التحرير» التي أعلنها. لهذا السبب، سيحاول البعض النيل من سمعته، بأن يعزوا رفضه الى عطش للسلطة لا يرتوي».

آلن جون رامسي، سفير بريطانيا في لبنان من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٠، عرف الرجل عن كثب. ويقول فيه[٣]: «إن أخطاء الجنرال عائدة أوّلاً الى شخصيّته. فهو قد يُنصت، لكنّه لا يسمع. وأحياناً بدا لي ساهياً بعض الشيء. إن طبعه معقّد حقاً، لكنني مقتنع بأننا نحن الغربيّين نتشارك مسؤولية تصرّفه. فقد اقترحتُ، مثلاً، في لندن أن نخصِّص بعد الطائف وقتاً لـ «تهيئة» الجنرال، بغية إطلاعه على الوقائع الإقليمية والدولية، وجعله يقبل باتفاق الطائف. لطالما تحدَّثت في ذلك مع الإبراهيمي، فأجابني إنَّه من غير الممكن، لأسباب ملزمة، إطالة الفترة بين توقيع اتفاق الطائف وانتخاب رينه معوَّض، وفيما بعد الياس الهراوي، رئيساً للجمهورية. إلاّ أنني أعتقد، شخصياً، أن الأمر كان جديراً بالمحاولة».

أما أكثر المستعجلين فهم الأميركيون: يريدون، أوّلاً، أن يكون للبنان رئيس للجمهورية، ثم إفهام الجنرال أن دوره انتهى. إنَّهم يعرفون، والعرب موافقون معهم، مَن سيكون الرئيس المقبل: رينه معوَّض. والنواب أيضاً؟ سوف يجيب بيار حلو[٤] لاحقاً: «نعم ولا. فأنا

(٣) مقابلة مع المؤلِّفة، في ٣١ آذار ١٩٩٠، قبل أيام من مغادرة الديبلوماسي لبنان نهائياً.

(٤) مقابلة مع المؤلِّفة، ٢٥ شباط ١٩٩١.

كنت على علمٍ بذلك. ولكن، كان هناك عدد كبير من المرشَّحين وكانوا يتحرّكون كثيراً».

وأكثرهم نشاطاً كان الياس الهراوي. وجورج سعادة، أيضاً، كان يمنّي النفس سرّاً بانتخابه رئيساً للدولة، لكنَّ النواب كانوا يعيشون، خصوصاً، اجواء التنافس بين معوَّض والهراوي.

وفي الطابق الرابع من فندق انتركونتيننتال في الطائف، حيث كانت تُقام السهرات عند رفيق الحريري، كانت النكتة نفسها تتكرَّر باستمرار: فعند مغادرة أحد المرشّحين للرئاسة، كان يُقال له: «هل تنسحب لمصلحة خصمك؟...»

الواقع أن معوَّض كان الأوفر حظاً، منذ اللحظة الأولى. وفي ذلك يقول مروان حمادة: «أعتقد أن الاتفاق بين الأميركيّين، والسعوديّين والسوريّين على دعم هذا المرشّح المثالي، سابق للطائف». «كان معوّض يقوم بالإتصالات اللازمة مستقبلاً في منزله، بشكل منتظم، سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، يوضح بيار حلو. في الوقت نفسه، كانت اتصالاته العربية عديدة وذات شأن، ذلك أنه غالباً ما اضطلع في الماضي بمهام دقيقة في المنطقة، في عهد كل من فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) وشارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) والياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)».

والحق يُقال إن لائحة المرشّحين للرئاسة تقلّصت بوضوح بعد استبعاد ريمون إده، سليمان فرنجية، ميشال عون ومخايل الضاهر الذي خرج من اللعبة في الظروف وللأسباب التي اطّلعنا عليها آنفاً. وبالإضافة الى معوض، كان بالإمكان، نظريّاً، ذكر أربعة أسماء هم: ميشال إده، ميشال الخوري، الياس الهراوي وجان عبيد. إلاّ أنه لم يكن هناك، فعلياً، سوى واحد هو: معوّض، الذي يصفه مروان حمادة[٥] كما يلي: «رجل سياسي مفصَّل على مقاس الطائف، شهابيّ دستوريّ النزعة، أي رجل تسوية، مقبول في آن معاً من العرب ومن

(٥) مقابلة مع المؤلِّفة، ايلول ١٩٩٠.

مسيحيّي لبنان، كونه قد أحسن مراعاة جـانب الكتائب والقـوات اللبنانية، وله في الجيش أنصار اقوياء كما أن علاقاته بالسوريّين جيدة جداً».

ويضيف حماده :«المرة الأولى التي أدركتُ فيها أن رئيس الجمهورية الجديد سيكون، على الأرجح، رينه معوَّض، كانت في حزيران ١٩٨٩، في خضم حرب التحرير. وكانت أوراق عون على الصعيد العربي قد احترقت تماماً».

في ٥ تشرين الأول، عندما وصل النواب الى قاعدة رياق الجوية حيث ستجري الإنتخابات الرئاسية، جاءهم ضابط سوري يقول لهم: «إنتخبوا رينه معوّض لأنَّ الاختيار وقع عليه، بالإتفاق مع الأميركيّين، ولأن المعطيات الإقليمية تفرض ذلك». وهكذا، أتى الضوء الأخضر السوري ليتوّج التوافق الأميركي ـ العربي.

وعند إعلان نتيجة الإنتخاب، بكى الأخضر الإبراهيمي تأثّـراً، وهو يحضر الجلسة: فقد تكلّلت جهوده بالنجاح، وربّما تحقّق الأمل بأن يعمّ لبنان عهد من الإنفراج؛ ونفّذت الترويكا العربية مهمتها ضمن المهلة التي حدّدتها لنفسها. لكنها لم تُنهِ تحرّكها، إذ قرَّر أعضاء هذه الترويكا، عرَّابو الطائف، أن يدعموا «رئيسهم» من الآن وصاعـداً، وأن يطبّقوا حرفياً بنود الوثيقة التي ينبغي أن تكون ذروتها انسحاب القوات السورية (والإسرائيلية) والمشاركة في إعمار البلاد.

وعنـدما اغتيـل رينه معـوّض في ٢٢ تشرين الثاني، يـوم عيـد الإستقلال، أي بعد سبعة عشر يوماً من انتخابه، كان الدور العربي في سياق إعادة السلام إلى لبنان، لا بل البعد العربي للطائف، هو الذي تعرّض لضربة قاصمة.

يومذاك، التقى جميع النواب عفوياً، في الثالثة بعد الظهر، أي بعد ساعة من انفجار السيارة المفخّخة، في منزل رئيس المجلس النيابي. وقد أخرسهم الذهول والقلق. فالخوف كان حاضراً، ملموساً وبلون الدم. لزم الحسيني الصمت فترة طويلة. ثم استدار بهدوء نحـو بيار حلو، صديق رينه... وانطلق العمل من جديد! هذه المرَّة، دُعي مجلس

النواب الى بارك اوتيل شتورا، في البقاع. ولم يعد الوقت وقت إنقاذ بعض المظاهر، فالسوريّون عازمون على التعجيل في الأمر.

لم تكن جثّـة الرئيس المشلّعـة قد ووريَت الـثرى، ولا عـرّابـو الطائف ـ من عرب وأميركيّين وحتى من الأوروبيّين الذين انضمّوا إليهم ـ قـد استعادوا وعيهم بعـد، حتى أطلقت دمشق آلتها بعـزم وسرعة مذهلَيْن: حسناً، سيطبَّق الطائف، إلاّ أن الوصاية ستنتقل من يدٍ الى أخرى.

أوفدت سورية الى النواب اللبنانيين رسلاً، وبخاصة مدير مخابراتها في لبنان، العميد غازي كنعان. فحذّروهم وألقوا الـذعر في قلوبهم: «السَّاعة ساعة خطر، وكلّكم مهدّدون، وسياق السلام أيضاً».

إعترض النواب، لاسيّما المسيحيّون منهم، وقد شبعوا رعباً: «نحن مهدّدون منذ أشهر، مطرودون من بيوتنا. ويُطلب منا اتّخاذ قرارات مصيرية وما من أحد يحمينا حتى!»

إنما لم يكن هذا أوان الاحتجـاجات. ولا بـدّ من اختيار رئيس جديد. لذا، ألحَّ السوريّون والنواب المسيحيون على بيار حلو ليقبل المركز، لكنّه رفض. ولاحق الحريري، من جديد، النواب المسيحيّين الذين كانوا قد عادوا في اثناء ذلك الى باريس، وأبلغ اليهم: «وقع الإختيار على بيار حلو». فرجعوا الى لبنان، طوعاً أو كرهاً، للإنتخاب. وكان حلو جازماً: رئاسة الجمهورية، لا يريدها؛ ويوضح السبب بقوله: «أنا أعرف ميشال عون. لن يرحل بدون قتال، وأنا لا أُريد إعطاء الأمر بحمّام دم».

وكان له مع الرئيس الحص الحوار الطيِّب التالي:

ـ لو قبلتُ، لأُجبرتُ على اللجوء الى القوة، أنا الذي لم أذهب يوماً الى الصيد ولم أقتل عصفوراً!

ـ ماذا عنّي إذاً، يا صديقي العزيز. فأنا لم آكل عصفوراً حتى!

أعاد السوريّون الكرّة لإقناع حلو، إنما دون جـدوى. ويوم زار دمشق للمرَّة الأولى بعد الأحداث، في كانون الأول ١٩٩٠، سألـه

نائب الرئيس عبد الحليم خدّام عن سبب رفضه رئاسة الجمهورية، فأجابه بين الجدّ والهزل: «لأني لم أرغب في تقديم الإمتحان...»

لم تُعرف هوية قاتلي الرئيس معوّض، كما هي الحال بالنسبة الى كل الإغتيالات السياسيّة في لبنان. ثمّ أنه يفضّل عدم معرفتها؛ والذين يعرفون شيئاً ما أو يملكون أيّ دليل، سواء كانوا سلطات قضائية أم سياسيّة، لن ينطقوا أبداً بأي كلمة. أمّا عن الهدف السياسي لعملية الاغتيال، فالكل يقول: «نعم، إننا نعرفه، وهو واضح»، حسب تعابير الطبقة السياسية: «فمن خلال معوّض، أرادوا قتل الإتفاق المعقود في السعودية، لأنه كان هو الرئيس الحقيقي للطائف». حتى أن أحد وزراء حكومة الحص يصرّح: «أتساءل عمّا إذا كان الطائف ـ الحقيقي ـ لم يمت معه أيضاً».

أمّا أرملة الرئيس معوّض، السيدة نايلة، التي صارت نائبة منذ ذلك الحين والتي هي المرأة الوحيدة في البرلمان اللبناني، فهي مقتنعة بأنه لو انتُخِب زوجها في قصر منصور وقُيِّض له الإقامة فوراً في قصر بعبدا الرئاسي لكان لا يزال على قيد الحياة. فهذا القصر يقع فعلاً في ما كان يسمّى آنذاك القطاع المسيحي، وهي منطقة خاضعة لمراقبة أشدّ، حيث كان بالإمكان تأمين أمن الرئيس المنتخب على وجه أفضل، بينما كانت بيروت الغربية تعجّ بكل أنواع التنظيمات والأحزاب، التي يمكن استعمالها في اعتداءات من هذا النوع. وهكذا، كانت الطرق متعدّدة، والفرضيّات كذلك. فمَن الذي أمكنه إعطاء الأمر بارتكاب الجريمة؟

ـ حزب الله، الذي كان معوّض ينوي لجمه ثم تجريده من خزّانه الحيوي، عبر إزالة حزام البؤس الذي تشكّله ضاحية بيروت الجنوبية؟.

ـ الفلسطينيّون، الذين أضرّ بهم اتفاق الطائف إذ لم يلحظ وجودهم في لبنان ونصّ على نزع السلاح منهم، على غرار الميليشيات اللبنانية؟

ـ الجنرال عون، وقد كان انتخاب معوّض لرئاسة الجمهورية يهدّد بإزاحته، نظراً الى مؤهلات النجاح التي يملكها الرئيس المنتخب؟

ـ إسرائيل، المعادية لانبعاث سلطة لبنانية مركزية سيكون أول أعمال سياستها الخارجية شنّ حملة في جميع الاتجاهات لتطبيق القرار رقم ٤٢٥؟

وماذا عن السوريّين؟ لقد ساد الإعتقاد في ذلك الوقت بأنه ربما كان في مصلحة السوريّين القضاء على رينه معوّض لأنه كان «رئيس الوفاق العربي ـ الأميركي» ولأنهم اضطرّوا في الواقع، إلى القبول به. فالسفير البريطاني آنذاك، آلن جون رامسي، كشف أن: «رينه معوّض قُدِّم للسوريّين كأمرٍ واقع. فليسوا هم الذين اختاروه»[٦]. إلاّ أن هذا الزعم دحضته مراجع كثيرة، منها مروان حمادة: «لم يكن رينه معوّض مرشّح السوريّين، بيد أنّ علاقتهم به لم تكن سيّئة. فهناك صداقة طويلة العهد تربط نوّاب الشمال عموماً بسورية. وكان معوض، بوجه خاص، يقيم معهم علاقات ودّية، قبل أن يقيم مثلها الياس الهراوي، الشمعوني منذ زمن بعيد، والذي انضمّ حتى إلى بشير الجميل». ثمة شخصية أخرى من المنطقة الغربية تقول في هذا الصدد: «كان رينه معوّض يشكّل تهديداً لكل مَن لا يريد لبنان موحّداً. والحال أن السوريّين يريدون ذلك، ربّما ليمارسوا هيمنتهم بشكل أفضل. ولكن حتى في تلك الحالة، فالنتيجة هي نفسها: إنهم يخشون لبنان مقسّماً، يدين قسم منه بالولاء لجهة أخرى (أي إسرائيل).

أما رأي محسن دلول[٧] فجازم: «لا، لم تكن دمشق ضد رينه معوّض. وإذا كانت لم تؤيّده منذ البداية، فلأنها أرادت مراعاة جانب صديقها القديم، سليمان فرنجية، الذي كان يعارض انتخابه، إلى أن أيّده سليمان الصغير، حفيده، فوافق السوريّون فوراً على ترشيحه. ولطالما كان مبدأ دمشق أن تمدّ يدها للجميع وألاّ تسحبها إلاّ متى سحبها الآخر. إن الذين اغتالوا معوّض أرادوا قتل لبنان والطائف. وكانوا نجحوا في ذلك وكانت حلّت الكارثة، لو لم يبادر المجلس حالاً

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، ٣١ آذار ١٩٩٠.
(٧) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

إلى انتخاب خلف له.» ويضيف دلول هذه الجملة الملغَزة: «لو استعجل معوّض تشكيل الحكومة، لما تعرّض للقتل».

كان رينه معوّض يحاول تسوية «قضية عون» حبّياً، ولا يرغب في تشكيل حكومة مجابهة، إلاّ بعد استنفاد جميع الوسائل السياسية للوصول إلى حل مع الجنرال. فبادر إلى التفاوض معه. كان يأمل، إلى حدّ ما، أن ينجح في محاولته مستفيداً من عدة أوراق رابحة. «فمعوّض كان منفتحاً جداً، يشير السفير رامسي[8]. وقد أسرَّ إليَّ أنه مستعدّ لعقد اتفاق مع ميشال عون. فهو لم يستبعد أبداً مثل هذه الإمكانية. وكان أكّد في خطابه الأوّل أنه لا يستثني أحداً من الحل. فقد تحدّث عن «الإسراع بهدوء» في تشكيل الحكومة، كما بدأ اتصالات بالجنرال عون. كان معوّض، بصفته «زعيماً» شمالياً، يحافظ على صلات مباشرة مع عدد من الضباط والعسكريين. وهو لم يكن ينوي العمل ضد الجيش، بل استخدامه.» ويؤكّد حماده[9]: «كان رينه معوّض مصرّاً على إشراك عون في حكومته. لكنه، عندما حصل من الجنرال على «لا» نهائية، أخذ يهيّئ لتفكيك جيش عون من الداخل، بفضل صلاته بعدد كبير من الضباط. والحال أنَّ الكثيرين منهم تركوا الجيش العوني، خلال فترة السبعة عشر يوماً من ولايته، للإلتحاق بالشرعيّة».

كان لرينه معوّض طموح رجل الدولة وطينته؛ وكونه من أصحاب المبادرة، كان يؤثر الحوار المباشر مع معارضيه والمشنّعين عليه. والحال أن العلاقات المباشرة بين اللبنانيين مُنعت منذ ١٩٧٥، وكذلك المبادرة السياسيّة. وخير دليل على ذلك اغتيال الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية، الذي أقام علاقات مع البطريركية المارونية في غمرة حرب التحرير.

وفي نظرة الى الوراء، يبدو أن معوّض كان رئيساً إنتقالياً بين الجمهوريتين الأولى والثانية. وبفقده، تلاشى ما يمكن تسميته «روح

(٨) مقابلة مع المؤلّفة، ٣١ آذار ١٩٩٠.

(٩) مقابلة مع المؤلّفة، ايلول ١٩٩٠.

الطائف»، فلم يبقَ منه سوى بنود مكتوبة، لم يبقَ منها بدورها، لفرط تداولها، سوى كلمات فقدت روحيَّتها...

***

وإذ اعتذر بيار حلو، بقي في الميدان مرشّحان مارونيّان: نائب جزين إدمون رزق، ونائب زحلة الياس الهراوي. إلاّ أن هذا الأخير، الذي كان يستعدّ للإنتخاب منذ الطائف ويدبّج خطاب الرئاسة في فندق رويال مونصو، بدا متأكّداً من الفوز.

وفي ٢٤ تشرين الثاني، عشيَّة جنازة معوَّض، إختار ٥٣ نائباً اجتمعوا في بارك أوتيل شتورا الرئيس الجديد للجمهورية. كان السوريّون أسياد اللعبة الوحيدين والمطلقين. ولم يكن حاضراً سوى سفيري السعودية والجزائر في سورية لضمان عملية الإنتخاب، التي أذاع راديو دمشق نتائجها قبل ربع ساعة من إجرائها...

أما برنامج الرئيس الجديد فيقتصر على عنوان بسيط جداً: استحقاق ثقة حافظ الأسد. هو نفسه اعترف بذلك، وسيتبيّن أنَّ هذا النهج مكسب له: فسوف يدعمه الأسد ويحكم لصالحه كلّما دعت الضرورة؛ مما جعل أحد الوزراء المسلمين المؤيِّدين لسورية يقول: «للإطاحة بالهراوي، ينبغي القيام بانقلاب في سورية».

مع ذلك، فقد كاد كلّ شيء يبدأ بسؤ تفاهم.

إذ أعلن الهراوي، بشكل حاسم، أنه سيهاجم قصر بعبدا لإزاحة عون. ولكن، لّما كان السوريّون في غاية السعادة لما حقّقوه، فإنهم ما كانوا يريدون قطعاً إفساد ذلك بعمل متسرّع يكون مفروضاً عليهم، فخفّفوا من اجواء التوتّر.

ثم، هل هم يريدون حقاً رؤية الهراوي في بعبدا، وهو لّما يزل خارج مراقبتهم، بحيث قد يُفلت من سيطرتهم، كما فعل الياس سركيس فيما مضى؟

لكنَّ الهراوي، الذي لم يكن في رأسه سوى فكرة واحدة: إقصاء عون، إرتكب الهفوة، فكانت جملته القصيرة فرصة انتهزها عون ليدعو إلى تعبئة شعبية لا مثيل لها، وينجح في ذلك.

فمساء ٢٨ تشرين الثاني، تدفّق مدّ بشري إلى القصر الرئاسي حيث أراد الألوف حماية الجنرال بأجسادهم. ورأى عون في ذلك تعبيراً عن «معارضة الشعب الضخمة» للطائف، واضطر جعجع إلى إعلان أن القوات اللبنانية ستقف إلى جانب الجيش. وانضمّت الى هذا الموقف عواصم الدول الكبرى والأقل شأناً. فاستنفرت باريس بارجة حربية ـ «أوراج» ـ أبحرت في اتجاه السواحل اللبنانية، كما حذّرت من أي عمل لاستئناف المعارك وأوفدت إلى دمشق الرجل الثاني في خارجيّتها، فرانسوا شير. كذلك، تدخّل الفاتيكان واتّصل البابا شخصياً وبصورة عاجلة ببوش ومتيران وغورباتشوف. وذكّرت اوروبا بـ «روحيّة الطائف». حتى الولايات المتحدة، رغم تحفّظها ازاء عون، دخلت الساحة: فدعت الخارجية الاميركية سورية الى الاعتدال. وإسرائيل، من جهتها، حذّرتها من تجربة نسيان وجود «الخطوط الحمر».

هكذا، تورّط الجميع في اللعبة. وفي النهاية، سوف يكونوا كلّهم ـ النظام اللبناني، أوّلاً، ثمّ الوسطاء ـ شاكرين لسورية موقفها.

إذ أن مناورة عون، رغم نجاحها في الظاهر، ارتدّت ضدّه بحذق، ولصالح سورية التي ستستغلّ نفوذها في اللحظة المناسبة والحاسمة، لتوطّد هيمنتها على لبنان وتقصي عون. ويرى محسن دلول[١٠]: «أن السوريين تردّدوا، لأن الرأي العام في بيروت الشرقية كان معادياً لهم، وكانوا سيظهرون في نظر الغرب، بمظهر المحتلّين، بالرغم من استعدادهم للقيام بعملية محدودة ضد بعبدا واليرزة. ولكن، ما إن تحرّكت المدرّعات حتى بدأت الولايات المتحدة بوضع شروطها: لا للطيران، لا لإنزال المظلّيين خلف خطوط عون. وانضاف إلى ذلك تدخل فرنسا، والفاتيكان، والدول الأوروبية. عندئذ، عدل السوريّون عن الهجوم».

أما المناطق المسيحية التي لم تفهم شيئاً ممّا يجري، إنما المتحمّسة

(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، ٢١ أيار ١٩٩٠.

بتحرّكها الخاص، فكانت في ذلك الوقت غارقة في التظاهرات اليوميّة تأييداً للجنرال، فيما كان السوريون يراهنون بعيداً عن «كرنفال بعبدا المستمر»، حسب تعبير معارضي عون، على عامل الوقت، والأميركيون على غيظ القوات اللبنانية، لحل المشكلة العويصة.

أما الجنرال عون فلم يرَ، أو لم يرد أن يرى أنه غير مرغوب فيه من الأميركيين، مذ تسلّم السلطة، وأنه لم يكن، في نظرهم، سوى الأداة التي سمحت بإزالة التهديد الذي شكّله فرنجية خلال صيف ١٩٨٨، وأن ليس في نيّة السوريّين معاكسة واشنطن للعب ورقة، هي ورقته، التي لم يكونوا واثقين حتى من أنها ستكون رابحة. ويكمن خطأه الأوّل في أنه لم يمضِ حتى النهاية في تجابهه مع الميليشيا المسيحية، يوم ١٤ شباط ١٩٨٩، وكان خطأه الثاني إعلان «حرب التحرير» ومعاداته نهائياً حافظ الأسد شخصياً، حين اتّضح له أن هذا الأخير لن يؤيّد ترشيحه.

والخطأ الثالث هو أن عون ظنّ أن نواب الطائف سيختارونه. إذ لم يكن قد فهم بعدُ، آنذاك، أنه أمسى خارج اللعبة أكثر من أي وقت مضى. كما لم يفهم أن وثيقة الطائف هي سياق محتّم وأن «حرب التحرير» التي أعلنها أدّت إلى تسريع تعديل النظام السياسي اللبناني اكثر منها إلى استعادة السيادة الوطنية. ذلك أن واشنطن تنتظر، على صعيد انسحاب القوات الغريبة، تسوية نزاع الشرق الأوسط. وسياسة الولايات المتحدة، بالرغم من أقوال رسميّيها، لاسيّما سفيرها في دمشق إدوارد جيرجيان (الذي أصبح بعد ذلك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) تقوم على تحقيق «صفقة شاملة» وبالتالي ترك القضية اللبنانية، لجهة مسألة الإنسحابات الأساسية، معلّقة حتى التوصّل إلى الحل الشامل. ثمّ أن واشنطن طلبت إلى عون التحلّي بالصبر والتروّي؛ وكذلك دمشق. لكنّ جهات عربية ـ بغداد ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ أقنعت الجنرال بهشاشة النظام السوري وضعفه، وبإمكان وضع الأميركيين أمام الأمر الواقع. من هنا كان تطرّفه الشديد.

وبغرابة، كان الطائف، في مرحلته الأولى، في غير مصلحة سورية والجنرال عون على السواء، ذلك أنَّه ينزع الملف للبناني من يد الأولى ويُطبِق الفخّ على الثاني.

وها هو البير منصور، وزير الدفاع فالإعلام في حكومتَيْ ما بعد الطائف، يوضح الأمر بقوله: «لقد أُوجِد الطائف لتنظيم رحيل الجيش السوري من لبنان. فهذا هو الهدف الحقيقي للإتفاق. بيد أن المسيحيّين لم يشأوا أن يفهموا ذلك، ولا حتى الفاتيكان. ولم يكن السوريّون مستائين من قِصَر النظر هذا»[11].

سوف تحسن سورية استغلال السياق الذي أطلقه العرب وكذلك أخطاء عون، الذي تمسَّك بتصلّب مميت. ولتبرئة ذمّة الجنرال المتهوِّر، لا بدّ من القول إن خصومه لم يدّخروا وسعاً لجعل بنود الإتفاق مرفوضة من قبَله.

أما خطأ عون الرابع، فهو أنه لم يسمح للنوَّاب المسيحيّين بالعودة الى بيروت الشرقية. وهكذا، أضحت الإنتخابات الرئاسية كليّاً في عهدة السوريّين. فقد سلَّمهم عون آخر أثر للشرعيّة. وبعد أن استقبلت سورية اتفاق الطائف بفتور، سوف تجد فيه، غداة مقتل رينه معوَّض، أداة لتحقيق أهدافها وللحصول على ما كانت تسعى إليه عبثاً منذ المرحلة الأولى للحرب عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وحتى منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣. وغدا المعسكر المسيحي في شقّه الشرعي بين أيدي دمشق. لا، بعد الآن، لن يسمح السوريّون قطعاً بعودة مركز السلطة المسيحية الحسّاس الى بعبدا، في القطاع المسيحي، والإفلات من قبضتهم.

(١١) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ أيار ١٩٩٠.

القسم الثاني

الأفول

الفصل الاول

الشقاق

في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٠، استقبل الجنرال عون في بعبدا سمير جعجع الذي أكّد، بعد عناقٍ امام الكاميرات «إن خطر اجتياح مناطقنا قد تلاشى»، ثم أضاف جازماً: «ستخيب آمال الذين يراهنون على اشتعال الموقف بيننا وبين الجيش».

وبعد تسعة وعشرين يوماً، حدث ما يتعذّر رأبه. فقد غرق القطاع المسيحي في هول حربٍ لا هوادة فيها. واتّضح، على الفور، أن الميليشيا عدوّ رهيب للجيش. كان لديها، منذ ١٤ شباط ١٩٨٩، وطوال «حرب التحرير»، المتّسع من الوقت لإعداد استراتيجية، كما كان لها داخل الجيش العوني، منذ مدة طويلة، عدة ضباط مؤيّدين لها أو مرتشين بمالها. فالقوات اللبنانية، بتخلّيها، في منتصف كانون الثاني، عن بعض المواقع، لاسيّما عن كازينو لبنان في جونية، أوهمت الجنرال وأعوانه بأنّ الجيش هو الأقوى على الاطلاق. وظنّ عون وقيادة أركانه أنه بإمكانهم الإنتهاء من الميليشيا في أربع وعشرين ساعة، غير أن دهشتهم أمام المقاومة التي ستواجههم كانت كبيرة. فالمكتب الثاني أخطأ حساباته مرة أخرى، والنزاع سيدوم طويلاً بين جيشٍ بات أقرب إلى الميليشيا وميليشيا باتت أقرب إلى الجيش.

عندما بدأ الفريقان يلهثان ـ بافتقار جيش عون إلى الذخائر

و«القوات اللبنانية» إلى العديد ـ تدخّل الوسطاء، والكل راغب في أن يُعمَل بشروعه للتسوية. حتى الفلسطينيون كان لهم قسطهم، والفرنسيّون أيضاً، في فترة معيّنة. فلسطينيون سعداء للغاية، بعد خمسة عشر عاماً على ١٣ نيسان، بأن يلعبوا دور الاطفائي في هذه الحرب التي يتجابه فيها أعداؤهم السابقون.

ثمة رجلان سيكونان اكثر الوسطاء نشاطاً: المحامي شاكر أبو سليمان، والأباتي بولس نعمان، وسيجهدان دون كلل، إنّما دون جدوى، لتضميد الجرح الذي ينزف منه دم القطاع المسيحي.

كانت ثلاثة أشهر من المناقشات العاصفة مع الجنرال عون ومن المماحكات الطويلة مع سمير جعجع كفيلةً بتثبيط عزيمتها، رغم بعض الهدنات المترنّحة بين معركتين.

فالرهان مصيريّ، وحاسم. إذ أن وراء الكراهيات الشخصية والاختلافات السياسية، ووراء تعارض قوتين عسكريتين وتنازعهما على رقعة أرض ضيّقة، هناك لعبة القوى الاقليمية والدولية. فضلاً عن المشكلة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، وهي معضلة تُبذَل جهود حثيثة من أجل حسمها في لبنان.

إن شاكر أبو سليمان، بطلاقة لسانه، وصراحته، وطبعه النشيط، اندفع في أدقّ وأخطر مهمّة في حياته العامة. فهذا الماروني الجبلي ـ لكن، أليس هذا حشواً؟ ـ يحتفظ بشيءٍ من أصوله المتنية في لهجته، في حيويته الزائدة، وفي إصراره على تحقيق المستحيل.

إن أبو سليمان، الذي تجاوز عمره الستين عاماً، شخصيةٌ مميَّزة جداً (يمارس المشي، وكرة المضرب والحركات الرياضية السويدية). لا تفارق البسمة وجهه المشعّ بعينين سنجابيّتين، وصوته الأبحّ يوقّع مقاطع الكلمات، وجبهته تعلوها هالة عريضة من الشعر الأبيض. إنه يُغضب، يحيّر أو يفتن ويعرف، كمحام، كيف يُفحم الآخرين. ها هو، بعد لحظات من الوقار والتهديد حتى، ينفجر ضاحكاً بصوت راعدٍ ومهدّىء، إشارةً إلى مرور العاصفة. فالهموم عنده سحابة صيف ليس إلاّ.

يستحوذ عليه هاجس، أشبه برغبة غير مشبعة: السياسة. فهو، كرئيس مؤسّس للرابطة المارونية، مسيحيّ التوجّهات، بعزم وجرأة. وهذا ما دفعه، مع الأباتي الخفيف الظل نعمان، وهو رئيسٌ سابق لرهبان الكسليك، وجنديّ اكثر منه راهب، إلى التوسّط بين متحاربَيْ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ في محاولة لرأب الصدع في المعسكر المسيحي الذي يسمّر نفسه على الصليب. إنها مهمة صعبة وقاسية، سيقومان بها فقط بدافع انقاذ المدنيّين الذين سيكونون، شيئاً فشيئاً، شاكرين لهما تدخّلهما مجازفَيْن بحياتهما لوقف المعارك.

لقد برهن أبو سليمان خلال رحلاته بين «الشرقيّتَين» عن شجاعة، وموضوعية وتفانٍ تام. فالشجاعة، كانت تلزمه، هو والأباتي نعمان، لمواجهة القذائف على خطوط التماس وفي المناطق الداخلية غير المأهولة، وعلى متن الزوارق المتنقّلة بين الكرنتينا وجونية في خضمّ بحرٍ هائج؛ والموضوعية، سيعرف كيف يبديها ليقول للمسؤولين عن الطرفَين حقيقتها وليقيّم الوضع امام كاميرات التلفزيون بذلك المظهر المتكلّف الذي يبدو عليه حين يريد أن يكون جدّياً؛ أما التفاني فسيتجلّى عندما سيسعى جاهداً بلا كلل، ليلاً ونهاراً، إلى ترتيب وقف لإطلاق النار أو إعادة فتح الطرقات، رافعاً معنويات نعمان عندما يوشك هذا الأخير، وقد وهنت عزيمته، على الاعتراف بالفشل.

كان كلاهما، بقبّعتَي الصوف اللتين يعتمران إتّقاءً للمطر، أشبه بقَنْدَلَفْتَيْن ينشدان السلام في ظل المدافع.

سنجدهما فيما بعد مُحبطَيْن، مخذولَيْن، ومنهوكَيْن أيضاً: سوف يدفعان من صحتهما ثمن مغامرتهما المستحيلة. فإثر عملية قلب مفتوح، قبل أسابيع من سقوط عون، سيستقيل أبو سليمان من رئاسة الرابطة المارونية لينصرف إلى الاعتناء بحديقته. أمّا الأباتي، فسيخضع لعلاج طبّي في لندن وسيضطرّ، بناء على أوامر الاخصّائيين، إلى الإقلاع عن أي نشاط مرهق...

المناطق السكَنية مسرحٌ لمعارك ضارية تُستخدَم فيها الرشاشات وقاذفات الـ آر بي جي، والمضادّات من عيار ١٢،٧ ملم، والهواوين،

ومدافع الميدان: كل الترسانة التي كدّسها الطرفان منذ سنوات، وكل المعرفة والخبرة العسكريتَيْن المكتسبتين خلال خمسة عشر عاماً من الحرب منتشرة بين الأشرفية وجونية، مروراً بسن الفيل وضبيّه والفنار والمتن وكسروان؛ بكلّ الحقد والشراسة اللذين تتّصف بها الصراعات الأخوية. ففي أيام معدودة، دُمّرت أجمل الأحياء وأروع القرى، مثل القليعات، وحُوِّلت إلى مشهد رؤيوي.

الفنار ثم ضبيّه تسقطان في يد الجيش، في ٣و ٤ شباط، بعد هجمات وهجمات مضادة عنيفة. رغم هذا النجاح، فإن الخبراء في هذا الحقل ـ الغربيين والبريطانيين بخاصة ـ الذين شهدوا معركة ضبية والانسحاب التكتي الذي نفّذته الميليشيات باتجاه كسروان أمام تقدّم المدرّعات، فيما هي تواصل القتال، اكتشفت مذذاك ما تتمتّع به القوات اللبنانية من قدرات عسكرية تمكّنها من الصمود. «ففي الضبيّه، قاتل الجيش كما لو أنه ميليشيا والميليشيا كما لو أنها جيش»، علّق أحد الديبلوماسيّين الغربيين. وهذه الشهادة، ككل شهادة، تنطوي على شيء من المغالاة. لكنها تنبيء بمآل حرب المسيحيّين وتدلّ على أن النصر ليس في متناول عون، خلافاً لما يوحي به الانطباع الأوّلي.

كان الانضباط والنظام قد أُهملا في صفوف الجيش منذ بعض الوقت؛ فعون، المرتاب بطبعه، كان يفضّل اختصار التراتبية والاتصال مباشرةً بصغار الضباط. لذا، أصبح العمداء، الذين تمّ تجاوزهم، مرتبكين وعديمي الفعالية.

في ١٤، ١٥و ١٦ شباط، كانت «عملية مار الياس»: أُعطي الأمر بالانقضاض على عين الرمانة، وهي معقلٌ للقوات اللبنانية آهل بالسكان، ينبغي تمشيط كل زقاقٍ فيه لطرد عناصر الميليشيا بقيادة المدعو «زورو». فاستسلم بعضهم، بينما لجأ البعض الآخر إلى بيروت الغربية (قطاع اسلامي ملاصق)، فأعادهم السوريون إلى منطقة المرفأ ليتمكّنوا من الالتحاق بمقرّ قيادتهم في الكرنتينا وليُعاد زجّهم في المعركة من جديد.

صحيحٌ أن الجيش تمكّن من السيطرة على المتن بكامله، الجنوبي

والشمالي، إلاّ أنه، بالمقابل، تلقّى ضربات موجعة. فجبيل، وقاعدة الكسليك البحرية، وبخاصة ثكنة صربا، حيث يوجد قوام احتياطيّ الذخائر من العيار الكبير، سقطت كلّها كقصرٍ من ورق. كان خطأ عون المميت وضع هذه القاعدة تحت إمرة ضابطٍ من عائلة رحمه، من ابناء بشري، مسقط رأس جعجع. فكانت صربا بالنسبة إلى القوات اللبنانية هدية لا تحلم بها: حتى تاريخه، لم يكن لديها سوى عشرة مدافع من عيار ١٥٥ ملم. والاستيلاء على الثكنة سيغيّر مجرى الحرب. غير أن جيش عون سيخسر، بوجه خاص، قاعدة أُدما غداة استيلائه على عين الرمانة.

«أنا بحاجة إلى أدما، قال جعجع لشاكر أبو سليمان وللأباتي نعمان، فالقاعدة تقطع عليّ طريق جونيه ـ جبيل.

ـ ستكون مذبحة، أجاب أبو سليمان. من الأفضل اجلاء العناصر منها وإنقاذ أرواح المئات، لأن مغاوير الجيش سيقاتلون حتى آخر واحد منهم ولن يستسلموا».

بالفعل، فالجنود، المعزولون كلياً عن منطقة المتن التي يسيطر عليها الجيش العوني، كانوا يقاومون بضراوة منذ عشرة أيام، وبقوة اليأس، كل الهجمات المتكرّرة لمجموعات من نخبة القوات اللبنانية، تحت وابل من الحديد والنار. لقد قُتل قائدهم ـ وكذلك أحد قادة القوة الضاربة لدى الميليشيا ـ فناب عنه فوراً مساعده، جورج نادر، الذي حاول رفع معنويات الجنود. ومن الذين سقطوا أيضاً المقدّم بول معلوف، شقيق العميد ـ الوزير ادغار معلوف. وإثر نفاد الخبز في المعسكر، عمد الجنود إلى أكل الحمّص المتبّل بورق الجرائد.

ليلة ١٧ شباط ١٩٩٠ هذه، وفي الثانية فجراً، قام أبو سليمان، ونعمان والمطران أبي نادر، مطران بيروت للموارنة، برحلة بحرية من الأشرفية إلى جونية في بحرٍ هائج ليشرفوا برفقة فؤاد مالك، رئيس أركان القوات اللبنانية، وتحت إدارته، على إجلاء ٥٠٠ جندي من أدما، بعدما حصل الوسطاء على موافقة ـ حذرةٍ وشكّاكة ـ من الطرفَين.

«الأمر على مسؤوليتكم الخاصة»، قال كلٌّ من عون وجعجع متّفقَيْن لمرّة. وغداة معركة عـين الرمـانة، لم يكن الـدم الذي يبـاعد بـين المعسكرين قد جفّ بعد، فالنفوس هائجة ومن شأن أقلّ حادثة أن تتحوّل إلى مذبحة.

من جونيه، توجّهت لجنة الوساطة إلى أدما. ثم، سيراً على الأقدام، وتحت وابل من المطر، قام الوسطاء الثلاثة، مزوّدين بمصابيح كهربائية، معتمرين القلانس وملتفّين بالمشالح، باجتياز الكيلو مترات الستة غير المأهولة التي تفصل مـواقع «القـوات اللبنانيـة» عن القاعـدة التي يتحصّن فيها مغاوير الجيش. كان لا بدّ من الاحتراس، فالطرقات ملغّمة وكل خطوةٍ يجب أن تكون مدروسة. مشى وراءهم المتطوّعون الشبّان من الصليب الأحمر البناني، لإجلاء الجثث والجرحى. وأمضى الرجال الثلاثة حوالي أربع ساعات يجوبون القـاعدة في كـل اتجاه للتحدّث إلى العسكريّين وإقناعهم بأنهم يستطيعون المغادرة دون أن يخشوا شيئاً.

كان في صفوف المغاوير أربعة قتلى ـ وقد فخّخت الميليشيا جثّتَين لقتل كلّ مَن يأتي من الجنود لإخلاء القتلى ـ وثمانية جرحى.

أثمرت الاتصالات، فغادر المغاوير بأسلحتهم وبعرباتهم المدرّعة. وحيّا ضباط «القوات اللبنانية» عدوّهم كما تصافح الملازم أول جورج نادر واللواء فؤاد مالك بالأيدي، والتقى أخَوان، كل منهما في معسكرٍ مختلف فارتميا الواحد في حضن الآخر.

غير أن واقعة محزنة كدّرت هذه النهاية إذ قرّر مغوارٌ شابٌ مدجّجٌ بالسلاح البقـاء في القاعـدة ليثأر لأخيـه الذي سقط في المعـركة. وبالفعل، فقد نجح في قتل خمسة مسلّحين قبل أن يُصرَع بدوره.

سرت شائعةٌ مفادها أن عرفات كان من صانعي حل مشكلة أدما وأنه اتّصل شخصياً بعون وجعجع، عشيّة ذلك اليوم، محذّراً إياهما من تدخّل سوري في القطاع المسيحي. لا يسعنا تأكيد صحة هذه الشائعة أو نفيها. لكن، يبقى أنه بعد يومين، وصل إلى المناطق الشرقية من

طريق البحر وفد فلسطيني برئاسـة زيد وهبي، مسؤول «فتـح» في صيدا.

لم يكن وجود منظمة التحرير الفلسطينيـة على المسرح لـيرضي سورية، ولا اسرائيل، ولا حتى اللبنانيّين أنفسهم الذي سجّلوا ما في هذه «الوسـاطة» من تهكّم. إنما بعد فـوات الأوان. فالفلسـطينيون موجودون في الساحة.

ماذا يريدون؟ مصلحة إخوانهم اللبنانيين ليس إلاّ، حسب زعمهم. حتى إنهم وعدوا بالعمل داخل الجامعة العربية لتعديل اتفاق الطائف.

«إن استمرار المعارك بين المسيحيّين يفسح المجال لتدخل كل طرف راغب إمّا في تكريس التقسيم، وإمّا في عرقلة إعادة توحيد البلد، وإمّا أيضاً في إبقاء الأوضاع على حالها»، هذا ما أعلنه المقدّم كمال مدحت، عضو وفد منظمة فتح. وحسب المصطلح الفلسطيني، فإن الاطـراف الثلاثة صاحبة مثل هذه النيّات هي اسرائيل، وسـورية والـولايات المتحدة. ثم أردف يقول: «نعتقد أن حرب عون ـ جعجع ستؤدّي إلى تدخّل مَن لا يريدون لبنان موحّداً»[1].

أمّا فرنسا والفاتيكان، الحريصان على حماية المسيحيّـين والحؤول دون تحميلهم تبعة تجميد الأزمـة، فقد شجّعـا هذه الـوساطـة، لأن باستطاعـة الفلسطينيّـين، حسب اعتقاد الكـرسي الرسـولي والكي دورسيه، التأثير على دول الجامعة العربية لمنع دخول السوريّين إلى بيروت الشرقية. في المقابل، كانا يعملان لعودة هذه المنطقة إلى كنف الشرعية، شريطة تعديل الطائف. وهذا التعديل هو، من جهة أخرى، في صالح منظمة التحرير الفلسطينية لأنه «يوجد في لبنان ٥٠٠ ألف فلسـطيني لم يأتِ الاتفـاق عـلى ذكـرهم»، حسب مسؤولي اللجنـة المركزية. بصورة أوضح، إن المقصود هو تحرير لبنان من الـوصايـة السورية، مما لا بدّ أن ينعكس إيجاباً على حرية تحرك منظمة التحرير الفلسطينية.

المعادلة ذكيّة ومغرية بالنسبة إلى القوى الاوروبية التي تدعم وحدة

(١) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ آذار ١٩٩٠.

البلاد وسيادتها وتساند، في الوقت ذاته، ديناميكية السلام الفلسطيني. الأمر الذي جعل باريس تسعى، منذ ذلك الحين، ومن خلال سفيرها رينيه ألاّ، إلى إقناع عون وجعجع بالانضمام إلى الطائف لقاء تعديلٍ لا تزال تعتقده ممكناً.

غير أن مشروع التسوية الفلسطيني، المماثل بشكل واضح لمشروع الثنائي أبو سليمان ـ نعمان، اصطدم بلا مبالاةٍ مهذّبة، فما كان من وهبي وصحبه، بعد أربعة أسابيع عقيمة، إلاّ أن عادوا أدراجهم.

في أعقاب فشل الفلسطينيّين، عاد الوسطاء اللبنانيون مرة أخرى إلى المجادلة مع طرفَي النزاع حول جنس الملائكة: ممّن ستتألّف «المرجعية الوطنية»، المسيحيّة فعلياً، التي اقترحها الوسيطان، وكم سيكون عدد اعضائها وما هو برنامجها؟ وقبل كل شيء، هل ستكون هذه المرجعية سلطة سياسية عليا أم حكومة (الجنرال عون) موسّعة؟ ألا يُخشى أن تُفسَّر هذه الصيغة الأخيرة كخطوة تقسيمية وأن تعيد السوريّين إلى بيروت الشرقية؟

وسط هذا الجدل البيزنطي، قرّر عون فجأة الانتقال إلى الهجوم. وهدفه هذه المرة: الكرنتينا، مقرّ قيادة «القوات اللبنانية». فتقدّم جند النخبة من اللواء الثامن والمغاوير إلى سن الفيل والنبعة تحت تغطيةٍ من المدفعية المباشرة، واحتلّوا مراكز استراتيجية قبل أن يتوقّف الهجوم دون مبرّرٍ واضحٍ.

أهي ضغوطٌ ڤاتيكانية، أميركية، أم اسرائيلية؟ في اليوم التالي، كشف داني شمعون، في مجلسٍ خاص، أن أسباب الفشل عسكرية محض. وأكّد رئيس الوطنيين الأحرار، الذي كان حاضراً في غرفة عمليات الجيش، أن رئيس الأركان، العميد جان فرح، كان مفقوداً أثناء المعركة.

في الواقع، ثمة مجموعة عوامل وراء هذه النصف ـ هزيمة. بالتأكيد، هناك غياب فرح، إنما هناك أيضاً التشويش على أجهزة اتصال الجيش، بواسطة الرادارات الفعّالة، الاسرائيلية الصنع، التي تملكها القوات اللبنانية؛ وهناك بخاصة خيانة الضابط إ. غ. الذي سلّم

الميليشيا، حسب مصدر عسكري، خطط الهجوم قبل اربع وعشرين ساعة.

لقد أصبح سمير جعجع اكثر تصلّباً، إذ بات يعتقد، وهو يشعر الآن بأنه قوي عسكرياً، أنه دمّر آلة الجيش الحربية، وهو لم يكن يأمل مثل هذا القدر من النجاح؛ لذا، أضحى أكثر من أي وقتٍ مضى أقل إستعداداً لتقديم تنازلات. «انتهى عون»، قال جعجع لكريم بقرادوني.

منذ شهر شباط، كان الرجل الثاني في القوات اللبنانية، يبذل بدوره جهوداً مضنية. ففي ١٩ شباط، أي بعد خمسة أيام على معركة عين الرمانة، اتّصل جبران تويني بالمقدّم عادل ساسين، قائد الشرطة العسكرية، وطلب منه أن يؤمّن انتقال بقرادوني من الأشرفية، حيث يقطن، إلى قصر بعبدا. كانت الساعة الثامنة مساءً، واللقاء مع عون سيتمّ بعد ساعتين. هل في الأمر وساطةٌ، أم مسعىً شخصي وسرّي؟ لقد اعتقدت أوساط عون أنّه يمكن الاستنتاج من هذه الزيارة بأن الرياح بدأت تجري لصالح الجنرال، لكنّ هذه الأوساط لم تكن دائماً واسعة الاطّلاع. في الواقع، كان بقرادوني يسعى، بناءً على إلحاحٍ من صدّام حسين، إلى الحؤول دون تفكّك «المناطق الحرة» وإضعافها. ولهذه الغاية، سوف يعقد خلال شهرين ونيّف عدة لقاءات مع الجنرال الذي سيستمع إليه ويقدّر تدخّله، إنما من غير أن يأخذ بحججه.

«ليس ما باشره كريم وساطةً بالمعنى الصحيح لأن كلمته لم تعد مسموعةً لدى القوات اللبنانية، إلاّ أنه يشكّل مع ذلك نوعاً من الجسر بين جعجع وبيني، وهو، فضلاً عن ذلك، رجل سديد الرأي» ويضيف عون: «أعرف متى يكون المرء صادقاً، وقد قال لي كريم إن جعجع في وضع سيّىء، غير أن وضعي ليس أحسن بكثير مذ تورّطت في هذه المغامرة. وعندما أُحرجه بسؤال دقيق للغاية، يتحاشى الإجابة ويغيّر موضوع الحديث. فأدرك عندئذٍ أنه يفعل ذلك كي لا يكذب عليّ»[٢].

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٧ حزيران ١٩٩٠.

سوف يرجع بقرادوني بخفّي حنين من محاولته التوفيقية، رغم صدق نيّته.

ولكن، أين أبو سليمان ونعمان في اثناء ذلك؟

إنهما في بكركي يحاولان، مرة أخرى، تحقيق وقفٍ لإطلاق النار، وقد نجحا في أن ينتزعا من البطريرك تهديداً بالحرمان الكنسي سيبقى حبراً على ورق. على أيّ حال، قلّما يعبأ المتحاربان بأن يُطرَدا من صفوف الكنيسة. أوَليسا الآن على أبواب الجحيم؟ أما أبو سليمان، فسيلجأ إلى خدعة... بالتواطؤ مع المونسنيور جيوڤاني دانييلو، السكرتير الأول للقاصد الرسولي، فيتّصل بعبدا من سيّارته المتوقّفة في ساحة البطريركية، وينجح في إقناع الجنرال بأن البابا اتّصل بصفير وبالقاصد الرسولي. «الكرسي الرسولي، قال، يطلب منك وقفاً فورياً للنار». الكذبة كبيرة، لكنّها انطلت على عون الذي أذعن للطلب وهو في غاية السرور بوقف هجومه الذي يراوح مكانه.

وهكذا، أصبح بإمكان الوسيطين إستئناف جولاتهما. إلاّ أن عقبةً جديدة تلوح في الأفق. ففي غمرة المناورات حول تأليف «المرجعية المسيحية العليا» المعتبَرة كفيلة بحلّ كل نزاعٍ محتمل، والتي لن ترى النور أبداً، يتناهى إلى المسامع أن كلاً من جعجع وعون يمدّ يده سرّاً إلى حكم الهراوي. فيبتهج الأميركيون، الذين كانوا يخشون كثيراً حصول إتفاقٍ بين العدوَّين.

فكلاهما ينزف، وكذلك مناطقهما وسكانها، «ولم تعد لدى المناطق المسيحية، مالياً، امكانات النهوض، حسب قول جعجع، فالأضرار تُقدَّر بخمس مئة مليون دولار، والشرعية وحدها قادرة على مساعدتنا». إنه يعرف عمّا يتحدّث: لم يعد لديه تقريباً ما يكفي لرواتب رجاله. كما أن وضع الجنرال لا يُحسد عليه كثيراً. مع ذلك، فهما يرفضان مقترحات جديدة للوسيطين، فيقرّر أبو سليمان ونعمان، بعد أن أنهكهما سباق الحواجز هذا، أن يقدّما استقالتهما إلى البطريرك صفير.

في هذا الوقت، تجري وقائع الفصل العسكري الأخير من حرب المسيحيين: القليعات. والقوات اللبنانية هي المسؤولة عن الهجوم هذه

المرة. ذلك أن جعجع، العالق كخصمه في المأزق، يأمل أن تسرّع معركة القليعات الأمور على الصعيد السياسي وتضغط على بكركي. فإذا حقّقت القوات اللبنانية انتصاراً ودحرت الجيش حتى دير مار روكز، مما سيسمح لها بالإشراف على طريق بكفيا ـ القليعات والسيطرة على كسروان كلها وعلى المرتفعات المواجهة للمتن، معقل الجنرال عون، فسيضطرّ هذا الأخير إلى التفاهم. حينئذٍ، يكون في وسع جعجع أن يملي شروطه من موقع قوة، وينتهي اللقاء المسيحي الموسّع الذي سيُعقد بعد يومين في بكركي إلى توجيه دعوة للشرعية وإلى اتّخاذ موقف مؤيّد للطائف، أي إلى الاعتراف بسلطة الهراوي.

لكنّ الجيش احتوى الهجوم، ثم صدّه فتأجّلت اجتماعات بكركي إلى أجلٍ غير مسمّى.

نحن في منتصف نيسان. «القطاع المسيحي» يحتفل بالفصح في جوّ من الأسى. وما الكنائس المهدّمة وشبه الخالية سوى صورة عن الطائفة بمختلف مذاهبها. فالاحتفالات خجولة كلّها، والنفوس يعتريها القلق بشأن مصير المسيحيّين ومصير لبنان بأسره.

ازاء انزلاق المسيحيّين المحتوم هذا نحو الهاوية، استأنف شاكر أبو سليمان مسعاه كداعية سلام. وقرّر، هذه المرة، أن يتوجّه صوب مراجع عالية وبعيدة. فإذا كان يصطدم في بيروت بجدار عنادٍ مزدوج، فسيذهب إلى واشنطن وباريس والفاتيكان بحثاً عن الحل.

في العاصمة الاميركية، يلتقي العديد من المسؤولين، بينهم جون كيلي، الذي كان سفيراً في بيروت، وأصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، وإذا بالمسؤول الاميركي يتناول لبّ الموضوع مباشرةً: «قد عهدنا في الملف اللبناني إلى اللجنة العربية الثلاثية». وأضاف: «نحن ضد الجنرال عون، لأنه يشكّل عقبة أمام كل حل».

«تكتيك سيّء»، يردّ ابو سليمان. وحتى اليوم لم تنجحوا إلاّ في دفع المسيحيّين إلى الهجرة. فالشرعية مشلولة والجنرال ما زال موجوداً، كما أنه يتمتّع بشعبية أكيدة، رغم ما تحمّلته من عواقب الحرب مع القوات

اللبنانية. منطقياً، لا يمكنكم التوصّل إلى تسوية ما دمتم راغبين في استبعاده منها، لاسيما وأن نواة الجيش المقاتلة، ألوية المنطقة المسيحية، مؤيّدة له. قد لا يكون عون هو الحلّ، لكن ما من حلٍ بدونه، خصوصاً إذا كنتم تريدون إعادة توحيد الجيش.

ـ ماذا تقترح؟ يسأل كيلي.

فيعدّد أبو سليمان:

ـ يقوم الابراهيمي، من قبل «الترويكا» العربية، بزيارة عون؛

ـ تسلّم اللجنة الثلاثية العربية بترك أمر إعادة النظر في «الطائف» لتقدير اللبنانيين وحدهم، كونه مسألة داخلية محض.

ـ يعود عون عن مرسوم حلّ المجلس النيابي، ويقدّم الحص استقالة حكومته لتشكّل حكومة وفاق وطني.

«لا تعليق» من محدِّثه. إنّما، بعد فترة من الزمن، وأثناء وجوده في باريس، يتلقى أبو سليمان من «الحملة الاميركية من أجل لبنان» (لوبي متنفّذ كان يرئسه بيتر طنوس آنذاك ويضمّ في صفوفه، بوجه خاص، فيليب حبيب)، نسخةً عن محضر الاجتماع الذي ضمّ، في ١٤ ايار، جون كيلي، وزعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، جورج ميتشل، وجون ماكارثي، السفير الاميركي في بيروت، وفيه، يعارض الأول الحوار مع عون الذي يعني الاعتراف بشرعيته، بينما يأخذ الثاني على الخارجية المغالاة في تدارك المخاطر، فيكون الردّ «ان الفرنسيين حاولوا القيام بمسعى لدى الجنرال، فباءت محاولتهم بالفشل». اخيراً، يؤكّد الثالث، أي ماكارثي، أنّ عون يرفض رأساً أي اتفاق، مقترحاً دعم نظام الهراوي بمنحه مساعدة مالية لا عسكرية.

وفي باريس، يجتمع ابو سليمان بباتريك لوكلير، رئيس قسم شمال افريقيا والشرق الأوسط في الكي دورسيه، بحضور سفير فرنسا في لبنان رينيه ألاّ. فيُقال له: «نحن ندعم اتفاق الطائف ووساطتكم».

أما الابراهيمي الموجود في العاصمة الفرنسية، آتياً من واشنطن، حيث التقى كيلي واطّلع منه على التسوية التي اقترحها الوسيط اللبناني، فيبدو متردّداً إذ: «ما الذي يضمن لي أن الجنرال، بعد موافقته

على الخطة المقترحة، لن يبادر، فور مغادرتي، إلى الاعلان أن موقفه قد أثمر، وأن زيارتي هي بمثابة اعتراف بشرعيته؟ ويضيف الابراهيمي إن عليه، على كلّ حال، أن يعود إلى أعضاء اللجنة الذين يجتمعون في جدّة عشية قمة بغداد ليعرض عليهم الخطة.

في الفاتيكان، يلتقي ابو سليمان، في غياب الحبر الأعظم الموجود في المكسيك، المونسنيور جان ـ لويس توران، المسؤول عن الملف اللبناني، والمونسنيور لويجي غاتي. ويكون عليه أن يوضح لهما، قبل كل شيء، أن ما يدور في بيروت الشرقية ليس حرباً أهلية، كما يميلان إلى الاعتقاد، بل إن «شعباً بأسره محتجز كرهينة، وهو ضحيّة مذبحةٍ حقيقية، جسدية ومعنوية». ثم يشدّد على أن الفاتيكان وحده يمكنه وينبغي عليه أن يرمي بكل ثقله لإنقاذ مسيحيّي لبنان، بصفته المرجع الكاثوليكي الأعلى.

وفي معرض الجواب، يُقال له «إن قداسة البابا يشعر بالخذلان والمهانة نتيجة أحداث المنطقة المسيحية. فهو يرفض العنف الذي لا مبرّر له، أياً تكن الأسباب أو الأهداف المتذرَّع بها.» والحلّ في لبنان الذي يأتي «في مقدّمة أولويات الحبر الأعظم» يكمن في العناصر الثلاثة التالية: وقف القتال، وبدء حوار مسيحيّ ثم لبناني، وصيانة وحدة الكنيسة المارونية.

لا شك في أن الفاتيكان محقّ تماماً في قلقه على مصير الأقلية المسيحية. وبوضوح، يقول كلوفيس مقصود، ممثّل الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، «إن الموارنة أسهموا في إضعاف، لا بل في الحطّ من قدر المراكز الاساسية الثلاثة التي يشغلونها والتي تشكّل ركائز الدولة، أي رئاسة الجمهورية، وقيادة الجيش والبطريركية». ثم يشير مقصود إلى أن: «رئيس الدولة مهجّر، وقيادة الجيش مقسّمة (إلى أربعة أقسام على الأقل)، ورئيس أكثر الكنائس نفوذاً مهان، وقد وُزّعت في أرجاء العالم كلّه صور تحقيره»... مضيفاً أنه «ينبغي على المسيحيين، والموارنة بخاصة، أن يدركوا أنّ عليهم، من أجل إنقاذ البلاد، التخفيف من غلوائهم وأخذ الضرورات الاقليمية في الاعتبار. ذلك أن «سياسة

واقعية» تجاه سورية لا تزال أفضل وسيلة لاستعادة سلطة الدولة واحياء المؤسسات الشرعية، وإلاّ، فإنّ لا مسؤولية اللبنانيّين وعدم نضجهم سيقنعان المجموعة الدولية أخيراً بإبقاء الورقة اللبنانية في يد سورية».

ثم يستأنف شاكر ابو سليمان، العائد إلى بيروت، جولاته المكوكية بين بعبدا، حيث يتحصّن عون، والأوبرلي، وهي بناية في منطقة جونية حوّلها جعجع إلى مقرّ لقيادته. بموازاة ذلك، يدخل القاصد الرسولي الجديد، المونسنيور بابلو بوانتي، على خط الوساطة. وفي هذه الأثناء، يرفع الابراهيمي مشروع ابو سليمان إلى «الترويكا» العربية والمسؤولين السوريّين على السواء؛ وفي وقت لاحق، يخبر الابراهيمي صاحب المشروع «أن اللجنة العربية آثرت عدم اتّخاذ أي قرار قبل قمة بغداد، وأن السوريّين لم يفصحوا عن رأيهم».

خلال غياب صديقه الحميم، حاول الأباتي نعمان، الذي بقي وحيداً في الساحة، أن يهدّىء الاجواء، ولكن، دون جدوى.

ذات أحد من منتصف أيار، وفي بهو دير مار انطونيوس في بيروت، كان الأباتي يمسك سمّاعة هاتف في كل يدٍ، متكلّماً بالأولى مع الأوبرلي، وبالثانية مع غرفة عمليات الجيش. كانت الساعة الرابعة والربع عصراً، والقذائف تتساقط بغزارة على جانبَيْ خطوط التماس الداخلية. وفيما هو يحاول التوصّل إلى وقف للنار يسري مفعوله في الرابعة والنصف، كان محدّثاه العنيدان يتبادلان الشتائم مستخدمَيْن الوسيط واسطة لذلك.

«لن نتوقّف إلاّ عندما يتوقّف الجيش عن قصفنا، قال القائد الميليشياوي، واسمه راجي، سنريهم من أيّ معدن نحن».

ـ «أنا ابن بعلبك، وسأهشّم وجه ابن بشري هذا» ردّد من جهته ضابط رفيع في الجيش.

لقد وصل بهما الأمر إلى هذا الدرك. فانفجر الأباتي غضباً: «إذا استمرّيتما على هذا المنوال، فسأعقد، أنا، مؤتمراً صحافياً أُشهِّر فيه بكليكما. تريدان أن تتقاتلا، إفعلا ذلك في صحراء، لا وسط المدنيّين».

ثمّ أقفل الخط وقد اشتدّ إحمراره؛ إلاّ أنه حصل على وقف لإطلاق النار.

من الآن فصاعداً، ستكون الوساطة مقتصرة على الناحية الانسانية فقط. وسيحاول نعمان، عبثاً، أن ينال موافقة الطرفين على عقد لقاء مصالحة، في العراق أو في الفاتيكان. فيوافق جعجع، وهو المناور البارع، واضعاً نفسه بتصرّف الكرسي الرسولي، حتى أنه يعلن استعداده للرحيل إن رحل نزيل بعبدا، «أمّا إذا بقي فسأبقى أنا أيضاً». لكنّ عون رفض. مع ذلك، فإن الأباتي، الذي لم تكن علاقاته بالجنرال وديّة جداً، سيحاول إقناعه بالاستقالة، على الأقل من منصبه كرئيس حكومة، وأن يترك مكانه لفاروق ابي اللمع، فيرفض من جديد. عندئذٍ، لم يعد بمقدور نعمان أن يتمالك نفسه مدة أطول: «ما الحلّ الذي تطلبه؟ فأنت عقبةٌ وليس لديك ما تعرضه على اللبنانيّين، على المسيحيّين». لكنه يدرك أن عون يراهن على تحوّلات سياسية إقليمية.

ويظهر بوضوح الطابع الحاسم للنفوذ الخارجي عندما تفرض بغداد فرضاً، قبل أيام من قمة ٢٨ أيار، الهدنة المستحيلة حتى ذلك الحين. يوفد الجنرال عون إلى العاصمة العراقية اللواء فؤاد عون فيما توفد القوات اللبنانية بيار رزق. وهناك، يجتمعان بطارق عزيز الذي لا يخفي استياءه: «هذا، إذاً، ما تفعلانه بالأسلحة التي نزوّدكما إيّاها...»

ويتمّ التوصل إلى اتفاق من ثلاث نقاط: وقف اطلاق النار، وقف الحملات الاعلامية وحرية الملاحة البحرية. غير أنه لن يُحترم من هذا الاتفاق سوى بنده الأوّل. ولعدم إثارة سورية، ارتؤي ألاّ يُعلَن وقف النار من بغداد، وتُرك للأباتي نعمان أن يفعل ذلك في السادس عشر من أيار. ومنذ ٢٠ أيار، أعيد بشكل تدريجي فتح المعابر داخل القطاع المسيحي. لكنّ الأباتي نعمان لم ينخدع، بل كان يعي عدم جدوى جهوده. لذلك يقرّر في نهاية المطاف التنحّي، بعد أن أنهكه التعب وأضناه الحزن والقلق. وقد تخاصم تقريباً مع بطلَيْ النزاع بعد أن قال لهما حقيقة رأيه فيهما وفي موقفهما. جرت بينه وبين جعجع مشادّة حادّة، غداة حادثة الباص المدرسي قرب المتحف حيث قضى ثلاثة طلاب

وخمس عشرة معلّمة احتراقاً، ضحية قنّاصةٍ من القوات اللبنانية على الأرجح ـ مع انها أنكرت ذلك ـ متمركزين على سطوح بنايات الأشرفية. وقرّر عندئذٍ الاختلاء في دير مار شربل في عنّايا. «لقد احترتُ، قال، فأنا لم أعد أفهم لماذا تهدأ ولماذا تعود فتشتعل من جديد. لديّ إحساسٌ واضحٌ بأن القرار ليس في يد عون ولا في يد جعجع، وبأنهما دميتان. أما الذين يحرّكون الخيوط فهم في موضع آخر»[٣].

وبعد أشهر، حين أصبح أشدّ اشمئزازاً منه في أي وقت مضى، كتب نعمان هذا الإقرار المؤلم: «ليست هذه الحرب سوى تصفية حسابات بين ميليشياويّين. فالذين يحيطون بالجنرال (جماعة مكتب التنسيق، فؤاد ابو ناضر، جبران تويني، داني شمعون، وليد فارس...) يريدون إشعالها لأنهم أصحاب ثأر، وقد لعب عون دور شاهد زور. فهم استخدموه لأنه يحسن مخاطبة الجماهير. أمّا جعجع، فالحقد يعميه. وأمّا البطريرك، فقد اعتقد، بناءً على نصيحة الاميركيين، أنه من المستحسن أن يؤيّد الطائف. ومن جهتي، أخيراً، فإني بذلت المستحيل لإنقاذ المجتمع المسيحي. إنما الآن، انتهى كل شيء»[٤].

بدأ شهر أيار يقترب من نهايته. وعون، الذي شرع منذ مدة في انفتاحٍ سياسي مدروسٍ باتجاه وليد جنبلاط، والذي أقام أنصاره في «الجبهة اللبنانية الجديدة» جسوراً مع الرئيس السابق سليمان فرنجية، يراهن الآن على زيارة الابراهيمي القادمة. فهو يرى أنه إذا كان الاميركيون يريدون فعلاً الوصول إلى حلّ، فانهم سينصحون اللجنة العربية بإشراكه في المشاورات. غير أنه لم يكن ينوي الأخذ ببنود الطائف إنما بالأحرى قلب الطاولة مستفيداً من التقاء عدّة قوى فاعلة حول طروحاته، وهي قوى لا تمنح اتفاق الطائف تأييداً مطلقاً. وهكذا، قد يجعل العرب يتقبّلون فكرة طاولة مستديرة للأفرقاء اللبنانيّين، ترسم أطر «طائف ٢» ، أو «طائف+ فاصلة»، حسب تعبيره.

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، آخر أيار ١٩٩٠.

(٤) مقابلة مع المؤلّفة، ٤ تشرين الأول ١٩٩٠.

أما سمير جعجع فقلق. ذلك أن نداءه إلى الشرعية واعترافه بالطائف لم يُخرجاه من عزلته، على رغم جولات الوزير الياس الخازن والعميد ايلي حايك على ثكنات الجيش والمؤسسات العامة الخاضعة لسيطرة القوات البنانية. وأدرك تماماً أن زعماء بيروت الغربية المقرّبين من سورية يكنّون له العداء، سواء كانوا وزراء أم رؤساء أحزاب أم وجهاء. حتى ان له مع بعضهم، مثل وليد جنبلاط وسليمان فرنجية وايلي حبيقة، قضايا عالقة ينوون تسويتها. وهو يعلم أن الرئيس الهراوي، الذي هو على اتصال غير مباشر به، لا يستطيع شيئاً، لأنه أسير اثنين: الطائف، أولاً، غير القابل للتعديل (وهذا يعني الاستمرار في استبعاد عون منه) والمتعذّر تطبيقه بالقوة (وهذا يعني ابقاء الجنرال في بعبدا)؛ والسوريّين، ثانياً، لأنّه واقع تحت سلطتهم جغرافياً، سياسياً وعسكرياً، كما يعلم جعجع أن الجولات العديدة التي قام بها رئيس الجمهورية على الدول العربية (دول اللجنة الثلاثية، دول الخليج، مصر وليبيا) كانت محاولات شبه يائسة لإرخاء الطوق الدمشقي المضروب حول الحكم، وأن علاقات الهراوي بدمشق فترت قليلاً نتيجة هذه الجولات.

ولا يجهل جعجع كذلك أن الاميركيين يضعون ڤيتو على اعادة تجهيز الألوية الخاضعة للعماد اميل لحود، كما لو أنهم يريدون جعل أي تدخّلٍ في القطاع المسيحي مستحيلاً مادياً، أو أيضاً ليؤكّدوا قلّة صدقيّة حكومة الحص في تركيبتها الحالية. ولم يغب عن ذهن جعجع أبداً، رغم أن العطف الاميركي لم يكن ذا شأن كافٍ لتمكينه من الانتصار عسكرياً، أنه من غير الواقعي معاداة القوة العالمية الأولى، خصوصاً وأن الولايات المتحدة باتت طليقة اليدين على الساحة الدولية بعد انكفاء الاتحاد السوفياتي. وكان لجعجع، أخيراً، هذا الإقرار المرّ: «السوريّون يلعبون بنا. فهم يريدون الإبقاء على توازن الضعف بين القوات اللبنانية وبين عون».

في هذه المرحلة، يقترح جعجع حلاً «من شأنه أن ينقذ المناطق الشرقية ويحفظ مصالح الطرفين ويخلّصنا من السيطرة السورية»(...)

«فأنا مستعدّ لأن أربط مصيري بمصير الجنرال، قال لأعضاء لجنة الوساطة. لندخل معاً في حكومة الهراوي من موقع قوة. وسنتمكّن، بواسطة الاتصالات التي حافظنا عليها خلال سنوات طويلة، من تغيير موقف العواصم المعنيّة وتسويق فكرة إعادة النظر في الطائف». الجنرال لا يعارض الفكرة، لكنه يريد أن يعرف:

ـ ماذا سيكون موقف جعجع إذا حال السوريون (أو غيرهم) دون إقامة الهراوي في بعبدا؟

ـ إذا كان بمقدورنا عند الاقتضاء الاتفاق فيما بيننا متجاهلَيْن رئيس الجمهورية؟

«أجل»، يجيب جعجع دون تردّد عن السؤال الثاني. أمّا بالنسبة إلى السؤال الأول، «فسنحمّل الرئيس مسؤولية الفشل ونتنكّر للطائف معلنين أنه لم يعد يشكّل إتفاق سلام».

وعليه، يتصوّر شاكر أبو سليمان، وهو المتفائل دوماً، أنّ نهاية النفق لاحت له. وما كاد ينقل الأسئلة والأجوبة إلى المتحاربَيْن حتى دخل الفاتيكان على الخط من خلال قاصده الرسولي. فقد جاء الدعم في الوقت المناسب. غير أن أحد الديبلوماسيّين الغربيّين، ممّن هالتهم الطاقة التدميرية لدى الطرفين، كان يؤكّد فعلاً آنذاك أن :«الله وحده يستطيع إنقاذ مسيحيّي لبنان من غرقٍ تام».

الله؟ ولـمَ لا يكون ممثّلُ مار بطرس على الأرض؟ ولكن، هل بمقدوره أن يجترح معجزة؟...

الجنرال يلعب الآن أوراقه الأخيرة: انفتاحٌ على اسرائيل، إنّما على سورية أيضاً، وفي الوقت نفسه، معاداة الاميركيّين بضراوة متزايدة. وهو يستبعد أيّ امكانية حوارٍ مع جعجع، رغم ما سبق.

إن تعرّجات منطقه لغز غريب. وهذا نموذج عنها على لسان أحد المقرّبين منه: «ما دام الجنرال ضدّ الاميركيين، فهو، يستطيع البقاء في بعبدا؛ ولكن، ما لم يُقِمْ علاقاتٍ جيّدة مع الاسرائيليين، فهو لن يتمكّن من الإجهاز على خصمه». ليفهم مَن يستطيع الفهم.

إنه يتّجه إذاً نحو التقرّب من الدولة العبرية، الذي بدا أصعب مما

كان يعتقده. وعلاوةً على ذلك، يضع الجنرال شرطاً على الاسرائيليّين: اقصاء جعجع والكتائب، ويقدّم طلباً: الحصول على أسلحة وذخائر مجاناً. وفي ذلك دليل على عدم فهم الاسرائيليين الذين لن يتخّلوا اطلاقاً، فيما يتعلّق بالتحالفات، عن مغنم مكتسب من اجل أمل وهمي، والذين يشترطون، فيما يخصّ الأسلحة، تسديد السعر كاملاً.

وبسرعة، يتحرّر عون من الوهم «فاسرائيل، كما قال، تساند جعجع لتضغط عليّ»[٥]. بينما يذهب أحد المقرّبين منه إلى أبعد من ذلك، حين يقول: «تسعى القدس إلى إحراجنا أملاً في الحصول على ما تريده منّا». والبرهان؟ حادثة «الاطلنتيك ٣»، وهي سفينة الشحن العراقية التي كانت تنقل أسلحةً وذخائر مرسلةً (قبل نشوب المعارك بين المسيحيّين) إلى الجيش وإلى القوات اللبنانية مناصفةً. فقد تمكّنت هذه السفينة، بعد عدة حوادث طارئة، بينما توقّف قسري في مالطا، من الرسوّ في الناقورة الخاضعة للهيمنة الاسرائيلية، فكان أن سُلِّمت حمولتها كاملة إلى الميليشيا.

الجنرال لا يحبّ أن يعامَل بهذه الطريقة «فنحن لم نعد في ١٩٨٢» حسبما قال. وفي ٢٣ نيسان ١٩٩٠، يعقد مؤتمراً صحافياً لإظهار استيائه، ويندّد للمرة الأولى منذ ٣١ كانون الثاني، بالاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان بينما لا يشير سوى مرة واحدة، وكأنه يفعل ذلك على مضض، إلى الوجود السوري في البلاد.

إذاً، سيجهد عون الآن، مجازفاً بازعاج العراق الذي يخلي قنصليته في الحازمية، في إعادة تنشيط شبكة اتصالاته الموالية لسورية. فيغازل ايلي حبيقة، العدو اللدود لجعجع، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب وليد جنبلاط التقدمي الاشتراكي، وسليمان فرنجية، وكذلك وسطاء جاهزين على الدوام مثل فايز القزّي، رياض رعد، ومحسن دلّول... ويبوح بما يلي: «إن حرب التحرير أيقظت عند اللبناني الشعور الوطني وهدمت الحدود الطائفية. كانت الـ«لا» لسَوْرنة البلد؛ أمّا

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيار ١٩٩٠.

اليوم، فأقول «لا» لأسلمته من خلال وثيقة الطائف، وبما أنني لا أستطيع خوض المعركة على جبهتين سياسيّتين، فقد ليَّنتُ موقفي تجاه سورية، موقفي المبدئي ما زال هو هو، وجُلّ ما في الأمر أنني ألغيت التعابير العدائية»[٦]. لكنه يعود ويؤكّد عقب إدراكه الانتقادات التي أثارها انعطافه السياسي، أنه لم «يُعطِ شيئاً» للسوريّين (...) «اكتفيت بإلغاء الكلام الهجومي والجارح حول سورية المحتلّة والمنتهكة لحقوق الإنسان، واحتفظتُ بالقسم الثاني من مقولتي الذي ينادي بإقامة علاقات جيدة مع دمشق». في بداية حزيران، وبينما كان الرسل يقومون منذ ٢٠ آذار برحلات مكوكية بين دمشق وبعبدا، كان عون لا يزال في مرحلة النظريات والأفكار العامة تجاه السوريّين. وهو يؤكّد أنه «لم يُعطهم أيّ شيءٍ ملموسٍ ومحسوس وأنه لم يلتزم بأيّ شيء تجاههم». ولا السوريّون كذلك. فميشال عون لم يتلقّ منهم أسلحة وذخائر، ولا حتى بواسطة حبيقة، أو فرنجية أو الحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد أقرّ بأن ما «يستهلكه هو من احتياطيّه الخاص»[٧].

وبدوره، يؤكّد حبيقة[٨]: «كلاّ، لم يتلقّ ميشال عون أسلحةً من أي تنظيم موالٍ لسورية. ولا حتى رصاصة من عيار ٦ ملم. مع أنه طلب ذخائر لمصفّحاته من طراز ت ـ ٥٥، ولمدافع الميدان من عيار ١٣٠ ملم، وزيتاً لمخمِّدات مدافعه، وقطع غيار للدبابات السوفياتية الصنع: محرّكات، مُفاضلات، علب سرعة... لكنّ الجواب كان سلبياً دائماً. وقد قال لي ذات يوم، بشيءٍ من الفظاظة: «كيف يمكنني ألاّ أشكر الاسرائيليين إذا فتحوا لي مرفأ ضبيّه؟» وشكر الاسرائيليين يعني التعامل معهم، فأجبته عندئذٍ: «إنه خيارك، لكنّ هذا يعني أنك تصبح عدوّنا، وبالتالي، الرجل الذي يجب إسقاطه»، فردّ عون: «لا أحد أعطاني شيئاً»»، ويضيف حبيقة: «الاسرائيليون أيضاً لم يعطوه شيئاً،

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيار ١٩٩٠.
(٧) المرجع نفسه.
(٨) مقابلة مع المؤلّفة، ١١ أيلول ١٩٩٠.

غير أنّه لم يقطع الجسور معهم، لقد أبقى عون على صلاته مع عرفات، مع العراق، مع اسرائيل، وكان يسعى بموازاة ذلك إلى ايجاد الطريق المؤدّي إلى دمشق. والشيء ذاته بالنسبة إلى سمير جعجع».

بيد أن الجنرال يعلم أنّ خصمه يموّن بانتظام بالأسلحة والذخائر. ويعلّق الأباتي نعمان[٩] على ذلك بالقول إن الاسرائيليّين ساعدوا القوات اللبنانية عندما مدّ عون يده إلى السوريّين، وكذلك فعل العراقيون. فالأمر عبارة عن تحالفاتٍ تكتية، لا استراتيجية».

حافظ الأسد ـ وكم يكرِّر قول ذلك ـ رجل براغماتي. فهو لا يريد أن يُمنى الجيش اللبناني بهزيمة، ويرغب في رؤية القوات اللبنانية خارج بيروت. لذلك، فإنه يصغي بطيبة خاطر إلى رسل الجنرال في المحادثات التي تدور وراء الكواليس، وعون مسرور بذلك. ثم إن «أحدهم» نقل إليه فحوى حديثٍ جرى بين أحد كبار الديبلوماسيّين المعتمدين في دمشق وبين الرئيس السوري. وفيه ردّ الأسد على محدّثه، الذي كان مندهشاً للعطف السوري حيال الجنرال، رغم تهجّمات هذا الأخير، بالقول: «لم أسمع شيئاً».

يا له من رجل براغماتي، حافظ الأسد. واأسفاه! ذلك أن عون يغالي في شروطه: فهو يطالب، مقابل موافقته على شنّ الهجوم النهائي على الاشرفية، بالحصول على إعادة النظر في اتفاق الطائف وإبعاد الياس الهراوي من الرئاسة. وهكذا، تقلع دمشق عن متابعة الحوار، فيستخلص الجنرال مغتاظاً: «أنّ العلويين، مثلهم مثل الاسرائيليّين، يريدون التعامل مع مسيحي مستضعف. فهم يريدوننا تحت سيطرتهم حتى لا يعود لنا أيّ وزن»[١٠].

ويدرك عون أنه لن يستطيع المساومة مباشرةً مع سورية، فيتخلّى عن الابتزاز العسكري («ألغي جعجع وتضمنون مستقبلي السياسي») ويؤثر الانتظار ريثما تنهار الميليشيا من الداخل، مراهناً على انشقاق

(٩) مقابلة مع المؤلّفة، آب ١٩٩٠.
(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيار ١٩٩٠.

صفوفها. لقد بات بإمكانه التأكيد أنه «لا معارك عسكرية بعد الآن في الشرقية». ولا حتى مع بيروت الغربية، لأنه قرّر أن يلعب ورقة الانفتاح. فالاتصالات مع حبيقة، وجنبلاط والحزب السوري القومي الاجتماعي لم تكن للتحاور مع دمشق فحسب، إنما أيضاً لزيادة عزلة القوات اللبنانية، والتخلّص من هذا العبء «بإلقائه» على اكتاف الآخرين. وها هو يكرّر قوله: «قضية النزاع مع جعجع ليست فقط قضيتي. فالمشكلة مشكلة الميليشيات، وهي شأن الدولة. فَلْتتكفّل بها كل الأطراف الأخرى! أمّا أنا، فقد ألعب يوماً دور الحَكَم، إذا اقتضى الأمر».

ولأجل ذلك، يملك الجنرال اداة حديثة العهد، هي الجبهة اللبنانية الجديدة، التي كانت قد باشرت، كي تعطي عون بُعداً وطنياً، اتصالات في كل الاتجاهات بهدف تجميع القوى المعارضة بشكل أو بآخر لاتفاق الطائف. ولكن، ماذا يمكن للعونيّين أن يأملوا بعدُ من حملتهم الشرسة لمعارضة الطائف؟ ألم يؤكّد محسن دلّول بشكل صائب «أن اتفاق الطائف، وإن كان قد نزع من الموارنة امتيازاتهم وقلّص دورهم السياسي، فإنه يعطيهم اكثر مما قد يأملوه اليوم، نظراً لحجمهم الديمغرافي ولرداءة زعمائهم، السياسيّين منهم والروحيّين».

إن كل الاطراف، سواء كانت معارضة للطائف أم لا، تسلّم بهذا الاتفاق، ما عدا الفريق العوني الذي لا يزال متمسّكاً بموقفه. فالجبهة اللبنانية الجديدة تتحرّك في كل الاتجاهات، وتقابل حتى المرشد الروحي لحزب الله، الشيخ محمّد حسين فضل الله. وبسذاجة، يعتقد هؤلاء الاعضاء الجدد أن بإمكانهم إيقاف «مكنة الطائف»، بإقناع محاوريهم بصوابية فكرة الطاولة المستديرة حيث يطرح كل طرف مآخذه وتصوراته للحل. ويبدو أن اللبس حصل في هذه المرحلة. فالجبهة اللبنانية الجديدة لم تفهم أن الطائف لا يُمسّ، ولا رفْض فرنجية تأييد عون صراحة (نُقل عنه قوله: «لا أريد إغضاب السوريّين»)، ولا تحفّظ حبيقة في دعم شعار «أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار».

لم يبقَ سوى وليد جنبلاط وجبل الشوف ليعلّق الجنرال وأنصاره آمالهم عليها. إلاّ أنه يتّضح للزعيم الدرزي، شيئاً فشيئاً، أن النزاع المسيحي ـ المسيحي وُجد ليبقى وأن «خطوطاً حمر» غير منظورة رُسمت داخل القطاع المسيحي لتسريع النزف وسط فريقيه المتخاصمَيْن. ثم أن هذا «الستاتيكو» العسكري المفروض، المتلازم مع هجرة اليهود السوفيات إلى الأراضي العربية المحتلّة، حمل الكثير من المحلّلين على الاستنتاج بأن لبنان آيل إلى التفتّت، وأنّ مخطّط توطين الفلسطينيّين وتهجير المسيحيّين القسري عاد لينفّذ من جديد. بالفعل، في أواخر نيسان، لم يعد جنبلاط يخفي قلقه ليكون أول مَن يدقّ ناقوس الخطر، «فبعد الانتهاء من المسيحيّين، سيأتي دور الدروز» حسب اعتقاده. فما يخشاه مباشرةً، هو خطر توطينٍ فلسطيني في شرق صيدا، بالقرب منه. لذا، يقوم بإخلاء جبهة سوق الغرب وبنقل العديد والعتاد إلى اقليم الخروب، مقابل الفلسطينيّين. وبما أن اكثر ما يخشاه هو «غزو» شيعيٌ وفلسطيني للشوف وعاليه، فقد مدّ يده للمسيحيّين مبدياً رغبته في إعادتهم إلى قراهم المهجورة منذ «حرب الجبل» عام ١٩٨٣. غير أن جنبلاط يفتقر إلى الامكانات اللازمة لذلك. فإعادة تعمير القرى وإعادة تأهيل البنية التحتية تتطلّبان الكثير من الأموال. ولهذه الغاية، يكثّف الحزب التقدمي الاشتراكي نداءات المساعدة الموجّهة إلى الشرعية، ويصيح جنبلاط عالياً: «ينبغي تفعيل مجلس الجبل، فلماذا يكون هناك مجلس للجنوب فقط؟» (الذي يرئسه نظيره الشيعي نبيه بري). لكنه يعلم أن الطائف، كونه إنجازاً سنّياً، يهمل الدروز، وأن المحور الدرزي ـ الماروني لجبل لبنان التاريخي سيجد صعوبة في الانبعاث من جديد.

وهكذا، فإن جنبلاط المغتاظ، المُحرَج والقلق ازاء تآكل نفوذه، يشنّ حملةً ضد الحكومة، التي هو مع ذلك عضو فيها، ويقاطعها. في هذه المرحلة بالذات، يمدّ له الفريق العوني يده ويفتح حواراً معه. فيبدي جبران تويني نشاطاً بارزاً ويقابله سرّاً، لأول مرة، في مكتب خاله مروان حمادة، في الحمراء. ثم تأتي زيارة وفدٍ من الجبهة الجديدة

للمختارة، برئاسة توني وليس شمعون، لأن مثل هذا الالتزام العلني لابن كميل شمعون و«زعيم» دير القمر سيكون له بُعد مختلف لم يشأ ـ أو لم يستطع ـ الطرفان اضفاءه على الزيارة لتكون مناسبةً لوساطةٍ ذات صدى مهمّ.

من شأن هذا الانفتاح، قبل كل شيء، أن يعوّم كلاً من جنبلاط وعون سياسياً، فكلاهما يبدو مقتنعاً ـ وإن كان جنبلاط سيؤكّد العكس فيما بعد ـ بأن التحالف الدرزي ـ المسيحي التاريخي هو العمود الفقري للبنان، وأنه سيؤدّي إلى إعادة خلط الأوراق ويشكّل، بالتالي، خطراً على كلّ الذين يطبخون خطة تسوية، بمن فيهم عرّابي الطائف. وهكذا، ينشأ التعاون بين العونيّين والدروز بادىء الأمر في منتهى السريّة، ويجري الحديث عن إعادة فتح طريق كفرشيما ـ الشويفات، وعن إعادة الاتصالات الهاتفية بين منطقة عالية ـ الشويفات والمتن الجنوبي، على ان كلاً من جنبلاط وعون يدرك أنهما يسيران وسط المخاطر؛ ويقول عون[١١] شارحاً الخطوة: «سيتبادل الناس الزيارات وستتّم عودة المسيحيّين إلى قراهم بصورة طبيعية، من دون اعلان سياسي أو وساطة». أما الجبهة اللبنانية الجديدة، التي التقت جنبلاط مرتين أو ثلاث، ثم معاونيه في الحزب التقدمي الاشتراكي، خلال زيارات متبادلة، فقد عرضت مساعدة «الجيش العوني» في حربٍ محتملة ضدّ الفلسطينيّين في إقليم الخروب. كما بُحثت بينها مسألة المساعدة المالية لعودة اللاجئين المسيحيّين إلى قراهم، إلاّ أن الصناديق كانت خاوية...

يثير هذا الانفتاح على الجبل حماس الجنرال إلى حدّ أنه راح يبالغ في المراهنة عليه للخروج من المأزق وإيجاد حل بديل من كل الحلول المقدَّمة قبلاً. فيغدو مبتهجاً طيلة شهر حزيران، ويصرّح ذات يوم[١٢] «إن الأمر لم يعد مجرّد تحالفٍ درزي ـ مسيحي في الجبل، فقريباً سيحصل الانصهار بلا قيد ولا شرط. إنما يُستحسن التزام الصمت! إذ

(١١) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيار ١٩٩٠.
(١٢) المرجع نفسه.

ينبغي عدم التحدّث بعدُ عن الموضوع لئلا يُنسَف المشروع». منذ بعض الوقت، كان يؤمن بتحالف بين الاقليّات المسيحية، والدرزية والشيعية؛ أمّا اليوم، فهو متردّد. « لأنه، مع الشيعة، هناك خطر أسلمة البلاد. فعددهم غفير جداً، ولم يعودوا أقلية». وعن تقرّبه من الاحزاب المسّماة «وطنية» (الحزب السوري القومي الاجتماعي، حبيقة...) يقول: «اشترطتُ أن تتمّ ممارسة الحريات السياسية في إطار القانون، وذلك من أجل لجم التطرف واحتواء العمل السياسي لهذه الأحزاب».[١٣]

«إذا كان جنبلاط قد انطلق معي في هذا التحالف، يضيف عون معلّقاً، فذلك يعني أنه حصل على موافقة سورية واسرائيل، لأن جنبلاط عرف دائماً كيف يضع رجلاً في دمشق والأخرى في القدس».[١٤] غير أن عون مخطىء هذه المرّة، فعلاقات جنبلاط، سواء مع سورية أم مع اسرائيل، ليست مستقرة على الاطلاق. وقد انفجر خلافه مع الدولة العبرية بوضوح عندما قاطع مشايخ عالية والشوف الدروز، للمرة الأولى، وبناء على تعليمات جنبلاط، الاجتماع الديني السنوي لمشايخ الطائفة الدرزية في لبنان واسرائيل، المنعقد في البيّاضة في جنوب لبنان.

إن قراءة الأحداث في المنطقة وتفسير اتفاق الطائف هما، ربما اكثر من كلّ ما سبق، العنصران اللذان يبعدان الفريق العوني عن الحزب التقدمي الاشتراكي. فوزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر جهد في ربيع ١٩٩٠، وبمبادرة شخصية منه، في احياء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني ومسيرة الحل الديبلوماسي في الشرق الاوسط. إلاّ أن هذه المحاولة الأولى سيكون محكوماً عليها بالفشل. وكان العونيّون مقتنعين آنذاك بأن اتفاق الطائف هو جزء من «صفقة اميركية شاملة» للمنطقة. وعليه، فحين يلاحظ جنبلاط أن خطّة بيكر تتخبّط، يستنتج مستشارو عون المقرّبون: «أن الطائف ساقط هو الآخر»، وسيقول عون ذلك صراحةً في مقابلة مع رويتر، في ٢٦ حزيران: «خطة بيكر أصبحت من

(١٣) المرجع نفسه.
(١٤) المرجع نفسه.

الماضي، فلا سورية ولا اسرائيل أيّدتاها. والطائف، الذي كان ملحقاً لهذه الخطة، لقي المصير نفسه...» يخشى جنبلاط توطيناً فلسطينياً في الجنوب، أمّا عون فلا يشاركه حقاً هذا التخوّف. ذلك أن الأردن، بالنسبة إليه وإلى المحيطين به، هو الذي سيكون الدولة الفلسطينية المقبلة، ممّا يعني سقوط الملك حسين. أخيراً، وبخاصة، فإن الزعيم الدرزي لم يتنكّر للطائف ابداً، رغم كل تحفّظاته وانتقاداته، فجنبلاط يدرك فعلاً، أن هذا الاتفاق أرضيةٌ للنقاش، وتمهيد للمصالحة الوطنية وأن «رفضه معناه عودة الحرب الأهلية». وهو لا يستطيع، حتى لو أراد ذلك، «الخروج» من الطائف، في حين أن عون يرفض الدخول فيه. إذاً، لم يكن بمقدور الرجلين، حسب منطق الأمور، المضي بعيداً في تحالفهما الذي بدأ يقلق الكثيرين حتى وهو لّما يزل في مرحلته هذه. هذا ما دفع مستشاراً مقرّباً من الزعيم الدرزي، في معرض تعليقه على زيارات الجبهة اللبنانية الجديدة للشوف، وعلى انفتاح وليد جنبلاط على الفريق العوني، إلى القول: «كل هذا ليس سوى فولكلور سياسي؛ فوليد يتسلّى ويسجّل صدمة اعلامية ليس إلاّ».

ميدانياً، الجبهات باردة، ولم يعد هناك معارك بالمعنى الصحيح، بل أصبح الوضع مقتصراً على بعض المناوشات هنا أو هناك فيما يعاني السكان، شقاء مريراً نتيجة حرمانهم من الماء والكهرباء والمحروقات ومن المواد الغذائية الطازجة. وبات المجتمع عبارة عن مزيج معقّد من الخلايا العائلية الصغيرة التي تعيش في إناءٍ مغلق، منطوية على ذاتها.

لماذا إذاً كل هذا الحقد الأعمى وهذا اللاوعي الإجرامي؟ ردّاً على طبيب كان يسأل جعجع ناقماً: «هل فكّرتَ في آلام السكان المدنيّين؟» قال قائد القوات اللبنانية بتهكّم: «بصراحة، كلاّ، لأنني لو فكّرتَ في المدنيّين لخسرت الحرب. والأمر نفسه بالنسبة إلى عون».

وبدوره، يقول جورج عبد المسيح[١٥]: «استجبنا لكل طلبات عون، أعطينا كل شيء: مالية، مرفأ، وجعلنا سياستنا، بالرغم منا،

(١٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيلول ١٩٩٠.

مطابقة لسياسته، ومع أننا كنّا ضد «حرب التحرير»، فقد ساندناه فيها؛ ورغم قبولنا الطائف، آثرنا أن نتجاهله؛ هذا كلّه لم يكْفِه، بل أراد البندقية أيضاً. فلم يكن بإمكاننا أن نلغي أنفسنا». ويشير ريشار جريصاتي، المسؤول عن دائرة العلاقات الخارجية في القوات اللبنانية إلى «أننا في الفترة التي سبقت ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، كنّا قد بدأنا محادثات مع بعض العونيّين، ومنهم عامر شهاب، حول إمكانيّة توسيع الحكومة بضمّ القوات اللبنانية إليها. كنّا نتطلّع إلى تنظيم القطاع المسيحي سياسياً، واقتصادياً وديبلوماسياً».

لقد كان في ذلك اعتراف بشرعية عون، لكنّ الجنرال رفض إدخال جعجع في حكومته. وكان واضحاً لكل الذين يدورون في فلكه أن سياسته الوطنية مرتكزة على رغبة في توحيد الصفوف المسيحية تحت لوائه. «وعندما فشل في تحقيق ذلك من خلال الضربة التي وجّهها للقوات اللبنانية في ١٤ شباط ١٩٨٩، اختار الطريق الأخرى أي حرب التحرير ضد سورية». كما أكّد أحد ضبّاطه. وحسب هذا المنطق، فإن سياسة عون داخل المعسكر المسيحي كانت تحكمها منافسته لقائد القوات اللبنانية. وعندما أدرك هذا الأخير أن خصمه يعمل لانتزاع الزعامة المسيحية منه، آثر أن يعلن انضمامه إلى الطائف وإلى الشرعية المنبثقة منه.

إن ايلي حبيقة في وضع يمكّنه من التحدّث عن الصراع على السلطة في بيروت الشرقية، فيقول: «كانت نتيجة انقلاب ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ متوقّعة. أما ما لم يكن متوقّعاً، فهو انفجار مثل هذا الصراع في حين أن المشروعَيْن السياسيَّيْن المتواجهَيْن لم يكونا متناقضين، فميشال عون وسمير جعجع لديهما الأفكار السياسية نفسها: تقديم المصلحة المسيحية على ما عداها، هاجس ردود فعل قاعدتها، وجود الرهبان والكهنة والراهبات في عداد مستشاريها، وخيار الفيدرالية كنظام لحكم البلاد. فقد كان هدفهما، في الحقيقة، إقامة وطنٍ قومي مسيحي»[١٦].

(١٦) مقابلة مع المؤلّفة، ١١ أيلول ١٩٩٠.

ويضيف حبيقة: «عندما كنّا، في الماضي، نبحث مع بشير (الجميل) عن هدف، قدّم لنا منظِّر يُدعى انطوان نجم، وهو مدرِّس تكنّى باسم امين ناجي، ضابطاً في الجيش هو المقدّم ميشال عون. وضع نجم الإطار التاريخي والجغرافي ـ السياسي للوطن القومي المسيحي بينما أعطانا عون الجانب الاستراتيجي. وقد ظلّ هذا الأخير، حتى وفاة بشير، عضواً في فريقنا. فحرّر، بالتعاون مع نجم، كتيّب القوات اللبنانية الذي يحمل عنوان «أين أصبحت قضيّتنا؟»، والذي كان بمثابة سندٍ ايديولوجي للميليشياويّين. ومنذ ذلك الحين، حلّ صليب الحملات الصليبية محلّ الأرزة التي كانت لتاريخه شعار القوات اللبنانية. والحالة هذه، تأمّلوا ماذا يأخذ عون على الطائف: أسلمة لبنان...»

أهكذا يُنظر إلى الرجل في الأوساط الشعبية لبيروت الغربية؟ إن الشارع الإسلامي، خلافاً لكل التوقّعات، يؤيّده ـ ويفضّله، على أي حال، على جعجع ـ لأن المسألة في نظره تتعدّى وجود فريقين إلى وجود مشروعَين متناقضَين يتصارعان في القطاع المسيحي. فالجنرال يريد إعادة دمج المسيحيّين في محيطهم الطبيعي وإعادة التعايش، بينما الميليشيا هي «شيطان صغير» انعزالي، يرسم مخطّطات «للبنان مسيحي» أو في حال الفشل، لكانتون مسيحي.

ومن سخرية القدر أن هذه الحرب جعلت من جعجع مدافعاً عن الشرعية ومن عون «متمرّداً» يتزعّم منطقةً مسيحية. لقد قُضي الأمر، وعلى عون أن يرحل. أمّا القوات اللبنانية التي أظهرت صلابة وعناداً، فقد دعتهاواشنطن صراحةً، بلسان سفيرها جون ماكارثي، إلى التخلّص منه. بينما كانت سورية تقدّم له المساعدة بالتقتير، أي بالقدر اللازم لإطالة سقوطه إلى الهاوية...

لقد صدق الرومان: فالصخرة التاربيّة ليست بعيدة عن الكابيتول.

الفصل الثاني

بٱسم مار مارون

غير معقول! البطريرك الماروني يزور الرئيس الياس الهراوي في بيروت الغربية صبيحة ١٢ حزيران ١٩٩٠، يرافقه القاصد الرسولي، كما لو أن المقصود هو إضفاء طابع رسمي أشمل على دعم الكنيسة لاتفاق الطائف. الصحافيون أنفسهم لم يصدّقوا ما تراه عيونهم مع أنهم رأوا كثيرين غيرهما. وفي أقل من ساعة يعمّ الخبر البلاد من أقصاها إلى أقصاها، بعد أن نقلته محطات الاذاعة وقنوات التلفزة؛ انها عملية ناجحة، إعلامياً على الأقل، بالنسبة إلى الفاتيكان الذي يسعى على التوالي إلى: ردّ الاعتبار إلى بكركي، إعادة اللحمة إلى الجناح المسيحي ومصالحة اللبنانيّين فيما بينهم. يا له من برنامج واسع.

لسبعة أشهر خلت، كان رجلاً مُهاناً، مهيض الجناح وقد انتقل سرّاً إلى الديمان، مقرّ إقامته الصيفي. إذ أنه، عشية ذلك اليوم، اقتحمت مجموعة من الشبّان العونيّين المتهوّسين المقرّ البطريركي في بكركي وحقّرته. فما كان من القوات اللبنانية، الراغبة في تشويه صورة منافسها، إلاّ أن وزّعت في لبنان وفي أقاصي الأرض صور رئيس الكنيسة الاكثر نفوذاً في البلاد وهو يتلقّى، جاثياً على ركبتيه، سيلاً من إهانات أنصار الجنرال.

أوساط بيروت الغربية السياسية استاءت، فأعرب سليم الحص عن سخطه. في حين أن عاكف حيدر، نائب رئيس حركة «أمل»

الشيعية، صاح معبّراً عن شعور المسلمين: «بكركي مقام وطني رفيع، وهي ليست رمزاً للمسيحيّين وحدهم، كما أن لبطريرك الماروني هو بطريرك لبنان كله»[1].

وهكذا، فإن البطريرك صفير، الذي أُذِلّ بوقاحة، ودُفع بالأيدي وأُرغم حتى على إعلان موقف منحاز، بات يشعر بأن الاحداث تجاوزته، وبأنه عاجز عن الاضطلاع بدور الوسيط ـ الموازن ـ الحَكَم المفروض أن يلعبه. لذلك قرّر، وهو الذي لا يتعاطف مع أيٍّ من القائدَيْن المتحاربَيْن، أن ينسحب من الحلبة. وهو، بفعله هذا، يعطّل المهمة التي يودّ الكرسي الرسولي منه أن يؤدّيها.

لقد هُزمت الكنيسة بالنقاط، حسب تعبير المعلّقين الرياضيّين. بيد أن ظاهرة التآكل كانت بدأت قبل ذلك بكثير. وبالتحديد، حسب اعتقاد أهم المعنيّين، غداة غياب الكاردينال المعوشي، أحد البطاركة البارزين ممّن قادوا رعيتهم بكل حزم.

إن الأزمة ناتجة من بحث طويل عن توازنٍ داخلي أضحى عسير المنال بفعل تركيبة البلاد الاجتماعية ـ السياسية. والشعور الجماعي المسيحي كان دائماً يتأرجح بين نزعتين: نزعة الكنيسة ـ الحصن، أي الوطنية، ونزعة الكنيسة ـ الانفتاح، أي العالمية.

فجاء التمزّق الداخلي لينضاف إلى هذه الازدواجية التي تعانيها كنيسةٌ واقعة في تجاذب بين غريزتها الطبيعية ـ ارتباطها العميق بالأرض ـ ووظيفتها الرسولية، بين الانطواء في الجبل، حيث جذورها التاريخية، والانفتاح على السهل والداخل العربي، أي العودة إلى دعوتها الرسالية. وبالفعل، لا تزال الكنيسة المارونية متردّدة بين شرقيّتها وبين تبعيّتها للبابا، رأس الكاثوليكية اللاتينية. أي بتعبير آخر، بين يانوح[2] وروما، بين الجغرافيا والتاريخ. ومن زاوية ما، فإن

(١) مقابلة مع المؤلّفة، ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢) أصبحت يانوح أول مقرّ للكرسي البطريركي الماروني في لبنان (سنة ٩٣٨) بعد هدم دير مار مارون على نهر العاصي.

الروم الارثوذكس محقّون عندما يؤكّدون أنهم أقرب من الموارنة بكثير إلى توجيهات الفاتيكان في ما يخصّ الحوار، والانفتاح والارتباط بالمحيط المباشر.

«إن المسيحية في لبنان، المقترنة ببنيةٍ سياسية طائفية، تجد نفسها مكرهةً على التصرف خلافاً لمتطلّبات دعوتها. فقد غدت ديانة دفاع ذاتي أو تأكيدٍ ذاتي سياسي، محكوماً عليها بمواجهة ديانة أخرى(...) إن الطوائف المسيحية تستعرض أعداد مؤمنيها المرّة تلو المرّة، وذلك بكثير من القلق، إن لم يكن من اليأس». هذه السطور هي للأب بشارة صارجي، وهو راهب باسيلي ـ مخلّصي درّس الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس (الكسليك)، ويعود تاريخها إلى ميلاد ١٩٦٨. ذلك أن مجلة «لوريان الثقافي» أصدرت آنذاك، تحت إشراف الأب هكتور الدويهي، ملفّاً خاصاً بعنوانٍ موحٍ: «كنيستنا في معرض البحث» سجّل، لأول مرة، مغامرة علنية صريحة في اجراء فحص ضمير ثوري. وقد شاركت اسماءٌ بارزة في عملية تأمّل حقيقي، وإعادة نظر في دور الكنيسة وموقعها في لبنان. وكان للأرشمندريت جورج خضر، الذي صار مطراناً، نصٌ لا يزال ينطبق على واقع الحال، إذ قال: «الكنيسة عندنا وقعت في التجربة اليهودية. فقد ارتضت أن تكون مجتمعاً مغلقاً (...). لم تعد الكنيسة بصورة أساسية إنجيلاً نحمله، بل طقوساً وعاداتٍ نحافظ عليها، وامتيازات نناضل من أجلها. ومن هذا الموقع، لا تفصلنا غير خطوة واحدة عن طائفية دستورنا». ثم أضاف:« إن مسيحيّي هذه البلاد لا يقرّون لأنفسهم إلاّ بوظيفة حفظ الذات النرجسيّة». أمّا المونسنيور يوحنا مارون، رئيس كهنة كاتدرائية مار جرجس المارونية ومندوب لبنان السابق لدى الاونيسكو، فقد تساءل من جهته عن «فائدة الكنيسة، مستقبلياً، بالنسبة إلى المجتمع اللبناني».

لا شكّ في أنّ هذا التفكير الجريء كان يندرج في نطاق التوجّه المباشر للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥)، وكان المطران غريغوار حدّاد، الذي نُحيّ منذ ذلك الحين، يتساءل: «ماذا فعلنا في لبنان

بالقرارات الصادرة عن المجمع؟». ذلك أن الكنيسة اللبنانية، نتيجة عدم رغبتها في تجسيد إرادة الاصلاح التي برزت بعد ثلاث سنوات من المجمع الفاتيكاني الثاني، ونتيجة عدم تمتّعها «بجرأة ابناء الله» هذه، غاصت في الرمال المتحرّكة للسياسة الطائفية التي أفضت إلى الحرب. ولم تكن الازمة التي بلغت أوجها مع تفجّر القطاع المسيحي سوى النتيجة المنطقية لكل تلك السنوات من التردّد. وإذ أفاد السياسيّون، والأحزاب، والميليشيات ثمّ الجنرال عون من موقف البطاركة الوَجِل، وجمود المؤسسات الكنسية وإعداد الاكليروس الناقص، أخذوا يستغلّون الكنيسة لخدمة اهدافهم. أما هذه الأخيرة، التي لم تحسن تجاوز جدلية ازدواجية المسكونية ـ الإنغلاقية، فقد ألْفَتْ نفسها أسيرة هؤلاء. أصبحت صورةً مصغّرة عن الطائفة المارونية تعكس تمزّقاتها وخياراتها. وهي، بإيثارها أن تكون الكنيسة ـ الملاذ والحصن، زادت في جشع المسيحيّين وتعطّشهم للسلطة. فكيف نتعجّب بعد ذلك إذا انتهى بهم المطاف، حين انطووا على ذواتهم، إلى التقاتل فيما بينهم؟

عندما باشر الفاتيكان مسعاه التوفيقي، وجد نفسه بسرعة أمام مأزق صعب هو: التصرّف بحيادٍ كلّي ازاء مَن هم مع الطائف ومن هم ضدّه، لاسيّما وأنه كان هناك، وسط رجال الدين الموارنة، مؤيّدون ومعارضون. فالأباتي بولس نعمان، مثلاً، لا يؤيّد عون اطلاقاً، لكنه مع ذلك ليس من أنصار الطائف، ولا الولايات المتحدة. إذ يتعيّن على المسيحيّين، حسب هذا الراهب الشجاع، أن يبنوا «أمّة مسلّحة» ومحاربة بالتالي للجيش السوري. أمّا رئيسه وخَلَفه على رأس الرهبانية اللبنانية المارونية (الكسليك)، الأباتي باسيل الهاشم، فقد اختار الاعتراف بالشرعية المنبثقة من الاجتماعات النيابية المنعقدة في المملكة العربية السعودية.

لكن، إذا كانت الرهبانيات المختلفة (اللبنانية، اليسوعية، الانطونية) قد أعلنت، بصراحة متفاوتة، مواقف حول المسائل الزمنية، فان الهرمية المرتبطة مباشرةً بالبطريركية كانت عرضةً لتوتّرات مؤلمة

أُبقيتْ طي الكتمان، حفاظاً على وحدة الجسم الكنسي، الضرورية والحيوية. من هنا «صمت الكنيسة» الذي شجبه أنصار الجنرال عون، خصوصاً أثناء الحصار الذي فرضته حكومة الهراوي على المتنين في نهاية ايلول.

يريدونها أن تتّخذ موقفاً. لكنها لا تستطيع ذلك، ولو أرادت، بسبب انقساماتها الداخلية. فالقاعدة المارونية مناصرة لعون، ورسُلها يتوافدون إلى الفاتيكان للدفاع عن طروحات الجنرال. «لقد ركّز الكهنة والرهبان، كما شكا بمرارة ريشار جريصاتي، المسؤول عن العلاقات الخارجية في القوات اللبنانيّة، على وصفنا بالمافيات، بمهرّبي المخدرات وبالارهابيّين الذين يكرههم الناس»[٣]. ثم أضاف: «الانطونيّون هم اكثر من أساء الينا، لاسيّما الأباتي بولس تنوري، رئيس الرهبانيّة، هنا، والأب روفايل عون، في روما، الذي كان يمثّل الجنرال مباشرةً».

أمّا رهبانية الكسليك «المحاربة»، فكانت في حيرةٍ من أمرها. علاقاتها بالبطريركية ليست ودّية جداً، ثم إن شربل قسيس، رئيس الرهبانية في سنوات الحرب الأولى، أسهم في تكوين ميليشيا بشير الجميّل وفي تموينها بأسلحة اسرائيلية. فالكسليك جسّدت طويلاً عقيدة الدولة المسيحية، أو حتى دولة ـ معقل المسيحيّين، التي تشكّل القوات اللبنانية ذراعها المسلّحة؛ إلى أن ظهر عون الذي صادر الخطاب السياسي وجدلية التحرير اللتين كانتا قبلاً وقفاً على جعجع، والذي يملك فوق ذلك سلطة شرعية. هكذا التقى الجيش والقانون الدستوري، فأي شيء اكثر إغراءً؟ لذا، فإن المعارك بين المسيحيّين تدمي قلوب الرهبان الذين يشهدون، مع تبدّد الدولة المسيحية، تبدّد آخر أحلامهم.

لم يبقَ إذاً إلاّ توحيد المسيحيّين حول كنيستهم... هذا ما سيحاول الفاتيكان القيام به.

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيلول ١٩٩٠.

ساحة القديس بطرس، نيسان ١٩٩٠.

«المسيحيون يجازفون لا بمصيرهم فحسب، بل بمصير لبنان». هذه الحكمة قالها المونسنيور جان لويس توران، الذي أُوكِل إليه الملفّ اللبناني والذي سيشغل فيما بعد منصب «وزير الخارجية» في الكرسي الرسولي. ولّما وافقه محادثه الرأي بالتزامه الصمت، أردف الأسقف قائلاً: «لا وجود للبنان بدون الموارنة، ولا موارنة بدون بكركي. لذلك، ينبغي عليكم أن تبقوا متلاحمين وأن تكونوا القدوة. ومن الضروري أن تؤدّي الاجتماعات التي ستُعقد إلى نتائج ملموسة وأن ترسِّخ وحدة الكنيسة».

غير أن قمة بكركي في ٢٥ أيار لم تفِ بوعودها، بل أسوأ من ذلك: فقد كرّست تآكل القيادة الروحية المارونية، ممّا حدا بطاركة الطوائف الأخرى على العمل فردياً أو حتى الامتناع عن أي نشاط. وهكذا، قام البطريرك مكسيموس الخامس حكيم (روم كاثوليك) بوساطة بين عون ونائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، الذي هو مقرّب منه، قبل أن يجري اتصالات مع وليد جنبلاط وسليمان فرنجيـة. وهكذا أيضاً، لم يكن رافائيل الاول بيداويد (كلداني عراقي الجنسية)، الذي سبق أن أعرب عن تأييـده «حرب التحـرير»، يتـورّع عن اعلان مساندته لعون كلّما كان يزور بيروت.

أمـا هرميّـة الروم الاورثـوذكس، فاعتصمت بصمت مستهجِن، معـارضةً خيـارات الموارنـة معتبرةً إيّـاها انتحـارية، وأخـذت على اكليروسهم تسيّسه المتزايد. «فالروم الاورثوذكس، الذين يحكم عليهم وضعهم كـأقلية بـوقف طموحـاتهم السياسيـة عند حـدود حقـوق طائفتهم»، كما يقول غسان تويني(٤)، وبالدوران في الفلك الماروني، يفضّلون الاحتفاظ برأيهم. غير أنهم بالإجمال مؤيّدون لاتفاق الطائف، ويعتبرون «حرب التحرير» مفجعة، والمظاهرات المستمرة حول بعبدا غير مقبولة، والنزاع المسيحي الداخلي في الشرقية غير مسؤول، علاوة

(٤) Tuéni Ghassan: Une guerre pour les autres, éditions Belfond, p.120.

على كونـه يثبت صحة معـارضتهم لحصر مسيحيّي لبنان في حـدود كانتون خاص.

أمّا الكنيستان الارمنيّتان (الكاثوليكية والاورثـوذكسية) اللتـان عانتا طويلاً من ممارسات الميليشيـات، فقد الـتزمتا حيـاداً عاقـلاً مفضّلتَين البقاء بعيداً عمّا يجري.

كيف لا يكون عون مسروراً، وهو الذي سبق أن هـاجم رأس الهدرة(*) الأساسي؟

لقد كثُر الجدل حول انتماء الرجل الماسوني. والحقيقة انها المـرة الأولى منذ خمس وثلاثين سنة التي تعود فيها هذه الجماعة إلى الظهور. فرؤساء المحافل توجّهوا إلى بعبدا لتهنئة الجنرال، غداة تعيينه على رأس الحكومة العسكرية. كما أن الصحف، وبخاصة الأنوار» القريبة من عون، أخذت تنشر بياناتٍ حول اجتماعات الشرق الأكبر. فثارت ثائرة البطريرك صفير نفسه واتّهم الماسونيّين علناً بتدبير الحملة على بكركي.

ذات مساء، في كانون الاول ١٩٨٩، وبعد أيامٍ على التهديد الذي أطلقه رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً بعملية خاطفة ضد قصر بعبدا، كان عون في مكتبه يتناهى إلى مسامعه من الخارج ضجيج مظاهرات التأييد والصرخات والشعارات الموقَّعة لجمهور هائج محتشدٍ في الباحة الكبرى. خيّم صمتٌ طويل، ثم أشار عون بإصبعه إلى الخارج، وتكلّم كمن يخاطب نفسه قائلاً: «ما تسمعونه هناك ليس مجرّد ثورة سياسية، إنه ثورةٌ دينية قيد التحضير. فالجدران التي تفصل القاعدة عن القمة سوف تسقط. لماذا ينبغي أن تمرّ علاقة الانسان بالله عبر وسطاء؟ ولماذا الحواجز بين الطوائف؟ يجب الغاء الطقوس والشعائر التي هي كلّها بنى تعيق التفكير والحرية. فإبعاد كل هذا الطنين المتواصل عن الانسان يعطيه نوعاً من الطاقة الذرّية... أريـد تحريـر الشعب من الأغلال الاجتماعية، والسياسية والدينية، بحيث يولد مجتمعٌ جديد متحرّرٌ من

* الهدرة: أفعوان أسطوري ذو تسعة رؤوس (م).

كل هذه التصوّرات، ومتّحد في تعاليم الانجيل. لست أدّعي تأسيس طائفة جديدة على غرار الإنجيليّين الاميركيين. ولكن، يجب الانتهاء من الهرميّة، من المؤسسة الدينية»[٥].

في القرون الوسطى، كان يُحرَق المرء في الساحات العامة لأقلّ من هذا بكثير.

كلاّ، إن عون لم يؤسِّس طائفة، إلاّ أنه كان يحلم بإصلاح المجتمع، وحتى بتنظيم العلاقات بين الأفراد، بين الزوجين وضمن العائلة. وفي مساء يوم آخر، بينما كانت الأزمة مع «حكم الطائف» تبلغ ذروتها على كل الأصعدة وسكان القطاع المسيحي يتساءلون حول المستقبل، طرح عون مشروعه الجديد. كان يحلم بتنظيم الدورة الاجتماعية ـ التربوية في ستة بنودٍ يستند كلٌ منها إلى مقاطع ملائمة من الكتاب المقدس: العلاقة الزوجية «لأن كل شيء يبدأ هنا» وتنظيم الأسرة؛ التربية البدنية والحمية؛ الانسان والمجتمع، علاقات الإنسان بالوطن والدولة؛ النظام السياسي والواجبات الوطنية؛ علاقات الإنسان بالدين. وكان ينادي أيضاً بوضع شرَع خطيّة لممارسة كل المهن ـ بتعبير آخر، العودة إلى الحرفية.

من هنا، كانت الضربات العنيفة الموجّهة إلى الكنيسة، والمنضافة إلى ضربات الداخل والخارج على السواء. لكن، لا بدّ من الاعتراف اليوم بأن البطريرك نفسه لم يكن بعيداً عن الضعف الشديد الذي أصاب جسم الكنيسة الكبير. فقد نجح هذا الأخير، من خلال أسلوبه واستنكافه وتردّده (في الكثير من الأحيان)، في خلق إجماع ضدّه، سواء وسط الطبقة الحاكمة أم وسط الطبقات الشعبية.

وفي هذا الصدد، يقول أحد أصحاب المقامات العالية: «الكنيسة مؤسسة مركزية تتلقّى توجيهاتها من القمة. ويُفترض بالبطريرك أن يوجّهها، ويطلع الأساقفة المجتمعين في سينودس على المستجدّات، ويضعهم امام مسؤولياتهم. غير أن نصرالله صفير لم يفعل شيئاً من

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٤ كانون الأول ١٩٨٩.

هذا؛ فهو لم يكن يطلعنا على اتصالاته بالسفراء والوسطاء والسياسيّين، كما لم يكن يتطرّق من قريب أو بعيد إلى موقف الحكومات الاجنبية، أو إلى السياسة التي تنتهجها فرنسا، والولايات المتحدة وحتى الفاتيكان»[٦].

ومن النتائج المباشرة لهذا التشتّت على صعيد القرار المركزي، ازدياد تأثّر جسم الكنيسة بالتيارات الخارجية وبقيمة المنصب المادية وصراعات النفوذ الداخلية. وسيتحمّل مغبّة ذلك النائب البطريركي الشاب بشاره الراعي.

فهذا المطران النزيه، المثقّف والشجاع، كان يدرّس قانون الاحوال الشخصية في كلية الحقوق التابعة لجامعة القديس يوسف قبل أن يُعيَّن وكيلاً بطريركياً عام ١٩٨٦، في الوقت نفسه الذي انتُخب فيه صفير لكرسي البطريركية. وفجأةً، في اثناء السينودس المنعقد في بكركي بين الرابع والتاسع من حزيران ١٩٩٠، أُسندت إليه أبرشية جبيل، مما يعني بوضوح إبعاده. وقد أعتُبر هذا النقل بمثابة نكسة. كما أن السفارة البابوية علّقت على هذا القرار، الذي لم يُعلن عنه إلاّ بعد شهرٍ من اتّخاذه، والذي لم تحبّذه، بأن «الراعي أُبعد لأنه صاحب أفكار اجتماعية متحرّرة جداً».

أمّا المطران المنقول، فقد أوضح حتى من غير أن يحاول الإقناع «أنني أنا مَن طلبتُ إعفائي من مسؤوليتي كنائب بطريركي، لأنه لم يعد لديّ متّسع من الوقت للاحتفال بقدّاس والقيام برياضة روحية، واداء رسالتي الكهنوتية. كنت مشتاقاً إلى الحياة الرهبانية»[٧]. ثم أضاف بعد شيء من التردّد: «أقرّ مع ذلك بأنني لم أكن أتوقّع نقلي إلى جبيل». وكان هذا الإقرار كلّ ما باح به.

إن مبنى جريدة «لسان الحال»، حيث تقع مكاتبه، موضوع تحت حراسة عناصر ميليشياوية، «لأن طابقه السفلي مستودع ذخيرة» كما

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، تموز ١٩٩٠.

(٧) مقابلة مع المؤلّفة، أيلول ١٩٩٠.

كشف أحدهم. فالعزلة ليست برّاقة حتى، كما لو أنه أريد معاقبة المطران، أو على الأقل إبعاده لأنه أصبح مزعجاً. فهو، بصفته أمين سر الاجتماعات الأسقفية كلّها والناطق بلسان بكركي، قد شهد، عاجزاً، العديد من المناورات السياسية وسط كبار الاكليروس، ورأى الكثيرين من أترابه يستسلمون لإغراءات الخيرات الدنيوية...

إلى هذا العالم المصغّر للبنان الأزلي الذي كان من شأنه أن يبهج روجيه برفيت، قرّر الفاتيكان أن يرسل پابلو پوانتي.

وقد كشف هذا القاصد الرسولي[٨] أنه «عندما قرأتُ، في ايلول ١٩٨٩، وثيقة الطائف، أدركت أن الجنرال انتهى، وأن المسألة باتت مسألة أسابيع، أو أشهر على الأكثر». لذلك، كان يجب الامساك بالدفّة لتصويب مسار سفينةٍ متّجهة بسرعة نحو الصخور، أي إنقاذ سفينة بكركي وركّابها الموارنة، والمسيحيّين بشكل أعم.

لپوانتي وجه ينضح بطيبة القلب، ووقار يرسمه ملتقى الشفتين وعينان زرقاوان تشعّان ذكاءً ودهاءً، ولهجة اسبانية جليّة لا تخفى على سامعيه. وعند وصوله إلى بيروت لخلافة المونسنيور لوتشيانو انجيلوني، لم يُعطِ پوانتي انطباعاً بأنه شخصية لامعة مما دفع البعض إلى التسرّع في الحكم عليه بأنه قلّما يلائم حذق المشرقيّين. أمّا هو، فلم يبدُ أنه شديد الحرص على تصويب رأي هؤلاء. كان يصغي، يستعلم، يحكم ويزن ثم يكوّن فكرته البسيطة عن الفاعليّات القائمة وعن التغيّرات الطارئة منذ ١٩٧٧؛ لأنه يعرف لبنان جيداً نظراً لإقامته فيه بين ١٩٧٣و ١٩٧٧ بصفة معاون للقاصد الرسولي.

لكنّ بوانتي هو، بصورة خاصة، رجل المواقف الصعبة والمهام الدقيقة. كان الكرسي الرسولي قد أوكل إليه سابقاً مهمة تصحيح مسار الكنائس التي تورّطت كثيراً إلى جانب حكّام ديكتاتوريّين، أمثال الجنرال فرانكو، خلال الحرب الاسبانية، أو الجنرال تروجيلّو، رئيس جمهورية الدومينيكان.

(٨) مقابلة مع المؤلّفة، ١٩ كانون الأول ١٩٩٠.

«إذا كنّا نعمل، منذ نيسان ١٩٩٠، لإيجاد حل واتفاق مشرّف، فذلك ليس من أجل عون، الذي لم نهتمّ بأمره قطّ، بل من أجل القاعدة الشعبية التي تؤيّده». هذا ما كشف عنه پوانتي بعد سقوط عون[٩]. وفي حريصا، مقرّ القاصدية الرسولية، يُعتقد أن شعارات الجنرال لا تحمل في طيّاتها أي مشروعٍ سياسي قابل للتصديق ولا أيّ رؤية مترابطة للبنان الغد... وثمة اقتناع كذلك بأنّ اللبنانيّين، والحالة هذه، يتحمّسون بسرعة زائدة لأفكار في منتهى البساطة.

عندما باشر پوانتي مبادرته في حزيران، لم يخطر في بال أحد أنه قد يكون في نيّته أمر آخر غير جعل الجنرال الشخصية الرئيسية للحلّ، والسعي إلى الإقناع بإعادة النظر في وثيقة الوفاق الوطني. وأنّى للّبنانيّين، سواء كانوا عونيّين أم لا، أن يعرفوا أنه بعد ساعات على حلّ المجلس النيابي، فجر الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩، توجّه القاصد الرسولي إلى بعبدا ليشجب الخطوة، وليخوض مع عون في جدال حادّ: «عليك أن تعود عن قرارك، وتلغي مرسوم الحل وتنظّم انتخاب رئيس للجمهورية»، قال بوانتي بصوتٍ مجلجل، فأجاب الجنرال، وقد امتقع وجهه وجحظت عيناه، بأنه لن يفعل شيئاً من هذا.

عند انتخاب رينيه معوّض، وقع الفاتيكان في حيرة من أمره. فالاعتراف به يعني توجيه صدمة إلى الغالبية العظمى من الرأي العام المسيحي، لاسيّما وأن أساقفة البابوية غير مقتنعين بفعالية سياق الحلّ الذي تمّ إطلاقه. ومن جهةٍ ثانية، فإنهم يدركون أن موقف الجنرال المتهوّر يقود المسيحيّين مباشرة نحو المأزق. فإذا باغتيال الرئيس يضع حداً لهذا التردّد الفاتيكاني، ليصبح المطلوب عدم تفويت الفرصة الثانية التي سنحت بانتخاب الياس الهراوي. وسيكون قرار البابا مدروساً بكثيرٍ من التبصّر.

في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩، كان توران وبوانتي وأمين سرّ دولة

(٩) المرجع السابق.

الفاتيكان انجيلو سودانو يتناولون طعام الغداء إلى مائدة الحبر الأعظم. كان النقاش مركّزاً فقط على الوضع في لبنان، وقد خلص إلى نتيجة مفادها: لا خلاص للمسيحيّين خارج الشرعية، إنما كيف يمكن تلافي ردّة فعل عنيفة لفئة كبيرة من السكان تؤيّد الجنرال؟ امتدّت جلسة الغداء حتى الرابعة عصراً. فكان أن حسم المونسنيور سودانو الجدل وتبنّى الحبر الأعظم رأيه بقوله: «إن افضل وسيلة لإنقاذ المسيحيّين هي الاعتراف بالهراوي». آمين.

وسرعان ما اقترن القول بالفعل، إذ قدّم القاصد الرسولي أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية في ٦ كانون الثاني غير أن سياسة الفاتيكان لم تكن قد أثمرت حين وقعت الكارثة التي ستجتاح القطاع المسيحي. ذلك أن البركان الذي كان يهدر فيه منذ بعض الوقت، بدأ الثوران بعنف. وفي الاسابيع الأولى للنزاع، كان بوانتي خارج لبنان يخضع لعملية جراحية دقيقة في اسبانيا. بيد أنه، قبل نشوب الحرب، وبعيد التاسعة من مساء ٢٦ كانون الثاني، كان التقى الجنرال بسريّة تامة إثر وصوله إلى قصر بعبدا من أحد الأبواب الخفيّة. لم يكن يجهل شيئاً عن الاستعدادات العسكرية وعن القوى الموجودة على الساحة، مما جعله يستنتج أن انتصار أحد الطرفين مستحيل. فخاطب عون وهو يحدقه بعينيه ناصحاً: «أعدِل عن هذه المغامرة لأنك لن تستطيع الانتصار في معركة خاطفة، كما أنك لن تسمح لنفسك بخوض حرب مواقع تدمّر المناطق المسيحية». ذُهل عون، ولم يصدر عنه أي ردّ فعل فوري، ثم تمتم قائلاً إنه سيرى ما يمكنه عمله، وإن القوات اللبنانية، على أي حال، هي التي تُعدُّ ضربة ضده، وعندئذٍ سيكون مضطّراً للدفاع عن نفسه.

عاد بوانتي إلى بيروت، في نهاية أيار، بعد أن توقفت المعارك، ليلعب دوراً بارزاً: سياسياً، كأفضل محاورٍ للسلطة القائمة في بيروت الغربية؛ ودينياً، بصفته سلطة روحية عليا في بيروت الشرقية تعوّض عن تغيّب البطريركية المارونية.

وبعد عدة رحلات مكّوكية، بلور القاصد الرسولي مشروع حلّ

يقوم على الاعتراف بالشرعية المنبثقة من الطائف على أن يُعهد في تعديل الوثيقة التي تمّ إقرارها إلى حكومة من أربعة وعشرين وزيراً برئاسة سليم الحص، تضمّ ستة وزراء دولة هم: عون، ورؤساء الميليشيات الخمس الرئيسية (جعجع، سليمان طوني فرنجية، جنبلاط، برّي، وأحد الاصوليّين).

في بيروت الغربية، لم يلقَ المشروع أيّ استحسان كما كان متوقّعاً. كيف لا، وهو ينصّ على إعادة النظر في الطائف، وتوزير الجنرال وادخال الذئب الأصولي إلى الحظيرة! غير أن الرؤساء الروحيّين المسلمين، الاكثر تعقلاً، اعتبروا أن النظام الجديد يبقى الأفضل بالنسبة إلى المسيحيّين لأنه ليس سوى «تعديل طفيف» لميثاق ١٩٤٣ الوطني.

أمّا القاصد الرسولي فقد أوضح رأيه، بعد مدة، في حريصا قائلاً: «إن الغاية من المشروع كانت فقط إدخال رؤساء الميليشيات في حكومة وفاق وطني. أمّا تعديل الطائف، فلم يكن وارداً في الواقع، لأن هذه الوثيقة تشكّل كلاً لا يتجزّأ»[١٠].

إنّها فرصة أخرى تمّ تفويتها.

لا شك في أن لبوانتي تأثيراً على سياسة الفاتيكان في المنطقة. فقد ترك بصماته على الكثير من الخيارات المتّخذة خلال الأشهر الأخيرة. مثال ذلك أن الكرسي الرسولي كان يميل إلى التقيّد بموقف المجموعة الأوروبية، ثم أصبح ينتهج بفضل بوانتي سياسة اكثر استقلالية، بموازاة مواصلة التشاور مع واشنطن، وهي سياسة اكثر ملاءمة أيضاً للانفتاح على سورية، وبصورة عامة على مختلف الدول العربية. كذلك، لم يتردّد بوانتي، عملاً بلازمته الأساسية: «انفتاح على الغربية»، في لقاء الكثيرين، ومن بينهم الشيخ محمد حسين فضل الله، المرشد الروحي للإسلاميّين الأصوليّين، الذي أقام معه علاقاتٍ ودّية حتى. أخيراً، وانسجاماً مع نهج الفاتيكان، عارض كل المشاريع التقسيمية لبعض

(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، ١٩ كانون الاول ١٩٩٠.

الفئات المسيحية، حتى ولو خُيِّل إلى القوات اللبنانية أن في وسعها التأكيد أنّه يبدو مهتمّاً ـ أيعني هذا شيئاً باللغة الديبلوماسية؟ ـ بتصوّراتها الفيدرالية.

غير أن القاصد الرسولي سبح طويلاً عكس التيّار. فبعد أن أُسيء فهمه في بيروت الغربية وتخلّى عنه اكليروس ماروني مبهور بالإله ـ عون، وحاربه الاميركيون الذين نشّطوا سرّاً حليفهم السوري، اعترف الإسباني پابلو پوانتي بالإخفاق لينيب عنه السفير الفرنسي رينيه ألاّ؛ ووصل به الأمر إلى حدّ انتقاد أقرب المقرّبين إليه. ففي حديث له يوم ٢٦ تشرين الثاني، أمام مؤتمر البطاركة والأساقفة الكاثوليك في بكركي، فجّر غضبه ازاء «تدخّل الاشخاص أو الجماعات الكنسية في السياسة خارج إطار هرمي حسبما تفرض الكنيسة». ثمّ كرّر بإصرار: «يجب أن تدركوا أنه ينبغي وضع حدٍّ لقصة الزيارات والتصريحات السياسية التي تتمّ بدون مهمة مكلّفة عن طريق التسلسل الهرمي».

بعد ازاحة عون، سيكبُّ على إعادة تنظيم الكنيسة المارونية، موحياً للبابا بفكرة سينودوس مخصَّص لكنائس الشرق الكاثوليكية، وللبنان بخاصة.

الفصل الثالث

فرنسا على حدّ الموسى

إن المشعل الذي تخلّى الفاتيكان عنه في أيدٍ أمينة. ففرنسا، هي الأخرى، تريد لجم اندفاع المسيحيّين نحو الهاوية، وهي أيضاً تؤمن بلبنان ـ الرسالة. لكن، ما العمل إذا كان المسيحيّون، الذين أصبحوا ذئاباً يترصّدون بعضهم بعضاً، ما عادوا مجمعين على مفهومهم التقليدي لدور «الأم الحنون».

فالسفير رينيه ألاّ يصل إلى بيروت في حقبةٍ مضطربة من تاريخ البلاد: إنه رجل «مرحلة عون». ويُعنى عناية خاصة بإنقاذ «هذا البلد الفريد والمهمّ جداً بالنسبة إلى التوازن الاقليمي، ومستقبل المتوسط والعالم العربي والاسلام، والعلاقات بين الشرق واوروبا، وإلى سلسلةٍ من التحدّيات الآتية مع السنوات القادمة»[1]. وهو لا يتردّد في التصريح بوضوح محزن: «يبدو لي أن هوية لبنان ووجوده هما اللذان سيتعرّضان للخطر بعد تخطّي عتبة معيّنة، وبشكل اكثر حراجةً مما هما عليه الآن. وهذا الوضع المستجدّ يقلّص كل يوم الوقت الذي يفصلنا عن العتبة المقدَّرة»[2]. يا له من كلام رهيب لمن يريد أن يسمع. ويذهب ألاّ إلى أبعد من ذلك في تعبيره عن قلق فرنسا، بتناوله حالة

(١) مقابلة منشورة في جريدة «لوريان ـ لوجور»، ٤ تموز ١٩٩٠.
(٢) المرجع نفسه.

ملموسة: «إن القطاع المسيحي يفرغ من أهله، والخطر الكبير في ذلك هو أن مَن يرحلون يقصدون أماكن بعيدة في الغالب، ومن دون نيّة في العودة. إذاً، هناك خطر يتهدّد سلامة كل الطوائف، مع سلامة لبنان، الذي ستشوَّه طبيعته إذا غابت عنه تقريباً الطائفة المسيحية».

إن هذا الرجل الأصيل، الذي يتكلّم برزانة، لا يتورّع عند الضرورة عن إظهار نفاد صبره أو سخطه. وهو ديبلوماسي عريق، حادّ الذهن، ظريف النكتة، لا يعتبر فنّ السياسة مسايرةً او مخاتلةً عندما يتعلّق الأمر بمسائل أساسية. لذلك، فهو ميترانيّ اكثر منه تاليرانيّ، يُسمَع رأيه باهتمام في الاليزيه وكذلك في الكي دورسيه. إنه فعلاً مبعوث مطلق الصلاحية يتمتع بهامش مناورة أوسع من هامش زملائه. وهو ما إن وصل في حزيران ١٩٨٩، بعد أسابيع من اعلان «حرب التحرير»، حتى انتقل رويداً رويداً من دور الشاهد على الأحداث إلى دور الفاعل فيها. غير أن الأنوار ستسلّط عليه بوجه خاص بعد ٣١ كانوني الثاني ١٩٩٠. إذ كانت باريس قد أطلقت يده في العمل لما يخدم على أفضل وجه مصالح لبنان وفرنسا، فوسّع اتصالاته في كل الاتجاهات، وبخاصة مع الجانب العوني والقوات اللبنانية. أما هدفه فلم يكن مصالحة الاخوين العدوَّين اللدودَين بقدر ما كان، في مرحلة أولى، الحدّ من الخسائر لحملها، في مرحلة ثانية، على الانضمام إلى الشرعية.

واضحٌ أن هذا التوجّه ينسجم مع الاقتناع الفرنسي بأن على المسيحيّين أن يشكّلوا العمود الفقري للشرعية والركيزة الأساسية للدولة. وهو اقتناع تشاطرها إيّاه الطوائف المحمديّة التي أدركت، اكثر من أي وقت مضى، الخطر الذي يتهدّد البلاد نتيجة ضعف، أو ربّما زوال نصفها الآخر هذا. ثم إن ألاّ لا يريد تحقيق نجاحٍ فائق في المرحلة الأولى من مهمّته كي لا يسهّل إعادة تكوين محورٍ مسيحيٍ موازٍ للحكم أو منافس له حتى.

حين بدا الجنرال متصلّباً في صدد احتمال التحاقه بالشرعية، أفهمه السفير الفرنسي «ديبلوماسياً» أنّ فرنسا ترحّب به في حال آثر التنحّي

على توقيع «اتفاق العار» كما يسمّيه عون. والحقيقة أن فرنسا كانت تفكّر جدّياً، خلال شهر آذار ١٩٩٠ هذا حيث بدت كل المنافذ موصَدة، في إقناع عون بالانضمام إلى مسيرة السلام أو الرحيل، لأن النزف المسيحي باتجاه الخارج بات مقلقاً (٢٠٠٠٠٠ نسمة غادروا خلال شهري آذار ونيسان فقط، حسب أرقام الكرسي الرسولي). ويحاول رينيه ألاّ أن يسوّق لدى محاورَيْه فكرة بيروت كبرى تحقّق على مرحلتَين: تبدأ الأولى بانسحاب القوات اللبنانية والسوريّين لصالح الجيش بإمرة لحود، والثانية بانتقال الهراوي إلى بعبدا.

هل يقبل عون، وبأيّ معجزة؟ يبقى أنه لا يستبعد أن «يأخذ إجازة» ويغادر قصر بعبدا قائلاً: «لا أصرّ على البقاء هنا». غير أن هذا التصريح أثار انفعالاً حادّاً في أوساط أنصاره، وبخاصة داخل الجيش الذي تذمّر ضبّاطه. فكان عليه، صباح اليوم التالي، أن يقوم بجولة على ثكنات الجيش لشرح موقفه. وكان له، في الفيّاضية، حوارٌ عاصفٌ مع معاونيه المقرّبين الذين هدّدوه قائلين: «سنتابع من دونك إذا لزم الأمر».

لقد ظهر جلياً أن الجنرال راكب في سفينة لم يعد وحده ربّانها. فكان أن طلب إصدار بيان استدراكٍ يقول فيه: «سأبقى في بعبدا حتى النهاية».

في هذه المرحلة وحتى حزيران ١٩٩٠، شهر المبادرتَين الفاتيكانية والفرنسية، اكتفت سورية بمراقبة الوضع دون التدخل مباشرة في الاحداث الجارية في القطاع المسيحي والتأثير على مواقف الاطراف، بينما القادة اللبنانيون الآخرون، غير الفريقين المتحاربين، مهتمّون بإيجاد حلٍ سريع لمشكلة بيروت الشرقية وبإطلاق آلية الطائف، ولا سيما القادة في بيروت الغربية، وعلى رأسهم الياس الهراوي وسليم الحص. فبقدر ما يتمّ الإسراع في وقف إراقة الدم بين المسيحيّين وفي إقناعهم بالانضمام إلى مسيرة الحل، بقدر ما تزداد احتمالات الحؤول دون انهيارهم السياسي؛ وبالتالي، دون تمكين سورية من تعزيز وضع

يدها على أجهزة الدولة. هذا ما كانت تنشط لأجله فرنسا، مع تمنّيات الحكم المضمَرة إنما الصادقة بالنجاح.

يمكن تصوّر الانزعاج الذي أثاره على ضفاف بردى وبوتوماك (*) تدخّل رينيه ألاّ، أولاً، وفرنسوا شير فيما بعد. فسورية راغبة تماماً في ايجاد حلّ، ولكن شرط أن يكون من «صنع سورية» وحسب. أمّا الكي دورسيه، الحذر، فيتصرّف بحكمة. إنه لا يقترح شيئاً، حتى عند مجيء سكرتيره العام إلى بيروت. ويحرص بصورة خاصة على عدم إثارة حساسيّات الوزراء المسيحيّين، وعدم إيقاظ تحفّظات الحسيني بشأن تعديل اتفاق الطائف، وعدم إغضاب عون أو تنفير دمشق وواشنطن.

لقد خفّف الجنرال، بذكاء، من غلوائه، ذلك أنه بدأ يشعر بشيءٍ من الضيق. فأرسل إشارات إلى الجامعة العربية التقطتها فرنسا، التي رأت أنه من المستحسن أن تدخل مباشرة على الخط لتعطي دفعاً لهذا الحل المستعصي. فاغتاظ السوريون (والاميركيون بخاصة) لأن فرص نجاح المساعي الفرنسية تزداد يوماً بعد يوم. أمّا الغالبية العظمى من اللبنانيين، فلم يكن لديها ما تأخذه على مهمة شير (الرجل الثاني في الديبلوماسية الفرنسية) التي تقوم على أن ينقل لكل طرف بلياقة «ما سمعه من الطرف الآخر، خصوصاً في ما يتعلّق بمواقف الجنرال عون»[٣]. كان كل طرف يصغي بطيبة خاطر، لاسيّما وأن السواد الأعظم يشارك هذا الأخير ضمناً اقتناعاته.

أمّا سورية، فستراهن من جهتها على الخلافات وعلى الحسابات الأنانية لبعض الزعماء اللبنانيين.

لكن، ما معنى أن يخفّف الجنرال من غلوائه؟ هذا يعني، أولاً، وقف حملاته التهجّمية ضد سورية، وثانياً، القبول بالهراوي رئيساً، شرط تشكيل حكومة جديدة؛ وأخيراً، تجميد الاصلاحات وليس تعديلها. في

* نهر في الولايات المتحدة يمرّ في واشنطن (م).

(٣) مقابلة مع رينيه ألاّ في جريدة «لوريان ـ لوجور»، ٤ تموز ١٩٩٠.

هذه المرحلة، يحاول ألاّ أن يقنع الحكومة اللبنانية بالوجه الإيجابي لهذه المقترحات، ويعتمد، هو أولاً، ثم شير من بعده، خطاً أساسياً موجّهاً لوساطتها يتمثّل بالنقاط التالية: وحدة ومصالحة وطنيتان، تشكيل حكومة وفاق، ومراعاة الإرادة الشعبية.

أما أعضاء حكومة الحص، والوزراء المسيحيّون بخاصة، فهم في انزعاج شديد، لأن السير في هذا الطريق يعني الاعتراف بأن لا صفة تمثيلية لهم. لذا، يرفضون بشدّة مشاريع الفرنسيّين المتتالية التي تُشرك جميعها، بصورة أو بأخرى، الشعب في الحل. يوافقون على إدخال عون، إنما كوزير دولة وحسب؛ حتى ان النداء الذي سيوجَّه إليه في ٣ شباط ١٩٩٠ يخاطبه كـ«متمرّد». فيحاول ألاّ إقناع كلٍّ من الهراوي والحسيني والحص بأن «عزوفهم عن الاتّهام وعن التهديد بدعوى امام المجلس العدلي يجعل عرضكم مقبولاً»، مما يدفع أحد الديبلوماسيّين إلى التعليق بتهكّم قائلاً: «إن للجنرال المتحصّن في بعبدا الخيار بين أن يصبح وزيراً أو أن يكون مجرماً».

المناورة مكشوفة تماماً بالنسبة إلى عون: إذا قبل العرض، يكون الحكم قد نجح في تشويه سمعته مظهراً أن مبادئه لم تكن إلاّ شعاراتٍ جوفاء، وأن كل ما يريده، في الحقيقة، هو منصب وزاري ليس إلاّ.

ومع إطلالة الربيع، تبادر «الترويكا» العربية، عبر المغرب على الأرجح، إلى الاتصال بعون لتحثّه على الاعتراف بالطائف إذا كان يودّ أن يزوره الابراهيمي. فتشجّع هذه البادرة عون وتحمله على ايفاد ضابط رفيع إلى الرباط للحصول على إيضاحات من الملك الحسن الثاني شخصياً.

كان عون، في هذه المرحلة، في اهتياجٍ شديد، إلى حدّ أن سلوكه حيّر سفير فرنسا الذي جاء لزيارته، ذات مساء. يومها، ظهر عون متردّداً، وهو يتفحّص ألاّ الغارق في التأمّل. إنه رجل في منتهى الحذر، لا يكشف كل أوراقه حتى أمام أقرب مساعديه، فهل سيركن إلى السفير الفرنسي؟ كان رينيه ألاّ، من بين كل الديبلوماسيّين المعتمدين في لبنان، اكثر مَن يثق بهم الجنرال، واكثر مَن يحتاج إليهم، وكذلك

اكثر مَن صارحهم باستمرار. ثمّ إن عون يعلم أن الدولة التي يمثّلها ألاّ هي سنده الوحيد والحقيقي وإن كانت، سياسياً، لا تقرّ دائماً النهج الذي يعتمده.

«تبّاً! سأخبره»، بدا يقول في نفسه. وبالفعل، انتهى، بعد أن تنحنح، إلى الاعتراف: «كتبتُ إلى رؤساء دول اللجنة الثلاثية وإلى أمين عام الجامعة العربية.

ـ ماذا؟

ـ رسالة، هي نفسها وجّهتها إلى الأربعة...

ـ ...؟

ـ أقرّ فيها بأن الطائف يعبّر عن رغبة عربية صادقة في انقاذ لبنان، وأعرب عن استعدادي التام للتعاون مع «الترويكا» من أجل إقامة «سلام شجعان»، وأعلن أخيراً استعدادي لقبول الاتفاق والتعاون مع الهراوي دون شروط مسبقة. فأنا مع حلٍ يرضي كل الأطراف المعنيّة ويأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكلّ طرف، على أسس الكرامة، والعدالة والمساواة».

ثمّ أضاف بسخرية امام دهشة زائره: «أنت تعلم أن كل شيءٍ ممكن في الشرق، وبخاصة في لبنان».

لقد بدا مؤمناً بهذا المخرج المشرِّف!

قبل يوم من توجيه الرسائل، كان عون في غاية الاطمئنان وأشبه بولدٍ سعيد. أما في اليوم التالي، فكان مضطرباً، واثقاً من عدم تأخّر الحل. وبشيء من التواطؤ، كان يبوح همساً حاني الرأس: «قريباً ينتهي كل شيء، فقد كتبتُ إلى «الترويكا» ولكن، صه!» أمّا اللبنانيون، فقد وعدهم بـ «مفاجأة» سياسية.

بالطبع، كانت هذه الرسائل سرّية، ومن المفروض أن تبقى كذلك لأنه لم يكن ينبغي أن يُعرف بأنّ تفاوضاً على أعلى المستويات العربية يتمّ مع «المتمرّد» دون المرور بالشرعية. إلاّ أن جريدة «القبس» الكويتية (غالبية محرّريها من الفلسطينيّين) كشفت السرّ فجأة، بعد أيام، ممّا أثار الغضب والسخط في العواصم المعنيّة. ذلك أن أحد

موظفي مكتب الجامعة في تونس لم يكن متحفّظاً، فأفشى السرّ أمام أحد الصحافيين الذي... ولن يُعرف اكثر من ذلك. لكن، أياً تكن الأسباب، فإنها غلطة تترتّب عليها نتائج جسام، مما يحمل على الاعتقاد أنها «موحى بها» أو على الأقل مسرَّبة على مستوى رسمي؛ لاسيّما وأن أسلوب الصحيفة كان يتّسم بالتحريض، إذ لم تنشر سوى مقاطع مختارة من رسالة الجنرال عقّبت عليها بضغينة هادفة إلى إثارة هذا الأخير وإرباك «الترويكا». فقد أشارت إلى «تنازلات سياسية تمثّل تحوّلاً كبيراً في موقف عون من الطائف» وأكّدت في الوقت نفسه أن الجنرال كان يضع شروطاً مسبقة لقبوله بالاتفاق، مضيفةً أن عون «قدّم أيضاً تنازلاتٍ لسورية بما أنه يؤكّد في رسالته استعداده للقبول بتسوية لا تضمن المصلحة العربية العليا فحسب، بل تكون مقبولة من جميع الاطراف المعنيّة وتراعي مصالحها المشروعة على أساس الكرامة، والعدالة والمساواة».

لم يتأخّر ردّ فعل عون الذي أكّد وجود الرسائل. وفي ٣٠ آذار، تحدّى «مَن كان وراء التسريب» أن ينشر نصّها الكامل «كي يكتشف الناس بأنفسهم إذا كان هناك فعلاً شروطٌ مسبقة».

لقد اغتاظ بخاصة الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، الذي يحرص اكثر من عضوَيْ اللجنة الآخرين، على إيجاد مخرج مقبول للأزمة بتغليب الحل العربي وإشراك عون فيه. فسياسة العرش المغربي تلتقي مع سياسة فرنسا من جوانب عدة. بمقدار ما يجسّد الجنرال عون تطلّعات فئةٍ واسعة من الرأي العام، بمقدار ما أن مشاركته في مسيرة السلام ضرورية. ثم إن العاهل لم يدع فرصة تفوت من دون أن يشدّد على حق الشعب اللبناني في التعبير السياسي (زيارة النواب للرباط بعد إقامتهم في فندق رويال ـ مونسو، مأتم الرئيس رينيه معوّض الذي ألقى خلاله ممثّله، وزير الداخلية، خطاباً جوهرياً...)

وهكذا، غدت الجامعة العربية، وأعضاء «الترويكا» بوجه خاص في موقف حرج. فمآخذ المرائين السياسيّين انهالت من كل جانب. ماذا،

أيتفاوضون مع الخارج على القانون، المغتصِب، الذي وقّع رسائله زيادةً في الوقاحة: «الجنرال ميشال عون، رئيس الحكومة اللبنانية»؟

ليس هذا التوقيع، في نظر «الترويكا»، سوى تفصيلٍ لا يجدر التوقّف عنده إذا كان ثمة حرص على إنقاذ البلاد. لكنّ هذا سوء تقديرٍ لمدى الأضرار التي يسبّبها الرياء، خاصة في الحقل السياسي. لذا، سيقوم الملوك والرؤساء، كلٌّ بدوره، بالاعتذار العلني كما لو أنّهم ضُبطوا في حالة تلبّس. كذلك ستتضاعف تصريحات التأييد والدعم للشرعية اللبنانية والتمسّك بوثيقة الطائف المقدّسة. فالهراوي والمحيطون اعتبروا أن في ذلك مسّاً بكرامتهم وتصلّبوا في مواقفهم، وقد حاول ألاّ عبثاً إقناعهم بضرورة عدم التوقف عند مسألة خطابية، وبأن خطوة الجنرال عون هي المهمة. وحده سليم الحص أبدى بعض المرونة التي لم يكن لها، على أي حال، شأن عملي كبير. أمّا العرب، فوقعوا في الشرك. ما عادوا قادرين على التجاوب مع مبادرة «الجنرال» فسقط مشروع الحلّ. وهذا بالضبط ما كان يأمله الاميركيون والسعوديون؛ والسوريّون لم يستاءوا كذلك.

كان الكي دورسيه يتابع باهتمام كبير تطوّر موقف الجنرال، وكذلك المناورات الهادفة إلى إسقاط كل حلّ مذ تلوح تباشيره. أما رينيه ألاّ، الذي سافر في ١٥ حزيران إلى باريس، فقد عقد هناك سلسلة اجتماعات مع المسؤولين، ومنهم فرنسوا شير، لتقويم الوضع. وقرّرت فرنسا، وسط امتعاض واشنطن الشديد، إظهار المزيد من النشاط على الساحة اللبنانية بهدف ملاقاة ارادة التسوية التي أظهرها عون. فعاد السفير الفرنسي إلى بيروت نهار الأحد في ١٧ حزيران، ثم تبعه في اليوم التالي شير مصطحباً باتريك لوكلير، رئيس قسم شمال افريقيا والشرق الاوسط. وكان سبق للرجل الثاني في الكي دورسيه أن التقى عون اثناء «حرب التحرير»، غير أن الانسجام لم يحصل بين الرجلين. وليس من المبالغة التأكيد أن شير لم يخفِ استياءه من الجنرال، لأنه لم يستطع ابداً إيجاد أرضيّة تفاهم مع هذا الرجل الذي يزعم التمثّل

بديغول. بيد أنّ هذا الديبلوماسي حريصٌ على الموضوعية والفاعلية، ضليعٌ بالملف الذي يحمل، ومقتنعٌ بضرورة إشراك عون في الحل.

تشاور شير، يوم وصوله، مع الرئيسين الهراوي والحص. وزار في اليوم التالي العماد اميل لحود الذي يكنّ له التقدير، مثله مثل رينيه ألاّ. وهو يعلم أن هذا الضابط النزيه والمستقيم يعرف عون عن كثب، كونه شغل فترة من الزمن منصب رئيس الغرفة العسكرية في وزارة الدفاع. فأخذ أمين عام الكي دورسيه، الذي لا يعرف كيف سيمهّد لمخاطبة الجنرال، بعد ساعاتٍ، يستعلم: «ماذا يجدر بنا أن نقول له؟

ـ ينبغي إفهامه أنّ لا خيار له سوى الالتحاق بمسيرة السلام، وأن عليه تسليم بعبدا واليرزة.

ـ هل لديك الامكانات للدخول إلى الشرقية، أعني إلى المناطق العونية وإلى تلك الخاضعة للقوات اللبنانية، على السواء؟

ـ إن أية معركة بين الجيشين ستكون كارثة. وعلى أي حال، كلاّ، سيد شير، فأنا لا أملك الامكانات العسكرية للانتصار على ميشال عون، أنا هنا لتلافي الحرب؛ وعليكم، أنتم الديبلوماسيّون، أن تلعبوا دوركم. أريده أن يعلم أنني أضمن سلامة ضبّاطه. أما بالنسبة إلى المناطق الخاضعة للقوات اللبنانية، فلن أدخل إليها إلاّ عندما تنسحب منها هذه الأخيرة.

ـ وأنت، حضرة العماد، ما هي احتياجاتك لتعويم ألويتك؟»

ابتسم لحود ابتسامة المحرَّر من الوهم وقال: «نفتقر إلى كل شيء. فنحن، لغاية الآن، لم نحصل إلاّ على أحذيةٍ وخمس وعشرين شاحنة من الجزائر». وانتظر أن يعرض عليه زائره مساعدةً عسكرية، لكنّ شير لم يكن مخوّلاً أية صلاحية لبحث هذه المسألة.

في ٢٠ حزيران، كان عون في أحسن حالٍ، وأمكن لشير أن يلاحظ تساهله. فهو يقبل الدخول في مسيرة الطائف من غير أن يطالب بإعادة النظر فيه، خصوصاً في شأن الصلاحيات الرئاسية. ويكتفي بشروطٍ شكليةٍ مقترحاً، مثلاً، ترك الإصلاحات الدستورية لحكومة جديدة تكون فعلاً حكومة اتحاد وطني؛ أو أن يُعاد النص إلى

مجلس النواب، في انتظار أن يدرسه مجلس منبثق من انتخابات جديدة تتمّ بإشراف دولي؛ أو أيضاً اجراء استفتاءٍ شعبي حول هذا الأمر؛ وهكذا، «لا نكون قد مسسنا باتفاق الطائف إنما بكيفية تنفيذه فقط»، حسبما أوضح.

بعد ذلك، التقى شير سمير جعجع، ثم البطريرك صفير قبل أن يتوجّه إلى دمشق. أمّا قائد القوات اللبنانية، فقال له: «لا أطلب سوى انضمام الجنرال إلى الحكم ومشاركته في حكومة وفاقية. فموقفي خاضع لموقفه». وقبل شهرين، أي في ١٩ نيسان، كان أمين عام الكي دورسيه قد استقبل في باريس وفداً من القوات اللبنانية برئاسة ريشار جريصاتي وسمع منه كلاماً مماثلاً: نعم للطائف ولإشراك الجنرال في المسيرة، إنما ما العمل ازاء دمشق؟ وعلم الوفد أنه أجاد التصويب.

إذ أن بين فرنسا وسوريا، في شأن لبنان، نزاعاً قديماً يعود إلى فترة الانتداب، وبالتحديد إلى الأول من ايلول ١٩٢٠، تاريخ إعلان الجنرال غورو لبنان الكبير، فضلاً عن صراع النفوذ وعن التنافس الحادّ على استمالة مسيحيّي البلاد.

هؤلاء المسيحيون هم بحقّ: فرانكوفونيّون بالنسبة إلى باريس ورأس جسر للثقافة الفرنسية وللوجود الاقتصادي والسياسي الفرنسي في المنطقة؛ لكنهم عربٌ، جيرانٌ، وفوق ذلك حلفاء ضروريون في محور الأقليات بوجه الإسلام السنّي، بالنسبة إلى دمشق. الاستقلال، شرطٌ واجب لوجود لبنان بالذات، في نظر فرنسا؛ أما سورية، فتتحدّث بالأحرى عن ترابط بين «دولتين يسكنهما شعبٌ واحد»، كما يحلو لحافظ الأسد أن يردّد.

غير أن الكي دورسيه الذي يقرّ بأن «لسورية، بالتأكيد، دوراً تلعبه في لبنان»، نظراً للتجاور الجغرافي، يعتقد مع ذلك أن «دور فرنسا والمجموعة الدولية هو الحدّ من التدخل الدمشقي في الشؤون اللبنانية». وعليه، فان ما يبرّر تأييد الطائف هو أنه يسمح، أولاً، باستعادة الشرعية والسيادة، لكنّ باريس تتساءل: ما هي الضمانات لانسحاب القوات الاسرائيلية والسورية؟

لم يخفِ فرنسوا شير على محاوريه أن الطائف، في نظر بلاده، «مسيرةٌ تطورية». أمّا بخصوص مساندة دمشق للجنرال، فأشار إلى أن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أنكر، خلال محادثاتها، إرسال أية أسلحة أو ذخائر إلى عون. مع ذلك، لا يشكّ شير في أن السوريّين يتبعون سياسة الرقّاص، وأنهم يُبقون بطريقة غير مباشرة، إنّما فعّالة، على التوازن بين الطرفين المسيحيَّين من أجل استمرار النزف.

«فنحن نقرّ تابه شير، بأنّ رحيل عون عن بعبدا ليس الدواء الناجع لكل الأمراض، ولكنّه يشكّل على الأقلّ شرطاً أساسياً لبدء مسيرة الوفاق».

كان أمين عام الكي دورسيه فضولياً، فسأل موفد القوات اللبنانية: «إشرحْ لي إذاً مشروع الفيدرالية الذي تطرحونه.

ـ لسنا نعمل لقسمة لبنان أو تقسيمه كما نُتّهم عن غير وجه حق، بل لدولةٍ موحَّدة، فيدرالية، تحتفظ فيها كل طائفة بخصوصيّاتها وتكون حرة في العيش وفق قوانينها وأنظمتها. نحن مع التعددية القائمة على احترام الآخر. ها قد بدأ عون، مثلاً، حواراً مع وليد جنبلاط. لكن، إلى أين سيؤدّي ذلك؟ هل يعرف هو نفسه أيّ لبنان سيبني؟ قد تُدهَش إن علمْتَ أن جعجع مستعدّ للاجتماع بوليد، في أي وقتٍ، لتصفية الخلافات بينهما.

ـ غريبٌ. تصوّر أن جنبلاط قال لي الشيء نفسه عندما كان في باريس منذ بعض الوقت. وكان يجلس هنا، على كرسيّك».

شجّع هذا التعليق جريصاتي فتابع قائلاً: «إن كنتَ مقتنعاً حقاً بأن لا حلّ إلاّ بالتحاق الجنرال بالشرعية، فيجب أن تنزع من رأسه الأوهام كي لا يتشبّث بالبقاء في بعبدا». صَمت شير، لكنه دعا محادثه، بنظرة، إلى توضيح فكرته. فاقترح هذا الأخير على فرنسا النقاط الثلاث التالية:

ـ أن تطلب من الولايات المتحدة الضغط على سورية لتقطع كل اتصال بعون.

ـ أن تتجنّب إدانة اللجوء إلى القوة ضد بعبدا.

ـ أن ترتّب لقاءات بين ألاّ وبين الضباط المقرّبين من الجنرال لحملهم على الابتعاد عنه.

لا، قطعاً!... فالكي دورسيه لا يشاطر الأوبرلي آراءها، باستثناء ما يتّصل منها بسورية. لكنّ التنافس الفرنسي ـ السوري يأتي الآن في المرتبة الثانية بالنسبة إلى القوات اللبنانية؛ والمهم، هو عون. لذا، فالنهج المتّبع من الديبلوماسية الفرنسية سيزيد التباعد بينها وبين الميليشيا المسيحية، إلى درجة العداوة والضغوط المقرونة بتهديدات مبطّنة.

تحاول القوات اللبنانية أن تفرّق بين باريس وبين ممثّلها في بيروت، لعلّها بذلك تحسن عرقلة عمل هذا الأخير أو تحصل ربما على نفي من ألاّ. يا له من خطأ فادح: فالسفير يتحدّث باسم بلاده، إن لم يكن باسم ميتران نفسه. هذا ما أوضحه الكي دورسيه ثمّ رولان دوما شخصياً، والذي اضطرّ إلى التذكير بهذا الأمر تكراراً.

ثمة ايضاح آخر: لا يمكن لفرنسا إلاّ أن تدعم إتفاقاً يؤكّد بقوة على مبادىء السيادة، والاستقلال وسلامة الأراضي، ويكرّسها خطياً، بصورة مُلزمةٍ لسورية. المهم إذاً هو السهر على تطبيق صحيح وكامل لبنود وثيقة الوفاق الوطني، وبخاصة تلك التي تتعلّق بانسحاب القوات الغريبة. وإن صحّ أن الطائف ورقة أفلتت من دمشق لتنتقل إلى يد الجامعة العربية، فهذا لا ينفي وجوب استباق الأسد قبل أن يعود فيستأثر بها ـ كما ينوي أن يفعل حتماً ـ ويوجّه المسيرة في الاتجاه الذي يناسبه؛ خصوصاً وأن سورية تملك ورقة مهمة، إن لم تكن حاسمة هي: وجودها المادي على الأرض. وغالباً ما سيشدّد قداسة البابا، مثل ميتران، على احترام الاتفاق، نصاً وروحاً. لكن، بينما آثر الفاتيكان، بناءً على توصيات قاصده، اعتماد البراغماتية في علاقاته مع دمشق، مكتفياً بالجانب الداخلي من الاتفاق («الاصلاحات هي المهمّة»)، ركّز الكي دورسيه على ما فيه من تكريس للاستقلال والسيادة، فبات يواجه سورية بشكل اكثر صراحةً وتعارضاً. من هذه الزاوية، تختلف

أهمية الجنرال بالنسبة إلى كل من الفاتيكان وباريس. فالكرسي الرسولي المهتمّ بالحفاظ على الدور السياسي المسيحي في لبنان، وهو دور أصبح مضموناً بفضل اتفاق الطائف كما أكّد أعضاء «الترويكا» للبابا، يعتبر عون عقبة، ولا يسدي في عناده أية خدمة للقضيّتين المسيحية واللبنانية. وقد تكوّن هذا اليقين بخاصة ابتداء من شهر تموز، حين لم يعد القاصد الرسولي يرى فيه سوى رجل طامحٍ ومفتقر إلى أي مشروع سياسي مترابط.

أما الكي دورسيه فيرى أن هناك، أبعد من الرجل، المبادىء التي يجسّدها. ثمّ إن فرنسا الجمهورية هي تقليدياً، وتاريخياً، فرنسا صاحبة مبادىء. ويلاحظ ألاّ: «أنه بدءاً من مستوى معيّن من المسؤولية، يصبح من الصعب التفريق بين الوطنية والطموح». أما الحكم اللبناني، فلا يشغل نفسه بمثل هذه الأفكار الدقيقة؛ بل يجتهد في أن يظهر أن الطموح، عند عون، عيب شائن. والغريب أن كلّ أركان النظام الملتقى بهم في تلك المرحلة ينطقون، في كلامهم عن الجنرال، بعبارة واحدة: «انه متعطّش للسلطة». مع ذلك، لا غضاضة في التظاهر بالرغبة في إشراكه في المسيرة، إنما بعد إذلاله، هو الذي كان السبب المباشر لهذا الطائف الذي أنتج جمهورية جديدة مع متنفّذيها وأصحاب امتيازاتها.

قال بعضهم إن فرنسا استعملت الجنرال عون أداةً لسياستها في الشرق الأوسط؛ استخدمته لتحدّي الولايات المتحدة ومعاكستها. فماذا لو كان الاميركيون هم الذين أرادوا إلغاءه سياسياً، على أمل إضعاف الوجود والدور الفرنسيَّين في المنطقة ـ بواسطة بلد معيّن، هو سورية، والحالة هذه؟

وصل فرنسوا شير إلى دمشق بعيد مغادرة الرئيس الهراوي لها، فعرض بإسهاب امام حافظ الأسد وعبد الحليم خدام وفاروق الشرع موقف عون، مبيّناً اعتدال اللهجة الملاحظ عنده. «يهمّني أن أوضح أنني لست محامي الجنرال إنما أعتقد فقط أنه ينبغي الافادة، في المرحلة الراهنة، من استعداداته الطيّبة للتوصل إلى تسوية ترضي الجميع؛

وفرنسا مستعدّة للإسهام بقوة في مثل هذا الحل». فطمأن الشرع زائره إلى حسن النيّة السورية متمنّياً له النجاح في خطواته القادمة.

كل شيء يسير في الطريق الصحيح إذاً؟ اطلاقاً، لأن الوضع سيسوء من جديد، ذلك أن رئيس المجلس النيابي العائد من دمشق إثر زيارة شير لها، أشاع الخبر: السوريون مستاءون لأن شير جاء للمرافعة عن الجنرال والدفاع عن طروحاته. فثارت ثائرة الموالين لسورية ضد الكي دروسيه، واستبدّ القلق بالأوساط الرسمية اللبنانية. ونشرت جريدة «السفير» تعليقاً بليغ التعبير: «كان خطأ فرنسا اعتقادها أن التقارب بين عون ودمشق حقيقة واقعة». حتى ان محسن دلول، وزير الزراعة، اتّهم، على شبكة التلفزة الاميركية «سي. إن. إن»، القاتيكان بأنه «حاول إجهاض الطائف» وفرنسا بأنها «ماشت» عون وتريد «تمريره».

«لافاييت، نحن هنا!...»

إن «ذوي الثقافة الواسعة» المحترمين من بين مسؤولي الخارجية الأميركية قد أحسنوا اللعب. وبعدُ، أيُعقل التشبّث بمحاولة تعويم هذا المزعج عون، في حين أن الولايات المتحدة قرّرت منذ مدة طويلة إغراقه! وكان السفير الأميركي في بيروت قد لاحظ بصراحة وأوضح «أن موقف فرنسا المتعاطف مع الجنرال ناجم إلى حدّ كبير عن تأثير الرأي العام الداخلي فيها» غير أن «الحماسة خفّت بعد أن اندلعت المعارك في القطاع المسيحي». وكان الديبلوماسي قد أقرّ «بأن الفرنسيين بذلوا جهوداً كبيرة لحمل عون على تسليم قصر بعبدا، حتى أنهم كانوا مقتنعين في منتصف آذار بأنهم حقّقوا هدفهم»(٤).

أما ما لم يقلْه ماكارثي، فهو أن واشنطن ستكبّ على إقناع باريس بتكرار محاولتها، وأن بوش أجرى عدة اتصالات هاتفية بميتران من اجل ذلك.

(٤) تصريح في منتصف أيار امام اعضاء «الحملة الاميركية من اجل لبنان»، في واشنطن.

نحن في نهاية حزيران، والأزمة تزداد تعقيداً. «كل تأخير من شأنه أن يكون قاتلاً»، حسب تعبير رينيه ألاّ. والحال أن المبادرات المتعدّدة تحطّمت، الواحدة تلو الأخرى، على الصخرة السورية والإصرار الاميركي على استبعاد عون من أية تسوية. أمّا شير، فلن يعود مجدّداً إلى بيروت، وقد عهد إلى سفيره في متابعة التطورات والعمل لتجنّب استئناف المعارك بين المسيحيّين. وهكذا، فإن فرنسا بإحجامها، أفسحت المجال امام سورية لتفرض على الأحداث المجرى الذي تراه مناسباً، وامام الولايات المتحدة لتروّض دمشق عبر اغرائها بلبنان خاضعٍ لسيطرتها، وامام بعض الأطراف المحلية لتشبع طموحاتها.

بقي رينيه ألاّ وحيداً في الميدان، وسيتّضح أنه لاعبٌ قلّ نظيره؛ لغاية ١٣ تشرين الاول، الذي سيعتبره البعض، بتسرّع ربما، يوم النقلة الحاسمة التي يُقال عندها: «الشاه مات!»

الفصل الرابع

العودة الى نقطة الصفر

حزيران موشك على نهايته، والجنرال عون في حصنه الذي لم يعد يغادره - حتى ولا لتناول كأسٍ من الجعة، كما في السابق، في «الروليه دوشاس» القريب منه - تتنازعه مشاعر متناقضة. ففرنسا والفاتيكان لم يستطيعا حلّ عقدة الأزمة اللبنانية بينما يخال هو أنه قدّم أقصى ما يمكن من تنازلات، «إنما هناك مبادىء لا يمكن التساهل فيها»، كما يكرّر القول. وفي ٢٦ حزيران ١٩٩٠، يوجّه إلى العرب نداءً أخيراً يدعو فيه اللجنة الثلاثية العليا إلى الاجتماع به، مؤكّداً قبوله بسلطة الهراوي «في حال التسوية» وموضحاً «أن المسافة التي تفصلني عن فريق الطائف تقلّصت، وأن الخلاف بات شكلياً وحسب».

ومن الخليج، حيث يقوم سليم الحص بجولةٍ مع رئيس الدولة، يعرب رئيس الحكومة عن ارتياحه لهذه الإشارات الايجابية، لكنه يضيف «إذا كان عون ينوي الاعتراف بالحكومة، فعليه كذلك الالتزام باتفاق الطائف لأن تعديله غير وارد». قطعاً لا حياة لمن تنادي... فأهل الحكم في بيروت الغربية يعرفون أكثر من أيٍ كان أن عون لم يعد يطالب بإدخال تعديلات على وثيقة الوفاق الوطني. لكنّه لا يستطيع كذلك تقديم المزيد من التنازلات، أولاً، لأن عليه مراعاة قاعدته، وثانياً، لأن الحكم القائم لا يقدّم له في الحقيقة شيئاً.

ويخلُص الجنرال من ذلك إلى استنتاج مزدوج: «الهراوي ليس الشخص المناسب» لتولّي المنصب الأول في الدولة ـ انّه من جديد وهم الرئاسة التي يرى أنها من حقّه بقوة القانون، إن لم يكن بقوة الواقع ـ ثم إنه «لا يريدني في النظام، حتى بصفة وزير عادي، لأنني منافس خطير تقلقه شعبيّته». ويفلت من فمه متأفّفاً: «إنهم لا يريدون أن يفهموا: لا حلّ ما دام الهراوي موجوداً»[١].

ـ ولكن، ألا تريد أن تفهم من جهتك أنك غير مرغوبٍ فيك، «وأنّهم» يفضّلون التعاطي مع شخص ليّن الطبع مثل الرئيس؟

ـ كلاّ، يجيب بكل ثقةٍ، فهم يتمسّكون به لفترة انتقالية. وعندما يحين أوان الأمور الجديّة، سيكونون راغبين في التعامل مع مسؤول حقيقي لتوقيع الاتفاق أو المعاهدة التي تنظّم العلاقات اللبنانية ـ السورية.

ـ إنّما ماذا لو تفكّك البلد كلياً، في اثناء ذلك، بحيث ييسّر التوطين الفلسطيني؟

ـ عندئذٍ تكون المؤامرة قد نجحت، ولن نستطيع شيئاً حيالها. مع أنني، شخصياً، أستبعد هذا الاحتمال. فالفلسطينيون سيوطّنون في الاردن لا في لبنان».

كانت أوساط عون مقتنعة كثيراً برحيلٍ وشيك للهراوي، منذ انفتاح سورية الزائف على الجنرال في العشرين من آذار ١٩٩٠ تقريباً: «خلال أسبوعين يطير الهراوي»، هي العبارة التي أصبحت لازمة العونيّين في نيسان، والتي كانت القوات اللبنانية تردّ عليها بالشعار التالي: «خلال اسبوعين يكون الهراوي في بعبدا».

بيد أن الجنرال، الملذوع بتجاربه السابقة والمخذول من الغرب وسورية والعرب، يعلّق كل آماله، في صيف ١٩٩٠، على تعاونٍ مع وليد جنبلاط. وكان هذا الأخير قد شنّ حديثاً حملةً على الحكومة التي هو عضو فيها، وعلى رئيسها سليم الحص فاضحاً الصفقات المشبوهة

(١) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٣ حزيران ١٩٩٠.

المعقودة من قبل بعض الوزراء. أمّا الأوساط الرسمية فعقّبت على ذلك بتهكّم: «إنّها قضية مبالغ ضخمة، ووليد بك يريد حصته». بالفعل، كان الزعيم الدرزي حاقداً على رفيق الحريري لأن الملياردير اللبناني ـ السعودي يعمل لإحياء المحور القديم الماروني ـ السنّي متجاهلاً «جبله».

ها هي الثغرة في النظام، بالنسبة إلى عون. فيحاول النفاذ فيها، وقد سبق له أن خطّط لعودة «سلمية» للمسيحيّين إلى قراهم: «فالدروز، الذين هم أناسٌ متعلّقون بأرضهم، سيرتضون العيش معنا في وئام، لاسيما وأنّ شعورهم بأنهم أقلية يزداد يوماً بعد يوم»[٢]. أيكون قد وصل إلى حدّ تبنّي فكرة لبنان صغير، وهو الذي كان يندّد، قبل أشهر، بالمخططات التي ينسبها إلى الاميركيين لتفتيت البلاد ولتسريع هجرة المسيحيين؟ والذي كان يجيب، عندما يُسأل لماذا يصرّ على إعادة لبنان الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ بالقول: «لو أن مشروع الدولة المسيحية قابل للحياة، لقبلتُ به»[٣]. كل ذلك لينتهي به الأمر إلى هذا الاعتراف بصوتٍ خافتٍ: «إنني مع أي حل كان، فأنا مُتعب»[٤].

ما هي الحدود الجديدة؟ «من قاديشا، شمالاً، إلى الليطاني، جنوباً، مع الجبل كعمود فقري. ومن المهمّ أن يعود المسيحيّون إلى منازلهم في ضهور الشوير وعينطورة وبولونيا، وأن يعمر المتن الأعلى بالسكان مجدداً كي يتمّ الاتصال بزحلة».

ليس توجّه الجنرال الجديد هذا عرضياً. فالسفير الاميركي جون ماكارثي، في محادثاته الخاصة في باريس مع ريمون اده، مثلاً، تطرّق إلى «لبنان الصغير»، لبنان القرن التاسع عشر. وفيما بعد، سينفي ماكارثي بشدّة أن يكون قد نطق بمثل هذا الكلام ليعود ويؤكّد، في الوقت نفسه، موقف بلاده المؤيّد لسيادة لبنان وسلامة أراضيه، كما ينصّ على ذلك

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٩ حزيران ١٩٩٠.
(٣) المرجع نفسه، ٢٦ آذار ١٩٩٠.
(٤) المرجع نفسه، ٢٩ حزيران ١٩٩٠.

اتفاق الطائف. غير أن اللبنانيين سيتذكّرون في هذه المناسبة العبارة الموجزة التي وردت، عـام ١٩٨٩، على لسـان السكرتـير الأول في السفارة الاميركية، دانيال سمبسون: «لبنان عارض تاريخي».

ليس عون الوحيـد الذي يعتقـد أن لا مفرّ من لبنـان الصغير. فالاكليروس الماروني، هو أيضاً أغـرته الفكـرة ـ أو تجربـة الشكّ. فلنستمع إلى المطران خليل أبي نادر: «أخشى توطيناً لليهود السوفيات في رقعة من الأرض تمتدّ من الليطاني إلى جزين وحتى البقاع. ففي أعقاب حرب مع الفلسطينيّين، سيفرّ هؤلاء إلى الأردن، ويرتدّ قسمٌ منهم إلى بيروت، ليصبحوا لا في الجنوب بل في قلب لبنـان، حيث يمكنهم سدّ الفراغ الناجم عن هجرة المسيحيّين»[٥].

واضح أن الجوّ المخيّم تشاؤمي، وليس فقط في المنطقة المسيحية. فها هو البير منصور، وزير الدفاع، يتحدّث عن الجنرال بكثير من المرارة والضغينة: «يناور عون بحيث يساهم، شعورياً أو لا شعورياً، في هجرة المسيحيّين، فلا شيء عرضي والجنرال ليس بريئاً. إن انقلابـاً ديمغـرافياً بهـذا الحجم لا يمكن إلاّ أن ينعكس عـلى وضـع البـلاد الجغرافي»[٦]. ويأخذ منصور على محمل الجدّ تلميحات مـاكارثي إلى لبنان صغير: «هذا يعني، من جملة ما يعنيه، توطين الفلسطينيّين. لقد خدم عون على أفضل وجه المؤامرة الرامية إلى إلغاء لبنان؛ فاليوم، لم يعد في البلاد مسيحيّون، وإذا رحل المسيحيّون...»

بعد خمسة أشهر على التمزّق الدامي، والاجتـماعي ـ السياسي، داخل القطاع المسيحي، وبعد أسابيع طويلة من التقلّبـات المتعلّقة بمصير الوساطات من كل حدب وصـوب، ها نحن مجـدّداً في نقطة الصفر. وعون في غضب دائم، إذ يرى نفسه متورّطاً في مواجهةٍ مميتة لا خلاص منها مع خصمه: «جيشي معبّأ ومجمّد على مصبّ نهر الكلب لشلّ حركتي. ويعلم الاميركيون أنني أتحيّن الوقت المنـاسب (حرب

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٥ تموز ١٩٩٠.

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ أيار ١٩٩٠.

سورية ـ اسرائيلية مصغّرة في البقاع، مثلاً) لأذهب إلى الشوف مع المسيحيّين».

ثم يستعيد مواقفه المتطرّفة ويصيح: «ما هو مشروع جعجع؟ أن يصبح وزيراً في أحسن الأحوال. لكن، لا فرنجية، ولا جنبلاط، ولا حتى المسلمون يريدونه، ولن أرضى أبداً بالجلوس معـه إلى طاولـة واحدة. فأنا لست وحدي، ورائي مؤسّسة أذاها كثيراً؛ فقد قتل جنوداً ودمّر البنية التحتية للبلاد. يجب أن يحاكم على جـرائم الحرب التي ارتكبها».

نحن امام مأزق، وخرق، وقصور. فاستئناف المعارك غير ممكن، لأن الجنرال لم تعد لديه الامكانات ولأن القوات اللبنانية لم تعد لها مصلحة في ذلك؛ فهي، جغرافياً وعسكرياً، ربحت في هذه المعركة اكثر مما كانت تأمله وحصدت غنيمة تقدّر بثلاثمئة مليون دولار من الذخائر والعتاد المصادر من الجيش.

أمّا المقاتلون المنهكون فمضطّرون لمراقبة هدنة قسرية. لذا، سوف يتطوّع الديبلوماسيّون من جديد، ما دام يصحّ القـول بالنسبـة إلى محاربي السلام هؤلاء، أن الأوان لا يفوت أبداً وأن ليس ثمة وضعٌ ميئوس منه.

في ٢٩ حزيران، زار الأمير سعود الفيصل دمشق مصطحباً الأخضر الابراهيمي. وكانا قادمين للتوّ من جولة مع وزير الخارجية الجزائري، سيّد احمد غزالي، على الفاتيكان وفرنسا اللذين احتجّا بقوة على نسف كل مبادراتها، وعبّرا عن قلقها بخصوص مطامع سـورية ولعبتهـا المزدوجة، وشدّدا على ضرورة قيام «الثلاثية» بخطوةٍ توفيقية باتجاه الجنرال بغية حمله على المشاركة في الحكومـة. وهذه المخـاوف، كان يشاطرها إيّاها العرب في ما يتعلّق بالمناورات السورية، وإن كانت مواقفهم حيال عون أكثر تميّزاً. باختصار، المعادلة هي التالية:

ـ الولايات المتحدة تزعم دعم الطائف، لكنها لا تريد أن تسمع باسم الجنرال وهي قلقة من الانفتاح السوري عليه.

ـ المملكة العربية السعودية ربطت منذ مدة سيـاستها الاقليميـة

بسياسة الخارجية الاميركية. وبصفتها مضيفة وعرّابة المؤتمر النيابي اللبناني المنعقد في خريف ١٩٨٩، فقد وضعت كل ثقلها، منذ «تمرّد» الجنرال، للحؤول دون تعديل وثيقة الوفاق الوطني، الذي يطالب به هذا الأخير. ثمّ إنها، لتُوازن سليم الحص المعتدل، المستقل والميّال إلى الحوار، دفعت بصائب سلام إلى الواجهة. وهو رجلها المخلص، ووجه سنّي بارز، أعلن رفضه أية محاولة تعديل، وتهجّم على عون. كما أن السعوديين، الذين لا يمكنهم أن ينسوا أنهم من أكبر مموّلي نظام الأسد، خيّبتهم وأغاظتهم مناورات دمشق في قضية عون.

ـ المغرب له موقف قريب جداً من موقف فرنسا. فقد أعلن رسمياً تأييده للطائف، غير أنّه ينتهز كل مناسبة ليؤكّد ضرورة إشراك الشعب في ممارسة السلطة، وبالتالي، إشراك الجنرال في الحلّ. ثم هناك التمسّك بسيادة لبنان واستقلاله، الذي يكرّره الحسن الثاني مراراً، معبّراً هكذا بأسلوب ديبلوماسي عن شجب المطامع السورية.

التقى سعود الفيصل في دمشق نظيره فاروق الشرع فنقل إليه، في حضور الابراهيمي، المخاوف الفاتيكانية والفرنسية. ولم ينسَ التلميح إلى محادثاته مع العاهل المغربي وإلى استياء هذا الأخير موضحاً أنه يخشى انفصال المغرب عن «الترويكا» مما يفقدها الكثير من فعاليّتها وصدقيّتها. وكان الوزير السعودي، المرافَق من الابراهيمي دائماً، قد اجتمع في لابول، حيث تُعقد القمة الفرنكو ـ افريقية، بالملك الحسن الثاني الذي انتقد العرب وتساهلهم في معالجة الملف اللبناني معرباً عن خشيته من عودةِ سورية بقوة خصوصاً بعد فشل المسعى الفرنسي.

مساء اليوم نفسه، قابل رئيسُ الديبلوماسية السعودية حافظ الأسد وقال له الكلام نفسه مقروناً بتهديدٍ بوقف نشاط «الثلاثية» العربية، ثم أحرج الرئيس السوري سائلاً: «قلْ لنا ماذا تريد، فنحن لا نستطيع العمل بدون تعاونك. هل أنت مع الشرعية، مع الطائف، مع لبنان سيّد أم لا؟ وإلاّ، فهذا يعني أنك لست بحاجةٍ الينا».

إستمع الأسد بلا تذمّرٍ، ولم يفُتْه شيءٌ من أبعاد هذا الكلام. فوقْف أو إنهاء المهمة العربية يعني، سياسياً، توجيه اللوم إلى سورية، على

غرار بيان تموز ١٩٨٩؛ ويعني، حالياً، تخلّي المموّل السعودي بخاصة عنها، وأخيراً، فإنّ دمشق، من دون غطاءٍ سياسي ومعنوي، تكون مجرّد «محتلّ» ليس إلاّ؛ ومَن يدري، فقد ينجح عون في استعادة الاجماع حوله وشنّ معركة تحرير جديدة.

«إن سورية، قال الرئيس السوري، مستعدّة لمساعدة الشرعية على بسط سلطتها على كامل التراب الوطني، وهي تدعم الطائف كلياً. وأنا مستعدٌ للتعاون معكم كما كانت الحال دائماً، فماذا تنتظرون مني؟

ـ إن رؤساء الدول الثلاثة الذين انتدبوني حريصون على أن تُحلَّ في أقرب وقت المشكلة التي أثارها الجنرال عون. فهل لديك مانع في أن يقوم الأخ الأخضر بزيارته في بعبدا ليعرض عليه المشاركة في الحكومة؟

ـ نحن ندعم أية خطوة من شأنها أن تساهم في وضع حدٍ لمحنة إخواننا اللبنانيين»، أجاب الأسد.

وإثر اللقاء، أكّد الأمير سعود الفيصل أمام مندوبي الصحافة: «لقد ناقشنا مع إخواننا السوريّين كيفية العمل معاً لتحسين اتفاق الطائف».

تحسين؟ هل تحدّث الوزير السعودي عن «تحسين»؟ يا لها من مفاجأة، إلاّ إذا كان المقصود رسالة؛ إنما لمن هي موجّهة ولماذا؟ إلى الجنرال عون، بغية تحضيره لزيارة الابراهيمي؟ أم إلى الحكم اللبناني، بغية حمله على التشدّد في مواقفه؟

نهار السبت في ٣٠ حزيران، وصل الابراهيمي مع مساعده محمد أزروال إلى بيروت قادماً من دمشق، وكان مكلّفاً رسمياً من اللجنة مقابلة عون على أساس شروط ثلاثة: أن توافق سورية على هذه الزيارة ـ وهو أمر كان قد حصل ـ، أن تقبل بها السلطات اللبنانية، وأن تكون أخيراً مفيدة وتفضي إلى نتيجة ملموسة. إنّما كيف تُعرف هذه النتيجة مسبقاً؟ كان الابراهيمي، المتسلّح بالموافقة السورية، ينوي أن يعد عون بأنه، بعد انضمامه إلى المسيرة وإعادة تنشيط مؤسسات الدولة، ستجري انتخابات تشريعية. وللمجلس الجديد، إذا شاء، حرية إعادة النظر في بنود الوثيقة المتعلقة بالاصلاحات.

غير أن مفاجأة غير سارّة كانت في انتظار المبعوث العربي إذ رفض الهراوي، والحسيني والحص أية خطوة باتجاه عون. وازاء استغراب الابراهيمي، سأله رئيس الدولة ببرارة: هل إطّلعت على المقابلة التي أجرتها جريدة «اللواء» مع عون؟

بالفعل، في ذلك اليوم بالذات، كان الجنرال، الذي لا يعلم شيئاً عن مخططات الابراهيمي والذي عاد فجأةً إلى التصلّب، قد أجرى مع الجريدة حديثاً نشرته في صفحتها الأولى وأكّد فيه: «نحن الشرعية»، نافياً ما قاله في ٢٦ حزيران حول «المسافة التي تقلّصت بينه وبين رئيس الجمهورية» وموضحاً: «ان هذه المسافة ستبقى كما هي حتى الوصول إلى تسوية». ثم أضاف: «لم يتغيّر شيءٌ في رفضي اتفاق الطائف».

فما كان من الابراهيمي، إثر إطّلاعه على هذا الحديث، إلاّ أن عدل عن رأيه وألغى زيارته لبعبدا، كما ذكر لاحقاً[٧]، «لأنه لم يكن بوسعنا أن نتحاور مع شخص يعتبر نفسه السلطة الشرعية». ثم غادر بيروت في الأول من تموز بعد أن دقّ ناقوس الخطر: «الوضع خطيرٌ جداً»، موجّهاً تحذيراً إلى مَنْ «يتصوّرون أنهم، بتصلّبهم، يمكنهم تحقيق أي هدفٍ، شخصي أو وطني».

لا شك في أن الحرب الكلامية ووسائل الإعلام لعبت دوراً حاسماً وسلبياً طوال هذه المرحلة. فقد ظنّت بعض أجهزة الاعلام أن باستطاعتها التأكيد أن رينيه ألاّ كان مكلّفاً التمهيد للقاء الابراهيمي - عون. لكنّ هذا لم يكن صحيحاً. كما كتبت بعض الصحف، في وقت لاحق، أن سفير فرنسا أجهض اللقاء. وهو كلام غير صحيح أيضاً. وهكذا، كانت الحملة الهادفة إلى تشويه سمعة فرنسا مستمرة.

في الحقيقة، بات الكثير من الديبلوماسيّين الغربيّين، بمن فيهم ألاّ، مقتنعين بأن بعض الأطراف درست في العمق طبع الجنرال وشخصيته،

(٧) مقابلة مع جريدة «السفير»، ٢٩ كانون الأول ١٩٩٠.

وغدت قادرةً على توقّع ردّة فعله على هذا الحدث أو ذاك. لأن عون كان رجلاً يستجيب دائماً بتقلّبات مزاجية مفاجئة. ثم يحاول الاستدراك، في معظم الأحيان، إنما يكون الضرر قد وقع. لذا، كان يكفي أن يناور بعضهم بطريقة ما لإثارته ودفعه إلى الاستجابة في اتجاه معيّن. وإلاّ، كيف يمكن فهم مسألة «اللواء»؟

في اليوم التالي للّقاء المفوَّت، وردّاً على سؤال عمّا إذا كان تعمّد التحدّي مما ثنى الابراهيمي عن مقابلته، كشف الجنرال مرتبكاً: «لم أكن أعلم أنه يريد مقابلتي، فقد عرفت ذلك من الصحف؛ أمّا المقابلة، فكانت تهدف بشكلٍ أساسي إلى الردّ على الهراوي والحص وكل الزمرة الحكومية، وبخاصة على جعجع»[٨].

بالفعل، كان قائد القوات اللبنانية يسعى منذ بضعة أيام، إلى إثارة الجنرال ودفعه للتطرّف باتّهامه بأنه شنّ كل هذه الحرب لغاية واحدة، هي الحصول على منصب وزاري، فوقع عون في الفخ. «أردتُ أن أثبت لجعجع وللآخرين أيضاً أنني لا أطمع في منصب وزاري، وقد عُرضت عليّ رئاسة الجمهورية حتى بدلاً من الهراوي فرفضت. إذاً...»[٩]

في صالون مطرانية بيروت المارونية، كان المطران خليل أبي نادر مسترخياً في مقعده، وقد بدا وجهه اكثر نحولاً وصوته اكثر ارتجافاً من العادة حين علّق متنهّداً: «ما زلنا نراوح مكاننا. وهذا أمر مُحبِط».

(٨) مقابلة مع المؤلّفة.
(٩) المرجع نفسه.

الفصل الخامس

مهمة الابراهيمي: الفرصة الأخيرة

في حرّ الصيف البيروتي، كان المأزق تاماً. فالارتباك هو السائد، نفسياً وعقلياً وسلوكياً، مما جعل الأحداث، الغامضة اكثر من أي وقت مضى، متّسمة بالتشوّش.

لم تبرّد صرخة عون الأخيرة همّة «الترويكا» ولا همّة ممثّلها. فالعرب مازالوا مؤمنين بانفتاح الجنرال عليهم وبرغبته في التفاوض. وهم يشعرون بأنهم لم يستنفدوا بعد كل فرص الوصول إلى تسوية معه. في أول تموز ١٩٩٠ هذا، تضافرت عدة عوامل لتساعد على استئناف وساطتهم:

- الخوف من اهتراء الوضع، ورغبة طرفَيْ الحرب المسيحية في الخروج من المأزق الحقيقي الذي وقعوا فيه.
- قلق اللجنة العربية، لأنه كلّما طال المأزق كلّما تقلّص هامش مناورتها لصالح سورية.
- خطر انفراط عقد الحكومة التي تتعرّض لضغطٍ شديد نتيجة الحملات الجنبلاطية على رئيس الوزراء. فالحص يفكّر جدّياً في الاستقالة، مما قد يخلق فراغاً سياسياً يصعب ملؤه. في مواجهة الجنرال عون، يبقى سليم الحص، في الواقع، الشخصية السنّية الأقدر على ترؤّس الحكومة الشرعية. فالسوريّون يعرفون ذلك، مثلما يعرفون أنه

رجل مُشبع بحسّ الكرامة الوطنية بحيث يستنكف عن زيارة سورية في كل شاردة وواردة. لكنهم، في الوقت الحاضر يتغاضون عن ذلك ويحرصون على إبقاءه على رأس الحكومة، بسبب صدقيّته وعلاقاته مع اكثر من دولة عربية[1].

ـ أخيراً، ثمة انطباع بأن السوريّين، الذين هم على اتصال دائم إنما غير مباشر بالجنرال عون، «يرغبون في رؤيته ملتحقاً بقطار الطائف ومشاركاً في الحكومة». هذا ما أشار اليه، في تلك الفترة، أحد أبرز الوسطاء الموالين لسورية الذي قام بجولات مكّوكية بين دمشق وعون. وقد أوضح: «هذا لا يعني أن السوريّين يريدون إسكان الهراوي في القصر الرئاسي، لأن موقع بعبدا غير دستوري. فالرئيس، في رأيهم، يجب أن يقيم في بيروت (بيروت الادارية). إنهم يريدون، في الواقع، أن يأتي الجنرال عون إليهم، بينما يريد هو أن يجذبهم إليه. لقد أفهموه أنهم لا يستطيعون تحدّي الشرعية وطلبوا منه أن يدخل في الحكومة على أن يشترط عدم إشراك جعجع فيها. لكنّ عون يريد أن يجرّ السوريّين إلى التحالف معه ضد جعجع؛ مما يعني نقل نزاعه جغرافياً من حدود القطاع المسيحي إلى حدود مناطق القوات اللبنانية».

أمّا العرب، الملذوعون بتجربتهم السابقة، فكانوا يرغبون في تبليغ الجنرال أنهم لن يذهبوا بعد الآن إليه، ولن يباشروا مفاوضات معه إلاّ من خلال الشرعية المتمثّلة برئيس الجمهورية وبمجلس الوزراء.

«لم يكن من الوارد التعاطي على قدم المساواة مع الدولة ومع طرف يدّعي منافستها، أشار الابراهيمي[2]. أمّا إذا كان لا بدّ من مقابلة أحدهم (وعون هو المقصود هنا) فيجب أن يكون واضحاً: أن ذلك كان بهدف مساعدة السلطة لا خصمها، ولم يكن مسموحاً بأيّ سؤ فهم»[2].

كذلك، وعى العرب اكثر فاكثر حقيقة كانوا يعرفونها منذ مدة،

(١) الحص هو المستشار المالي لصندوق التنمية العربي (الكويتي).

(٢) مقابلة مع جريدة «السفير»، ٢٩ كانون الاول ١٩٩٠.

وهي: أنه يتعذّر تماماً الالتفاف على سورية في القضية اللبنانية. فالحل الاوروبي ـ العربي الذي أُطلق في منتصف آذار، تراجع لصالح تعاونٍ سوري ـ عربي لا بدّ منه. ورأت اوروبا ـ فرنسا والفاتيكان بخاصة ـ نفسها منحّاة إلى المركز الثاني.

حصلت سورية، مقابل تعاونها على اليد الطولى في إعداد مشروع التسوية المرتقب. فنداء مجلس الوزراء اللبناني الذي وُجِّه في ١١ تموز ١٩٩٠ رأى النور في جدّة، على شكل مسوّدةٍ حرّرها أعضاء «الترويكا» العربية. وأدخلت دمشق على النصّ تنقيحات «تجميلية» قبل أن يتّخذ صيغته النهائية في العاصمة السعودية. الكل شارك في إعداد هذا البيان: «الترويكا» العربية، السوريون، الفاتيكان، القوات اللبنانية وحتى اللوبي اللبناني ـ الاميركي بطريقة غير مباشرة. ذلك أن هذه الخطوة بدأت، فعلاً، حين أعرب بيتر طنوس، رئيس «الحملة الاميركية من اجل لبنان»، في اتصال هاتفي أجراه في الخامس من حزيران مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلي، عن رغبته في أن يوجّه الرئيس الهراوي بياناً متساهلاً إلى كل الأطراف اللبنانيّين لتحقيق الوفاق حول الشرعية. وكان كيلي قد أعلم محادثه بسفر السفير جون ماكارثي إلى القاهرة ليقابل فيها الرئيس الهراوي الذي كان بدوره ذاهباً إليها، ووعده بأن يطلب منه مناقشة الموضوع مع الرئيس اللبناني.

بناء عليه، قام الرئيس الهراوي، الذي كان على اتصال وثيق بسمير جعجع، بالاستفسار عمّا إذا كان هذا الأخير مستعدّاً للتجاوب مع دعوةٍ رسمية موجّهة إلى الجنرال وإلى القوات اللبنانية. فكان جواب جعجع «نعم»، لأن الأولوية عنده هي لرحيل عون عن قصر بعبدا. أمّا تشكيل حكومة وفاقٍ وطني (بمشاركة الجنرال أو من دون مشاركته، لا فرق عندئذ) وتحقيق بيروت الكبرى فيأتيان في الدرجة الثانية.

أُخطر الجنرال عون، هو الآخر، بالمشروع. فقد دقّت ساعة الحقيقة، وأصبح المطلوب، هذه المرّة، قول «نعم» أو «لا» للمشاركة في

الحكومة، وفي حال القبول، الاضطلاع بالمسيرة التي حدّدها مجلس الوزراء. لقد أُشبع هذاالمشروع درساً لإعطائه كل فرص النجاح. وكان موضوع مشاورات عربية - اوروبية، خصوصاً بين الأمير سعود الفيصل والمسؤولين الفرنسيّين والفاتيكانيين.

كانت مهمة الكرسي الرسولي (حيث التقى المونسنيور انجيلو سودانو، وزير الخارجية، والمونسنيور لويجي غاتي الأخضر الابراهيمي)، بعد أن أقنعته «الترويكا» بضرورة اشتراكه في المسعى، أن يشجّع الجنرال على الالتحاق بالشرعية. أمّا أوساط عون فاستنتجت من ذلك - خطأً، مرّة اخرى - أن البابا حصل على تعهّدٍ عربي في شأن تعديل اتفاق الطائف.

أخيراً، قامت «الترويكا» بصياغة البيان بعناية فائقة، متفحّصةً كل عبارة، بحيث لا يُترك أي مجال للشك عند أحد: لا عند الشرعية (كان الهراوي والحسيني يعارضان أي لقاء بين الابراهيمي وعون طالما لم يلتحق هذا الأخير بالشرعية)، ولا عند الجنرال عون. وهكذا، عرضت «الترويكا» مبادرة «الفرصة الأخيرة».

إلاّ أن الاعتراضات التي أثارها في الدقيقة الأخيرة الفريق المحيط بالهراوي، لا سيّما الوزراء المسيحيون لم تكن في الحسبان. فهؤلاء المغتاظون لرؤية «المتمرّد» وهو يُراعى إلى أبعد الحدود «في حين أننا التحقنا بالشرعية منذ البداية، وأصبحنا مهجّرين من بيوتنا بسببه»، قرّروا تشديد لهجة البيان الوزاري. وهكذا، دُعي «قائد الجيش السابق» إلى «وضع حدّ لتمرّده على الشرعية»، كما أُنذر «كل الضباط والجنود، أينما وُجدوا» بوجوب « الالتحاق فوراً بالعماد اميل لحود تحت طائلة الفصل».

إذاً، شُوِّه النص العربي للبيان كما لو كان متعمّداً جعله غير مقبولٍ بالنسبة إلى عون. وسرعان ما جاء ردّ هذا الأخير. فرفض بحدّةٍ النداء واصفاً أصحابه «بالغاصبين الذين أتى بهم ممثّلو المصالح الاجنبية العاملون ضدّ خلاص الوطن والشعب».

أمّا سليم الحص، المستهجن لتطرّف الوزراء المسيحيّين، فاضُطرّ،

بصفته رئيساً للحكومة، إلى الدفاع عن النص الحكومي. «لو لم نُشِرْ إلى تمرّد الجنرال، لكان معنى هذا أننا تراجعنا عن قرارنا بإحالته على المجلس العدلي. ولكان بإمكان عون أن يفيد من تخلّينا عن حقّنا في ملاحقته. والحال أن المقصود كان: أعطِ تُعطى. فلو قبل الدخول في الحكومة، لكان قرارنا لاغياً» [٣].

ماذا بخصوص القوات اللبنانية؟

«أنا انسانٌ براغماتي، يشير الحص. يُقال لي إنها «لن تمشي» في المسيرة، لكنني، حتى إشعار آخر، مضطرٌ لأخذ نيّاتها الحسنة في الاعتبار واختبارها».

أمّا الميليشيا، التي أُحرجت هي الأخرى، فأعطت أجوبة أقل جزماً من جواب الجنرال، إنما مزدوجة اللّبس. ذلك أن البيان الذي أذاعه مجلس الوزراء في ١١ تموز لا يتّفق مع ما كانت تتوقّعه القوات اللبنانية لأنه، في موازاة التصلّب حيال عون، حرصت سورية في غضون ذلك على أن يعلن البيان موقفاً متّسماً بتشدّد شبه مماثل حيال الميليشيا، المدعوّة إلى الانسحاب من بيروت دون مقابل، وإلى تسليم الثكنات العسكرية في العاصمة وكسروان وجبيل (معقلها) للقوى الشرعية. إذ من المفروض أن ينتشر الجيش في الأشرفية (قلعة القوات اللبنانية العسكرية في بيروت) ومحيطها، وفي مرفأ بيروت لاسيّما في الحوض الخامس المجاور لمقرّ قيادتها في الكرنتينا.

بناء عليه، أخذ جعجع يناور إنما مع تحاشي الظهور بمظهر الحاسم والسلبي كعون: فأفهم أنه بتسليمه الثكنات العسكرية المطالَب بها إلى الضابط بول فارس، المخلص له، يكون قد أعادها إلى جيش لحود. «أما العتاد فسيُعاد، إنما فقط في إطار حل شامل». كذلك، رفض فؤاد مالك، رئيس أركان القوات اللبنانية، التفكير «في الظروف الحالية» في انسحاب من بيروت.

على أي حال، احتفظ كلٌ من الطرفَين بردّه النهائي ليسلّمه إلى

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

الأخضر الابراهيمي الذي كان يُنتظر وصوله إلى بيروت بعد اسبوع.

في هذه المرحلة، أخذ السياسيون يحرجون العماد اميل لحود مثلما أحرجوه سابقاً عندما طلبوا منه قبل أسابيع التدخل في اقليم التفاح، حيث كانت الميليشياتان الشيعيّتان، أمل وحزب الله، تتقاتلان. يومها، رفض لحود. ولّما ضُغِط عليه بعد ذلك للدخول بالقوة إلى القطاع المسيحي المنشطر إلى شطرين، هدّد بالاستقالة، مشترطاً موافقةً مسبقةً من كل الأطراف ومؤكّداً أنه لن يساند الميليشيا ضد الجيش. لكنه فوجىء هذه المرّة. فهو قلّما يوافق على التهديد بالفصل الذي رُفع في وجه الضبّاط والجنود العونيّين. ويعرف أن هؤلاء العسكريّين أمام مأزق. فعائلاتهم، ومنازلهم في الشرقية، في القطاع المسيحي، ولا يمكنهم أن يتّخذوا قراراً بالتخلّي عن كل شيءٍ ليصبحوا فارّين، حتى ولو كانت الشرعية موجودةً في بيروت الغربية. فالداء، بالنسبة إلى لحود يكمن في القمة: في الجنرال عون.

ولديه تحفظات أخرى.

لماذا تُحصر العملية في بيروت الادارية ولا توسَّع لتشمل بيروت الكبرى التي تمتدّ من الدامور إلى نهر الكلب، وفي الجبل، إلى بعبدات - ولِمَ لا؟ - مسقط رأسه؟ فبيروت الادارية منطقة جغرافية ضيّقة تُستثنى منها الضاحية الجنوبية (معقل حزب الله) والكرنتينا مقرّ قيادة القوات اللبنانية. لا شك في أن هذه الأخيرة ستطالب، في هذه الحال، بمركز، إن لم يكن بمراكز متقدّمة في الاشرفية تكون بمثابة نقطة مراقبة أو خط دفاع أول. أما الجنرال عون، فيكفيه، لتسليم الدولة بيروت الادارية، أن يسحب قواته من محيط صغير محدَّد بقصر العدل، المتحف، قصر منصور، المستشفى العسكري، الأمن العام وجادة سامي الصلح أي: ما مجموع مساحته ٣ كلم٢. ويبقى في بعبدا من دون أن يطعن أحد بوجوده. فضلاً عن ذلك، فإن ألوية العماد لحود ستكون في انتشار كهذا، في حالة إرباك، مع خطر الوقوع بين المطرقة العونية والسندان الميليشياوي.

بيد أن «العماد نُيت» (أي الرافض)» - كما لُقِّب لحود في أروقة

الحكم - الموضوع تجاه الأمر الواقع، لا يمكنه أن يقول «لا»، هذه المرّة، لبيان مجلس الوزراء.

وكما حصل بالنسبة إلى انتشار الجيش في الجنوب، فإن لحود لا يريد أن يجازف اعتباطياً بنواة الجيش الذي يحاول إعادة بنائه. وهو يريد اتفاقاً دولياً تكون الولايات المتحدة عرّابته. والحال أنه مقتنعٌ، في هذا الوقت، بأن الاميركيين لم يلقوا بثقلهم بعد وأنّهم سينتظرون حتى آخر لحظة قبل أن يدفعوا سورية إلى التدخل على الساحة اللبنانية.

«الحل في آخر أيلول»، أكدّ آنذاك بكثيرٍ من الثقة. وحتى ذلك التاريخ، عليه أن يناور لئلاّ يقع في أيّ فخ. لأنه من الواضح أنه يزعج، باحترازه، بعض الأطراف. فجريدة «القبس» الكويتية نشرت، منذ مدة، مقالاتٍ ماكرةً بحقّه، متّهمةً إيّاه بالطمع في الرئاسة. هذا غير صحيح، طبعاً، إنما المقصود حرقه...

لذلك، تحاشى لحود، بعد اعلان بيان ١١ تموز، ابداء رأيه مفضّلاً تجاهل الأمر وانتظار ردود فعل الأطراف المعنيّة، آملاً ربّما في قرارة نفسه أن يسقط مشروع بيروت الادارية تلقائياً. وهذا ما سيحدث فعلاً.

يوم الأحد في ١٥ تموز ١٩٩٠، وصل الأخضر الابراهيمي إلى بيروت متسلّحاً بتنسيق تحرّكه مع فرنسا والفاتيكان، فيما عون لا يعلم أن العدّ العكسي بالنسبة إليه سيبدأ في حال فشل هذه المهمة العربية الأخيرة. أما سورية، التي كانت قد منحته في الأشهر الأخيرة هامش مناورة معيّناً، فأفهمتْه أنها ستتشدّد في موقفها إذا استمرّ في المطالبة بتعديل اتفاق الطائف.

سوف يلعب السفير الفرنسي دوراً أساسياً في هذه المرحلة. فهو الذي أخذ على عاتقه تعبيد الطريق امام لقاء عون - الابراهيمي. وعندما أطلع عون على زيارة الموفد العربي، أبدى هذا الأخير عدم اكتراثه. ثم: «عجباً! لِمَ لا ؟...»

تمّ اللقاء الأول مساء وصول الابراهيمي لأن هذا الأخير فضّل الانتقال ليلاً إلى بعبدا لأسبابٍ أمنية. وكانت بداية المقابلة صعبة،

فالرجلان لم يلتقيا منذ أيلول ١٩٨٩ حين نقل الموفد إلى الجنرال الدعوة العربية لزيارة الطائف.

«سيّد ابراهيمي، أجبْني بكل صراحة. هل أنت مقتنعٌ، في قرارة نفسك، بأن الطائف لمصلحة لبنان؟» سأل الجنرال فجأة.

فأجاب ممثّل «الترويكا» برباطة جأشٍ: «قد لا تكون هذه الوثيقة كاملة، إلاّ أنها أقصى ما أمكننا تحقيقه ولا يمكن الوصول إلى أفضل منها».

أصرّ عون على أهمية إعادة النظر في النص، فردّ محادثه أنّ ذلك أمرٌ صعبٌ، إن لم يكن مستحيلاً. «مستحيل؟ لماذا، من قرّر ذلك؟» صاح عون.

بعد مرور ساعتين على ما يشبه حوار الطرشان، غادر الابراهيمي بعبدا وأكّد للصحافيّين أنه سيبقى في بيروت «ما يلزم من الوقت».

وفي المساء نفسه، اجتمع المطران خليل ابي نادر بسمير جعجع محاولاً سبر النيّات الحقيقية لقائد القوات اللبنانية. فأعلن هذا الأخير عن استعداده لتقديم كل التنازلات، شرط أن يغادر الجنرال بعبدا ويلتحق بالحكومة الشرعية.

ذلك أن القوات اللبنانية تراهن في الواقع على عناد عون؛ ولم تكن على خطأ. ففي ٩ تموز، أي قبل يومين من اصدار البيان الحكومي، بدا عون متصلّباً اكثر من أي وقتٍ مضى. «كلاّ، لن أكون عضواً في هذه الحكومة؛ لن أشارك فيها رغماً عني. فأن أصبح وزيراً أمر لا يعني لي شيئاً، والأجدر بي أن أبقى في منزلي راضياً من أن أكون وزيراً غير راض[٤].

ـ حتى لو اجتمع بك الابراهيمي؟

ـ نعم. فالقبول بالطائف غير وارد عندي.

ـ وإذا تخلّى عنك السوريّون بسبب الضغوط الاميركية المتزايدة؟

ـ سأستسلم حينئذٍ، إنما حينئذٍ فقط. فأنا أفضّل القتال حتى النهاية

(٤) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ تموز ١٩٩٠.

ثم القاء السلاح على أن أوقّع الوثيقة وأكون وزيراً في حكومة الطائف».

غير أن الكرسي الرسولي، في الوقت الذي كان تأييده لصيغة الطائف يزداد صراحة ووضوحاً، نجح بالمقابل في إقناع اللجنة العربية، وكذلك الرؤساء الهراوي والحص والحسيني، بالتعامل مع الجنرال عون. فمسلّمة شاكر ابو سليمان «عون ليس الحل إنما لا حل من دون عون» أحرزت نجاحاً.

لقد كان وراء هذا التطور في موقف الفاتيكان، إلى جانب تدخّلات «الترويكا» العربية المقنعة، تأثير خفيّ لشخصيات لبنانية تلقى، بدورها، أذناً صاغيةً لدى عدد من كبار المسؤولين في كنيسة روما. وقد لعبت إحدى هذه الشخصيات، بصورة خاصة، دوراً بارزاً في الموقف النهائي الذي اتّخذه القاصد الرسولي دعماً لتحرّك الابراهيمي. ففؤاد السعد، أحد وجهاء موارنة الشوف، سليل حبيب باشا السعد رئيس الجمهورية الأسبق في عهد الانتداب الفرنسي والمرشح الذي لم يحالفه الحظ في انتخابات ١٩٧٢ النيابية، هو صديقٌ للمونسنيور جان لويس توران، وقد عُيّن نائباً لمنطقة الشوف في حزيران ١٩٩١، في اطار التعيينات النيابية المنصوص عنها في اتفاق الطائف. إن هذا المحامي النزيه، المستقيم، والمثقّف تعاون مع جنبلاط حين أطلق هذا الأخير مبادرته لإعادة مسيحيّي الجبل في كانون الثاني ١٩٨٩. وعندما اندلعت المعارك في القطاع المسيحي، بعد حوالي السنة، صُدم وهو يشهد انتحار ابناء طائفته، كما حلّ بعائلته مصاب أليم منذ اليوم الأول لبدء المعارك بين المسيحيّين. واقتناعاً منه بأنّ خلاص المسيحيّين هو في اطار المؤسسات الشرعية وبأنّ المجتمع الدولي لا يملك حلاً بديلاً من الطائف، شرع يعمل للإقناع بوجهة نظره هذه. ومن باريس حيث كان موجوداً، توجّه إلى روما حيث عقد لقاءات طويلة مع المسؤولين ألحّ عليهم فيها كي يبدّلوا موقفهم ويبتعدوا عن الخط العوني الذي كان الفاتيكان لا يزال ينتهجه، وذلك لإنقاذ عون والمسيحيّين المنجرّين في مشروع انتحاري.

المونسنيور پابلو پوانتي مقتنعٌ شخصياً، منذ بعض الوقت، بأن على الجنرال أن يستقيل أو أن ينضمّ إلى الشرعية. وقد ناقش هذا الأمر مع الابراهيمي الذي التقاه مراراً لتحديد مسار المشاورات الجارية. ففهم من الموفد العربي أنه يستحيل تغيير فاصلة في وثيقة الطائف. كما طلب الابراهيمي من پوانتي مساعدته لإقناع عون وإنقاذ الحل العربي قبل فوات الأوان. والڤاتيكان يعتبر هذا الديبلوماسي العربي المتزوّج من امرأة مسيحية رجلاً صادقاً.

في التاسع عشر من تموز، طلب پوانتي مقابلة الجنرال بناءً على إلحاح وزارة خارجيته. وفي غرب العاصمة، كان الهراوي والحص والحسيني، وكذلك الابراهيمي، ينتظرون نتائج اللقاء بلهفة. وكان القاصد الرسولي أوفد إليهم صباحاً المطران خليل ابي نادر الذي التقاهم تباعاً لإطلاعهم على فحوى الرسالة التي ستُسلَّم إلى عون.

«لا مجال لفعل أي شيء، قال پوانتي لنزيل بعبدا ذلك النهار. فلا خيار لك سوى التفاهم مع الشرعية، والڤاتيكان يطلب منك ذلك بإلحاح. فهذه هي الوسيلة الوحيدة المتبقّية لإنقاذ لبنان.

ـ سأدرس الأمر، أجاب عون. أعطني مهلة للتفكير».

كذلك، تحادث الرجلان في الوضع في الجنوب، والانعكاسات المحتملة للنزاع بين أمل وحزب الله وخطر تقطيع أوصال لبنان. ولدى خروج القاصد الرسولي من قصر بعبدا، تلا النص الذي أعدّه، وهو صرخة انذار حقيقية قال فيها: «ربّما تكون هذه إحدى أدقّ المراحل في تاريخ لبنان الحديث. لم يعد الوقت مناسباً للتوقّف عند إعتباراتٍ هامشية، بل بالعكس، إنه وقت التضحيات الكبرى للوصول إلى سلام شامل، ملحّ ونهائي، في إطار الوحدة والاخاء. لم يعد الشعب يريد حروباً وآلاماً وانقسامات، واليوم، اكثر من أي وقتٍ مضى، ينبغي أن تتغلّب مصلحة الوطن العليا على أي اعتبار آخر. وإلاّ، فهناك خطر جسيم جداً على زوال لبنان».

الرسالة لا لبس فيها: على عون أن يقدّم تضحية رحيله إذا كان لا يريد أن يجرّ البلاد إلى نهاية وخيمة.

وليلاً، غادر الابراهيمي فجأةً مأدبة عشاء عند الرئيس الهراوي لينتقل إلى قصر بعبدا. كان هذا اللقاء الثاني أقلّ توتّراً من الأول لأن عون بدأ «يتكلّم لغة رجال الأعمال» كما يُقال، ولديه عدة شروط يطرحها. فردّ عليه الابراهيمي مشجّعاً: «قلْ ماذا تريد، وسندرس ذلك».

أبلغ إليه الجنرال أنه يقبل «مبدئياً» الاشتراك في حكومة على أساس تطبيق اتفاق الطائف. وهذا يستلزم في رأيه:

١ ـ حكومة وفاق وطني «حقيقية»؛

٢ ـ دراسة مشاريع القوانين المتعلّقة بالاصلاحات من قبل هذه الحكومة ذات الصفة التمثيلية الحقيقية؛

وأراد كذلك أن يعرف:

ـ ما سيكون مصير الجيش وعملية إعادة توحيده بعد اعترافه المحتمل بالشرعية.

ـ ما سيكون مصير الميليشيات.

ـ ما هي السياسة الدفاعية التي ستُعتمد في المرحلة التي تلي تحقيق بيروت الادارية.

أصرّ بخاصة على أن «يبقى الجيش، الذي هو واحدٌ لا يتجزّأ، حيث هو» لئلاّ تعود الميليشيات إلى المناطق التي يسيطر عليها (ويفكّر الجنرال في المتن بوجه خاص).

كذلك، طلب من الابراهيمي أن يستعلم من الثنائي الهراوي ـ الحص عن جملة مسائل متعلّقة بجنوب لبنان، بانعكاسات المعارك الشيعية ـ الشيعية في إقليم التفاح وبكيفية مواجهة انشاء بقعة «فتح لاند» جديدة. كما حرص على معرفة موقف اللجنة العربية الثلاثية في حال عزم الحكم على مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القرار ٤٢٥، الخ.

ثمّ طالب أخيراً بضماناتٍ لأمنه الشخصي ولأمن أعوانه.

في الواقع، يشير المقرّبون من عون إلى أننا، لكي نفهم الأسئلة التي يطرحها الجنرال وتحفّظاته، يجب أن نتذكّر أنه يعتبر نفسه دائماً المؤتمن

الشرعي على السلطة ويحاول أن يضمن مسبقاً أنها ستنتقل إلى حكومة على مستوى المهمة.

يبقى أن الابراهيمي لاحظ عنده نوعاً من الرغبة في التعاون. آنذاك، علّق شاكر ابو سليمان، الذي كان على اتصال وثيق بالموفد العربي، «ان مهمّة الابراهيمي هي إدخال عون وجعجع في حكومة موسّعة، والباقي شأن اللبنانيّين»[٥].

وبدوره، كشف الأباتي نعمان: «قلت للابراهيمي إنني أضمن اعتراف عون وجعجع بالشرعية شرط أن يلتزم بتعهّده المتعلّق بالطائف، يعني أن لا يبدأ تنفيذه إلاّ بعد تشكيل حكومة وفاق وطني. ثم أضفتُ: لجنة وساطتنا مستعدّة لمؤازرتك. سنساعدك على إدخال الاثنين في حكومة كهذه؛ فساعدنا على إعادة نص الإصلاحات الى الحكومة العتيدة»[٦].

قائد القوات اللبنانية أعلن، من جهته، عن استعداده الكامل للتعاون مع الابراهيمي. «نوافق إذا وافق الجنرال»، قال له باختصار، مع أن تحفّظاته كانت واضحة، في هذه المرحلة، ومع أنه لم تكن لديه نيّة تسليم الأشرفية، إذ راح يفرض شروطاً تثير العماد لحود.

وأياً تكن حسابات القوات اللبنانية وحقيقة الليونة المقدَّرة آنذاك في موقف الجنرال، فقد قرّر مجلس الوزراء، في غمرة مهمة الابراهيمي، أن يخطو خطوةً مهمة كانت معلّقة حتى ذلك الحين لعدم إثارة التوتّر وتوسيع الهوّة بين السلطتين القائمتين في شطري بيروت، فأجرى في ١٦ تموز تعييناتٍ وتشكيلاتٍ في الجسم القضائي. فهل كان يُراد من ذلك، كما حصل في بيان ١١ تموز، دفع عون إلى الرفض؟ يبقى أنه كان للقرار وقع القنبلة، لاسيّما وأنها المرة الأولى، منذ الاستقلال، التي يعيَّن فيها سنّيٌّ، لا ماروني، في رئاسة محكمة التمييز.

فسَّر عون الخطوة كإعلان حرب، فقرّر الامتناع عن استقبال الابراهيمي مجدّداً، وتهيّأ فوق ذلك لاتّخاذ اجراءات مضادّة، كتشكيل

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٢ تموز ١٩٩٠.
(٦) مقابلة مع جريدة «النهار»، ٣٠ آب ١٩٩٠.

مجلسٍ أعلى للقضاء. أُخطِر شاكر ابو سليمان والأباتي نعمان بالأمر، فأطلع ابو سليمان بدوره رينيه ألاّ والموفد العربي، في الكسليك حيث التقاهما، على الخبر، مشدّداً على النتائج السلبية التي قد تترتّب عليه. ذُهل الابراهيمي: فالحكم لم يُحِطْه علماً بهذه التعيينات. لذا، قرّر على الفور أن يطلب تفسيراً من الهراوي والحص، وسرعان ما تبيّن له أنّ هذه التدابير موحى بها من الخارج. غير أنّه حصل على وعدٍ من الرئيس بتجميد أيّ قرارٍ مماثل. وكلّف الحكم ألاّ ملاطفة الجنرال وتهدئة روعه: «يمكنك أن تقول له إن الأمر انتهى عند هذا الحدّ». أمّا ابو سليمان، فقد توصّل من جهته إلى ترتيب لقاء جديد بين الابراهيمي وعون، يوم الاثنين في ٢٣ تموز.

غير أن الجنرال، في اثناء ذلك، تصلّب في مواقفه. ويروي المونسنيور بوانتي: «بعد يومين من لقائنا، كان قرّر الالتحاق بالمسيرة. وفي اليوم الثالث (كانت التعيينات القضائية قد نُشرت) غيَّر رأيه»[٧].

آنذاك، أكّدت الأوساط المقرّبة من دمشق أن المهلة المعطاة لعون كي يحزم أمره ويعطي أجوبته ليست «غير محدَّدة» وأن اجراءات ضغط سياسية، وبخاصة اقتصادية، قد تُتَّخذ لحمله على تليين موقفه. مما دفع ابو سليمان إلى نصح الجنرال بسبر نيّات دمشق: إذا كان الأسد يتعرّض فعلاً لضغوط أميركية من أجل التشدّد، فمن الأفضل لعون أن يستقيل بدلاً من أن يُهزم أو يتصرّف خلافاً لاقتناعه الذاتي.

* * *

- لقد تخلّى عنك الفاتيكان إذاً؟

هزّ الجنرال رأسه موافقاً بشكل خفيّ «إنها الضغوط الديبلوماسية والمالية الاميركية»، دمدم متضايقاً[٨].

نحن في يوم الأحد الواقع في ٢٢تموز، وغداً يكون الابراهيمي في قصر بعبدا للمرّة الثالثة، فيما يبدو عون بالأحرى مستاءً من الموفد

(٧) مقابلة مع المؤلّفة، ١٩ كانون الأول ١٩٩٠.
(٨) مقابلة مع المؤلّفة.

العربي. «سأتمكّن منه، هو والهراوي»، قال وهو يكزّ على أسنانه. وأضاف أنه لا ينوي أن يعطي عمّا قريب جواباً نهائياً، وأن القضية كلها مساومة صعبة، مؤكّداً أن الابراهيمي يحاول إقناع الهراوي والحص بالموافقة على فكرة تعديل اتفاق الطائف. ثم ابتسم هازئاً وقال: «تعرفون قصة شهرزاد؟ سأعتمد هذا التكتيك عينه». إنه يريد كسب الوقت. حسناً، إنما لأيّ هدف؟ وهل يعرف ذلك هو نفسه؟ إذ ها هو يقرّ بعد لحظات: «إن الحلّ سيتمّ عن طريق الابراهيمي». فإذاً؟

ألقى الجنرال عون نظرة عابرة باتجاه الباب ثم قال بصوت خافت: «سورية تبعث لي برسائل». كان يتكلّم بسرعة ملتهماً نصف الكلمات: «رسائل... علي عيد[٩]، في طرابلس... يطلبون مني الموافقة على الطائف والمشاركة في الحكومة، ويضمنون لي إعادة النظر في الاتفاق، من الداخل». وبعد أن لاحت في الجوّ علامة استفهام، فهم المقصود: «السوريّون يؤكّدون أنهم ليسوا ضد المسيحيّين. ويقولون إنني مازلت أمثّل قسماً كبيراً من الرأي العام المسيحي وإنهم، بالتالي، يستطيعون التعاون معي ويرغبون في ذلك». هكذا إذاً، أصبح عون يعتمد على سورية، الآن وقد تخلّى الفاتيكان عن مساندته...

في ما يتعلّق بالجنوب، يوضح عون: «إن حزب الله، الذي تحرّكه اسرائيل، يريد نسف كل حلّ لأنه يعارض الطائف. من هنا، رماياته التحذيرية على بعبدا في أول ليلة كان فيها الابراهيمي هنا. والآن، في إقليم التفاح، يُراد جرّ سورية إلى حربٍ مع الفلسطينيّين.

ـ هل أنت مستعدّ للمشاركة في حكومة يكون جعجع أحد أعضائها؟»

تردّد قليلاً ثمّ أجاب: «إذا شارك فرنجية... عندئذٍ لن تعود مشكلتي. يجب ألاّ يُعتقد أن جعجع سيدخل الحكومة قوياً، لأنهم سيفرضون عليه شروطاً قاسية. ذلك ان حبيقة سيكون عضواً فيها وكذلك فرنجية، وكرامي، وجنبلاط بحيث يصبح سمير مهمّشاً. إمّا

(٩) وجيه طرابلسي من الطائفة العلوية، عُيِّن نائباً. وهو مقرّب من سورية.

فيما يخصّني، فلماذا يريد بعد محاربتي؟ لم يعد لي حساباتٌ أصفّيها معه».

في ٢٣ تموز، عُقد اللقاء الثالث مع الموفد العربي. ودائماً، لا جواب من عون.

ـ «عون يريد كل شيء، قال المطران ابي نادر ساخطاً.

ـ ماذا تعني بكل شيء؟

ـ الرئاسة. وإذا لم يحصل عليها، يريد أن يكون فريقه كلّه حوله في الحكومة»[١٠].

فعلاً، يعتقد الجنرال أنّه في موقع قوّة وقادر على أن يضرب بيده على الطاولة. ومذ تسلّم مقاليد السلطة، لا يبارح الناسَ السؤالُ المزعج والدائم إيّاه: «على ماذا، أو بالأحرى على مَن الاعتماد؟» من غير أن يلقوا جواباً. لقد استمدّ عون قوته، في كل مرحلةٍ، من طرف مختلف ربّما كان، في مرحلةٍ سابقة، عدوّاً له.

ويقول أحد الضبّاط المقرّبين منه محلّلاً: «السوريون يعملون لصالح الجنرال عون. فمع أن الاميركيّين أطلقوا يدهم في لبنان، فإن دمشق لا تريد القضاء على المسيحيّين. وهي ترغب في توحيدهم لأنها تريد لبنان برئاسة مارونيّ. ولّما كان عون يتمتّع بشعبية، فإنه أكثر من يثير اهتمام السوريّين. لكن، بما أنه لا يزال يرفض شروطهم، فإنهم ينتظرون أن يصل إلى وضع ميئوس منه حتى «يقطفوه». أمّا جعجع، فلن يكون له موقع في الحل الجديد لأنه انتهى سياسياً»[١١].

الأربعاء في ٢٥ تموز، اجتمع الابراهيمي مجدّداً بالجنرال، للمرّة الأخيرة، وكان اللقاء صاخباً. فقد أخذ عون على الموفد العربي فشله في حمل الحكم على القبول ولو بتنقيحٍ طفيفٍ لاتفاق الطائف. فكرّر له ضيفه للمرّة الألف أن هذا مستحيل، وأنه حتى ولو كان هو على حق، فإن الظروف الدولية لا تسمح بأي شقّ في البناء الذي شيّده الطائف... واحتدّ النقاش.

(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٤ تموز ١٩٩٠.

(١١) مقابلة مع المؤلّفة، تموز ١٩٩٠.

«عليك أن تقدّم تضحيات لإنقاذ لبنان، قال الابراهيمي.

ـ إن كنت تحرص حقاً على إنقاذ لبنان، فلماذا لا يسعك الحصول على تنازلٍ بسيط من الثنائي الهراوي ـ الحص؟» ردّ عون.

إنه غاضبٌ لأن الحكم لا يغيّر من موقفه شيئاً ويطلب منه كل شيء. أمّا الابراهيمي فغادر القصر متعباً ممتقع الوجه. وحين التقى السفير الفرنسي من جديد، فجّر غضبه على عون مكرّراً بغيظ: «لا شيء البتّة».

ثم أوضح الابراهيمي للرؤساء الهراوي والحص والحسيني، وكذلك للوزراء والمسؤولين الآخرين الذين التقاهم، إن ميشال عون «خدعه» كل هذا الوقت.

الخميس في ٢٦ تموز، أعلن الابراهيمي جواب الجنرال. لم يكن مطلوباً من عون أن يعرض نظرياتٍ، بل أن يجيب بـ«نعم» أو «لا» على نداء الحكومة الذي يدعوه إلى الخضوع للشرعية. ولا مجال للمساومات. فاتفاق الطائف كلٌّ يُقبَل أو يُرفَض كما هو. والخلاصة العملية: «لا».

وعبثاً حاول الجنرال، في مؤتمرٍ صحافي عقده في اليوم التالي، أن يؤكّد أن جوابه ليس معرقلاً اطلاقاً وأنه، رغم المظاهر، الوحيد الذي يريد نجاح الاتفاق، معرباً عن أسفه لكون الابراهيمي قام بدور الساعي إلى فرض النص كما هو لا بدور المفاوض... فقد بدأ العدّ العكسي.

وفي الليلة السابقة، كان الرئيس الهراوي زار دمشق زيارة خاطفة لمدة ثلاث ساعات، فالتقى الأسد بحضور عبد الحليم خدّام وفاروق الشرع ورئيس الأركان حكمت الشهابي. وعلى الاثر، أجمع الناطق باسم الرئاسة السورية، والبيان الرسمي اللبناني واذاعة دمشق على الإشادة «بدعم سورية المطلق للشرعية اللبنانية ولكل اجراءٍ تراه مناسباً لبسط سلطتها على الأرض اللبنانية».

***

كان قد مضى ثمانية أيام بالضبط على طلب پوانتي من الجنرال اتّخاذ قرارٍ نهائي. و«مهمة الابراهيمي» فشلتْ، فقام الموفد العربي الخاص، الذي تناول الغداء مع القاصد الرسولي، بإطلاع الأخير على ما دار بينه وبين عون في لقاءاتهما المختلفة. وتزايد تخوّف الرجلين من أن تتّخذ الاحداث بعد ذلك مسارًا يصعب ضبطه. فقد وضع عناد الجنرال العربَ والڤاتيكان في موقف حرج، مما جعلهما يرتقبان، بقلق متزايد، دنوّ الساعة التي ستصبح فيها دمشق سيّدة اللعبة، بعدما جمعت الاوراق المتساقطة من اللجنة ومن اوروبا ورقةً ورقة. لذا، ألحّ پوانتي على الابراهيمي: «حتى وإن قال عون «لا»، فلا تقطع الجسور معه».

بدوره، ألحّ الديبلوماسي الجزائري على القاصد الرسولي أن يتدخّل مرّة جديدة. فاتّصل القاصد بالكرسي الرسولي حيث أبلغه المونسنيور انجيلو سودانو، وزير الخارجية، بعد حديثٍ طويل: «إن قداسة البابا يرغب في أن تكرّر للجنرال رسالتنا، التي مازالت هي نفسها، مع التأكيد هذه المرّة على أن الحبر الأعظم شخصياً هو الذي يوجّهها إليه».

الجمعة في ٢٧ تموز، كان الاخضر الابراهيمي ومساعده محمد الأزروال، والمونسنيور پوانتي والسكرتير الأول في السفارة البابوية جيوفاني دانييلّو في مقر مطرانية بيروت المارونية عند المطران خليل ابي نادر. ثم انضمّ اليهم، وقت الغداء، جورج سعادة، رئيس الكتائب ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في حكومة الحص.

اتّصل أبي نادر ببعبدا وحصل من الجنرال على موعد عاجل لپوانتي. بعد الغداء، تحادث الابراهيمي على انفراد مع پوانتي الذي أخبره بما يزمع قوله لعون. وهكذا، كان الڤاتيكان واللجنة العربية على تفاهمٍ تام، لأول مرّة منذ بداية الأزمة.

الرابعة عصراً، بعبدا.

«إني مكلّفٌ أن أنقل اليك رسالةً عاجلة، بادر القاصد الرسولي إلى القول. سلّم كل شيءٍ للشرعية: بعبدا واليرزة. تلك هي إرادتنا الرسمية والنهائية من أجل انقاذ لبنان الذي نريده لبنان السيادة،

والحرية والتعايش. وكذلك، من اجل الحفاظ على دوره ورسالته في العالم العربي. إن الرحيل يستلزم شجاعة، فلتكن عندك هذه الشُجاعة. ذلك أن هذا الوضع لا يفتأ يطيل آلام الشعب ويسرّع هجرة المسيحيّين الذين ينبغي المحافظة على وجودهم. وإلاّ، فالبلاد مهدّدة بالتقسيم، والتفتّت والزوال حتى. إذا كنت حريصاً على بقاء لبنان والمسيحيّين، فاستَقِلْ».

قطّب الجنرال جبينه وقال بلهجة تهجّمية: «ممّن هذه الرسالة؟»

بوانتي: «إني أتحدّث باسم البابا، أيها الجنرال».

عون: «قل للبابا إنه رئيس الكاثوليك في العالم، أما في لبنان، وفي الشرق الأوسط، فأنا رئيس المسيحيّين».

ساد صمتٌ رهيب. وتأمّل القاصد الرسولي، بعينيه الزرقاوين الثاقبتين، الرجل الصغير بالبزّة العسكرية الجالس قبالته كما لو أنه يراه لأول مرّة. ثمّ نهض، بهدوء، من دون أن ينبس بكلمة وتوجّه نحو الباب. كان هذا آخر لقاء بينهما.

«أدركتُ لدى خروجي من القصر ذلك النهار أنه لم يعد هناك أي أمل»، روى فيما بعد[١٢].

ولاحقه الصحافيون حتى حريصا، فأعاد بوانتي على مسامعهم الكلام نفسه الذي قاله عقب مقابلته السابقة مع الجنرال، وأنهى رسالته مذكّراً بأنه سبق أن تلاها قبل اسبوع. «مع فارق واحد، أضاف، وهو أنه قبل اسبوع، كان الوضع خطيراً؛ أما اليوم فهو خطيرٌ جداً».

أمّا الهراوي والحص والحسيني، فكان مطران بيروت أبلغ اليهم، كما فعل قبل اسبوع، نيّة القاصد الرسولي والرسالة التي يزمع تسليمها للجنرال. وقد لاحظ الحص، رغم كل شيء، أن «بوانتي لا يلمّح، في رسالته، إلى أي التحاقٍ بمسيرة الطائف، بل يطلب من الجنرال أن

(١٢) مقابلة مع المؤلّفة، ١٩ كانون الأول ١٩٩٠.

يستقيل دون أن ينضمّ بالضرورة إلى حكومةٍ موسّعة أو حكومة وفاق وطني»[١٣].

عندئذٍ، ذكّر المونسنيور أبي نادر بأن الفاتيكان لم يتّخذ موقفاً من الطائف معتبراً ذلك مسألة داخلية، وأشار إلى أن المهم هو أنه اعترف بنتيجة الطائف المباشرة، أي بالشرعية المتمثّلة برئيس الجمهورية.

أدرك السفير البابوي، منذ تاريخه ـ ونحن في آخر تموز ـ، أن عملاً عسكرياً سورياً بات أمراً لا مفرّ منه. فراح يستعرض، محاطاً بمستشاريه، مختلف الخيارات العسكرية والخطر الذي يتهدّد المناطق المسيحية. كما حاول، بمساعدة فريقٍ من اطباء الأمراض النفسية، أن يحيط بشخصية الجنرال للتكهّن بالوقت الذي قد يغادر فيه بعبدا: أهو قبل، أم أثناء أم بعد الهجوم المحتّم؟ ورأى أنه يجدر، إلى ذاك، التفكير في مرحلة ما بعد عون، ومصير المسيحيّين والنيّات السورية.

كل المفاوضات فشلت. ولم يعد ينفع القول إن النيّات كانت حسنة، وإنّ كل طرفٍ من الأطراف المعنيّة إنساق في مناوراتٍ تسويفية، وإن الحلّ المقترح لم يكن واحداً حقاً. فقد توقّف الزحف الودّي باتجاه نزيل بعبدا ليفسح المجال امام زحفٍ صدامي بدأ الاعداد له بعناية. وفي أروقة الحكم، يجري الحديث عن «تدابير انتقامية» ضدّ الجنرال «المتمرّد» تنطوي على عقوبات اقتصادية وادارية وعسكرية، بمباركة سورية هذه المرّة.

غداة فشل مهمة الابراهيمي، قام العماد لحود بزيارته الأولى إلى دمشق. وقد حرص على أن يكون بمفرده، لأن ذهاب هيئة الأركان اللبنانية كان سيحمّل معنىً مختلفاً. والتقى قائدُ الجيش، في اجتماع قصير، حكمت الشهابي الذي اقترح:

«ينبغي فرض حصار لمنع أيّ تموين عن عون، وعزله تماماً حتى يليّن مواقفه.

ـ حسناً، أجاب لحود. باشروا العمل من جهتكم واقفلوا المعابر

(١٣) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

التي تسيطرون عليها كي يفهم أنه لم يعد له أيّ ملاذ. عندئذ، سأتّخذ تدابير مماثلة».

وبينما كان يجري الإعداد لإحكام فكّي الكمّاشة، قرّر مجلس الوزراء تشكيل لجنة اتصال بالقوات اللبنانية، بعد أن استجابت هذه الأخيرة لنداء ١١ تموز، متناسياً شروطها وتحفّظاتها. «فنحن مستعدّون لكل شيء إذا انسحب عون والتحق بالشرعية»، قال جعجع للإبراهيمي. ولم يخشَ لحظة واحدة أن يتمّ اختباره. «قلنا «نعم» لعلمنا أن الجنرال سيقول «لا»»، كشف أحد كبار المسؤولين في الميليشيا،[١٤]. فقد أكدّنا للحكم استعدادنا للانسحاب من بيروت الادارية وتسليمه المرفأ، إنما بعد أن يغادر عون بعبدا، ولم يكن وارداً أبداً انسحاب قواتنا من بيروت الادارية، ولو بالتزامن مع انسحاب قوات الجنرال».

تألّفت لجنة الاتصال من وزيري الزراعة والدفاع، محسن دلول والبير منصور. وبدأت جولات الثنائي المكّوكية بين الرملة البيضاء، مقرّ رئاسة الجمهورية المؤقت، والثكنة المسمّاة أوبرلي ومن ثمّ غدراس، حيث تحصّن جعجع.

تمّ تجاهل الجنرال «لأنه كان يقول للسوريّين، حسبما أوضح دلّول، إخلعوا الهراوي وضعوني مكانه، أعطيكم ما تريدون ولأن مثل هذا العرض أثار حذر دمشق»[١٥].

ويؤكّد دلّول أيضاً أن «الجنرال كان يقترح استقالة متزامنة للحكومتين، حكومته وحكومة الحص، أو دمجهما، إنما على غير أساس الطائف».

ويتابع دلول، مبرّراً الاتصالات مع القوات اللبنانية وحدها: «كان عون هو العقبة أمام الحل، لا جعجع، أما مشكلتنا مع هذا الأخير فهي في النهاية مشكلة الشرعية مع كل الميليشيات، وكان حل هذه المشكلة سيأتي في مرحلة لاحقة. أضفْ إلى ذلك أن القوات اللبنانية اعترفت بوثيقة الطائف، وأعربت عن استعدادها لحلّ نفسها وعن موافقتها

(١٤) مقابلة مع المؤلّفة، أيلول ١٩٩٠.

(١٥) مقابلة مع المؤلّفة، آخر تشرين الأول ١٩٩٠.

على بيروت الكبرى لقاء دورٍ سياسي ومشاركةٍ في القرار».

تناولت المناقشات مع جعجع وفريقه (وبخاصة نادر سكّر وجورج كساب)، بصورة أساسية، إقصاء الجنرال عسكرياً، والخطة الأمنية لما بعد عون، وشروط المشاركة في الحكومة والتقارب مع دمشق. فجعجع يريد «ضمانات»، وهذه الكلمة غالباً ما تتردَّد على لسانه. يريد أن يعرف من منصور، بصفته وزير الدفاع، إذا كان لدى لحود الامكانات اللازمة لخوض معركة ضدّ عون، وإذا كان مستعدّاً للقيام بذلك. كما أنه يخشى عودة السوريّين إلى القطاع المسيحي، ويطالب بأن تضمن له الشرعية عدم استهدافه، بدوره، بعد سقوط الجنرال. كذلك، يسعى إلى أن يرسم، مع منصور، أطر خطةٍ أمنية مستقبلية لا تمسّ بمصالح «القوات» وهو، سياسياً، قلق من الدور الذي قد تلعبه مستقبلاً الشخصيات والتنظيمات المقرّبة من سورية، لاسيّما الحزب السوري القومي الاجتماعي وايلي حبيقة.

أما السوريّون فمارسوا، ببراعة، انفتاحاً على القوات اللبنانية وذلك، من جهة، لإقلاق الجنرال، وإفهامه أن زمن المراوغة قد ولّى، ومن جهة ثانية، لاستكشاف لعبة الميليشيا عن كثب وتقدير مدى الدعم الاميركي لها.

في هذه الفترة، قام رئيس حزب الكتائب، جورج سعادة، مع أحد أعضاء مكتبه السياسي بزيارة لدمشق، كانت الأولى منذ خمس سنوات واستقبله حافظ الأسد. إنما لا بدّ من القول إن الهراوي ألحّ كثيراً على الرئيس السوري كي يوافق على مقابلة رئيس الكتائب. وتضيف أوساط الرئيس اللبناني أن الاميركيّين أيضاً كان لهم ضلع في الموضوع.

إنه حقاً «الاتحاد المقدّس» حول سورية لإسقاط «الجنرال الصغير»[١٦]. غير أن دمشق تحتفظ لنفسها بحق تعيين موعد العملية. في الوقت الحاضر، ليس من الوارد عند السوريّين طرد عون لصالح الميليشيا. ولم يتورّع الأسد عن قول ذلك لجورج سعادة، حليف

(١٦) لقب اطلقه خدّام على عون، اثناء زيارته لباريس، في خريف ١٩٨٩.

جعجع: «لن ندع القوات اللبنانية تنتصر، لأن اسرائيل وراءها».

هذه الملاحظة نفسها سبق له أن قالها للهراوي والحص مضيفاً أمامهما: «كذلك، لن ندع عون ينتصر، لأنه ضد الشرعية، فيما نحن مع الشرعية ومع لبنان موحّد وسيّد» ثمّ ان الأسد نصح رئيس الكتائب، الذي هو نائب عن البترون، بالمشاركة في الجلسة النيابية المخصّصة للتصويت على الاصلاحات الدستورية.

انعكس التقارب السوري ـ القوّاتي على تعاون الميليشيا مع الحكومة. فبعد أن كان خفيّاً وغير مباشر، أصبح علنياً ومباشراً. وخلال النصف الأول من آب، ضاعف ألفرد ماضي، المسؤول الكتائبي في الاشرفية، زياراته لرئيس الوزراء الذي قال: «حتى إشعار آخر، عليَّ أن آخذ بعين الاعتبار مواقف القوات اللبنانية الحسنة النيّة. لقد طلبنا تعاونهم بالنسبة إلى الكهرباء، فوضع ألفرد ماضي بتصرّفنا كابلات الـ ٦٦ كيلو ڤولت الموجودة في مؤسسة كهرباء لبنان في الأشرفية»[١٧].

كما تناولت المباحثات مرفأ بيروت: فلمّا كان من المفروض أن يستلم الجيش الطريق الساحلية بين بيروت ونفق نهر الكلب، فإن عليه أن ينتشر في المرفأ لمراقبة مداخله الأساسية. ومع أن هذه المنطقة بعيدة عن خطوط التماس مع الجيش العوني، فقد وضعت القوات شروطاً عدة، لأن مقرّ قيادة الكرنتينا متاخم للحوض الخامس في المرفأ.

شنّت القوات اللبنانية، في هذه الفترة، حملة سياسية واعلامية ضد فرنسا. ومرةً أخرى، استُهدف السفير رينيه ألاّ شخصياً. إذ اتّهمته القوات بأنه أعلن وجوب التخلّص من الميليشيا مؤكّداً انه إذا كان لا بدّ من دخول السوريّين إلى المنطقة المسيحية، فلا بدّ كذلك من محاسبة تنظيمٍ شبه عسكري يسيء إلى مصالح مسيحيّي لبنان.

ظهر السفير الفرنسي في جميع العروض الكاريكاتورية «للمؤسسة

(١٧) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

اللبنانية للإرسال»، محطة تلفزيون القوات. وفي الأوبرلي، أُعدّ ملفٌ كامل عن السفير ألاّ، ونشاطاته، وميوله السياسية، واتصالاته في الكي دورسيه. كما أُخضعت تحرّكاته لرقابة شديدة وتصريحاته لتحليلٍ دقيق. ففرنسا لم تعد «الأم الحنون» وموقفها غير مقبول، بخلاف موقف الفاتيكان، الُمثنى عليه كثيراً مذ دعا القاصد الرسولي عون إلى الرحيل. «لقد أدرك بوانتي، اليوم، أن الكرسي الرسولي أخطأ بخصوص عون»، سجّل بارتياح مستشار مقرّب من جعجع.

وردّدت اصداءَ موقف الميليشيا المسيحية هذا ضد الفرنسيّين مآخذُ محسن دلول: «كان على الفرنسيّين ألاّ يكتفوا بنقل أفكار واقتراحات الجنرال (تلميح إلى مهمة شير)، بل أن يضغطوا عليه ليعترف بالشرعية، لاسيّما أن فرنسا اعترفت باتفاق الطائف وأيّدته رسمياً»[١٨].

على أي حال، لم تكن آراء ألاّ المفترضة هي التي أثارت القوات اللبنانية بقدر ما أثارها نشاطه المهدّىء لدى الحكم.

فبعد فشل «مهمة الابراهيمي» وبطلان بيان ١١ تموز الحكومي، خاطب جعجع وفريقُه الهراوي ووزراءه بالكلام التالي: «لقد أقام ميشال عون الدليل على عناده، وبما أن كل الطرق السلمية استُنفدت، فإنه من المنطقي والمشروع اعتماد القوة ضدّه».

طبعاً، يفكّر جعجع، في القوى الشرعية اللبنانية. فهو لا يريد إطلاقاً تدخّلاً عسكرياً سورياً يعرف أين يبدأ، لكنه لا يعرف أين وكيف ينتهي.

أما الهراوي، فمن دواعي سروره أن يأمر الجيش بالهجوم. فهو متعجّل للإقامة في بعبدا. إلاّ أن عقبات كثيرة واجهته، هو ووزير دفاعه، مع العماد لحود الذي رفض كل عمل عسكري، انطلاقاً من ادراكه أن الصدمة ستكون قاتلة وستحول لمدة طويلة دون إعادة تكوين جيش قويٍ وموحّد. وكان يطرد حالاً رسل القوات اللبنانية الذين يعرضون عليه مساندة الميليشيا المجهّزة فوق الحدّ بالأسلحة

(١٨) مقابلة مع المؤلّفة، آخر تشرين الاول ١٩٩٠.

العراقية والاسرائيلية. فهي تملك منصّات صواريخ من عيار ٢٤٠ ملم، وبعض المروحيّات (بينما خسر عون مروحيّاته في أدما) وتحظى بدعم تقني من جهاز الاستخبارات الاسرائيلي.

وبينما كان لحود يقاوم الاغراءات التي تحثّه على الحرب، استخدم سفير فرنسا من جهته كل صدقيّته واستنفد كل ما لديه من براعة ولباقة لإقناع الشرعية بمساوىء معركةٍ بين الجيشين ولتخفيف حماستها الحربية، وفيه وجد لحود حليفاً قيّماً: ذلك أن سياسة الحكومة الفرنسية تقوم على صون الجيش اللبناني، درع السيادة المستقبلية وضمانة الاستقلال الوطني.

فكل ما من شأنه التقريب بين جناحَيْ الجيش حسن ومفيد. وكان سبق للسفير ألاّ أن أدّى بنجاح مهمة دقيقة لدى عون، بناءً على طلب لحود؛ إذ حقّق الإفراج عن أربعة ضبّاط كبار كان عون قد اعتقلهم لأنهم التحقوا قبل عدة أشهر بالقيادة الشرعية التي كانوا على اتصال سرّي بها.

ومن أجل مواجهة الثنائي لحود ـ ألاّ، نظّمت القوات اللبنانية حملةً ديبلوماسيةً واسعة باتجاه السفراء المعتمدين في لبنان. وكانت دول المجموعة الأوروبية، على غرار فرنسا، تستنكر في معظم بياناتها «أي لجوءٍ إلى القوة» لتسوية «حالة عون». فالتقى المسؤول عن العلاقات الخارجية لدى «القوات» مرّات عدة، الديبلوماسيّين الممثّلين لمجموعة «الاثني عشر» الذين كانوا لا يزالون في بيروت، وبخاصة السفير الايطالي (الدولة التي ترأس المجموعة الاوروبية في شهري تموز وآب ١٩٩٠) جيوزبي دوميكليس دي سلونغيلّو، ومما قاله للأخير: «تظنّون انكم تحسنون التصرّف برفضكم أسلوب القوة، إلاّ أنكم، بذلك، تشجّعون التصادم المسلّح، لأنكم تشجّعون عون على البقاء حيث هو، مما سيستلزم في النهاية استخدام القوة ضدّه».

من جهته، كان الحصّ يدرك تماماً أن الألوية الخاضعة لإمرة لحود مازالت أضعف من أن تستطيع التغلّب على النواة المحاربة بإمرة عون. وهي كذلك أضعف من الميليشيا المسيحية، إذ اعترف الحص آنذاك

«أنه فقط بمساندة ومشاركة الجيش السوري، يمكننا الدخول إلى بيروت الشرقية»[١٩].

في هذا الوقت بالذات، تفجّرت في الصحافة الفرنسية قضية تهريب الأسلحة بين لبنان وفرنسا، والتي وُجِّهت أصابع الاتّهام فيها إلى عدد من حرّاس الأمن في القنصلية الفرنسية. وكانت السفارة مقتنعة بأن القوات هي وراء كشف هذه القضية (التي كانت مستمرة منذ ثلاث سنوات على الأقل) لأن أحد مموّني جان كلود لابورديت[٢٠] كان ميليشياوياً مسيحياً.

وفي أواخر أيلول، تمّت خطوة ذات دلالة. فقد وُفِّق محسن دلّول إلى أن يجمع في عنجر بين رئيس جهاز الأمن السوري في لبنان، العميد غازي كنعان، ومعاونَيْ جعجع، نادر سكّر وجورج كساب. أربع ساعات من المباحثات علّق عليها مسؤول قوّاتي[٢١] بالقول: «انّ السوريين أدركوا أننا اليوم المحاور المسيحي الوحيد المقبول، والقادر على التفاوض من مركز قوة وعلى الوفاء بالتزاماته. فنحن لدينا، بعكس عون، شبكة اتصال خارجية وديبلوماسية متطوّرة».

في نهاية صيف سنة ١٩٩٠ القاسية هذه، كانت باحة قصر بعبدا مقفرة، فيما تسحق شمس لاهبة بحرارتها الأنقاض وفجوات الإسمنت عند المدخل الرئيسي. إنها اجواء نهاية عهد...

(١٩) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

(٢٠) مسؤول سابق عن الأمن في سفارة فرنسا في بيروت.

(٢١) مقابلة مع المؤلّفة، أيلول ١٩٩٠.

الفصل السادس

الجيش في أروقة السلطة المليئة بالألغام

عندما تمَّ تعيين اميل لحود قائداً للجيش، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩، بعد خمسة أيام من انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية، لم يبدُ ابداً أن باستطاعته الوقوف في وجه ميشال عون، الذي كان يومها في أوج عظمته. فمهمته ـ المستحيلة ـ: إعادة توحيد المؤسّسة المتفسّخة منذ العام ١٩٧٦، والمتفرّعة مذ ذاك إلى جيوش عدة ـ هي مهمة قاسية أيضاً: إنْ هو نجح، فسوف يعود الفضل إلى الطبقة السياسيّة؛ وإن هو فشل، فسوف يصير كبش المحرقة الذي سينقضّ عليه الجميع.

لم يكن عون ليّناً حياله: «فَلْيَنسحِب؛ إنّها لعبة كبار»[1].

وهل لحود صغير؟

إنه متوسِّط بالأحرى، أي متوسِّط القامة طبعاً، عريض المنكبين ـ لقد أتمّ الرابعة والخمسين من عمره وهو لا يزال يقوم بتمارين رياضية لتنمية عضلاته، ممارساً الركض ساعة من الزمن متى سنحت له الفرصة ـ وميّال إلى اللباس المتحرّر: قميص مفتوحة الياقة، كمّان مشمَّران في كلِّ الفصول، وحذاء الجندية العالي (الرنجر).

(١) مقابلة مع مجلة «الجيش» الشهرية، ايلول ١٩٩٠.

إن اميل لحود، صاحب العينين الزرقاوين والحركة الحيـوية، قلَّما يكشف ما تختلج به نفسه وإن كان واضـح الكلام، مفضِّـلاً الجُمل الجاهزة التي تترك الزائر، صحافيّاً كان أم سياسياً، على نهمه. بيد أنَّ طلاقة لسانه الظاهرة وكياسته المفرطة وحسن وفادته الحارّة، نادراً ما تجعل المرء يخرج مسناءً من مقابلةٍ مع القائد، كما يسمِّيه رجاله بمودّة.

هذا البحَّار، الغطّاس، ليس على الاطلاق اختصاصياً في مراعاة طرفين متخاصمين. إنما هو بالأحرى يسبح عكس التيَّار في لبنان اليوم. ولقد أطلق عليه السياسيّون الذين يقاربونه لقب «الجنرال نْيَت»، بشيء من الغضب، ذاك انهم لا يتـوصَّلون إلى الإحاطـة به، فكيف بخداعه.

والحق يُقال إنَّ اميل لحود يُثير الغضب بسبب عزمه الوطيد على النجاح في إعادة اللحمة إلى «جيشه»، بعمليات خلط الألوية، ونقل الجند وتشكيلهم، والتطويع، وحتى بالفصل من السلك: إنها حقاً رقصة «ڤالس» تدوّخ حتى اولئك الذين يعتقدون أنّهم على معرفة جيِّدة به.

وهو في الأصل يملك أكثر من ورقة رابحة. وفي جعبته أكثر من حيلة، خلف طيبة وجهه وبراءة نظرته المزيَّفـة التي تُخبِّىء أعصابـاً فولاذية وإرادة صلبة. فقد وُلد من أب جنرال أيضاً ـ شهابيّ مذ كانت الشهابية، ومقرَّب من كمال جنبلاط (من هنا كان «شهر العسل» بين ولديهما إميل ووليد) ونائب عن المتن الشمالي لولاية واحدة، ووزير لمـرّة واحدة، ومن أم أرمنيـة الأصـل. فـورث من الأوَّل صرامتـه العسكريَّة الصرف، ومن الثانية ذلك الانفعال الذي يكظمه بصعوبة كبيرة والذي ينفجر أحياناً، ولو نادراً، في سورات ترمي الذهول في مرؤوسيه، وحتى في رؤسائه المدنيِّين... «هذا المركز، يردِّد بتحدٍّ، لم أسعَ وراءه. لقد جاءوا إليَّ في بيتي. لم أمارس الضغوط، كما فعل سَلَفي، ولم أقم فيها بعد بزيارات مجاملة. المختارة؟ لم أذهب إليها؛ وإلى بكركي لم أذهب أيضاً».

سليلُ عائلة متنيَّة مهمَّة، وأعمامه: أحدُ «الآباء المؤسِّسين» للبنان ١٩٤٣، محامٍ لامع، خطيب شعبي مُرعب وشاعر في المناسبات؛ ثم

ضابط كبير؛ ووزيران؛ وثلاثة نوَّاب. أما ابن عمِّه، سفـير لبنان في واشنطن ـ الذي هو اليوم عضو في مجلس النواب ـ، فهو عديل الأمير عبدالله بن عبد العزيز، وليّ العهد السعودي وصلة الوصل الرئيسية بحافظ الأسد. من هنا يُفهم سبب تعاطيه مع أسياد ما بعد الحرب والأقل منهم شأواً معاطاة الندِّ للندّ، مع بقائه شديد التعلّق بالشرعيّة. «فالسلطة المدنية، يقول، هي التي تقرِّر. أما أنا فأنفِّذ إذا وجدت في القرار ما يسوِّغه؛ وإلاَّ، فإنِّي أستقيل وأعود إلى استكشافاتي في عالم الحيوانات البحريَّة».

مُشبَعٌ هو من معاني العظمة والواجبات العسكريـة، محبٌّ للوطن حتى المغـالاة، وتُعتبر استقـامته شـذوذاً في بلد المصـالـح الكبـيرة والصغيرة. نُخبويٌّ هو أيضاً: يحكم على الناس حسب محتدِهم. ففلانٌ، بالنسبة إليه، «إبن عيلة»، رجل «شبعان». وغالباً ما يكرِّر هذه الكلمة في حديثه. إلاّ أن هذا الأمر لا يسهِّل عليه مهمته أبداً، في جمهورية ليس كل غنيّ فيها شبعاناً بالضرورة.

اميل لحود ضابط نزيه: حقيقة يعترف بها الجميع. فبعد فترة من تعيينه قائداً للجيش، تلقَّى عرضاً غريباً للغاية. والواقعة جديرة بأن تُسرَد بالتفصيل. كان في مكتبه برفقة وزير مسيحي من اعضاء حكومة الرئيس الحص. الإثنان يتحادثان في المهمة الصعبة التي تشكّلها إعادة اللحمة إلى الجيش. وفجأة، ينهض الوزير، ويفتح حقيبة يد مليئة برزم من الدولارات. فاحمرّ وجه لحود، وفهم المقصود.

ـ جنرال، هذه ٥٠٠ ألف دولار هي من حقّك، كقائد للجيش.

ـ كيف ذلك؟ مَن الذي يدفع هذا المبلغ، الدولة؟

ـ لا، بل رفيق الحريري، ولا فرق بتاتاً بينه وبين الدولة. فلْنَقُل إن هذا مبلغ شهري يُدفع لك كدعمٍ أو مساهمة لمساعدتك على النجاح في المهمة الموكلة اليك.

وظهر الذهول على وجه لحود. «بإمكاني تماماً ممارسة وظيفتي والقيام بمهمتي من دون هذه المساهمة. حسبي أنني بذلك أؤدّي واجبي ليس إلاّ...»

- إسمع، لن تُدرَج هذه الهبة في أيِّ سجل، ثِقْ بكلامي.
- كفاكَ إصراراً».

وساد صمت بارد، قطعه لحود قائلاً: «إسمح لي بطرح سؤال واحد: هل استفاد سَلَفي من هبات السيد رفيق الحريري السخيَّة؟»

ولمعت عينا الوزير: «جنرال، هل تشكّ في هذا الأمر؟ لقد كان عون في أمسّ الحاجة إلى المال لتنفيذ حرب التحرير التي أعلنها».

فجأةً، أحسّ لحود بصداع. صحيح أنَّ جزءاً كبيراً من هذه الأموال كان يُصرف لدفع رواتب العسكريِّين، مرفقة بعلاوة تتراوح شهرياً بين ٣٥ دولاراً للجندي العادي و ١٠٠ دولار وأكثر للضابط. علاوةً على المكافآت، والزيادات، وكلفة صيانة العتاد، وشراء الأسلحة، الخ. أما لحود فرفض هذه الأموال، حتى لتغذية جيشه. لن تكون هذه الحادثة مدعاة الخصومة الوحيدة مع الطبقة السياسية. فسوف يصطدم لحود مرّات عدة بأصحاب السلطة الذين لا يُشاطرونه همَّه بصون الجيش وتحفّظه عن توريطه في الصراعات الدائرة بين اللبنانيين، سواء في القطاع المسيحي أم في إقليم التفاح، بين أمل وحزب الله. من جهته، اختار التقدّم بخطوات وئيدة، وخصوصاً بتكتُّم شديد، نحو إعادة تنظيم الجيش وتوحيده. أما هم فيريدون التصرف بممارسة التهديد والوعيد. هو يتّفق مع عون حول هدف واحد على الأقل: الجيش واحد لا ينقسم (بالرغم من ان كلاً منهما يأمل في سرِّه أن يكون هو قائده الأوحد المسلّم به. أما هم فيرفضون التعاطي مع هذا «الخارج على القانون»، ولو بشكل غير مباشر. هو يرغب في تحاشي الاستفزازات التي لا مبرِّر لها، أما هم فيسعون وراء المجابهة.

يعتبر لحود أنه ينبغي قبل كل شيء تجنّب تعقيد الأمور وزيادة التباعد مع اليرزة. فلقد آثر، للمحافظة على الجيش، إبقاءه بمعزلٍ عن السياسة. وازداد سوء التفاهم مع وزير الدفاع البير منصور، الذي ينعت عناصر الجيش المؤيِّدين للجنرال عون بـ«القوى غير الشرعية والمتمرِّدة»، في حين يصفهم لحود بـ«رفاق السلاح». وفي ذلك تبادل

لياقات: فالفريق الثاني يطبّق مبدأ المعاملة بالمثل بحديثه عن «جيش وحيد وواحد» وعن «إخواننا في الغربيّة».

وهكذا يفضِّل لحود العمل بلطف، مشجّعاً الضباط العونيّين على التخلّي عن انحيازهم، وكان قد إلتحق به في بيروت الغربية حتى ذلك الحين عدد كبير منهم، بينهم شقيق العميد سليم كلاّس، العميد نايف كلاّس، وقائد اللواء العاشر، المقدّم سهيل خوري.

هؤلاء المنضمّون إلى لحود، سوف ينعتهم عون، بقلّة لباقة، بـ«القذارة»، و«حثالة الجيش»، ويقول فيهم إن البزّة العسكرية لا تليق بهم.

ماذا عن لحود نفسه؟ إنّه «بيروقراطي»، حسبما يقول عنه، بشيء من الإزدراء، المُفتنون الذين يحيطون بالجنرال ولا يحبّذون ابداً رغبة لحود في جعل الجيش من جديد «الصامت الأكبر»، وهو دور كان على الجيش أن يستمرّ في الإضطلاع به. لكنّ لحود لا يأبه بالثرثرة، وقد اعتاد القول «أنا هنا لأعمل».

أمامه عقبات كثيرة. فالجيش الذي تسلَّم الحكم منذ العام ١٩٨٨ صار مسيَّساً للغاية. وكبار الضباط، وهيئة الأركان تبنّوا عقيدة الجنرال فؤاد عون في كتابه «الجيش هو الحل». فلو انتصر عون، كان يقول لحود بقلقٍ آنذاك، لحكم من خلاله قرابة ٥٠ ضابطاً متطرِّفاً من المحيطين به، مثل المقدّم عادل ساسين وبعض النقباء». أما عقيدته هو، فهي الأحرى: «الجيش هو أداة الحل». ولذلك، تراه يدين طموحات عون الرئاسية. ذات يوم، قال له العقيد عامر شهاب، مدير المخابرات، وتلميذه السابق في المدرسة الحربية: «يجب أن يصبح الجنرال عون رئيساً للجمهورية».

ولا يسع لحود أن ينسى أن عون رجل يطرق كل الأبواب للوصول إلى ما يصبو إليه. فهو لم يترك وسيلة إلاّ ولجأ إليها ليتمَّ تعيينه قائداً للجيش. فقد اتصل بالسوريّين، والميليشيات، حتى انه تعاون لفترة من الزمن مع القوات اللبنانية. عندما عُيِّن عون قائداً للجيش، لم يقم لحود بزيارته لتهنئته، معبّراً بذلك عن شجبه للوسائل المتّبعة، مبتعداً إلى حدٍّ

ما عن رئيس يُفضِّل اتّخاذ القرارات منفرداً في الأمور كلها. وعندما عرض عليه هذا الأخير رئاسة المحكمة العسكرية، رفض لحود قائلاً: «أنا لست بقاضٍ». أما قاضي العائلة فهو شقيقه نصري، المدَّعي العام العسكري. وعندما بدأ قصف بيروت الغربية، في ١٤ آذار ١٩٨٩، كان لحود لا يزال رئيس الغرفة العسكرية. وقبل لحظات من تركه اليرزة، صافقاً الباب في وجه ميشال عون المذهول، الذي أبلغ اليه: «إنني بدأتُ بعملية توحيد البلاد»، قال بحدّة: «إنك بعملك هذا تطلق رصاصة الرحمة على لبنان الموحَّد».

وفيما بعد، شرح ببرودة أعصاب ما يعنيه: «من البداية إلى النهاية، ارتكب عون الخطأ تلو الخطأ. في ١٤ شباط ١٩٨٩، إعتقد أنه بضرب القوات اللبنانية يحقّق بيروت الكبرى. أما اليوم، فقد انقلبت الأدوار، وجعجع هو الذي يعمل لتحقيق هذا المشروع». لحود موقن ان قائد القوات اللبنانية يلعب في هذه المرحلة لعبة صادقة، وانه مستعدّ لحلّ ميليشياه شرط أن تُحلّ الميليشيات جميعها، وللانسحاب من العاصمة مقابل اشتراكه في الحكومة.

وعندما اندلعت المعارك بين المسيحيّين، كان في وسع قائد الجيش أن يؤكّد: «إن بإمكاني توحيد الجيش، شرط أن يرحل «هو»». حتى كبار الضباط المقرّبون من عون يعترفون بأن هذا العسكري الأصيل النسب، المحترَم لاستقامته وانضباطيّته، قادر على الوفاء بكلمته.

أن يُقدَّر، ويُحتَرم، أمران لا يكتفي بهما لحود: فهو يريد أن ينجح في مشروعه، فكيف السبيل إلى ذلك؟ أوّلاً، بسهره على عدم زيادة الانقسام، وتحاشي الانفصال النهائي بين ألوية «شرقية» منشقّة ومسيحية، وألوية «غربيّة»، شرعيّة ومسلمة. ولهذا السَّبب، لم يكن من الوارد عنده المجازفة بتدخّلٍ ضد عون قد يؤدّي إلى انشطار الجيش. ناهيك أنه كان يدرك عدم قدرة الوحدات الموجودة تحت قيادته على الإنتصار. حتى ولو توفَّرت له الامكانات، فماذا تراه يكون موقفه إن تدخّل؟ سوف يكون تعبه وكدّه لمنفعة القوات اللبنانية، فيطلق هكذا بالتأكيد رصاصة الرحمة على الجيش؟ بغض النظر عن ان الأزمة

ستأخذ آنذاك حجماً جديداً، مع ضرورة القضاء على كل الميليشيات، التي تفرض نفسها بنفسها. وهذا الأمر...

غالباً ما حاولت القوات اللبنانية إغراء لحود. لكنه كان يرفض عروضها الملغومة بصورة جذرية. فبعد يومين من تعيينه قائداً، زاره ضابط «عميل» للميليشيا، يحمل الرسالة التالية: سمير جعجع يرغب في الإجتماع بك في جونيه. فكان جوابه خالياً من أي التباس: إنه لا يُفكّر أبداً في التواطؤ مع قائد ميليشيا. قلّما كان تصلّبه يرضي أحداً. فهو يتعامل مع أخصام رهيبين لا يتورّعون عن شيء لجرّه إلى مغامرات عسكرية محفوفة بالمخاطر. وعليه أن يتقدّم في حقل من الألغام.

كانون الأول ١٩٨٩. ما إن تبوّأ لحود القيادة حتى أُنذر عون ومعاونيه من الرئيس المُسنّ سليمان فرنجية بأن قوى الشرعية تستعدّ للدخول إلى «القطاع المسيحي»، آتية من البترون. كان سامي ريحانا، قائد اللواء السابع الذي يشرف على مدخل المنطقة المسيحية من جهة جبيل، ضالعاً في الخطة، ومستعدّاً للإنضمام إلى الوحدات القادمة من الشمال وإعلان ولائه للشرعية.

والحال أنَّ ريحانا هو رجل فرنجية كما أن اللواء السابع متشيِّع فعلياً لمارونيّي الشمال[٢]. ولا تمضي أيام حتى يفضح عون، في مؤتمر صحافي، الخطوط الكبرى للمخطَّط، مدعومة بالوثائق، معترفاً بأن «قسماً كبيراً من اللواء السابع» كان مستعدّاً لخيانته.

مع ذلك، فإنه لم يفعل شيئاً لفصل الضباط والجنود. ومع أن لحود بقي بعيداً عن هذه المناورات، فقد كُشفت منذ ذلك الحين الثغرات القائمة في تشكيل الوحدات العونية. مكان آخر، لغم آخر: بعد وقت قليل من اندلاع الحرب بين المسيحيّين، في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، طلب الحكم من لحود الدخول إلى القطاع المسيحي، من البترون

(٢) في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠، سوف يوعز روبير فرنجية الى رجال اللواء السابع الموجودين في المتن الأعلى بعدم المشاركة في الهجوم ضد عون، الى جانب السوريين.

أيضاً. ولإقناعه. قيل له ان القوات اللبنانية سوف تدعم الجيش؛ مما يعني، ببساطة ، تصوّر وقوع صدام بين جناحي الجيش، الأوّل مسلم بغالبيته، متواطىء مع الميليشيا المسيحية، والآخر مسيحي بأكثريته. اعترض لحود بـ «لا» قاطعة، فيها شيء من الغيظ. «فمهمتنا ليست أن نحارب مع لبنانيّين ضد لبنانيّين آخرين، بل أن نمنع تقاتلهم فيما بينهم وان ندافع عن سيادة البلاد».

ولم ييأس الحكم، بل عرض القيام بهجوم انطلاقاً من عالية، بدعم من السوريّين، مما يعني إخراجاً جديداً لمعركة سوق الغرب الحاصلة في آب ١٩٨٩. فقوبل العرض برفض جديد: «طالما أنا في هذا المركز، فسوف أمنع حصول حمّام دم. ثمَّ إن أي تدخل من قبلي لن يؤول إلاّ إلى تقوية القوات اللبنانية. وهذا الأمر لن يحصل. فإذا أردتم الحرب ضد عون، بأي ثمن، فما عليكم سوى إقالتي وتعيين قائد جديد للجيش».

وذات يوم، سأله رئيس الجمهوري: «لماذا لا تأخذ على عاتقك ثكنات الجيش في جبيل وكسروان؟ إنَّ جعجع مستعدّ لتسليمنا إيّاها. وبإمكانك أيضاً إستعادة الجنود الملتحقين بالعقيد بول فارس.

ـ وأخاطر بأن أصبح فعلياً تحت رحمة الميليشيات في المنطقتين؟ وفخامتك لا تجهل أننا سرعان ما سنصطدم بها، لأن زعماءها سوف يسعون إلى إملاء شروطهم علينا فيما يختص بالمسلك والإمرة والانتشار، ومن المرجح أيضاً أن يطالبوا بحق الرقابة على قراراتنا».

وما لم يُضِفْه لحود هو أنه لا يميل إلى فارس كثيراً، فهو ضابط ترك عون لينضوي تحت لواء القوات اللبنانية، وكان رئيس اركان اللواء الخامس حين كان هذا الأخير بقيادة العقيد خليل كنعان؛ ويوم اغتيل هذا الأخير في منزله بالحازمية، إستلم فارس قيادة اللواء بالوكالة. ومنذ العام ١٩٨٣، تقرّب بشكل ملحوظ من جعجع وراح ينظّم لقاءات دورية بين ضباط من الطرفين. ثم، عندما استلم ميشال عون قيادة الجيش، في العام ١٩٨٤، شُكّل فارس وأُبعد عن أي مركز من مراكز المسؤولية. عندئذٍ، قام في صربا بمحاولة تمرّد باءت بالفشل.

لذلك، لم يتعجّب أحد من المحيطين بعون حين اعلن فارس وقوفه على الحياد في المعارك بين الجيش والقوات اللبنانية وانشأ قيادته الخاصة به.

«فارس؟ يصرخ لحود بسخط. لقد طلبت منه السيطرة على صربا والسهر على الثكنات، ففضّل إنشاء قيادته الخاصة وسلَّم الأسلحة والذخائر الى القوات اللبنانية، وهو اليوم يدعوني الى استلام الثكنات. ولكن، ماذا بقي من تلك الثكنات؟ لقد نُهبت بكاملها».

لم يقل الهراوي شيئاً، إلاّ أن لحود لم يكن مطمئنّاً. فمن المفروض أن يشعر بأنه مدعوم في مهمته، مُقدَّر لتعقّله وعناده. وبدلاً من ذلك، تجري الأمور كما لو أنَّ اعتداله يزعج السلطة الشرعية وزعماء الميليشيات على حد سواء. تحاشى وليد جنبلاط ونبيه بري إقامة العقبات في طريقه، بيد أن جعجع لم يسامحه لرفضه مقارعة عون.

«لم نكن لنخسر ضبيّه أبداً، يقول جورج عبد المسيح، المستشار الإعلامي لقائد القوات اللبنانية. فقد كان من المفترض أن يشارك لحود في المعركة الى جانبنا»[٣]. والحال ان هذا الأخير لم يكن يفكّر أبداً في ذلك. فهل انخدعت القوات اللبنانية؟ هل تلقّت وعوداً لم يوفَ بها، وممّن؟ وماذا كان دور وزير الدفاع، البير منصور؟

غريبة، غريبة جداً هي العلاقات التي كان يقيمها هذا الوزير مع وزارته. فبأسم تبعيَّة الشأن العسكري للشأن السياسي، ستترتّب على إدارته للأمور عواقب كادت تكون وخيمة. ويوم التصويت على الثقة بحكومة عمر كرامي (٩ كانون الثاني ١٩٩١)، تشاجر مع كامل الأسعد، الذي عاد نائباً عادياً بعد أن رأس المجلس النيابي لفترة طويلة، وقد صرخ هذا في وجهه: «اتركوه يعمل، هذا الرجل النزيه الذي هو قائد الجيش».

كان الجنرال عون، في حديثه عن البير منصور الذي يعرفه تماماً لأنه كان صديقاً له قبل أن يختلف معه، يؤكّد: «عندما كان يرأس لجنة

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ٢٧ أيلول ١٩٩٠.

الدفاع النيابية قبل دخوله حكومة الطائف، فعل المستحيل لوقف الإعتمادات التي كنّا بحاجة إليها، وبسبب قلّة الموازنة اضطررنا إلى وقف التطويع. فشعر الجيش بغبن وحرمان على الصعيد المعنوي والتقني. واليوم، يفعل هذا الرجل كل شيء ليجرّ الجيش إلى صدام داخلي»[٤].

أما منصور فيبادل عون الكره إيّاه، وعندما يتحدّث عنه بلهجة متعجرفة، وفظّة تقريباً، يؤكّد أن حقيبته الوزارية مهمة شاقة جداً: «فمن يرضى اليوم بأن يكون وزيراً للدفاع، في دولة لم تعد دولة؟ إنّ إسناد هذه الوزارة إليّ ليس بهديّة»[٥].

ثمة بُعد ذاتي قوي في العلاقات بين وزير الدفاع والجنرال «المتمرّد»: «لقد صرت مناهضاً لعون منذ الأسبوع الأوّل لممارسته السلطة. إذ اكتشفت عند الجنرال نزعتين ما كنت قد تبيّنتها حتى ذلك الحين وسبّبا لي ازعاجاً كبيراً: الشعبويّة والعسكرية. فمنذ البداية، راح يخطّط للطريقة التي سيولّي بها الجيش زمام السلطة ويُلغي كل الهيئات الوسيطة، وكل الطبقة السياسية من اجل التوجّه إلى الشعب مباشرةً. كنت أوّل نائب رآه بعد تعيينه على رأس الحكومة، إذ تمّ تعيينه يوم خميسٍ، في منتصف الليل، فزرته يوم السبت في التاسعة صباحاً، ولم تكن زيارتي للتهنئة.

ـ لماذا إذاً؟

ـ لأقول له كيف يتصرّف. لقد إستمع إليّ، لكنه لم يأخذ بنصائحي أبداً. ولّما أدركت أنه ينوي تعيين ضباط في الوزارات، إنسحبت من اللعبة، بعدما تحدّثت في الأمر مع بعض الأصدقاء. غير أن اتصالاتنا استمرَّت بعد ذلك، حتى اجتماعنا الأخير، في ١٠ أو ١١ آذار ١٩٨٩»[٦].

(٤) مقابلة مع مجلة «الجيش»، ايلول ١٩٩٠.
(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ٩ أيار ١٩٩٠.
(٦) المرجع نفسه.

ـ لماذا قبلت، والحال هذه، أن تعمل في فترة أولى مع الجنرال عون ومن أجله؟

ـ لأني كنت مقتنعاً بضرورة العمل من أجل الجيش، القوة الوحيدة القادرة على إعادة اللحمة إلى البلاد، وإعادة السيادة الى الدولة، والحلول محل الميليشيات. كنتُ أعتبره أداة في يد السياسيّين، وأفكّر في نظام كنظام فؤاد شهاب. تذكّري: إن الجيش في العام ١٩٥٨، بقي في ثكناته. وبدوره، تعهّد عون بالمحافظة على الجمهورية البرلمانية والديمقراطية، والحؤول دون تدخّل المؤسسة العسكرية في الحياة العامة. لهذا السبب كنت إلى جانبه».

وبينما ساعة الحسم تقترب، يوضح وزير الدفاع بغضب: «لا أحد، أقول لا أحد اطلاقاً يرغب في المساعدة على إعادة تجهيز الجيش؛ لا بل أشعر تماماً بأنّهم يمنعوننا من القيام بأي شيء قبل أن يتمّ تدمير قدرات الجيش كلها في المنطقة الشرقية».

الرئيسان الهراوي والحص يشاطرانه هذا التخوّف، ولا سيّما رئيس الوزراء، الذي سيُقابل في واشنطن، نهاية ايلول ١٩٩٠، جورج بوش ومسؤولي الخارجية الأميركية. وفي كل مكان، يصطدم أركان الحكم اللبنانيون برفض مهذّب، حيث يظهر سؤ النيّة في الحجج التي تقدَّم لتبرير هذا الرفض. وهي بالأحرى حجج خادعة:

ـ انتم بلد يكثر فيه السلاح. ومن المؤكّد أنكم لا تحتاجون الى استيراد المزيد.

فيكون جواب الحص: «بالضبط، فهل من الطبيعي ان تكون الشرعية الفريق الأضعف بين الأفرقاء الموجودين على الساحة؟»

ـ ان التجارب السابقة قلّما هي مشجّعة، إنْ مع جيش لبنان العربي بقيادة أحمد الخطيب، في العام ١٩٧٦، أو مع «انتفاضة» ٦ شباط ١٩٨٤، أو مع الجنرال عون حالياً.

ويردّ الحكم على ذلك: «لقد جازفتم مع كل الأنظمة السابقة. فلماذا غيَّرتم رأيكم يوم حان دورنا؟»

في بيروت، يسود شعور بأن الولايات المتحدة تريد أن تؤخّر قدر الإمكان إعادة توحيد البلاد في انتظار البدء بتسوية أزمة الشرق الأوسط أو الوعد بذلك لئلاّ تجد نفسها في مواجهة القرار رقم ٤٢٥ القاضي بالإنسحاب الإسرائيلي من لبنان الجنوبي. والرئيس الحص لا ينسى تجربة كوكبا التعيسة: كان القرار ٤٤٤ قد نصّ على أربعة قطاعات لانتشار الجيش في الجنوب: الناقورة، المنطقة الشيعية، الطريق الرئيسية من البيّاضة إلى جنين ومن متولا الى إبل السقي. فقُصفت الوحدات التي أُرسلت الى هناك في أرزون وضربها الاسرائيليون في كوكبا.

إذاً، ليس امام الحكم خيار آخر غير انتظار حسن نيّة واشنطن. وقد تساءل الحص، مستسلماً للأمر ومتحسّراً: «وماذا يسعنا في ذلك؟...» فهو لم ينس كلمة ذلك الديبلوماسي الأميركي، الذي شبّه لبنان خلال حفلة سال فيها المشروب بغزارة بـ«سيّارة قديمة متوقّفة على جانب الطريق يقصدها الجميع ليأخذوا منها قطع الغيار التي يحتاجون اليها».

ويتلقّى لحود بكثير من الصبر مواقف الصدّ الجافّة التي يواجَه بها الحكم. فهو، في قرارة نفسه، غير مستاء من القرار الأميركي بتجميد المساعدات العسكرية، ومن اعطائه بالتالي سبباً إضافياً لرفض أي تدخل ضد جيش عون. لذا، آثر الانتظار، بهدوء. ولكن، انتظار ماذا؟ أنْ يرحل نزيل بعبدا؟ إنه يعلم، شأن الجميع، أن عون لن يقوم بذلك طوعاً. ولحود يرى أنّ ثمة دولتين بإمكانها الضغط على عون ودفعه إلى الخروج من اللعبة، هما فرنسا والفاتيكان: «يوم يتخلّى عنه الفاتيكان، سوف ينتهي ويرحل. فيلجأ إلى السفارة الفرنسية حيث تنتظره طوّافة لنقله الى باريس، عبر قبرص». لكنه كان مخطئاً؛ مثل الجميع، ذلك انه كان يشاطر، حول هذه النقطة، اعتقاد المسؤولين في الحكم.

في تلك المرحلة، كثُر الكلام، خصوصاً على لسان جنبلاط، عن رجل في الظلّ، كان يومها شخصية رئيسية في الموقف المعقّد، موجِّهاً خفيّاً للنظام، مقرَّباً من القوات اللبنانية ومتنفّذاً في الجيش بآن معاً؛

رجل يراقبه البعض (ومنهم فرنسا)، ويخشاه البعض الآخر، فإذا به يظهر على المسرح، بعد احتجاب طويل في السفارة اللبنانية في سويسرا. إنه: جوني عبده، سفير لبنان الجديد في باريس، والرئيس السابق للشعبة الثانية في الجيش.

القسم الثالث

يوميّات فصل في الجحيم

الفصل الأول

العدّ العكسي النهائي

المكتب الثاني. أي شيء لم يقُلْه الناس عن هذه السيِّدة المسنَّة، الساقطة في نظر البعض، الفاتنة للغاية في نظر البعض الآخر، والتي خضعت منذ عشرين سنة بوجه خاص لتغييرات عدة، إذ انصبّ كل نظام على إعادة قولبة صورتها كما توافقه.

١٩٧٠: صائب سلام لا يغفر لمن فرض طويلاً إرادته على «بيروته». ريمون إده يحمِّل المؤسسة الجليلة كل المصائب التي تعانيها البلاد. وفرنجية يريد أن يجذب أنظار اللبنانيّين وعقولهم الى شمس الحرية. ثلاثتهم سوف ينقضّون على المكتب الثاني ويقطعون رأسه. فيتحوّل من أداة ضرورية لسياسة مقبولة إجمالاً في جوهرها رغم بعض المخفِقين، الى خادمٍ لصاحب السلطة يسهر على تنفيذ رغباته؛ مع ما يستتبع ذلك من حظّ معروف، وكذلك من نتيجة محتومة تتمثّل في الشخصنة. فليس ببعيد ذلك اليوم الذي سيقول فيه أحد رؤساء المكتب الثاني: «وفي النهاية، لِمَ لا أكون أنا؟» وندخل حينئذٍ عصر «الدسائس» (أو «الكومبينات») غير المعترف به، لا بل المخجل. فهل أضحت «الكَنْتَنة» هي الدارجة؟ سوف نرى بعضهم يضحّي بشاراته على مذابحها، ويتخلّى عن البيرزة للإلتحاق بالكرنتينا. وهل ان الريح تهبّ من صحارى الجزيرة العربية؟ لسوف يهطل مَنُّ الدولارات ـ

والطائف لم يعد ببعيد ـ على آخـرين، إن لم يكن على الأشخـاص أنفسهم، اولئك الذين نبتت أنيابهم، وقد شحذتها بشكل خطر فترة الإنتظار الطويلة.

وما همَّ لو تعرَّض الجيش لخطر التفتيت؟ أوَليس الأهم هو تسنّم الكرسي بعد التظاهر بالعمل على إحلال سيّد مؤقّت، واكتساب شهرة «صانع الرؤساء» وهازمهم؟

أما التصرّف الوضيع فلا بـدّ منه. ألم يقف الأشخـاص أنفسهم الذين مدّوا الجنرال عون بالمال باستمرار، ومن سويسرا خصوصـاً، خلف الواشي المجهول الذي بلّغ «لوكانار إنشينيه» في الوقت المناسب قضية «ملايين الجنرال»، لتحطيم هذا الأخير، وكذلك لإحراج الحكومة الفرنسية فيما بعد، بـ «شبكة الشرطة الأمنية الفرنسية» المتعلّقة بتجارة السلاح بين لبنان وفرنسا؟

لقد بدا الجنرال الآن ضعيفاً. فتحوّل حلفاء الأمس، اولئك الذين يقلقهم طموحه وأهدافه، الى ألدّ اعدائه اليوم. وراح عدد كبير من ضبّاط أركانه يقبض من موازنة الواهب الكـريم نفسه. ضبّـاط في غالبيتهم مرتدّون عنه، لكنَّ بعضهم لا يزال الى جانبه. وكلّهم من ذوي الرتب العالية. بدءاً بقائد أركان اختفى يوم معركة سن الفيل، ومعه كل «خونة» ذلك اليوم المشؤوم بالنسبة إلى عون. هؤلاء يعرفهم الجنرال واحداً واحداً، بيد أنَّه لا يفعل شيئاً لإزاحتهم، بالرغم من توسّل المقرّبين منه. لماذا هذا التصرف السلبي المذهل؟ ألأنه هو نفسه كان لفترةٍ ما مرتبطاً بمصدر المال عينه؟ «هناك مئة ضابط أتخلّى عنهم بكل طيبة خاطر، أسرَّ عـون ذات يوم، بـين الجدّ والهـزل. أتمنى لو يرحلون، لو ينضمّون الى لحود». ثم أضاف ضاحكاً: «إن هذا سيخفّف من نفقاتي»...(١)

ولتطويق هؤلاء الضبّاط الكبار الذين يحيطون به ـ بل يضيّقون عليه الخناق، بـالأحرى ـ والـذين لا يثق بهم، راح يعطي الأوامر

(١) مقابلة مع المؤلّفة، آذار ١٩٩٠.

مباشرةً لنقبائه وملازميه، ضارباً عرض الحائط بالتراتبيَّة العسكرية. أما القاعدة فبقيت وفيَّة له، وعليها يعتمد ليبقى في مركزه. «هل تعون ما يحصل، صرخ فؤاد مـالك، المنشقّ عن الجيش، ورئيس أركـان القوات اللبنانية، ذات يوم من أيام شباط، في منزل شاكر ابو سليمان. إنَّ عون لم يعد يُخطِر هيئة أركانه بمخطَّطاته العسكرية».

مالك يعرف عمّاذا يتكلّم، لأنه هو نفسه ضابط سابق. كان على اتصال شبه دائم بالعميد جان فرح. والحال أنَّ هذا الأخير كان يجهل في ٣١ كانون الثاني، أي يوم الهجوم، ان الجيش يتحرَّك في اتجاه ثكنة القوات اللبنانية في ساحة العبد، قرب قصر العدل.

ضعيفاً إذاً، كان الجنرال. زِد على ذلك أنَّ الغيوم التي راحت تتراكم منذ مدة طويلة في الأفق العربي، والتي كان ينتظرها بفارغ الصبر ـ ألم يكن يلمّح دائماً الى «معطيات جديدة سوف تقلب خريطة المنطقة»؟ ـ لن تلبث أن تتساقط مطراً، مقرِّبةً لحظة سقوطه.

بعبدا، ٥ آب.

أقدم صدّام حسين على اجتياح الكويت، فأطلق الجنرال العنان لفرحه. إنتشى بـ«صوابيّة» تنبّؤاته، وخال ان الأحداث تلعب لصالحه. فاستنتج قائلاً «إن الطائف صار في خبر كان، الآن وقد برز الخطر على المملكة العربية السعودية». أخذ يتحدَّث عن إعادة ترتيب خريـطة الشرق الأوسط، وبالتالي حدود لبنان طبعاً، وأكّد قائلاً(٢): «انتهى الأمر بالنسبة إلى الجنوب والبقاع، غير أن المسيحيّين نجوا». إذاً، المقصود هو لبنان الصغير؟

إن المطلوب، في الوقت الحاضر، «حفظ الرأس» في انتظار مرور العاصفة. فبعد «الوقوف في وجه السوريّين والأمـيركيّين»، كـما كرَّر مراراً، قدَّر أنه انتصر، وذلك «ببقائي هنا، في بعبدا» ليس إلاّ.

اسبوع ١٣ ـ ١٩ آب.

الخلاف حول إقرار مجلس النواب الإصلاحات الدستورية هو على

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٥ آب ١٩٩٠.

أشدّه. أُرجئت الجلسة التي كان مقرّراً عقدها في ١٤ آب. ثم عُقدت في ٢١ منه. الغليان وسط الطبقة السياسية بلغ ذروته. والإكليروس الماروني منقسم على نفسه، مقطّع الأوصال. فالمطران ابي نادر غيَّر انحيازه بعد أن تصالح مع عون؛ وباسيل الهاشم يقوم بزيارة الهراوي؛ وصفير متردِّد، مترجرج: لا يزال مع الطائف، لكنه ضد أي تسرّع في إقرار الإصلاحات الدستورية. باختصار، تضارب بين القادة الروحيّين لطائفة على شفير الهاوية.

الأحد ١٩ آب.

جعجع وعون متّفقان، والإتفاق على أمر واحد لا يعني الإتفاق على كل شيء: القبول بتعديل الدستور غير وارد. أما الوزراء المسيحيّون، فيريدون التخلّص من الجنرال قبل أي شيء آخر. وسليم الحص لم يفهم شيئاً من هذه التراجعات: «هذه الحكومة هي حكومة الطائف، وعليها بالتالي تطبيق الإتفاق المعقود هناك بحرفيّته. فكيف يمكن لوزير (جورج سعادة)، شارك في إعداد هذه الوثيقة، أن يقف ضد إقرارها، في حين أنني أدعم هذا النص، بالرغم من كل تحفُّظاتي عليه، وأنا الذي لم يكن لي رأي فيه حتى؟»[٣]

الإثنين ٢٠ آب.

يتمّ التصويت، لا يتمُّ التصويت؟ لم يكن ينقص سوى مكاتب المراهنات... وتتّصل السفارة الأميركية في قبرص بجعجع: «على جورج سعادة أن يحضر غداً الى المجلس للتصويت». وقبل ساعات من ذلك، أعطى السفير الأميركي في دمشق، ادوارد جيرجيان، «نصيحته»: «نرغب في أن يتمّ تطبيق الطائف حالاً، أعلن بلهجة آمرة. ينبغي القيام بكل الأمور الآيلة إلى تطبيقه».

الثلاثاء ٢١ آب.

حصل ما تريده اميركا... صوَّت المجلس على التعديلات الدستورية. وفهم الجميع أخيراً ان القطار انطلق، كما قال الرئيس

(٣) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

حسين الحسيني، وأن أحداً لن يتمكّن من إيقافه، وانه يتَّسع للجميع؛ أما الذين يرفضون ركوبه، فقد يمرّ على أجسادهم. مفهوم؟

الاربعاء ٢٢ آب.

المناطق المسيحية تعيش هاجس عملية عسكرية لبنانية أو سورية ـ لبنانية. إلاَّ أن الجنرال لحود مستمرّ في رفض مبدأ التدخل. والمسألة مسألة توقيت، وقدرات أيضاً. فالتوقيت هو في أيدي الأميركيّين والسوريّين، والقدرات في أيدي السوريّين. أما هو، فلا يملك لا هذه ولا ذاك. كما انه يخشى، فوق ذلك، ان يقوم جعجع بحيلة ماكرة من خلال المشاركة في المعركة إلى جانبه لإقصاء عون.

الضغوطات الأميركية على دمشق تتضاعف. فالأسد الذي يُطلب منه إزاحة الجنرال، يرغب في جني اكبر فائدة ممكنة من الأزمة المفتوحة في الخليج بسبب غزو الكويت ليقرِّر متى وكيف: أعطِ تُعطى. حرية التحرك في لبنان مقابل انحياز سوري للموقف الأميركي. وهكذا تبدأ تباشير اتفاق بين الفريقين. غير أنَّ عون لا يرى الخطر المحدق. سفير لبنان في واشنطن نسيب لحود يزور بيروت، حاملاً رسالة الى الهراوي فحواها: الولايات المتحدة راغبة في الإسراع في الحل، وهي تريد فصل الأزمة اللبنانية عن قضية الشرق الأوسط.

شاكر أبو سليمان والأباتي بولس نعمان ـ اللذان استأنفا مسعاهما ـ قابلا عون: الجنرال واثق من نفسه وباقٍ على تصميمه. ذلك انه لا يعتقد، وهو لّما يزل على اتصال بالسوريّين، أن عليه أن يخشى أيّ هجوم. كما يؤكّد على الملأ أنه مستعدّ للموت في بعبدا، ولشنّ حرب في حال القيام بعملية محدَّدة ضد قصره. وماذا عن العلاقات بجعجع؟ «لقد تمَّ تخطّي عتبة اللارجوع»، قال أبو سليمان.

آخر آب.

رجل أعمال مقرَّب من داني شمعون يؤمِّن الاتصال بدمشق؛ ميشال المرّ هو الوسيط. وكعادته، أفسد عون كلَّ شيء؛ إذ سرَّب ان أي موفد لا ينطق باسمه، وذلك دون «تثبيط عزم الذين يرشِّحون أنفسهم للقيام بأي مسعى»، مع التأكيد على أن «لا أحد يملك صلاحية تمثيلي».

حمل شاكر أبو سليمان وجهة النظر هذه، إنما مع استعداد الجنرال لمناقشة تسوية محتملة مع المرّ، الذي ضمن حلاً على مراحل:

- يؤجّل الهراوي توقيع الإصلاحات حتى تشكيل حكومة موسّعة؛
- تسلّم وزارة الدفاع في اليرزة إلى العماد لحود؛
- يستقبل الأسد عون ويضمن له سلامته الشخصية، مع منع الميليشيات من الوصول إلى المتن ومنطقة بعبدا، وحلّها في مهلة ستة أشهر؛
- بعد عودته من دمشق، يسلّم عون قصر بعبدا الى الهراوي، في احتفال رسمي.

أما في ما يتعلّق بالإنسحاب السوري، فإن «الأسد يكون شاكراً لو يسحب قواته الى البقاع»، أجاب المرّ.

وجاء جواب عون مماطلةً: أولاً، قال، وزيران ـ أنا أحدهما ـ لا يكفيان؛ ثمّ، ماذا عن الطائف؟ وألمح إلى أنه يفضّل نشر التعديلات الدستورية قبل انضمامه إلى الحكومة، حتى لا يظهر بمظهر القابل بها. وبعد ذلك: إذا سلّم اليرزة قبل مقابلة الأسد، وفشلت مقابلته هذه، ينتهي أمره.

وأخيراً، الحجة التي لا تُدحض: إن وضع الهراوي ليس مستقراً تماماً؛ ومَن يدري إذا كانت أسس النظام السوري لن تتزعزع قريباً بالتغيّر الذي ستشهده الخطوط الجغرافية ـ السياسية في المنطقة؟

أتُرانا في حلم؟ لا، فالجنرال صرّح خلال مؤتمر صحافي أذهل الجميع: «لا تسألوني كم من الوقت بإمكاني الصمود بعد، بل اسألوا أنفسكم إذا كان بإمكان الرئيس السوري الصمود طويلاً في دمشق».

بالرغم من كل شيء، أُعطي ابو سليمان الضوء الأخضر للقاء المرّ ثانية. فمَن يدري...؟

١ أيلول

الخوف. الخوف الجسدي. فمن بيروت الى جونية، الطريق الساحلية الرئيسية مقفرة. والبلاد بأسرها، إنما القطاع المسيحي

بخاصة، غائصة في جمود مميت، تتأرجح كتلك الكتل المتصدّعة من الباطون، المتدلّية في الفراغ، فوق الخواء. وفيما يهيمن شبح المجاعة، يحاول الحكم يائساً الحصول من الدول العربية على مساعدات ملحّة، بغية لجم تدهور قيمة النقد. فسعر صرف الدولار ١١٧٥ ليرة لبنانية.

وفي حين لوحظت تجمّعات عسكرية لقوى لبنانية وسورية حول «القطاع المسيحي»، طلب رولان دوما من الجنرال عون الانضمام إلى مسيرة الطائف. وفي بيروت، كان سفيره يتعرّض من جديد لحملة إعلامية عنيفة من القوات اللبنانية وحلفائها. أما الحكم، فقد خفّف من انتقاداته مذ أُبلغ إليه أن رينيه ألاّ يتحدّث باسم حكومته، وانه مفوّض التوقيع على بياض ليس فقط من قبل الخارجية الفرنسية بل من قبل رئاسة الجمهورية أيضاً.

«حتى مرحلة ما، لم يكن موقف فرنسا واضحاً، يشرح سليم الحص. فقد كانت بيانات وزارة الخارجية، والبلاغات الفرنسية ـ السوفياتية المشتركة، والفرنسية ـ الألمانية والاوروبية تحتوي دائماً على جملة تطرح من جديد، أو يمكن أن تطرح من جديد مسألة الدعم غير المشروط للشرعية.

كان عون يستغلّ هذا الأمر ليؤكّد أنه صاحب الحق وأنه مدعوم من «الكبار». وهو بنى سياسته دائماً على الثغرات في مواقف هؤلاء الأطراف أو أولئك»[٤].

بذل رينيه ألاّ جهداً جهيداً للحيلولة دون اللجوء إلى القوة ضد الجنرال. واتّفق بذلك مع لحود الذي يرمي الى تجنيب الجيش مجابهة داخلية قد تقضي عليه. ولم ترُق مساعي الديبلوماسي في عين القوات اللبنانية. فالميليشيا، عسكرياً، أقوى منها في أي وقت مضى: إن كانت الأسلحة العراقية قد نضبت، فالأسلحة الإسرائيلية ما زالت تتدفّق. لذلك، فإنها ستكون، في هذه الظروف، المنتصر الحقيقي في معركة

(٤) مقابلة مع المؤلّفة، ١٨ آب ١٩٩٠.

تجري بين جناحي الجيش؛ وبذلك يفقد الحكم درعه الواقي ويُمسي تحت رحمتها. هذا هو الخطر الذي كان ألاّ يسعى إلى تداركه، بمباركة لحود وعون. وظهرت العداوة بوضوح في النشرات الإخبارية لـ«المؤسسة اللبنانية للإرسال».

تضاعف قلق السفير الفرنسي، وعبّر عن ذلك عقب زيارة قام بها للبطريرك صفير في العاشر من أيلول، حين قال: «مرّة جديدة، يقف لبنان على مفترق طرق. مرّة جديدة، ولكن، ربما تكون إحدى المرّات الأخيرة (...). فلعلّ انزلاق لبنان نحو نهايته قد بدأ. أقول هذا ببرودة المحلّل وموضوعية مَن يملك بعض المعلومات؛ أقوله أيضاً مرفَقاً ببعض المشاعر، مشاعري كسفير لفرنسا، لأني أعتقد أن أحداً لن يستطيع ابداً تجريد علاقتنا من هذه المشاعر، وإنْ سبَّب هذا الأمر إزعاجاً لبعضهم، ولن تكون هذه العلاقة أبداً مبنيّة على معيارَيْ اللامبالاة والتهكّم.

هذا ما تداولناه مع غبطته (البطريرك). ذلك أن الحلَّ العسكري، الذي يتكلّم عليه الكثيرون والذي يمكن فهم سبب تفكير البعض فيه في هذا الوضع ـ المأزق، يمكن تحاشيه وينبغي تحاشيه؛ وان الحل السياسي ممكن وبالتالي ضروري، شرط أن يكون سريعاً وألاّ يكون سياسياً بالإهتراء، أو سلمياً بالانحلال، بل الحل السياسي القائم على الوفاق الأخوي بين اللبنانيين، وحلّ الوحدة المستعادة، والدولة المحترَمة، ووحدة الجيش المُعاد بناؤه، أي بكلمة: سلام الحياة لا سلام موت لبنان». وختم بهذا الإيضاح: «لو تسمحون لي، لأضفتُ كلمة موجزة، هي نوع من حقّ الإجابة على شبكة تلفزيون معيَّنة. أقول بكل بساطة إنَّ الذين يحاولون أحياناً رؤية أو تصوُّر أدنى اختلاف، وأدنى تفريق بين سياسة سفير فرنسا وسياسة حكومته، إنّما يضيّعون وقتهم. بإمكانهم استعمال المجاهر (الميكروسكوبات) الأكثر تطوراً، كما أثبتت التجربة، بيد أن في ذلك مضيعة للوقت».

الأحد ٢ أيلول:

منصور بات ملحاحاً. يريد إنذار العسكريين الذين لا يزالون

اوفياء لعون بالإنضمام الى الشرعية تحت طائلة الطرد من صفوف الجيش. لحود يرفض ويرى أنه من الأفضل أن يُترك له وحده أمر حلّ المشكلة. وهكذا لم يوجّه أي إنذار نهائي. إلا أنَّ عون أطلق تهديداً للجنود في الجهة المقابلة، الذين يخدمون الشرعية: «لا تنجرّوا الى مجابهة، فأي عملية ضد بعبدا لن تكون مجرّد نزهة».

وراجت في مناطق الجنرال أكثر الإشاعات تشاؤماً. وهكذا، قيل انَّ رجال ايلي حبيقة الموجودين في المتن تلقّوا الأمر بالإنكفاء نحو البقاع.

ايلي حبيقة. اللقب العسكري: H.K. هو صاحب بنية متينة، ومشية مسترخية، وقبضة يدٍ حازمة، ونظرات ناعسة تعبرها ومضاتُ دهاء. عادةً، يرتدي ملابس «سبور»، وهو، في الظاهر، رجل بسيط، ودود، ذو ضحكة راعدة.

والحال أنَّ شخصيته ليست بسيطة في شيء. فقد شغل منصب قائد القوات اللبنانية بعد أن كان اليد اليمنى لبشير الجميل، ثم أصبح رئيساً لجهاز أمن (مخابرات) الميليشيا بعد أن تمَّ إعداده في المدرسة الإسرائيلية. دخل التاريخ بسبب تهمة خطيرة وشنيعة ـ غير مبرَّرة حسب المقرَّبين منه ـ بأنه «جزّار صبرا وشاتيلا». وهي صورة دموية، ترسّخت في الذاكرة الجماعية، وسوف يشقّ عليه التخلّص منها. لذلك، غيَّر انحيازه إذ اعتبر نفسه في تلك القضية كبش المحرقة الذي ضحّى به الإسرائيليون. في كانون الاول ١٩٨٥، وبمباركة اكبر الزعماء المسيحيّين آنذاك (من بينهم كميل شمعون)، وقّع مع السوريّين الإتفاق الثلاثي المسيحي ـ الشيعي ـ الدرزي. وللتوّ، تحوَّل «العميل الإسرائيلي» إلى «عميل سوري»، فأقصاه سمير جعجع، في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع.

حبيقة يتخلّى عن ماضيه. كما يؤكّد، وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، أنه أصبح في الناحية الثانية من المرآة. وإذْ يبتعد عن الفريق الماروني السياسي القديم المُشبَع بعقيدة الكتائب، يكتشف ان الحقيقة

ليست بحقيقة: بشير الجميل كان غريباً في مكره، جعجع لعب ورقة الطبقة التقليدية، والأسد لا يريـد «ابتلاع» لبنـان، ولا حتى إلحاق الأذى بالمسيحيِّين.

وفي عزلته، استعدَّ حبيقة للنضال، وعمل على «تبييض صورتـه» الجديدة ليكون جديراً بالاحترام، وقام بنقد ذاتي. وبوجه خاص، أكثَرَ من المطالعة؛ فالمخبر القديم هو اليوم رجل متعلّم، إن لم نقل مثقّفاً. إنه عصامي، إلتهم أو كاد يلتهم كـل شيء، خصوصـاً كتب السياسـة، والأحداث الجارية، والتاريخ، والدين. هذا الماروني من بسكنتا، المولع باللاهوت، يرثي لتصرّف اخوانه في الدين الذين يقـول عنهم: «إنهم جوارح حقيقيُّون»، مشيراً إلى «انَّ الخصومة العميقة بين المسيحيِّين هي بين الموارنـة والأرثوذكس». ويُضيف، بخبث: «لهذا السَّبب، قـرَّرت اعتناق الأرثوذكسيَّة. إنها الكنيسة المشرقيّة الحقَّة»(٥).

ايلي حبيقة يجرُّ كُكُرة المحكومين أخطاءه الماضية وشططه. ويقول بوضوح: «عليَّ أن أمحو كلَّ هذا، شيئاً فشيئاً ، ولكنْ بـالأعمال لا بالكلمات. عليَّ أن أقدّم أشياء ملموسة، إيجابية». إنه تائب سياسي. شاوول على طريق دمشق.

ايلي حبيقة، اليوم، رجل يؤمن بالتعايش الإسـلامي ـ المسيحي. ويرى «أن الفاتيكان لا يريد مسيحيّين يختبئون في السراديب. فعلى الكنيسة أن تكون رسوليَّة، متسامحة، منفتحة على الإسلام. لقد انتصر المسيح على روما بعد أربعين سنة من صلبـه، في حين أن بـاراباس المحرّض على الفتن قـاد اليهود الى التشتّت... سمـير جعجع هـو باراباس».

وفي الحرب التي دارت بين جعجع وعون، إنحاز طبعاً إلى هـذا الأخير. «لأنه على رأس مؤسسة هي الجيش، الذي بدونه لا يمكن أن تكون دولة».

لكنه يعترف مع ذلك بأنَّ عون «خانه» مرَّتين على التوالي مكرّراً

(٥) مقابلة مع المؤلّفة، ١١ ايلول ١٩٩٠.

«إنه كذب عليَّ». ويروي حبيقة: «قبل أيام من «إنتفاضة» ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، أكّد لي أنه سيحضِّر الجيش في المتن، في ١٣ كانـون الثاني، لمساعدتي على قلب أمين الجميل. ولم يفِ بوعده». ثم يكشف : «مع أن عون والمقدّم فؤاد الأشقر هما اللذان كتبا الشقّ العسكري من اتفاق دمشق».

ثمّ عاد عون وكفَّر عمَّا فعل. ففي ١٥ كانون الثاني، حوصر حبيقة ورجاله (ومعهم ابن الوزير الحالي ميشال المرّ) في مركـز قيادتـه في الكرنتينا، ولم ينقذ حياته سوى قائد الجيش. فـوصل تحت حـراسة عسكريَّة، على متن سيارته الـ «ب. إم. ف»، الى اليرزة حيث كان الجنرال في انتظاره. وقبل لجوئه الى دمشق، إستودعه سيَّارتـه، التي قُيِّض لزوَّار بعبدا رؤيتها، طيلة سنتين، مركونة في الطابق السفلي، أمام مسكن عون وعائلته، ومن ثمّ استعادها في ١٣ تشرين الأول ١٩٩١...

«ثم عاد عون وخانني مرَّة ثانية في ٢٧ ايلول ١٩٨٦»، يضيف حبيقة، الذي حاول رجاله في ذلك اليوم فتح ثغرة في الأشرفية، معقل القوات اللبنانية. فكان تدخل الجيش هو الذي حال دون سقوط القوات.

نحن في ١١ ايلول ١٩٩٠ وحبيقة يرسم السيناريو التالي: «سوف يقرِّر السوريون قريبـاً الإنتهاء من عـون. وسأكلِّف نقـل إنذارهم الأخير إليه. وعندما لن يبقى عند عون أي شك في قرب وقوع الهجوم السوري، سيستسلم دون قتال. ستتمّ العملية السورية في ظل العلم اللبناني وبغطاء شرعي لبناني. لهذا السبب، لن تتحـرّك المجموعـة الـدولية. أمـا جيش الجنرال فلن يقـاوم حقّاً. وحـدهم الملازمـون والملازمون الأُول والنقباء سيدافعون عن مواقعهم، ولن يشترك كبار الضباط في القتال».

الجمعة ٧ ايلول،

في هذا اليوم، حصل حدث في غاية السريّة والأهمية، لم يعرف به أحد، ما عدا الأشخاص المعنيّون، حتى بعد سقوط الجنرال.

ففي السَّاعة العاشرة والنصف من تلك الليلة، وصل عون متخفّياً في سيارة مصفَّحة، ترافقه مواكبة صغيرة، إلى مار تقـلا حيث دارة

السفير الفرنسي، المشرفة على مبنى السفارة نفسها. وفي الوقت ذاته تقريباً، توقّفت سيارة السفير أمام المدخل، وترجّل منها رينيه ألاّ، يرافقه محسن دلول، الوزير في حكومة الحص. كان قد أُعدَّ لذلك اللقاء بعناية، وأُحيط بالسريَّة التامة كما وُضع له سيناريو حقيقي شبيه بسيناريوهات روايات الجاسوسيّة لمنع «تسريب» أيّ معلومة عنه. والوزير كان هناك بموافقة الرئيس الهراوي. فقد نجح ألاّ في إقناع الرئيس والجنرال بالإتفاق على حوار أوّلي مباشر، على أن يمثّل الهراوي وسيط من قبله. بالطّبع، أُعلم الرئيس الأسد شخصيّاً بالاجتماع الذي يجري داخل حرم السفارة الفرنسية في بيروت. استمرَّ لقاء الرجلين ـ إنسحب ألاّ بلباقة ـ حتى منتصف الليل، وطلب خلاله دلول من الجنرال القبول بالطائف، بالشرعية والحكومة؛ بينما طالب الجنرال بتوضيحات حول برنامج الحكم فيما يتعلّق بمصير الميليشيات، والإقتصاد، والجنوب، والإصلاحات الدستورية متمنّياً أن يُرجَأ نشر الإصلاحات الى ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة التي سيتمثّل فيها. وأصرَّ أيضاً على أهمية الإنتخابات التشريعية.

كان يبدو ان الرجلين حريصان على نجاح لقائهما. واعتُبرت اللهجة من الجهتين إيجابية. فإلى الأمام إذاً! طالما يبدو أن كل شيء لا يزال ممكناً إذ أن الجنرال وعد بالتفكير في الأمر. بل أكثر من ذلك: لو سار كل شيء كما هو مقدَّر، فإن الهراوي مستعدّ للقاء الجنرال.

ولكنْ، بعد ثلاثة أيام، لم يكن عون قد أعطى جواباً بعد، وراحت اللهجة تتصاعد من جديد من هنا وهناك، كما لو أنّ يداً خفية تحرِّكها. فالاجواء في غليان وباريس على وشك القيام بمبادرة للضغط على عون والهراوي معاً من اجل الحؤول دون وقوع الصدام... رغم ما قد يسبّبه ذلك من امتعاض لدى الوزراء المسيحيّين والقوات اللبنانية.

الاربعاء ١٢ أيلول.

الجنرال عون يعقد مؤتمراً صحافياً يعبِّر فيه عن رغبته في التحاور مباشرةً مع سورية أو مع اللجنة العربية الثلاثية. ويصرّح أنه «ليس من الوارد تسليم بعبدا الى دمى الطائف». وحول عملية عسكرية ضد

المنطقة التي يسيطر عليها قال: «أعتمد على وعي المسؤولين مباشرةً عن الجيش، لا على السياسيّين، لتحاشي المجابهة».

الخميس ١٣ أيلول.

إميل لحود تغيَّرت ملامحه. فَقَدَ ثمانية كيلو غرامات من وزنه. وبرزت على وجهه المسمرّ تشنّجات عضلية. فبدا واضحاً أنه يتعرَّض لضغوطات شديدة.

صباح ذلك اليوم، جاءه عمر مسّيكة، مستشار الرئاسة، يطلب منه باسم الهراوي القبول بإعلان حالة الطوارىء في البلاد، أي بخطوة تصعيدية جديدة بغية إخافة عون.

لكنَّ لحود رفض.

عشية ذلك اليوم، كان رئيس الجمهورية قد استدعاه في الواحدة والنصف ظهراً. وطلب منه، في حضور ميشال المرّ، أن يوجّه إنذارًا إلى عون ينتهي في آخر الشهر. «قُلْ فيه إنه بعد ان استُنفذت كل السُّبل السياسية والديبلوماسية، وجدتَ نفسك مجبراً على اللجوء الى العمل العسكري»، أشار عليه وزير الدفاع العتيد. وازاء رفض الجنرال، إنتهى الأمر بالمرّ الى الصياح: «إذاً، سوف أنذر عون بنفسي». وبالفعل، عند خروجه من الإجتماع، راح يتهدّد أمام الصحافيّين: «لن تستمرّ الأمور على ما هي بعد انتهاء الشهر الجاري».

شرح لحود طويلاً للهراوي أسباب معارضته اللجوء الى القوة. «إنَّ هذا القرار ليس من حقِّنا، نحن اللبنانيّين. فالقفل سوري والمفتاح أميركي. لو أنَّ واشنطن تعطي دمشق الضوء الأخضر، لوافقتُ. ولكنْ، من اجل الحدّ من الأضرار وضمان دقة العملية. ولهذا، يجب أن يكون هدف العملية واضحاً ومحصوراً: بعبدا. فأنا لا أريد أرضاً محروقة». وقرَّر أن يتوجّه إلى مجلس الوزراء بورقة يعرض فيها أسباب رفضه:

ـ الغموض الذي يحيط بالنيّات الحقيقية للولايات المتحدة وسورية؛

ـ ردّة فعل عون: «من الصعب توقّعها، بالرغم من أنّه، حسب معرفتي به، لن يقاتِل»؛

ـ موقف القوات اللبنانية التي لا يمكن الجزم بعدم مشاركتها في الهجوم؛

ـ النقص في تجهيز جيشه الذي لا يملك حتى عدداً كافياً من ناقلات الجند.

إلا أن لحود أذعن في النهاية لاتفاق مبدئي على تطبيق حصار ضد المناطق العونية. ولكن فقط على أمل أن تصبح الحياة اليومية تدريجيّاً عيشة لا تُطاق، فينتهي الأمر بالسكان إلى الابتعاد عن سيِّد بعبدا. وربما يقوم الضباط أيضاً بعملية لإزاحة عون...

الجمعة ١٤ أيلول.

أربع ساعات ونصف من المحادثات في دمشق بين الأسد وجيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، حول إرسال قوات سورية إضافية الى الخليج، وقضية حزب الله في لبنان وبالتالي قضية الرهائن، وحول اتفاق الطائف. والحقُّ يُقال إن هذا الموضوع الأخير لم يُذكر سوى بشكل وجيز تماماً.

بعد اسبوع من تاريخه، وفي استقبال وفد من الأميركيّين المتحدّرين من أصل لبناني، أعلن جورج بوش «ان النزاع اللبناني كان ينبغي تسويته منذ أمد طويل»، مشيراً إلى «دور سورية الأساسي في المنطقة». وتمنَّت واشنطن أيضاً أن تراعي سورية القوات اللبنانية قليلاً.

لم يعترض السوريون على ذلك، وقد نالوا ما أرادوا في ما يخصّ الشأن الرئيسي: فقام جورج كساب ونادر سكّر، ممثِّلَيْن لسمير جعجع، بمقابلة رئيس المخابرات السورية في لبنان، غازي كنعان، في عنجر ـ البقاع. وكان الثنائي دلول ـ منصور هو الذي حضَّر بنشاط لهذا اللقاء.

أسبوع ١٥ ـ ٢٢ أيلول.

الاستعدادات لحصار منطقة عون جارية على قدم وساق. وحدات لحود تنتشر في بيروت والجبل، وعلى خطوط الجبهة الفاصلة بين المنطقة العونيَّة والمنطقة الشرعية. وضبّاط سوريون ولبنانيون يقومون بجولات تفقّدية. ورينيه ألاَّ يضاعف من مساعي الوفاق، واثقاً من «وجود

فرص لحل سياسي، إلاّ أنَّ عنصر الوقت بات ضاغطاً». قال لعون: «إقبَل بالدخول في تسوية وديَّة، على أن تقف في صفّ المعارضة»، بينما قال للهراوي: «تخلَّ عن القرار العسكري». وكان الحص أكثر محادثيه اعتدالاً.

وَقْعُ الجزمات وكثرة التهديدات بحصار مُحكَم لم تؤثّر فوق الحدّ في عون ومستشاريه. وصار قصر بعبدا مجرَّة بعيدة، مقطوعة عن كل واقع، تُرى أحداث الساعة منها مشوَّهة أو ملطَّفة. فقلق الناس وصدى التاريخ الذي تجري كتابته، لا يصلان إلاَّ مخنوقَيْن، تخفِّف من حدَّتها جدران الملجأ الحصين السميكة. وهكذا، كانت تفسَّر تحركات القوى الشرعية بأنها استعداد لإبعاد الميليشيات في انتظار حلّها...

الجنرال عون هادىء. وهو يستمرّ في المراهنة على التحالف مع جنبلاط الذي زاره أنصاره (اعضاء المكتب المركزي للتنسيق الوطني) في المختارة.

إذ لا يزال مقتنعاً بأن «ليس للأسد مصلحة في مهاجمة بعبدا». أوّلاً، لأنه أرسل ٢٠ ألف رجل الى المملكة العربية السعودية؛ ثمَّ، لأنه لا يزال من أنصار سياسة حماية الأقليات. وأخيراً، ظنَّ الجنرال أن لديه كل الأسباب ليكون مطمئنّاً من جهة لحود: فقد أبلغ إليه ضابطان كبيران مقرَّبان منه، يؤمِّنان الإتصال بهذا الأخير، أنَّه مصرّ على عدم الإنجرار الى مواجهة مع رفاق سلاحه. عون يملك جواباً على كل شيء. مقابلة بيكر ـ الأسد؟ «من المرجّح أن الأميركيّين ينوون تجميد الملف اللبناني، في انتظار حل أزمة الخليج». إذاً، الى متى الحلّ؟ «إلى ربيع ١٩٩١».

ومرَّةً أخرى، أخطأ عون في حساباته. فالهراوي أصدر التعديلات الدستورية، كما وعد بحكومة جديدة «قريباً»، وتوجَّه الى العسكريّين الذين ما زالوا على ولائهم لخصمه محذِّراً: «سوف أجد نفسي مجبراً على اللجوء الى عملية جراحية لا بدّ منها».

الاثنين ٢٤ أيلول.

السفير الفرنسي يجهد نفسه لمنع الحصار، الذي يخشى أن يكون هو

الخطوة الأولى على طريق التصعيد العسكري. وبعد زيارته رئيس الدولة، صرَّح بأنه لا يقوم بمساع ولا يجري اتصا ت إلاّ وفقاً لرغبات السلطة الشرعية. وهي جملة صغيرة أطلقها في وجه اولئك الذين ما انفكّوا ينتقدون تحرّكه. فقد زار فرنسا، بالفعل، وفد برئاسة ريشار جريصاتي للإحتجاج على السياسة التي يتّبعها ألاّ. ولم يُستقبَل أعضاء الوفد في «الكي دورسيه».

وعندما قابل شاكر أبو سليمان وبولس نعمان سمير جعجع في الفترة الأخيرة، حاولا أن يحصلا منه على تطبيع للوضع في المنطقة المسيحية: إعادة فتح الطرقات، وقف الحملات الإعلامية، وتبادل الأسرى. فلو أُطلقت يد السوريّين، فإنهم لن يكتفوا بطرد عون من بعبدا، كما قالا، بل سيهاجمون القوات اللبنانية، عاجلاً أم آجلاً. وأضافا إن حلفاء دمشق من اللبنانيّين لا يريدون جعجع في الحكومة. إلاّ أن هذا الأخير فضّل الإنتظار... حتى نهاية الشهر. كان واضحاً أنه يتوقّع أن يحصل قريباً هجوم على الجنرال.

الخميس ٢٧ أيلول.

وحدات اميل لحود تحلَ محلّ القوات اللبنانية حول المنطقة العونية الصغيرة، وعلى نقاط المراقبة في بسكنتا، ونهر الموت، والصالومي ونهر الكلب. كان هذا التبديل رمزياً، ذلك ان عناصر الميليشيا بقيت موجودة، إنما منكفئة قليلاً، وكل ما فعلته عناصر بول فارس، التي كانت إلى جانبها حتى ذلك الوقت، هو أنها ارتدت لباس الجيش من جديد. نشر لحود جنوده على بعد ٤٠٠ متر خلف خطوط القوات اللبنانية، وذلك بقرار حكيم: لئلاّ يكونوا بين أفراد الميليشيا وجنود عون النظاميّين.

وتثور ثائرة قائد الجيش ضد عون، الذي أرسل يتهدّده: «هكذا إذاً؟ لقد انتهى الأمر، إنتهى! أريد رأسه».

ها قد مضت أشهر وهو يقاوم كل الضغوطات، ويعرِّض حياته حتى للخطر، لأنه، بكل بساطة، قرَّر ألاّ يكون الجيش أداة في يد أيّ كان. فالقوات اللبنانية أوصلت اليه الرسالة التالية: «لقد أقصيتَ نفسك عن

سلطة القرار المسيحي». أجاب: «ربّما، من وجهة نظركم، لكنني على الأقل، لم أقتل ابناء طائفتي»؛ كما تلقّى تحذيراً غير مباشر من أحد رؤساء الشعبة الثانية السابقين وكذلك من الفلسطينيين الذين يخشون جيشاً قوياً والتطبيق الكامل لاتفاق الطائف؛ والحال أن خشيتهم كانت في محلّها، كما ستبرهن أحداث نهاية ربيع ١٩٩١، بمناسبة نشر الجيش في لبنان الجنوبي.

عون يتصلّب؛ والهراوي يصرّ على رأيه. فيقتنع لحود في نهاية الأمر: حسناً؛ ليُفرَض الحصار. لكنّه، إذ يدرك تماماً خطر التدخل السوري ورغبة «محرّضيه» الأكيدة في إفشال رئيس الجمهورية، لم يتردّد في مخاطبته قائلاً: «أنا الذي سأمنعك من أيّ زلّة قدم».

في ٢٧ ايلول هذا، قصد خمسة من كبار ضبّاط عون العماد لحود ليعلموه أنَّ ارتباكاً عظيماً يسود صفوفهم وأنهم، وإنْ كانوا يدعمون الشرعية، لا يستطيعون التخلّي عن قائدهم، لأسباب بديهية ـ ذات طابع عملي أساساً. فيتفهّم لحود الوضع، لكنه منزعج للغاية: إذا كان ثمة رغبة في تحاشي المعركة، فعليهم التخلّي عن عون. لهذا السبب، توجّه إلى هؤلاء العسكريّين الذين جاءوا لمقابلته خلسةً، وبثياب مدنية، بلهجة جافّة قائلاً: «فات الأوان. إنَّ الذين انضمّوا إليّ لم يلحَق بهم أيّ أذى. أما الذين بقوا مع عون فقد اختاروا معسكرهم».

الجمعة ٢٨ أيلول.

الجيش يحاصر المتنين، على الأقل الاجزاء العونية منها، أي ما مساحته ٣٠٠ كلم مربع حيث تمّ تطويق نحو ٥٠٠ ألف لبناني. والهدف المعلَن: «إجبار عون على الإستسلام قبل بدء السنة الدراسيَّة، وإلاّ...» أما الجنرال فيجيب متّهماً لحود بأنه «حاد عن مهمته»، ويعلن أنه «مستعدّ لمجابهة الحصار بكل الوسائل»، مؤكّداً «القبول بالهزيمة ورفض الإستسلام». ويدعو المجموعة الدولية أخيراً إلى سحب اعترافها بنظام الهراوي.

أثارت قواعد الحصار التي فرضت الحظر على مرور الصليب الأحمر موجة استنكار عارمة. أما مفتاح هذا القرار الوزاري الغريب، فيكمن

في تقرير سرّي للغاية مفاده: ثمة تخوّف من تسلّل واضعي قنابل إلى صفوف متطوّعي الصليب الأحمر اللبناني.

عطلة نهاية اسبوع ٢٩ ـ ٣٠ أيلول.

سليم الحص الذي يرئس الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، يلتقي الرئيس بوش، ونائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جون كيلي، والسكرتير العام للبيت الأبيض جون سنونو، وشخصيات أخرى. ويطرح الحص على الرئيس الأميركي السؤال التالي: «ماذا سيكون موقفك لو قرّرت الشرعيّة القيام بتدابير صارمة؟» فجاءه الجواب وجيزاً: «نحن نفهم أيّ قرار تتّخذه الدولة لبسط سيادتها على كامل الأراضي الوطنيّة»، ورافق الجواب الكلام المعهود عن دعم «استقلال لبنان، ووحدته، وسيادته وسلامة أراضيه». دون أن ينسى بوش، في معرض حديثه، التأكيد على أنّ «الإتصالات بين الولايات المتحدة وسورية، لن تتمّ بأي حال من الأحوال على حساب لبنان».

وبعد أيّام، كان للحص المشكّك هذا التعليق الغامض: «كدولة، علينا أن نأخذ بما تقوله لنا الدول الأخرى»[٦].

أما رولان دوما فقد تبنّى موقفاً مميّزاً، مطالباً اللبنانيّين بـ«قليل من الصّبر»، معارضاً الحصار ومبدأ اللجوء الى القوة ضد عون.

في نهاية الاسبوع هذه، قام الهراوي بزيارة دمشق لعقد سابع قمة مع الأسد. سورية «تؤكد دعمها لكل تدبير تتّخذه السلطة لفرض سلطتها»، لكنها تطرح شروطاً لتدخّلها: طلب رسمي، والحق في تحديد توقيت العملية وشكلها، وإرسال تحذير أخير الى عون.

أما الجنرال، المعتصم في بعبدا حيث عادت التظاهرات إلى سابق عهدها، فلا يزال يحلّق في فضائه الخاص. لم يعد لديه «أي شيء يقترحه مقابل تسوية»، وهو يرى في نفسه «عنصر توازن إقليمي ليس من السهل إسقاطه».

(٦) مقابلة مع المؤلّفة، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٠.

مع ذلك، ها هو البير منصور يعلن مرّة أخرى عن «اللجوء إلى الكَيّ متى دعت الحاجة».

الإثنين ١ تشرين الأول.

سفير فرنسا يعبر طريق البربير ـ المتحف سيراً على الأقدام. ويكون للحدث صدى بعيد مما يجعل رئيس الجمهورية يخشى، للحظة، الأزمة الديبلوماسيّة.

فماذا حصل؟

قبل ساعات من رحيله إلى باريس بعد الظهر، لإجراء مشاورات، زار الديبلوماسي الفرنسي الهراوي مودّعاً. وبينما هو في طريق العودة إلى دارته، أبلغ إليه المسؤولون عن حاجز البربير أنّ بإمكان سيارته العبور دون سيارتَيْ حرسه المرافق. فعاد إلى الرملة البيضاء حيث أكّد له رئيس الدولة ان في وسعه التجوّل بحريّة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السيارات المكلّفة حمايته. لكن، عند المحاولة الثانية، لم تكن الأوامر قد وصلت بعد إلى الحاجز، فقرّر السفير إكمال طريقه سيراً على الأقدام. وهكذا مشى مسافة كيلو مترين، مقطّب الوجه، ومتعرّضاً لومضات آلات المصوّرين الصحافيّين ـ الذين صودرت أفلامهم.

ثمة تفصيل مضحك: كان السياسيّون بأسرهم يجهلون وجود اتفاقية فيينا التي تحدّد حقوق البعثات الديبلوماسية وواجباتها، ولم يعلموا بها إلاّ في وقت متأخر من السهرة. وللحصول على نسخة من النص، استغرق الأمر ساعات طوال طُرقت خلالها أبواب عدة.

أما في محيط رئاسة الجمهورية، فكان الإعتقاد راسخاً بأن السفير هو الذي أثار الفضيحة عمداً للتعبير عن شجبه للحصار. أفَلم يكن لقاؤه ورئيس البلاد، صباح اليوم نفسه، لقاءً صاخباً؟

ـ «ليس من المعقول أن تحجز ٥٠٠ ألف شخص كرهائن»، قال للرئيس ساخطاً.

ـ في غضون ١٥ سنة، قُتل وجُرح ٥٠٠ ألف شخص، وأنت تحدّثني عن رهائن؟» أجاب الهراوي.

مساء الإثنين ١ تشرين الأول، نهر الموت.

مسلّحون من القوات اللبنانية يطلقون النار على متظاهرين عونيّين: ٢٠ قتيلاً، و ٥٠ جريحاً. كان الجمع آتياً من المتن، يحمل شموعاً ومشاعل، بغية «الإعتراض على ممارسات الحكم الهمجيّة». وسرعان ما أدرك عاصر الميليشيا، المتمركزون في نقطة قريبة، الفائدة الكبرى التي يجنونها من القضية: قنبلة صغيرة تُلقى بين المشاركين في المسيرة، فيحصل التدافع، فالإشتباك بين الجيشين المتقابلين... وعليه، نُفِّذ الجزء الأول من الخطة. وعلى أثر الرمايات المباشرة من الميليشيا، تشتّت المتظاهرون في البقعة المجاورة وخصوصاً في الحقول القريبة، المليئة بالألغام... فكانت المجزرة.

وفي اليوم التالي، عمَّ الحداد والإضرابات مناطق المتن وجزين حزناً على ضحايا نهر الموت.

فإذا بالقاصد الرسولي بابلو بوانتي يعلن «خجله من كونه إنساناً» في مؤتمر صحافي عقده في حريصا، ويرسم للحالة القائمة الصورة المرعبة التالية: «إننا نشهد حقاً دمار لبنان ونهاية أمل». ولم يُخفِ المونسنيور خيبة أمله الكبيرة، التي يشاطره إيّاها الفاتيكان، حيال تصرّف الجنرال عون وشخصيته، حتى ولو لم يكن عون مذنباً، في هذه الحالة بالذات.

المجلس الأعلى للدفاع مجتمع برئاسة الهراوي. وحول الطاولة: ميشال ساسين، محسن دلّول، علي الخليل، الياس الخازن، ادمون رزق والعماد اميل لحود الذي يعرض الوقائع ثم يرفض إلقاء مسؤولية المجزرة على عون، كما يطلب منه رزق. ويفضّل مغادرة الإجتماع الذي سيصدر عنه بيان يحمِّل الجنرال عون مسؤولية المجزرة ويتّهم «الضابط المتمرّد وأعوانه» بتنظيمها. من جهة أخرى، يؤكّد واضعو البيان استنادهم الى التقرير الذي رفعه الجيش وقوى الأمن الداخلي.

ويتّصل لحود بإدمون رزق مغتاظاً: «كيف يمكنك الإدّعاء بأنَّ هذا التقرير صادر عنّي»؟

ـ «جنرال، لقد أوضحنا أنه بعد الإستماع إلى تقرير قائد الجيش

وتقرير ضباط قوى الأمن الداخلي، إستنتجنا أنَّ المسؤول هو ميشال عون. إذاً، لست أنت من اتّهم عون، بل قوى الأمن الداخلي».

الأربعاء ٣ تشرين الأوّل.

حداد عام في انطلياس على ضحايا نهر الموت. لم يُدعَ البطريرك والأساقفة الى الإحتفال؛ كما أنَّ الجمهور صاح ساخراً حين ذُكر اسم القاصد الرسولي، الغائب. ذلك أن المسيحيّين العونيّين كانوا يكنّون، في هذه الفترة، كرهاً شديداً لكبار الأساقفة، المفروض أنهم يمثّلون الله على الأرض. إذاً، لن تكون هناك «مهمَّة بوانتي أخيرة». فقد فهم القاصد الرسولي أنَّ هدفه ـ رفع الحصار وتجنّب المواجهة العسكرية ـ متعذّر البلوغ. وعون قال له: «لا ترجع إليَّ بدون كتاب استقالة الهراوي». كذلك، كان الهراوي جازماً كالجنرال: «انتهت الرحلات المكّوكيّة بين بعبدا والرملة البيضاء؛ فلا حاجة بنا إليها».

أما القوات اللبنانية، فألمحت إلى السفير البابوي أن حضوره المأتم قد يعرّضه لخطر الاحتجاز كرهينة بين أيدي الجماهير. وأما وزارة الخارجية الأميركية، فقد اتّهمت على لسان الناطق الرسمي باسمها، رتشارد بوشر، الميليشيا بارتكاب المجزرة، مكرِّرةً شرطها بأنَّ «على الجنرال عون مغادرة القصر الجمهوري وتسليم الشرعيَّة القوات المسلَّحة الموجودة تحت إمرته، وذلك بغية الحدّ من مخاطر اندلاع أعمال عنف مستقبلية».

نحن على بعد عشرة أيام من تنفيذ الحكم بالموت. عشرة أيام من الإستعداد للإنقضاض.

وكورَم خبيث، راح الاهتراء يأكل البنية الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية. لم يكن معروفاً أيّهما سيسقط قبل الآخر، الجنرال مدّعي الشجاعة أم الحكومة ـ حاملة السوط. فالحصار، اللاشعبي، وغير المبرَّر إنسانيّاً، يوشك أن ينقلب ضدَّ فارضيه،والحكم يتزعزع بشكل خطير، بفعل الكلام الجنبلاطي اللاذع. وأكثر فأكثر، أضحى لبنان بلداً آخذاً في التفكّك. بئس الشهرة: فعبارة «اللَّبْنَنَة» دخلت القاموس السياسي الدولي كما «البلقنة» في الماضي. أفلم يحذِّر غورباتشوف من

«لبننة» الإتحاد السوفياتي»؟[٧] وجان بيار شوفينمان وزير الدفاع الفرنسي، القلِق من خطر إنفجار الأمم من الداخل، ألم يصرخ، خلال حلقة حكومية في جوي ـ لي ـ تور: «إنَّ لبنان هو مستقبل العالم»؟.

التظاهرات تتواصل ضد الحصار، الذي أصيب حقاً ببعض الخلل والاختراق، بفضل «الحياد العطوف» لحزب الله وللجنبلاط خصوصاً. ومن جديد، أصبح كل شيء متوفّراً في المنطقة العونيّة، إنما بأسعار جنونية. فالبيضة الواحدة بيعت بـ ١٥٠ليرة، وربطة البقدونس بـ ٤٥٠ ليرة، وكيلو غرام البندورة بـ ٢٠٠٠ ليرة، وليتر البنزين بـ ٤٠٠٠ ليرة.

قبل التدخل، كان الرئيس الأسد يرغب في تسوية بعض التفاصيل: شكليّات طلب المساعدة منه؛ التأكيد بأن المجموعة الدولية، وخصوصاً الفاتيكان، موافقة على الضوء الأخضر الذي أعطته إيّاه أميركا؛ وبصورة خاصة، ضمان عدم تحرّك إسرائيل.

ولكن، من اجل التدليل على أن العملية في سياق التنفيذ، يقوم العميد علي أصلان بجولة تفقّدية على تشكيلة القوات السورية حول منطقة عون.

الأيام الأخيرة السابقة لسقوط الجنرال، تشهد ملامح تقارب غير متوقّعة في الغالب، وتكتيّة في جوهرها، بينه وبين حزب الله والحزب السوري القومي الإجتماعي. «إنها قضية أموال طائلة، وليس لها أية علاقة بالسياسة»، حسبما رأت أروقة الحكم.

ويقول ايلي حبيقة معلّقاً على تبادل الخدمات هذا: «ما لا يفهمه ميشال عون، هو أن الحزب السوري القومي الإجتماعي يستعدّ للعودة إلى المتن، وعندما يقرِّر السوريون الانتقال الى الحسم، فلن يمنعهم من ذلك لا عبدالله الأمين ولا أسعد حردان».

وعن محاولات التقرّب من أحزاب بيروت الغربية التي تقوم بها

(٧) في خطاب له امام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، في ٨ تشرين الأول.

القوات اللبنانية، في موازاة ذلك، يفيد حبيقة[٨] أنها «عمل من أعمال الضغط». فإذا كان جعجع يتوجّه الى القدّيسين الموالين لسورية بدلاً من التوجّه الى الإله السوري، فذاك يعني أنه في وضع سيّء للغاية، وأنه بدأ يفقد توازنه».

الخميس ٤ تشرين الأول.

سفير فرنسا يرجع إلى بيروت، بعدما سبقته رسالة من وزير خارجيته إلى رئيس الوزراء سليم الحص مفادها: «إن رينيه ألاّ يمثّل في بيروت الحكومة الفرنسية» ـ وهو تذكير يهدف إلى مباركة تصرّفات الديبلوماسي، السابقة منها واللاحقة.

فباريس لا يمكن أن تتجاهل في الواقع أن ثمة قرارات هامة اتُّخذت، فيما يخصّ لبنان، بالتنسيق بين واشنطن ودمشق، وانه من المحتمل حدوث أي شيء من الآن فصاعداً. أما انحياز ميتران لسياسة أميركا في الخليج، فلم يكن له ذلك التأثير المتوقَّع من قبل باريس على الدور الفرنسي في بيروت.

في بعبدا، لا يزال عون على «تحليقه»... فيما يسجّل عليه حبيقة «إنَّ خطأ هذا الرجل، هو رفضه الإشتراك في الحكومة. فلو فعل لوحّد الجيش ولحقّق هذا الأخير بيروت الكبرى. عندئذٍ، يكون هو حاضراً للسّهر على حسن التطبيق. إنما للأسف، لا بدّ أن يدفع ثمن الحل غالياً. وسوف نبذل كلّ ما في وسعنا لتحاشي وقوع دمار كبير. بيد أن التسوية، كما يبدو الوضع، سوف تُفرَض بالقوة وسيتضايق الشعب. سوف يبكي عون»[٩].

الإثنين ٨ تشرين الأول.

بوانتي يبعث إلى عون، بواسطة إحدى الراهبات، الرسالة التالية: «التهديد حقيقي هذه المرَّة: سوف تهاجَم خلال أيَّام، وليس في الأمر خدعة. إنما لا تزال التسوية ممكنة». وعرض عليه القبول بحقيبة وزير دولة في الحكومة الجديدة.

(٨) مقابلة مع المؤلّفة، ٥ تشرين الأول ١٩٩٠.
(٩) المرجع نفسه.

فكان جواب الجنرال: «سأفكِّر في الأمر».

في هذا الوقت، كان المهالقون في بعبدا يـدّعون الشجـاعة أمـام عدسات التلفزيون بينما يقيمون اتصـالات سرّية بحبيقـة وجنبلاط لتدبير أمر هربهم بعد خلع عون...

وقلّما كان اميل لحود يُحسَد على موقعه. فهو قلق، وإنما مستسلم لفكرة أنَّ الحل لا يمكن أن يكون إلاّ عسكرياً... وسورياً. وهو أيضاً حانق على عون الذي يفضّل التسليم لسوريـة بدلاً من الشرعيـة اللبنانية، والذي لا يبدو عليه أنه قلق فوق الحدّ من احتمال أن يعود إلى القطاع المسيحي جيش سوري كانت تُطلَق عليـه حتى الأمس القريب صفة «المحتلّ».

الاربعاء ١٠ تشرين الأول.

لم يخطىء وليد جنبلاط بأن رثى لفقدان الاتحاد السوفياتي نفوذه في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط. فموسكو لم تُستبعَد عن القرار الأميركي المتعلّق بلبنان فحسب، بل ان دمشق، حليفتها التقليدية، لم تتكلّف حتى عناء إعلامها بخططها.

فقبل ثلاثة أيام من الهجوم، كان إيغور إيفاتشنكو، القائم بالأعمال السوفياتي في بيروت، يعتقد أن في وسعه التأكيد على «أنْ لا قـرار سوريًّا باستعمال المبضع. وللأسد، في الوقت الحاضر، اهتمامات أخرى. على انَّ الحالة مرشحة لمزيد من الاهتراء، ولن يحصل أي صدام بين الجيشين»[١٠].

الأمر الذي لم يمنعه من انتقاد عون والتعبير عن استغرابه فكرة «إمكان أن يموت الشعب المسيحي لإرضاء طموحات رجل». «فما هو السوء يا تُرى في اتفاقية الطائف؟ وماذا يأخذ عليها الجنرال؟ إن لم تعد المسألة مسألة «احتلال سوري» ولا صلاحيات رئاسية حتى، فـماذا إذاً؟»

الحص في بيته جالس في الصالون الصغير والبسيط، يتأمّل الوضع

(١٠) مقابلة مع المؤلّفة، ١٠ تشرين الأول ١٩٩٠.

ضيّق النفَس. إنه، مرّة اخرى، عرضة لنوبة ربو شنيعـة، مصحوبـة بأوجاع ظهر مضنية. بالطبع، التدخين ممنوع في حضرته.

إنه خائب الأمل، خصوصاً من الجنرال عون. وهو مرهق أيضاً: ففي العشية، صمّم مجلس الوزراء على تنفيذ الحلّ الذي لا مفرّ منه وطلب دعم سورية لعملية عسكرية.

قبل أقل من اسبوع، كان مـوفد من الجنـرال قد قـابل رئيس الوزراء. وهو داني شمعون، صديق الحص منذ أمدٍ بعيد، الذي حمل مقترحات جديدة: الجنرال مستعدّ للإعتراف بالشرعية، وهو يريد وضع حدٍّ لتدهور الوضع، وإتاحـة إعادة تـوحيد الجيش، والإشـتراك في الحكومة بعدما تمَّ إقرار التعديلات الدستورية والتفـاهم على حـلّ الميليشيات.

وبعد أيّام، زاره موفد جديد، ضابط في قوى الأمن الداخلي هذه المرَّة، جاءه مذكّراً باقتراحات عون السابقة مصحوبة بمطالب متعلّقة بعدد من الحقائب الوزارية. وبالرغم من تحفّظه، بعد أن سارع إلى الترحيب بالمسعى السابق، فقد أعلم رئيس الحكومة الهراوي بالأمر، فنصحه هذا الأخير بالإنتظار.

ما إن مضت ثمان وأربعون ساعة حتى قطع عون الصمت. ففي مؤتمر صحافي متَلْفَز، ذمَّ الحكم وتهجَّم على «تشاوشيسكو ـ الحص».

«لقد جرَّبتُ كل شيء مع هذا الرجل، تمتم رئيس الوزراء بصوت متعب. لكنه لا يترك لنا الآن أيَّ خيار: فإما هو وإما نحن. وإن لم يذهب، فعلى الحكومة السلام».

في ذلك اليوم، بُتّ مصير عون في دمشق: فقد دعا نائب الرئيس، عبد الحليم خدام، سفيري الولايات المتحدة وفرنسا ليبلّغهما أن القرار اتُّخذ بالتخلّص من عون. وأوضح لهما أن العملية ستتمّ في الساعات الإثنين والسبعين المقبلة. فعطلة نهاية الاسبوع هي، بالتأكيد، أفضل وقت لشنّ هجوم من هذا النوع، إذ يكون السير في الطرقات خفيفاً، والسفـارات، الكثيرة العـدد في تلك المنطقـة، متوقّفـة عن العمـل، وبالتالي، خالية من الناس.

الخميس ١١ تشرين الأول.

القوات السورية تتعزّز على خطوط الجبهة شرقي بيروت وجنوبّيها، في حين يتّجه آلاف المتظاهرين العونيّين نحو معبر الحدث ـ صفير، على بعد أمتار من مواقع حزب الله.

ورينيه ألاَّ ينذر الجنرال: «نحن متأكّدون من أن الهجوم أصبح وشيكاً». وعرض القيام بمسعى الفرصة الأخيرة، إلاَّ أن عون التزم الصمت التام.

في الجهة المقابلة، تغيَّر البرنامج، ولا بدّ أن يكون حبيقة متكدّراً. إذ لم يكن هو بل أسعد حردان من أُرسل إلى بعبدا ليقول للجنرال إنَّ هذه المرَّة هي الأخيرة فعلاً، وان لا يد ممدودة، بعد اليوم.

وإذ اقتنع عون بأن موعد الهجوم المقرّر هو الجمعة صباحاً، «دعا الشعب اللبناني إلى التعبئة» وقُرعت نواقيس الخطر في القرى. كما صرَّح الجنرال لوكالة الأنباء الفرنسية التي قابلته في القصر: «آخذ التهديد على محمل الجدّ. فأنا مستعدّ للدفاع عن نفسي، ولن أستسلم بسهولة. سوف أستنفر الشعب والجيش على السواء. سوف تُعبَّأ القرى وسيؤدّي كل امرىء واجبه».

وعند الظهر، حلَّقت فوق بعبدا طائرات «مجهولة» الهويّة.

المهم الآن هو تكثيف ستار الدخان بهدف الخداع؛

ويكلّف الهراوي عديله خطّار حدثي زيارة بعبدا ليعرض على الجنرال تسوية النزاع بالحسنى.

وبعد جولة على الهراوي والحص، أعلن القاصد الرسولي للصحافة، مشرق الوجه: «أنا، اليوم، أكثر تفاؤلاً منّي بالأمس».

الجمعة ١٢ تشرين الأول.

الجيش السوري يواصل إرسال التعزيزات إلى المواقع المواجهة لمنطقة نفوذ عون. وينهي، بعد نهار كامل، عملية انتشاره على جبهة الضاحية الجنوبية وفي الجبل.

سفير فرنسا لا يريد التسليم بأنه لم يعد ثمة ما يمكن عمله لمنع المعركة. لذلك، يزور الرئيس الحص على وجه السرعة. فاللحظة

حرجة وخطرة، والحوار دراميّ. سأله: « ألا رجوع عن قراركم؟»

الحص: «هناك مجال بعدُ لحلّ سياسي».

ألاَّ: « وما هو؟»

الحص: «على عون أن يدعو جيشه إلى الإلتحاق بالعماد لحود. عندها نصدّقه.»

ألاَّ: «حسناً، وماذا بعد؟»

الحص: «يعلن انضمامه إلى الشرعية للأسباب الثلاثة التي عرضها هو نفسه عليَّ منذ أيّام: إنقاذ البلاد، إعادة توحيد الجيش والمشاركة في الحكومة بغية حل الميليشيات».

ألاَّ: «لو افترضنا أن ذلك حصل، فماذا سيحدث؟»

الحص: «أدعو مجلس الوزراء إلى الإجتماع، فيتّخذ القرارات التالية: رفع الحصار، الاستقالة، وتشكيل حكومة جديدة يكون عون عضواً فيها».

فيعد السفير الفرنسي بإبلاغ الجنرال هذه الشروط ومحاولة إقناعه.

ولكن، لن يتسنّى له الوقت لذلك. فرنسا لا تخفي قلقها. فالناطق فرنسا لا تخفي قلقها. فالناطق باسم وزارة الخارجية، دانييل برنار، يعلن أنه «ينبغي تحاشي وقوع حمّام دم. لقد اتّصلنا بالجنرال عون مرَّاتٍ عدَّة لنقول له إنَّ مكانه هو داخل مؤسَّسات البلاد الشرعيَّة. فمشاركته فيها يمكن أن تكون حاسمة لتثبيت حكومة اتحاد وطني حقيقيَّة قادرة على تخطِّي الصعاب وتمكين الشعب اللبناني، عندما يحين الأوان، من التعبير بحرّية عن خياراته في شأن مستقبله». ويلمِّح إلى أن الجنرال رفض مع ذلك هذه النصائح.

الولايات المتحدة وإسرائيل، المطّلعتان تماماً على الإستعدادات القائمة، تتبنّيان موقفاً مبدئياً: شهادةً للتاريخ. إذ تعلن واشنطن، على لسان مسؤول في وزارة الخارجية، هو مارك ديلون، معارضتها العمل العسكري، معتبرةً أنَّه «لا يشكِّل حلاً للقضية اللبنانية»، ومضيفةً «اننا بالتأكيد لا نعطي (سورية) ضوءاً أخضر لتطهير الجيب المسيحي».

من جهته، يوري لوبراني، منسّق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان،

يعلن معارضته أي تدخل عسكري سوري ضد عون، معتبراً أن ذلك قد يسيء الى التحالف الدولي في وجه العراق.

أما عون، فقد جمع ثلاثة آلاف من أنصاره في باحة قصر بعبدا ووضع قواته في حالة تأهّب، «مستعدّاً للموت بشرف». وبعد الظهر، بينما كان يخطب في الجماهير، نجا من محاولة اغتيال. فقد أطلق شاب في الثامنة عشرة من عمره، مسلّح بمسدّس تافه من طراز «سميث إند ويسّون» عدّة رصاصات صوبه، لكنّه أخطأه. إذ نجح بعض المتظاهرين، الذين رأوا المراهق وهو يشهر سلاحه، في تغيير اتّجاه الرمي، إلاّ أن أحد حرّاس الجنرال أصيب إصابةً قاتلة. وأُلقي القبض على مطلق النار، الذي اتّضح انه عضو في حزب البعث الموالي لسورية والذي سيطلق الجنود السوريون سراحه عندما يدخلون بعبدا واليرزة.

ايلي حبيقة يذهب لمقابلة العميد سعيد بيرقدار، قائد القوات السورية العاملة في لبنان، ويقول له: «في بعبدا ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص. فماذا ستفعلون؟ ستُلقون على رؤوسهم قنابل زنتها ألف كيلو غرام؟».

ـ «لم يعد بإمكاننا إرجاء العملية. للأسف، سوف يسقط ضحايا»، أجاب الضابط. ويُصاب حبيقة بالذهول. فثمّة ويلات كثيرة تلوح في الأفق. وتخطر له فكرة مجنونة: سوف يكذب على ميشال عون لإنقاذ آلاف الأشخاص الأبرياء الملتصقين بالجنرال، كما سيوضح فيما بعد[١١].

إنه المساء، والهاتف يرنّ عند عون: «حبيقة يطلبك». فينشغل بال الجنرال ويمسك السمّاعة باضطراب. «عندي لك خبر سيُسرّك. فقد قرّر السوريّون أن يمدّوا يدهم اليك مرّة أخيرة. والعميد غازي كنعان مستعدّ لاستقبال أعضاء الجبهة اللبنانية الجديدة». وفجأةً، يشرق وجه الجنرال: «متى»؟

(١١) مقابلة مع المؤلّفة، تشرين الثاني ١٩٩٠.

ـ خلال الساعات القادمة. سوف يتمّ إعلامك في حينه». فتلمع نظرات عون ببريق انتصار، وهو يعيد السمّاعة بانفراج وطمأنينة. الولايات المتحدة واسرائيل أوّلاً، والآن سورية. ما من شك في أن واشنطن وتل ابيب حذّرتا دمشق من أي عمل عسكري. ومع هبوط الليل، يأمر عون بإخلاء المنطقة المحيطة بالقصر وبالطلب الى المتظاهرين العودة إلى بيوتهم... فالهجوم السوري لن يحصل.

بعد مقابلته الحص، رجع رينيه ألاّ إلى السفارة. وعلى الفور، اتّصل بالشخص الذي ينقل رسائله إلى عون طالباً إليه إنذار الجنرال بالإستعدادات السورية ودعوته الى وضع قواته تحت إمرة لحود. فهذا هو الشرط اللازم لتلافي المعركة. وحسب المعلومات التي يملكها، فإن الهجوم سيبدأ في الساعات الإثنتي عشرة المقبلة، وقد اتّخذ انتشار السوريّين ترتيب القتال. كان كل شيء يشير إلى أنهم اعتمدوا تكتيك الاجتياح من الجهات الاربع: سوف تدخل قواتهم إلى المنطقة العونية عن طريق المتن وطريق الشام. ثم تلتقي مع وحدات اخرى قادمة من الشويفات ومن غرب بيروت. هذه المرّة، يريد السفير وثيقة موقّعة من الجنرال حسب الأصول.

كانت الساعة الحادية عشرة ليلاً عندما وصل الرسول الى السفارة حاملاً وثيقة موقّعة من عون، وتتضمّن اقتراح تسوية من تسع نقاط. غير أن توحيد الجيش لم يرد إلاّ في المرتبة الخامسة، إذ يطالب الجنرال اولاً بتشكيل حكومة موحّدة. ففكّر ألاّ أن كل هذه الشروط مرفوضة، ثم أن الوقت لإشعار الحص بذلك بات متأخّراً جداً.

وينام ألاّ قائلاً في نفسه إنه سيقابل رئيس الوزراء صباح اليوم التالي، وقد يتمكّنا معاً من استخلاص شيء ايجابي من المستند الذي أرسله عون. ففي قرارة نفسه، كان السفير لا يصدّق أن هجوماً سورياً سيحصل على رغم التقارير العسكرية.

في بعبدا، لا مجال للنوم. و«ماريشالات الإمبراطورية» مجتمعون حول عون، في القاعة المبرّدة تحت الأرض. جاءوا يتحرّون الأخبار بعد محاولة الإغتيال الفاشلة، وهم يفيدون من المناسبة لتقويم الأمور،

والتداول في الوسائل الآيلة الى تلافي الهجوم الـذي يُعَدّ لـه. لأنهم مقتنعون من ناحيتهم «بالحرب الخاطفة». فمنذ اسبوعين تقريباً، علموا بأمر العمليات الصادر إلى القوات السورية، وهم لا يريدون القتال: فالمعركة ضد جيش لحـود ستكون صراع أخـوة، وضد السـوريّين، انتحاراً. لذلك، حاولوا، للمرّة الأخيرة، إقناع الجنرال بوضع ألويته تحت إمرة لحود، فذاك يعيد اللحمة إلى الجيش، وفي الوقت نفسـه، ينتزع من دمشق كل ذريعة لدخول القطاع المسيحي.

فإذا بعون يطمئنهم: لن يحدث أي شيء، مُظهراً من الهدوء والثقة بالنفس ما حيّر الضبّاط وجعلهم يستنكفون عن إضافـة أي شيء. وعند العاشرة والنصف ليلاً، استأذنوه بالإنصراف.

في ساعة متأخّرة من الليل، يتّصل متعاونون مع الجنرال ليبلغوا إليه هاتفياً، أخباراً مقلقة: إن بعض المسؤولين في القطاع الشرعي (بيروت الغربية) أخطروا عدداً من أصدقائهم العونيّين أن العملية متوقّعة غداً صباحاً. وحوالي منتصف الليل، يحضر الى القصر العقيد عامر شهاب، مدير المخابرات، يرافقه مـدير الأمن العـام، نديم لـطيف، ليبلغ أن الهجوم مُقرّر ليوم السبت، ويقدّم حتى لائحة باسماء الضبّاط السوريّين الذين سيقومون به، مضيفاً أنه من المحتمل أن يتدخّل الطيران في العملية.

وبقي عون جامداً كالصخر، لا يتزعزع. وهكذا، لم تُتّخـذ ذلك المساء أية ترتيبات خاصة، بل أكثر من ذلك: بدأت ثلاث جرّافات تابعة للجيش بإزالة العوائق من طريق الشويفات. فالإنفتاح عـلى الشوف يسير على أحسن ما يُرام.

وإذ شعرت القوات اللبنانية بالهجوم الذي يتحضّر، أشعلت خط المتحف ـ فرن الشباك وقصفت طوال الليل ساحل المتن. حتى أن بعض القذائف أُطلقت على بيروت الغربيـة ومدرج المـطار، بهدف تسخين الأجواء.

الليلة سوداء، مُثقَلة بنذير الفجر.

والكرى، حتماً، لا يـلامس الجفون. فبـالرغم من نهار مشحـون بالإنفعالات، لا يتمكّن عـون من النوم لشـدّة توتّـره؛ إضافـة إلى الاضطراب الذي سبّبته له زوجته ناديا وبناته الثلاث ميراي، كلودين وشانتال. فهنّ مذعورات ولا يُخفين ذلك. أفلم تكن محاولة الاغتيال التي حصلت بعد الظهر إشارةً واضحة ورسالة تعني أن اللعبة انتهت؟

ويعقد الجنرال حاجبيه. هل يمكنه هكذا، بكل بساطة، أن يتجاهل كل الإنذارات: ملاحظات ضبّاطه، معلومات مديرية المخابرات، والآن، التقارير التي يرسلها إليه من حين إلى آخر المراقبون المنتشرون على طول «خط الجبهة الاكثر تقدّماً» والتي تشير إلى تحرّكات عسكرية، خصوصاً في رأس الحرف، تحت بحمدون، وقبالة سوق الغرب؟

هل يمكنه الإستخفاف بالمجازفة التي قام بها بعض ضبّاط جيش لحود، الذين جاءوا يحذّرون رفاقهم العونيّين من العملية التي يُحضَّر لها؟ وبتلك الأخبار التي تتحدّث عن مئات عمليات الفرار في صفوف الجيش اللبناني لجنود آثروا عدم إطلاق النار على جنود لبنانيّين آخرين؟... هل سيعلّل نفسه بعدُ بالأوهام، ويستمرّ في خداع نفسه؟ ولِمَ لا يملك شجاعة مصارحة ذاته: الأميركيّون لا يريدونه... الأميركيّون أقسموا على إسقاطه. وفي الوقت الذي كانت هذه الأفكار تراوده، كان مصيره قد بُتّ، والدليل على ذلك أن شبكة تلفزيون أميركية بثّت أن هذه الليلة ستكون ليلة عون الأخيرة في بعبدا.

كانت الولايات المتحدة قد وجّهت إليه مطلع أيلول رسالةً واضحة: إنتهى دورك. يومها أمل بجنون أن يثنيها عن عزمها أو، على الأقل، أن يحصل على إرجاء للحكم، بتنشيط التظاهرات. غير أنه كان مقدّراً لعون أن يكون الضحية الأولى لأزمة الخليج. على كلٍّ حال، فقد أمهله السوريّون ثمانية أشهر للانضمام إلى مسيرة السلام. ثمانية أشهر بقيت خلالها الجبهات كلّها هادئةً بشكل غريب. إلاّ أنه أضاع عمداً فرصة مؤاتية.

ولكن، أُفٍّ من الأفكار السوداء والتأمّلات الكئيبة، المُحبطة للعزيمة! غداً، يطلع النهار.

عشية ١٣ تشرين الأول، في تلك الليلة التي سبقت السقوط، كانت الألوية العونيَّة منتشرة كالتالي:

ـ الجبهة الممتدة من بكفيا ـ الدوّار حتى الشويفات مروراً بسوق الغرب، موكولة إلى لواء الدعم بقيادة العقيد خازن الخازن، وإلى جانبه عناصر من فوج الإشارة، وموسيقى الجيش وطلاب المدرسة الحربية. كانت هذه الوحدات، تساندها سرايا من اللواء العاشر، موزّعة على طول الجبهة (الخط الاكثر تقدّماً)، وموضوعة تحت قيادة موحّدة.

ـ من الشويفات حتى مرفأ بيروت، في عهدة اللواء التاسع، تعاونه أيضاً عناصر من اللواء العاشر والشرطة العسكرية.

ـ اللواء الخامس بقيادة العقيد شامل موزايا يُمسك بجبهة القليعات «الداخلية» في مواجهة القوات اللبنانية.

ـ اللواء الثامن بقيادة العميد سليم كلاّس موضوع في الاحتياط، وقد تمركز خصوصاً في الضبيّة، على ساحل المتن.

ـ المغاوير موزّعون في المتن، وبعض عناصرهم موجودون على جبهة الدوّار.

الفصل الثاني

السقوط

السبت ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

السادسة و ٥٤ دقيقة.مع تباشير الفجر، تُسمَع أصوات محرِّكات نفّاثة فوق «القطاع المسيحي» المرهق نَعَساً بعد ليلة من العنف. محرِّكات طائرات مقاتلة... السوريّون؟

السوريُّون!

مطارِدات ـ قاذفة. غارة جويّة!

لم يكن سكان المتنين قد تحقّقوا بعد ممّا يجري، إلاّ أن المقيمين في المونتيفردي، وبيت مري، وعين سعادة كانوا أول من شهد عن كثب رقصة الموت التي تنفّذها طائرات «سوخوي».

هل أصيب مسيحيُّو المعقل العوني بالانشداه؟ ليس تماماً. ففكرة حصول هجوم سوري كانت قد انتشرت فيما بينهم منذ بعض الوقت. بيد أنَّ القلق استبدَّ بهم. ذلك أن السيناريو ـ الكابوس الذي عاشوا طويلاً في ظل التخوّف منه، إنما تجري فصوله الآن أمامهم في هذا الوقت بالذات. طوال سنتين، كان الناس يقولون في أنفسهم: «لن يتجرّأوا» وها هم يتجرّأون. وإذا بالناس في غمرة المعركة: اليأس يضيِّق على الصدر، يسرِّع التنفُّس، ثم يصعد الى الحلق ليعشّش في أعماق العيون المُثقلة بالأسئلة. في بعبدا، استفاق الجنرال عون مذعوراً

في السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين. «تبّاً! ما هذا؟» قفز من السّرير، ارتدى بزّته الكاكيّة اللون، وهو لمّا يزل متورّم العينين ـ نام السّاعة الخامسة والنصف ـ ، متغضّن القسمات، منفوش الشَّعر.

ناوله مرافقه الهاتف. على الخط، ضابط من وحدة المراقبة. «سيِّدي الجنرال، هناك اتصالات لاسلكية كثيفة بين السوريّين. لقد التقطنا أوامر بالهجوم، وعلى الأرض، يلاحَظ تقدّم ملموس لمشاتهم نحو خط الجبهة. كما إن مدنيّين من بيت مري يتّصلون بنا ليعلمونا بتحرّكات عسكرية مشبوهة».

في الواقع، كان الأوان قد فات. فالمشاة السوريّون بدأوا الهجوم قبل أن تباشر المدفعية قصفها. ذلك أن «القوات الخاصة» حاصرت دير القلعة، في بيت مري، وهو موقع استراتيجي لأنه يشرف على قصر بعبدا ويطلّ مباشرةً على تلال سوق الغرب.

وما كادت أقدامها تطأ الحرم العوني حتى انقضّت طائرات «سوخوي» بدورها على بعبدا.

«ميشال، صرخ عون منادياً العقيد أبو رزق، قائد الحرس الجمهوري، ماذا يحدث؟

ـ سيِّدي الجنرال، الطائرات السورية تقصف القصر». تسمّر عون في مكانه، شاحب الوجه. «طائرات!» تمتم.

على رغم أن بيروت كانت تلغط بألف إشاعة تغذّيها ألف «تسريبة» حول تدخّل الطيران السوري، فإن الظهور المباغت للمطاردات القاذفة فاجأ اللبنانيين: كانوا يتوقّعونه، تقريباً، دون القبول بتصديقه. غير أن هذا اليوم كان قد بدأ بسوء تفاهم. إذ أن ساعة الهجوم المحدَّدة سلفاً هي السادسة صباحاً. وفي تمام السادسة، كانت قوى لحود الشرعية، على أهبة الحرب، تنتظر التدخّل السوري... ومرَّت الدقائق دون أن يحدث شيء حتى السادسة والدقيقة الرابعة والخمسين، حين انقضّت طائرات الـ«سوخوي» على بعبدا. لماذا مهلة الساعة هذه؟ بكل بساطة، لأن بيروت كانت لا تزال تطبّق نظام التوقيت الصيفي على عكس دمشق...

منذ تلك اللحظة، بدأت المحدلة السورية عملها. وهكذا، أقحمت دمشق طيرانها! فلم يعد في وسع لحود، الذي لم يُخطَر إلاّ بهجوم برّي والذي أدرك أن الغارة الجويّة ستمنح الجيش السوري دوراً اكبر من دور جيشه، غير العمل على تقصير مدة المعركة وثني عون عن الردّ.

إذاً، أغارت الطائرات المقاتلة وراحت تطلق بالونات حرارية فيما هي ترمي قنابلها. وإنعطفت نحو البحر ثم مرَّت من جديد فوق بعبدا، واليرزة، والفياضية والمونتيفردي، مُسقِطةً حمولتها كيفما اتُّفق. فتدخّل السلاح المضاد للطائرات.

استمرَّت الغارة الجوية ثلاثين دقيقة تقريباً، تدخّلت خلالها المدفعية السورية بمختلف أعيرتها.

الساعة السابعة. العميد سليم كلاّس يقفز من سريره ويقول مندهشاً: «طائرات سورية!». كان بإمكانه أن يرى طائرات الـ«سوخوي» من منزله في الحازمية، في الطابق الرابع، الذي يبعد مئات الأمتار، على خط مستقيم، من قصر بعبدا. وكانت القنابل تتساقط حول المنطقة بغزارة.

ثم يرنّ جرس الهاتف. إنه عون.

«سليم، ماذا يحصل؟

ـ تسأل ماذا يحصل؟ الطيران السوري يقصف بعبدا واليرزة. «إنَّهم» فوق رأسك».

لم يُعطِ عون أيّة أوامر. ففهم كلاّس أن الجنرال يستشير قادة الألوية في محاولة لتقويم ما يجول في فكرهم

«سليم، ماذا تنوي أن تفعل؟

ـ لقد قرَّروا الدخول، وسيدخلون. من الأفضل تلافي سفك الدماء. بالنسبة إليَّ، سوف آمر رجالي بالتجمُّع في ثكناتهم، في الضبيّة وانطلياس».

وما كاد كلاّس يعيد سمّاعة الهاتف إلى مكانها حتى اجتاحت قذيفة غرفة نوم أولاده. حمداً لله أنه أرسلهم مع والدتهم الى الولايات

المتحدة. وما إن ارتدى سرواله وخرج من غرفته بسرعة حتى اخترقت قذيفة ثانية الحائط الخارجي للغرفة التي كان فيها.

ثم قذيفة ثالثة. ما من شك إذاً: المنزل مُستهدَف. على الأدراج، كان الغليان على أشدّه. جيران وجنود يتدافعون مهرولين نحو الطوابق السفلى.

الساعة السابعة وسبع دقائق. السفارة الفرنسية. جرس الهاتف يرنّ في غرفة رينيه ألاّ، وينطلق صوت الجنرال مرتجّاً وقلقاً:

«هل تعرف ماذا يحدث؟

ـ أظنّ ذلك.

ـ الطيران السوري يقصفني. هذا يعني أنه لم تعد هناك خطوط حمر. فالسوريّون يقصفوننا بوتيرة جهنّمية. كل الجبهات مشتعلة والقصف يتزايد شيئاً فشيئاً. إنه هجوم شامل.

ـ هل تعرف نوع الطائرات التي تنفّذ الغارة؟

ـ أظن أنها من طراز سوخوي، عشر طائرات ربّما... على كل حال، إنها طائرات سورية».

كان الجنرال مضطرباً على ما يبدو. فطائرات الـ«سوخوي» سبع. غير أن هذا العدد لم يكن معروفاً بعد. وبعد تبادل بعض المعلومات التقنية، وعد السفير الفرنسي «سأرى ما الذي يمكن عمله».

القصف المدفعي ينهمر حول السفارة الفرنسية في مار تقلا، وكذلك على اليرزة، والفيّاضية، والحازمية.

وأخذ رينيه ألاّ يتّصل بباريس شخصياً، وهو مقتعدٌ الأرض بلباس النوم، مسنداً ظهره إلى السرير، بدون سكرتير، وبدون مقسم هاتفي. الساعة السابعة وعشر دقائق ـ الخامسة وعشر دقائق في العاصمة الفرنسية ـ، تمكّن من الإتصال بوزارة الخارجية. فأيقظ مدير مكتب رولان دوما وأعلمه بما يحدث.

كان الفرنسيون يتصوَّرون كل السيناريوهات الممكنة، بما فيها عملية إنزال بالطوّافات خلف خطوط عون، ما عدا تدخّل الطيران. إذ ما كانوا يصدّقون أن شيئاً كهذا قد يحدث، بالرغم من الشائعات.

في الخارج، كانت أصوات الانفجارات مستمرَّة، والجدران، وألواح الزجاج، والأرض تهتزّ بلا انقطاع. وما كاد السفير يضع سمّاعة الهاتف حتى انهالت المكالمات الهاتفية. لبنانيّون. البعض للاستعلام، والبعض الآخر راجياً التدخّل. عدد من مؤيّدي الجنرال، أعضاء من الجبهة اللبنانية الجديدة، وهيئات أخرى اتّصلت به مذعورة ملحاحة.

السابعة والنصف. عون مجدّداً على الخط، يتحدّث بشكل رسمي، كما لو أنه يراجع للمرَّة الأخيرة البيان الذي سيعلنه فيما بعد: «بما أن الطيران السوري دخل المعركة ولم يتحرَّك أحد لمنعه أو التصدّي له، وبما أن الهجوم يُشنّ على كل الجبهات وبما أن متابعة المعارك، نظراً إلى كثافة النيران، لن تؤدّي إلاّ إلى وقوع المزيد من الضحايا والدمار، فإنه ينبغي الحفاظ على الأرواح وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. لذلك أطلب وقفاً لإطلاق النار. إفعل شيئاً، سعادة السفير، لوضع حدّ للمعارك». ثمّ أضاف، هامساً: «أعتبر نفسي مهزوماً».

لم يكن الديبلوماسي ليجهل كم صعُب على الجنرال أن يرضخ لحكم الواقع. «أعتبر نفسي مهزوماً!»: إقرار رهيب بالنسبة إلى عسكري.

«أمهلني بعض الوقت لأقوم بـالخطوات الضرورية»، أجاب ألاّ ببساطة. وعلى الفور، اتّصل بالرئيس الهراوي، بوزير الدفاع ألبير منصور وبقائد الجيش إميل لحود ليعلمهم أن عون يطلب وقف إطلاق النار.

وكما لو أن في الأمر معجزة، تمكّن من الاتصال بكل الجهات: بعبدا، اليرزة، والرملة البيضاء. فهل يصدِّق أن القصف أصلح الخطوط الهاتفية؟!

«هل هو في منزلك؟ سأل رئيس الجمهورية.

ـ كلاّ، لكننا على اتّصال هاتفياً، أجاب الديبلوماسي.

ـ فليُعلن من إذاعته انه يطلب وقفاً لإطلاق النار وليأتِ إليك، في السفارة. لطالما خَدَعنا بحيث لم أعد أثق به».

كان واضحاً أن الرئيس يرغب في قطع خط التراجع على الجنرال والحؤول دون لجوئه إلى مناورةٍ ما.

من جديد إتّصل ألاّ بعون ليبلغ إليه شروط الحكم: «يُطالبون بحضورك إلى هنا، إلى السفارة، للتفاوض في شأن وقف إطلاق النار».

عون: «وكيف أذهب إليك؟ لا سبيل إلى الخروج أبداً».

كان زنّار من النار يلفّ القصر.

عندئذٍ، حاول ألاّ، دون جدوى، الحصول على وقف للقصف، أو أقلّه على جعله متقطّعاً كي يتسنّى للجنرال الوصول إلى السفارة. ثم اتّصل بعون مجدّداً لينقل إليه الرسالة التالية: لا وقف لإطلاق النار طالما لم يبلغ منزل سفير فرنسا.

السابعة وخمسون دقيقة. الجنرال عون يتّصل بمدير محطة «إذاعة لبنان»، رفيق شلالا، في الفنار. وشلالا هو المستشار الإعلامي السابق لأمين الجميل، وقد صار عونيّاً، شأن الكثيرين غيره. «سوف أترك القصر الآن، قال له. أذِع أنني ذهبت الى سفارة فرنسا للتفاوض في شأن وقف إطلاق النار».

السابعة وخمس وخمسون دقيقة. الجنرال يطلب غرفة العمليات العسكرية ويخاطب رئيس الأركان، العميد جان فرح، طالباً إليه انتظار تعليماته.

الثامنة وثلاث عشرة دقيقة. برفقة المقدّم ميشال لحود، والنقيبين نقولا عرموني وحبيب فارس، والملازم أول سمير أبو عيد واثنين من الجنود، يسلك عون أحد أنفاق القصر، ويدخل مع مرافقيه ناقلتي جند من طراز «إم ١١٣».

لقد ترك امرأته وبناته في أحد الملاجىء، مقتنعاً بأن المسألة مسألة دقائق، أو ساعات كحدٍّ أقصى، وأنه سيعود بعد التفاوض في شأن الهدنة.

الثامنة وعشرون دقيقة. الموكب يدخل كالإعصار حرم القنصلية الفرنسية. وللتوّ، يلتقي عون السفير في مدخل دارته. ألاّ يطلب رقم رئاسة الجمهورية. «سيّدي الرئيس، الجنرال في منزلي. أتريد التحدّث إليه؟

ـ لا، أفضّل أن نتناقش من خلالك.

ـ متى سيتمّ تطبيق وقف إطلاق النار؟ فلا جدوى من إضاعة الوقت ما دام الجنرال في منزلي.

ـ سوف يتّصل بك وزير الدفاع».

وبالفعل، بعد دقائق، يتّصل البير منصور ويطالب بأن يأمر عون قواته شخصياً، بواسطة الإذاعة، بالإلتحاق بالعماد لحود ووضع أنفسهم تحت قيادته.

السفير بدأ ينفعل: أفلا يشكّل وجود الجنرال في منزله ضمانة كافية للوعد الُمعطى في ما يتعلّق بوقف إطلاق النار؟

ومنصور يصرّ: يجب أن يُسمَع صوت الجنرال من الراديو؛ وإلاّ، فلا وقف لإطلاق النار. قال هذا ملمِّحاً الى أن الأمر سيكون أكثر صدقيّة بالنسبة إلى جنوده. لكن، من البديهي أن المقصود أيضاً هو إنهاء عون سياسيّاً وإظهاره بمظهر المهزوم. وإلاّ، فكيف يفسَّر هذا الإصرار فيما يصعب تصوّر العسكريّين ملتصقين بأجهزة الراديو والمعركة على أشدِّها؟

إذ ذاك، يدرك السفير الفرنسي وعون أنهما أُوقعا في الفخ. فما تشترطه الشرعيَّة، هو عملية استسلام طبقاً للأصول. وما على الجنرال غير القبول بإطلاق ندائه. غير أنّ الأولوية الآن لوقف المعارك التي غدت عديمة الجدوى. وهكذا، يقتنع عون بالأمر. فيقبض على سمّاعة الهاتف، ويتّصل مجدداً بالعميد فرح.

ـ لا تُفاجَأوا، ولا يستولي عليكم الذعر. سوف أطلق نداءً لوقف إطلاق النار، قال له. من الآن فصاعداً، تتلقّون الأوامر من لحود.

***

الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعون. قصر بعبدا يتّصل بـ«إذاعة لبنان» ويطلب من رفيق شلالا الإتصال بالسفير الفرنسي لنبأ هام. وبعد عدة محاولات عقيمة ـ الإذاعة تحت نيران السوريّين والقوات اللبنانية معاً، والإتصالات صعبة ـ يوفّق شلالا إلى التحدّث مع عون.

لحظة انفعال. ماذا؟ تسجيل النداء الأخير للجنرال عبر الهاتف، وتلقّي بيان استسلامه؟ حسْبنا أن نتصوّر الوجه الشاحب لشلالا

المخلص والنزيه، وصوت عون المخنوق فيما هو يعلن استسلامه «حقناً للدماء، وتخفيفاً للأضرار وإنقاذاً لما تبقّى». حسبنا أن نتصوّر وقع الكلمات لحظة كان الجنرال يطلب من هيئة أركانه تلقّي الأوامر من الآن فصاعداً «من قائد الجيش العماد إميل لحود».

ذاك هو الإذلال لا ينقصه ربما سوى سيف المهزوم يكسره المنتصر على ركبته...

الساعة، الآن، **التاسعة وعشرون دقيقة**. وجلجلة النهار الطويلة تكاد لا تزال في بدايتها.

بأحلاق متشنّجة، وقلوب منقبضة، وبارتعاش يعجز عنه الوصف، استمع اللبنانيون في بيروت الشرقية بخاصة، إنما في الغربية أيضاً، المسيحيون منهم كما المسلمون، مناصرو الجنرال كما اعداؤه الألدّاء - الى النداء المتلوّ بصوت أبحّ، يُعاد بثّه من حين إلى آخر بناءً على طلب الجنرال نفسه. الخوف، القلق، المرارة، الحلم المحطَّم فجأةً، الإستسلام القاسي، الشعور بفقدان الوطن والحرية، الرغبة في الرحيل، وأحياناً، الغضب ضد الذي علّل الشعب بالأوهام، وخيبة الأمل. إنما الإنفراج اللاشعوري أيضاً. كلّ هذا، واكثر منه بكثير، كانت تختلج به القلوب تحت السماء الزرقاء، الساطعة الشمس، في ذلك الثالث عشر من تشرين الأول يوم كان الدم اللبناني يسيل، في معركة أخيرة وعبثيّة. إنقاذاً للشرف...

في الثامنة وخمس وأربعين دقيقة. إنضمّ الضابطان - الوزيران إدغار معلوف وعصام أبو جمرة الى عون في السفارة الفرنسية، مع ضابطين آخرين، من أقرب المقرَّبين إليه: المقدَّم عادل ساسين والنقيب انطوان أبو سمرا.

***

دقائق طويلة مرّت مذ أطلق الجنرال نداءه. كان رينيه ألاّ قلقاً: فالقصف لم يتوقّف. قذيفتان، أُطلقتا من مواقع سورية، اجتاحتا القسم القنصلي كما سقطت أخرى داخل حرم السفارة، فأُصيب اثنان من الحرس بجراح طفيفة. وفجأةً، دوّى انفجار أقوى من سابقاته،

فارتجّت جدران المنزل، وسُمعت أصوات زجاج يتكسّر، وحجارة تتزعزع. وللحال، عصف بالمكان غبار مزعج. «ثمة قذيفة دمّرت الصالون المجاور»، صرخ أحد الحرّاس. فأمسك السفير الفرنسي سمّاعة الهاتف وطلب الرملة البيضاء: «سيّدي الرئيس، لماذا لم يتوقّف إطلاق النار بالرغم من نداء الجنرال؟» فوعده رئيس الدولة أن «كل شيء سينتهي في غضون عشر دقائق».

حينئذٍ، قرَّر الجنرال عون الإتصال مجدَّداً بهيئة الأركان. فأكّد لفرح نداءه وأمْره بالإنضمام إلى لحود. كما أعطى عدداً آخر من الضبّاط أوامر حازمة. ولبرهة طويلة، راح يصرخ موجّهاً أوامر لوضع حدّ للقتال. ثم أقفل الخط. إلاّ ان كل جملة، كل كلمة تلفَّظ بها في الهاتف منذ وصوله الى السفارة تمّ تسجيلها. وهذا الشريط الصوتي الذي يُحتفظ به في مقرّ القنصلية الفرنسية يشكّل الدليل القاطع على ما جرى وقيل ذلك اليوم.

***

ببزّة عسكرية تخفي درعاً واقياً من الرصاص، كان العماد إميل لحود يتقدّم مع رجاله على محور كفرشيما - الحدث - غاليري سمعان. كان جالساً في سيارة رانج روفر، إلى جوار سائقه، مقطّب الحاجبين: فسير العمليات لا يتمّ فعلاً حسبما أُعدّ له؛ إذ كانت الخطة تقضي بأن يندفع نحو بعبدا من الضاحية الجنوبية، مستعيناً بمكبّرات للصوت من أجل طمأنة الأهالي ودعوة العسكريّين في الجهة المقابلة إلى الإلتحاق بالجيش الشرعي، على ان يتابع بعد ذلك نحو وزارة الدفاع، في اليرزة. إذاً، كان ينبغي أن يكون هو في الخطّ الأوّل، أو، على الأقل، أن يصل أوّلاً الى بعبدا واليرزة. ولم يكن مفترضاً بالجنود السوريّين أن يقوموا بفتح أية ثغرة، ولا حتى أن يغامروا بالدخول الى محيط القصر الجمهوري ووزارة الدفاع.

بالتأكيد، إن التنسيق بين الجيشين، السوري واللبناني، لم يتمّ على مستوى القمة. فهو، شخصياً، لم يقابل العميد أصلان عندما جاء الأخير إلى لبنان ليجول على جنوده. غير أن السوريّين وعدوا بعدم

النزول من عالية، حيث تتجمّع غالبية قواتهم، للإتصال بوحداته إلاّ إذا واجهته صعوبات ما. والحال أن ما كان يحدث في تلك اللحظة، هو أن الوحدات العونيّة كانت تقدِّم للسوريّين ذريعة للتقدّم: فهذه الوحدات، على رغم نداء قائدها الداعي إلى وقف الأعمال الحربية، كانت تقاوم بعناد في المتن الأعلى، وخصوصاً في سوق الغرب، الأمر الذي جعل لحود في حيرة: هل هو عمل بعض المغامرين؟ أم أن عون أصدر أوامر سرّية؟ أم أن الجنود لم يسمعوا نداء عون من الإذاعة؟ ماذا تُراها تفعل هيئة أركان عون؟ أوَلم يتّفق قبلاً مع ضبّاطها على عدم إراقة الدماء؟ فلماذا إذاً هذا القصف المدفعي العنيف؟

التاسعة وثلاثون دقيقة. أحد ضبّاط اللواء الثامن يتّصل بالعميد كلاّس لاسلكياً، وهو منفعل: «الجنرال عون لجأ الى السفارة الفرنسية. وقد أمر بالإنضمام إلى لحود».

كلاّس لم يسمع النداء، ولسبب بديهي...«غير ممكن، جورج. الجنرال في القصر.

ـ لا، سيّدي العميد. تحقّق من الأمر».

يطلب كلاّس بعبدا، فيردّ عليه العقيد أبو رزق. «ميشال، أعطني الجنرال.

ـ مستحيل، إنه مشغول.

ـ أتقول هذا لي أنا؟ قلت لك أريد التحدّث إليه.

ـ ذاك... أنه غير موجود. فهو في السفارة الفرنسية».

يقفل كلاّس الخط ويطلب السفارة للتكلّم مع عون. فيقال له إن ذلك مستحيل، وان ليس بإمكان الجنرال تلقّي المخابرات الهاتفية.

«إسمع، ألحَّ كلاس متوجّهاً الى الصوت المجهول. أنا قائد اللواء الثامن وأقول لك إني أريد التحدّث إليه. يجب أن أسمع صوته. ينبغي أن يجيبني».

تردّد ملحوظ في الجهة الأخرى من الخط. وبعد ثوانٍ، يجيب الجنرال.

«سيّدي الجنرال، هل صحيح انك أعطيت الأمر بالإلتحاق بلحود؟ يسأل كلاّس.

ـ نعم، صحيح، يجيب عون بصوت بارد.

ـ أريد أن تكرّر على مسامعي ما قلته في الإذاعة، لأسمعه بأذنيّ. أُريد أن أتلقّى الأمر منك، مباشرةً». فيردّ عون: «سليم، آمرك بأن تتلقّى أوامرك من الآن فصاعداً من العماد لحود».

كلاّس: «الأمر صحيح إذاً؟ إنتهى كل شيء؟» عون: «ليس في يدنا حيلة، فنحن في مواجهة إرادة دولية». ولم يسع كلاّس سوى التمتمة: «حسناً، سيِّدي الجنرال»، قبل أن يقفل الخط ويوجّه النداء التالي الى جنود لوائه: «إن الجيش السوري المتقدّم هو جيش صديق. وجيش العماد لحود هو جيشنا. آمركم بألاّ تطلقوا النار أبداً. إخلوا محاور الطرق الرئيسية وتجمّعوا في ثكناتكم. يُسمح لكم فقط بالدفاع عن أنفسكم. إذا اقترب أحد منكم، أطلقوا عليه النار دون إنذار. وإلاَّ، لا تفعلوا شيئاً».

وإذا بعض المتطرِّفين يعترضون: «نريد القتال، نريد منع السوريين من الدخول».

فيصرخ قائد اللواء الثامن قائلاً: «لن تفعلوا شيئاً البتَّة. فالجنرال عون لجأ الى سفارة فرنسا، وإنتهى الأمر».

الآن، ينبغي الإتّصال بالعماد لحود. لكنّ الأمر ليس سهلاً. فلحود في مكانٍ ما على الجبهة. أخيراً، يلتقط صوته في الجهاز: «نعم، سليم؟

ـ سيِّدي العماد، إنني أنضمّ إليك أنا ولوائي. فماذا تريد مني؟

ـ لا شيء، سليم. حافظ على مراكزك. شكراً.

ـ ثمة شيء آخر بعد. أطلب أن يُصان شرف رجالي. فلن نقبل بأن تُمسّ كرامتنا.

ـ شرفك، يا عميد، هو شرفي»، يجيب لحود ببساطة.

كانت الفوضى تدبّ في هيئة الأركان العونية. وقائدها، جان فرح، لم يأمر بوقف إطلاق النار إلاّ في الثانية عشرة والنصف ظهراً، على رغم أوامر الجنرال. في تلك الساعة فقط، أعلن مصدر عسكري في

اليرزة نهاية المعارك. وفي انتظار ذلك، كانت مهمة الجنود المقاومة. ولحسن الحظ أن القسم الأكبر من الجيش ـ اللواء الخامس، والثامن، والتاسع، وغالبية المغاوير ـ امتثل مباشرةً لنداء عون.

وكان فرح قد حاول عبثاً ـ في اثناء ذلك وقبل أن يأمر بوقف إطلاق النار ـ إعادة إشراكهم في القتال. «ماذا تنتظرون؟ صرخ في ضبّاط قيادة اللواء الثامن. فالعدو يتقدّم على كل المحاور. عليكم بالقتال. أعطوا أوامركم».

فكان الجواب: «سيّدي العميد، إننا نتلقّى أوامرنا من الآن فصاعداً من العماد لحود».

واجه فرح الرفض نفسه من قبل ضبّاط قيادة الألوية الثلاثة الآنفة الذكر. بيد أنّ وحدات صغيرة من اللواء العاشر خصوصاً، منتشرة على الجبهة في مواجهة السوريّين، لم تكن على علم بما حدث، فدفعت ضريبة الدم. كان عناصر اللواء العاشر، واللواء المجوقل، يقاتلون بضراوة، وقد قُطِعوا عن كل شيء، فلم يسمعوا نداء عون، ولم يتلقّوا أيّ أمر بوقف القتال، كما قامت سريّة بهجوم مضاد على دير القلعة، في بيت مري، وتمكّنت من صدّ السوريّين. وفي الدوّار على جبهة بكفيا، أبدى المغاوير مقاومة عنيفة وغير منتظرة في وجه تقدّم المدرّعات. وعلى تلّة «البرنس»، في سوق الغرب، أربك تلامذة المدرسة الحربية، يساندهم بعض جنود اللواء العاشر، القوات المقتحمة. إلاّ أن المأساة وقعت في ضهر الوحش، عند منتصف الطريق بين الكحّالة وعالية، حيث قرّرت سريّة شرسة من اللواء العاشر (السريّة ١٠٢) القتال حتى النهاية. في البدء، تحرّك الرتل السوري من عالية وتقدّم من دون حوادث تُذكر، فوصل على مدى الصوت من الجنود اللبنانيّين الذين رفعوا الأعلام البيضاء لتبديد أية شكوك. فاقترب السوريّون متشجّعين، يرافقهم جنود لبنانيون من اللواء السادس (ذي الغالبية الشيعية). ثم تقدّم أحدهم حاملاً في يده مكبّراً للصوت وصرخ في العسكريّين المتمركزين في خنادقهم: «أيها الاخوان، نحن وإيّاكم جيش واحد. لا نريد مقاتلتكم إستسلموا».

فانتصب ملازم من السريّة ١٠٢، وأجاب: «أيها الاخوان، لو كنتم وحدكم لما قاتلنا. إلاّ أننا لن نستسلم للسوريّين».

وما كاد يتفوّه بهذه الكلمات حتى انهال رجاله بالنيران على الجنود المواجهين لهم، مكشوفين، والذين حصدتهم رشقات المدافع والـ آر. بي. جي. ولم يتمكّن الضبّاط السوريّون من التحكّم بجنودهم الذين حاول الكثيرون منهم التقدّم في اتجاه مستقيم، فانفجرت بهم ألغام خط الدفاع. حينئذٍ، قاموا بالإلتفاف على ضهر الوحش من قرية بسوس حيث انتقموا من المدنيّين. فكانت الحصيلة: خمسة عشر قتيلاً، غالبيتهم من عائلة صيّاح.

وتمكّن السوريّون، أخيراً، من التغلّب على مقاومة الجنود اللبنانيّين في ضهر الوحش، فبدأت تصفيتهم عندئذٍ بدون محاكمة... أُبيدت السريّة ١٠٢، ولم ينجُ منها غير نفر واحد. وحده مستشفى بعبدا الحكومي إستقبل ٨٠ جثة لجنود لبنانيّين، أيدي غالبيتهم مربوطة خلف ظهورهم، فيما الرأس والصدر يخترقها الرصاص.

كذلك، كلّفت معركة سوق الغرب الجنود السوريّين أكثر من مئة قتيل.

ذُعر لحود. فالأحداث اتّخذت منحى مأسوياً. لقد بدأ الجيش السوري انتشاره في المنطقة الشرقية تحت وابل من الرصاص وغطاء مدفعي كثيف. وانتفاضة العونيّين أعطته الذريعة للإنحدار نحو بعبدا واليرزة.

كان القائد العام حاقداً بوجه خاص على العميد فرح. وما إن اصطدم السوريّون بجيوب مقاومة، حتى اتّصل لحود برئيس اركان عون: «جان، لا نريد حصول معركة. هذا ما اتُّفق عليه. أعطِ أوامرك بوقف إطلاق النار.

ـ حضرة العماد، الإتصالات مقطوعة، ولا يمكنني إرسال أيّ أمر، أجاب فرح.

ـ وماذا عن أجهزة الاتصال اللاسلكية؟.

ـ إنها لا تعمل».

القوات اللبنانية أفادت من طوفان الحديد والنار الذي ينهال على المنطقة العونيّة لتقصف، من جهتها، مواقع جيش عون على الساحل، وكذلك مناطق القتال، في المتن الشمالي والحازمية، حيث منازل الضباط الواقعة في خط تسديدها منذ وقت طويل. كما أنها لم تتردّد في قصف سفارة فرنسا التي صار الجنرال عون ضيفاً عليها. ويبدو أنّ القذيفة التي دمّرت صالون منزل السفير أطلقتها مدفعية «القوات».

إلاّ أن لحود متيقّظ. فليس من الوارد عنده أن يترك القوات اللبنانية تستغلّ الوضع لتحقيق مكاسب عسكرية. لذا، أمر الوحدات العونية في المتن بالمحافظة على مواقعها. وفي البلاغات الصادرة عن وزارة الدفاع، كان قائد الجيش قد حلّ محلّ سلفه من الآن فصاعداً في التعاطي مع ميليشيا سمير جعجع. «مواقعنا في المتن تتعرَّض للقصف»، جاء في أحد هذه البلاغات الذي حذّر «العناصر المخلّة بالأمن من ردّة فعل سريعة من قبل الجيش».

السّاعة التاسعة والنصف، وصلت أولى وحدات «القوات الخاصة» السورية التابعة للعميد علي ديب الى مشارف بعبدا، يرشدها المقدّم عصام عطوي، قائد اللواء السادس اللبناني. وبعد ساعة من الوقت، دخل السوريون القصر وخيّموا في باحة «بيت الشعب». ولّما كانت القوات اللبنانية غير عالمة بتقدّم المشاة السوريّين، فقد استمرَّت تقصف بعبدا بمدفعية من عيار ١٣٠ ملم، موقعةً ما يقارب العشرين قتيلاً في الصفوف السورية. فكان لا بدّ من أن يتّصل أحد نقباء «القوات الخاصة» بالميليشيا لتوقف القصف.

وما لبث علي ديب أن دخل حرم القصر. كان هو القائد الذي التقاه فريق «باري ماتش» في الأروقة ظانّاً أنه لحود، إذ لم يصل هذا الأخير إلى القصر إلاّ بعد ست ساعات. والعميد ديب أيضاً هو الذي قال للصحافيّين الفرنسيّين: «أنا، لست شيئاً هنا»، بفرنسيّة متعثّرة يفخر بها، تعلّمها في الكلية الحربية الفرنسية حيث تلقّى علومه.

كان ديب مسروراً. فقوّاته تقدّمت بسرعة، خصوصاً على طريق دمشق، وكذلك مدرَّعاته في اتجاه القصر، لا سيّما من الشويفات وغاليري سمعان. صحيح أن بعض الأخطاء ارتُكبت، خصوصاً في دير القلعة، عندما قصفت المدفعية السورية موقعاً احتلّه المشاة. بيد أنّ العملية، في مجملها، تمّت بشكل جيّد.

كان علي ديب يودّ أن يرى تأثير استعمال الطيران. فراح يطوف بالأماكن التي قصفتها الـ «سوخوي»: بعبدا، الفياضية، اليرزة والجمهور. وكان الطيّارون قد قصفوا القصر والمباني العسكرية، بالإضافة الى معهدين، الأول للآباء الأنطونيين في بعبدا، حسبوه وزارة الدفاع، والثاني للآباء اليسوعيّين، في الجمهور، وهو يُعدّ، منذ سنين، زينة الوجود الفرنسي الثقافي في لبنان، مما ألحق بكل من هاتين المؤسستين خسائر مادية تقدَّر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار.

العاشرة وخمس وأربعون دقيقة. رفيق شلالا يطلب السفارة الفرنسية. إنه مضطرب. فمذ بثّت الإذاعة نداء الجنرال، والهاتف ما انفكّ يرنّ. كانت الشتائم والتهديدات تنهمر. مؤيّدون للجنرال وضبّاط من كل الرتب غاضبون يطالبون بوقف بثّ النداء. فقد أصيبت معنويات العونيّين في الصميم، وهم لا يريدون تصديق خبر الإستسلام.

تمكّن شلالا من التحدّث الى الجنرال وأبلغ إليه ردَّة فعل هؤلاء وأولئك. لكنّ عون كان حازماً: «قُل للّذين يضايقونك إنك تنفّذ أوامري». وأضاف: «لا تخشَ شيئاً. وحالما يتمّ تثبيت وقف إطلاق النار، سأتّصل بك من القصر». كان ذلك آخر اتصال بين الجنرال والخارج.

لم يكن عون يعرف بعد أنّ كلَّ شيء انتهى. ففي الحادية عشرة، احتلّ السوريون وزارة الدفاع، يتقدّمهم المقدّم اللبناني عطوي. وسرعان ما ألقوا القبض على كبار الضبّاط اللبنانيّين الذين يهمّهم أمرهم. إذ إستُدعي الى اجتماع كل من مدير المخابرات العقيد عامر شهاب ومساعده كرم مصوبع، والمقدّمون فايز كرم، وفؤاد الأشقر

(أحد أهم موفدي الجنرال عون إلى عدَّة دول ومخابرات خارجية)، وتوفيق ضومط وصلاح منصور، والعميدان فؤاد عون ولويس خوري، أحد مرافقي الجنرال، وقُبض عليهم تباعاً عند حضورهم إلى الغرفة الكبيرة حيث كان السوريّون في انتظارهم. وبعد ساعتين، أصبحوا جميعاً في عنجر قبل أن يتمّ نقلهم الى سجن المزّة في دمشق. ثم انضمّ اليهم لاحقاً ضابطان آخران: العقيد موزايا، قائد اللواء الخامس، والعميد حاكمه، قائد اللواء العاشر. فقد دُعي الواحد تلو الآخر لتناول فنجان قهوة في شتورة مع الضبّاط السوريّين قبل اقتيادهم إلى المزّة. إلاّ أن العميد كلاّس، الذي دُعي بدوره لشرب فنجان قهوة، في المونتيڤردي هذه المرّة، مع العميدين سعيد بيرقدار وغازي كنعان ـ أعلى مسؤولَيْن عسكريَّيْن سوريَّيْن في لبنان ـ ومع العميد اللبناني ابراهيم شاهين، كان اكثر حذراً واعتذر بأدب عن تلبية الدعوة. ولن يُطْلَق سراح الضباط الموقوفين إلاّ في ١٠ آذار ١٩٩١.

العميد ديب يعود الى القصر، بعيد الظهر، وكان الجنود السوريّون منهمكين في الأروقة، يفتّشون في الأوراق، فيما آخرون يأكلون «سندويشاتهم» أو يحضّرون القهوة على مواقد تضرم نارها صور الجنرال المهزوم.

أحد الملازمين يركض لملاقاة ديب: «لقد اكتشفنا في الملاجىء حرساً ونسوة، بينهنَّ زوجة الجنرال عون».

ديب يسرع الخطى، يتعقَّبه ايلي حبيقة الذي وصل في أثناء ذلك إلى بعبدا. وفي الطبقات السفلية، يسود هرج ومرج. الجنود السوريّون يحيطون بعدد من الضبّاط اللبنانيّين ويدفعونهم بقوة. وبين هؤلاء، ينتصب قائد الحرس الجمهوري، العقيد ميشال أبو رزق، بقامته المديدة، وبرأسه المستدير ووجهه البشوش الذي تزيّنه النظّارات. فهذا الضابط، ذو المشية المخلّعة، والقدوة في النزاهة والإخلاص والشجاعة، حافظ على رباطة جأشه إبّان الغارة الجوية، ثمّ عندما دخلت القصر طليعة الجيش السوريّ. بفضله، لم يعبر أحد باب الملجأ حيث توجد ناديا عون وبناتها. وهو الذي دافع عن

الشابّات المتطوّعات العاملات في مكتب إعلام العميد أرصوني، كما منع السوريّين من التعدّي على الحرس والجنود الماكثين في القصر. هذا الضابط عامله العميد عيد بكياسة، وسلّمه مع جنوده، بكل احترام، الى العماد لحود.

في حضرة زوجة الجنرال عون، تقدَّم قائد القوات الخاصة السورية خطوةً، ثم انحنى باحترام وقال: «أعتذر عن دخولي عليكِ هكذا. أنا معجب كثيراً بالجنرال، ذلك الجندي المقدام. لكن، من المؤسف ان شخصاً بمثل شجاعته أعلن علينا الحرب. كان مدعاةً لفخري لو كنت في عداد أصدقائه. سيّدتي، إحملي معك ما تبغين. إلى أين تريدين الذهاب؟»

أجابت نادية عون، منتصبة القامة: «لن أكون بحاجة إلاّ الى بعض الأغراض الخاصة. وسأذهب مع بناتي الى السفارة الفرنسيَّة».

وبعد ساعتين، كان ايلي حبيقة، الذي حضر هذا المشهد الغريب، قد شكّل موكباً من سيّارتين: الـ «ب. إم. ف» التي استعادها من القصر و «رانج روڤر»، تكوَّمت فيهما عائلة الجنرال. كما أخرج حبيقة، تحت حمايته، العاملين في القصر الرئاسي السابق. عندئذٍ، بدأت عملية نهب القصر...

وصل الموكب الى مقربة من السَّفارة الفرنسية. فلم يُخفِ رينيه ألاّ دهشته لرؤية حبيقة في عداده، وكان قد أُخطر بمجيء عائلة عون، فوقف ينتظرها عند المدخل. تقدَّم المستشار كوربان لاستقبال الواصلين. ونزل عون الى الفناء، ثم أسرع نحو امرأته وبناته. كان حبيقة واقفاً بعيداً عنهم، وإذا بالجنرال يصافحه دون أن ينطق بكلمة.

وبعد قليل، حين أعرب السفير عن دهشته من تدخُّل حبيقة، أجاب عون ببساطة، كمن يتحدَّث الى نفسه: «لقد وفى ديني عليه».

***

لم يتوقَّف إطلاق النار تماماً إلاّ في وقت متأخّر من العصر حيث تمّ القضاء على آخر جيوب المقاومة العونيّة. رسميّاً، أوقعت المعارك مئتي

قتيل، بين عسكري ومدني، وأكثر من سبع مئة جريح.

والواقع أن النتيجة كانت أفدح من ذلك، إذ يُحكى عن وقوع ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ قتيل وجريح في صفوف الجيش السوري وحده.

أما المشاركون في العملية العسكرية فيزيد عددهم عن ١٠ آلاف رجل بينهم ٦ آلاف سوري.

عندما وصل العماد لحود إلى بعبدا واليرزة والفيّاضية، كان الجيش السوري قد استولى على كلّ الوثائق والملفّات التي تهمّه. ونُقلت الى دمشق المعطيات المخزَّنة في كومبيوتر الفياضيّة الضخم ومعلومات في غاية الأهمية والسريَّة.

كان خطأ المسؤولين عن هذه الوثائق أنَّهم لم يتلفوها منذ اللحظة الأولى للهجوم.

***

١٣ تشرين الأوَّل ١٩٩٠، كان «يوم المخدوعين»، من نواح عدة، وضحيّته الرئيسية هو الجنرال عون طبعاً. لكنه ليس الوحيد: ففرنسا والعماد لحود، خُدعا أيضاً، بدرجات متفاوتة.

لقد خدع الجنرالَ عون:

- السوريّون، بواسطة حلفائهم، لاسيّما إيلي حبيقة الذي طمأنه عشيّة ١٣ تشرين الأوَّل؛

- الإسرائيليون الذين أعلنوا، على لسان أوري لوبراني، في ١٢ تشرين الأول، معارضتهم لأي تدخّل عسكري سوري ضد المنطقة المسيحية، واكتفوا في اليوم التالي بمراقبة قصف الـ «سوخوي» لبعبدا، من طائرات الـ«ميراج» التابعة لهم التي حلّقت فوق مسرح العمليات على علو ١٠ آلاف قدم مصوِّرةً المشهد بعناية.

- الأميركيون الذين أنكروا، عشية الحدث أيضاً، أن يكونوا قد أعطوا سورية أي ضوء أخضر للقيام بعمل عسكري.

وعن هذا الموضوع، سيقول الرئيس الهراوي في وقت لاحق: «لا ضوء أحمر ولا ضوء أخضر»... ماذا إذاً، ضوء برتقالي؟ لنكن واقعيِّين:

فاستعمال الطيران كان بالنسبة إلى سورية امراً مليئاً بالمخاطر وتترتّب عليه عواقب جسيمة بحيث يصعب علينا أن نتصوَّر - والواقع أننا لا نتصوَّر أبداً - لجوء الرئيس الأسد إليه من دون موافقة صريحة من واشنطن، وتالياً من إسرائيل. وقد عُلم في ما بعد أن هذا الإتفاق كان محدَّداً لجهة الزمان - يوم ١٣ تشرين الأول - والمكان - بعبدا ومحيطها المباشر - ونوع الطائرات - سوخوي أو ما يعادلها - وعددها. وهذا كلّه هو ما كانت تصوّره الطائرات الإسرائيلية للتأكّد من عدم الإخلال بالشروط والتذكير بأنها سيّدة الجوّ.

- بعض الدول التي يعتبرها لبنان صديقةً، والتي جعلت عون يعتقد أنه محميّ بـ «خط أحمر» لا يمكن تجاوزه؛ هذا، على الأقلّ، ما يراه الرئيس الحص[٢].

- الهراوي الذي طالب، بعد وصوله إلى سفارة فرنسا، باستسلامه دون قيد ولا شرط؛

- رئيس أركانه الذي لم يبلّغ أمره بوقف إطلاق النار.

أخيراً، فإن عون خدع نفسه بنفسه، بإصراره على اعتبار نذائر سقوطه دلائل على استمراره في السلطة. ذلك أنه لم يحسن تقدير الأخطار المحدقة به، والتحوّلات الظرفيّة، والضربات المفاجئة التي تتهدَّده.

وحين سيدرك حجم أخطائه، ويقرأ بشكل أوضح مواقف مختلف المشاركين في اللعبة، سيكون قد فات الأوان.

فهو، بلجوئه إلى سفارة فرنسا رغماً عنه، سيجد نفسه محاصراً فيها، وسجيناً فعلاً، لأكثر من عشرة أشهر، مسبِّباً الحرج لخصومه اللبنانيّين كما لحاميه الفرنسي، في عزلته القسرية أوّلاً، ثمَّ في منفاه الفرنسي، منذ ٢٨ آب ١٩٩١.

أما الطريقة التي خُدعت بها فرنسا فهي أكثر براعةً. لقد قيل الكثير عن أن الأميركيّين خدعوها، وهو أمر غير مؤكّد. فباريس لم

(٢) مقابلة مع المؤلّفة، ٣١ آذار ١٩٩١.

تكن تجهل عزم واشنطن على نسف «حاجز عون». وبعد إقرار وثيقة الطائف، كانت فرنسا تعرف تماماً أنْ ليس بمقدورها تغيير أية فاصلة في الوثيقة، وأنها لن تحصل في أحسن الأحوال إلاّ على إشراك الجنرال عون في الحلّ المحتمل. وهذا أيضاً... لم تكن لتتوهّمه طويلاً، إذ كانت على بيِّنةٍ من الشعور الذي يكنّه الرئيس السوري للجنرال اللبناني. فعندما هدأت الحرب بين المسيحيّين، وكان وضع عون آنذاك حرجاً جداً، تدخّلت فرنسا لدى سورية تكراراً، عبر قناتين: السفير السوري في باريس، والسفارة الفرنسية في دمشق. وكان الجواب في كلّ مرّة أن الجنرال رجل لا يمكن تصديقه والتعامل معه.

وإذ خشيت الخارجية الفرنسيّة ألاّ تكون الرسائل قد نُقلت بوضوح إلى الرئيس الأسد، كلّفت السفير الفرنسي في دمشق أن يطلب مقابلة رئيس الدولة السورية شخصيّاً. فحُدّدت له تلك المقابلة في ما يقارب ٢٠ آب ١٩٩٠. وكانت مفاجأةً للديبلوماسي: ذلك أن محادثه، المعروف عادةً بكياسته وتحفّظه، أبدى ضد «الجنرال» رأياً في غاية الصرامة، حتى أنه تمادى إلى حدّ التلفّظ بشتيمة في معرض الحديث عنه. «هذا الرجل عكروت»، قال، صارّاً أسنانه. وإذ شعر مترجم الرئاسة السوريّة بشيء من الحرج، أخذ على عاتقه تخفيف حدّة هذه الكلمة، فترجمها كما يلي: «هذا الرجل لا يمكن الركون إليه». ولّما انتهت المقابلة، أوضح مترجم السفير الفرنسي له «إن كلمة عكروت تعني حرفياً: قوّاد»...

من النادر أن يخرج الرئيس الأسد عن هدوئه. وبديهي أنه لم يكن يسامح عون على اللهجة المهينة لانتقاداته اللاذعة ضد سورية خلال «حرب التحرير»، لا سيّما عبارته الشهيرة (جداً): «سوف أكسر له رأسه»، في معرض كلامه عن الرئيس الأسد نفسه. وهكذا، أصبح هذا الأخير يعتبر الأمر قضية شخصية ينوي تصفيتها في الوقت المناسب. ناهيك أنّ تصرّفات عون، خصوصاً طرائق انفتاحه على سورية، جعلته نهائياً، في نظر الأسد، شخصاً عديم الصدقيّة.

فإذا كانت فرنسا على علم بنيّات الولايات المتحدة وسورية، فكيف خُدعت إذاً؟ في التفاصيل.

أوّلاً، تدخّل الطيران في المعارك: صحيح أنه حلّق في الأجواء اللبنانية، لكنّ المخابرات الفرنسية ظلّت مقتنعةً حتى اليوم الأخير بأن اشتراكه لن يحصل، وقد أعلمت سفارتها في بيروت بذلك. أما المفاجأة الثانية بالنسبة الى الفرنسيّين، فهي الشرط الذي وضعه الهراوي، لتحقيق وقف إطلاق النار، عندما طالب بحضور عون العاجل الى السفارة الفرنسيّة، حيث وجد نفسه سجيناً. وكان مبعث الاستغراب الثالث: عدم احترام وقف إطلاق النار، على رغم عودة اللحمة نظرياً الى الجيش، واستمرار المعارك إلى وقت متأخّر من العصر، ثمّ دخول الجيش السوري إلى جزء من القطاع المسيحي، هو الجزء العوني؛ وبشكل مستديم. أخيراً، وخصوصاً، كانت المفاجأة الأكبر لباريس منع الجنرال من مغادرة الأراضي اللبنانية، بينما كان يبدو أنه من المسلّم به، ضمنياً على الأقلّ، أن في وسعه الانتقال الى فرنسا دون تأخير، بعدما أخذته هذه الأخيرة تحت حمايتها.

أما في ما يخصّ العماد لحود، الذي سعى بكل جهده وبكل سلامة نيّة، إلى تلافي المعركة مع عون، خشية أن يطيحه السوريّون بالقوة، فكان، بالتأكيد، على علم بالهجوم وتاريخه. وقد أبلغ ذلك إلى بعض الموفدين العونيّين، على أمل أن يضع هذا الأخير وحداته تحت قيادته دون إراقة دماء. بيد أنه لم يكن متأكداً، على رغم الإشاعات التي كانت تروج في هذا الشأن، من أن الطيران السوري سيقصف بعبدا. والواقع أنّه لم يبلَّغ هذا الأمر بصراحة، ولم يكن يتصوّر حدوثه. كذلك، فاجأه الخلل في نقل الأوامر ورفض بعض الضبّاط العونيّين، ومن بينهم رئيس الأركان، الامتثال لهذه الأوامر. إلاّ أنّ كل ذلك كان في نطاق الممكن. أما ما لم يكن ممكناً في نظره ـ وهذا ما يجعل اليوم بالنسبة إليه أيضاً «يوم المخدوعين» ـ فهو دخول السوريّين الى بعبدا واليرزة قبله بساعات، واختفاء وثائق وملفّات في غاية الأهمية.

***

من البديهي أن السوريين كانوا يرغبون كثيراً في مواصلة اختراقهم حتى الأشرفية، والتخلّص من القوات اللبنانية، الذي هو عندهم هدف قديم، يعود إلى سنة ١٩٧٨. بيد أن الولايات المتحدة تدخّلت للحدّ من الأضرار وإبقاء «ورقة جعجع» داخل اللعبة.

***

عند العصر، أعلن وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما أنّ بلاده منحت الجنرال عون اللجوء السياسي. وأشار في حديث إلى شبكة التلفزيون الفرنسية الأولى إلى أنه «اتّصل لتوّه بالرئيس الهراوي ليطرق معه موضوع إجلاء الجنرال عون وعائلته» وان رئيس الدولة اللبنانية سيستقبل غداً الأحد في بيروت سفير فرنسا رينيه ألاّ للتباحث في المسألة. فأبلغ ألاّ إلى عون قرار الحكومة الفرنسيّة. وقد سُرَّ الجنرال بالأمر بشكل واضح، على رغم كونه لم يطلب اللجوء قطعاً.

بناء عليه، وكما لو أنها على جهل بإعلان باريس، اتّصلت القوات اللبنانية بسفير فرنسا لتنقل إليه بلهجة تهديدية الرسالة التالية: «عون هو هتلر جديد (...) وكل عمل من شأنه أن يساعده على الإفلات من حكم الشعب، سنعتبره عملاً غير ودّي لا بل معادياً حيالنا وحيال الشعب اللبناني بأسره».

صباح الأحد، حطّت طائرة فرنسية تابعة لـ«مجموعة الإتصالات الجوية الوزارية» في مطار بيروت لنقل عون إلى فرنسا، مع رفاقه وعائلاتهم. ثم عادت خالية الى لارنكا، بعد ساعتين من ذلك.

وعندما استقبل الهراوي السفير ألاّ، الذي كان يحاول عبثاً الاتصال به طوال بعد ظهر السّبت ومسائه، أبلغ إليه فعلاً، القرار الذي اتّخذته الحكومة اللبنانية عشية ذلك اليوم، والقاضي بمحاسبة الجنرال وإحالته الى المحاكمة.

أما التهم الرئيسية الموجّهة إليه فتسع: التمرّد على السلطة الشرعية المنبثقة من انتخاب دستوري لرئيس الدولة، التعسّف ضد عدد من الضبّاط، انتحال صفات رسميّة، نصب كمين أودى بحياة

عسكريّين موقوفين بصورة غير شرعية، إختلاس أموال عامة، جباية غير مشروعة لضرائب ورسوم عائدة للدولة، مصادرات، خيانة عظمى، قدح وذمّ في حق مسؤولين كبار، بينهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

لم يستطع رينيه ألاّ إخفاء خيبة أمله. وإذ أسقطت صراحة الهراوي حواجز الكلام الديبلوماسي، صاح السفير قائلاً: «وفي النهاية، ماذا تريدون منه أيضاً؟ ثمة طائرة في انتظاره.. كان كل شيء يبدو مسلّماً به، فلماذا هذا التغيير المفاجىء؟»

بالتأكيد، إن علاقات رينيه ألاّ برئيس الدولة اللبنانية ليست مريحة للغاية. وسيتسنّى له التحقّق من ذلك طيلة الثمانية أشهر التي سيقضيها بعدُ في لبنان، ويستضيف خلالها عون ومعاونيه. فهم لن يغادروا البلاد إلاّ بعد رحيله. ثمّ إن ألاّ قال للهراوي بصراحة: «سوف يخلفني في مركزي خمسة سفراء أو ستّة دون أن يتغيَّر موقفنا». ذلك أن فرنسوا ميتران كان قد جعل من القضية «قضية شرف».

مع انقضاء الأسابيع والأشهر، خفَّت رغبة الحكم في إحالة عون الى المحاكمة. لأن فتح «ملفّ عون» كان سيفجّر في الواقع أزمات خفيّة، ولم يكن في نيّة الهراوي، السياسيّ البارع، أن يدشّن عهده بمحاكمة يكون متّهماً فيها، إضافةً إلى جنرال شعبيّ للغاية، عدة ضبّاط، وفي النهاية، نصف الجيش الذي عاد الى حضن الشرعيّة، بصرف النظر عن التحدّي الذي ستشكّله هذه المحاكمة لقسم مهم من الرأي العام.

ثم إن وليد جنبلاط، المشهِّر الحقيقي بالطبقة السياسية، لم يتردّد في اتّهام المتّهِمين: «هؤلاء الذين يتّهمون عون اليوم، هم أبعد من أن يكونوا مثالاً للفضيلة».

والحال أن الحكم اللبناني، قبل أن يسمح برحيل الجنرال، صاحب الشعبية الواسعة، الى منفاه الفرنسي في ٢٨ آب ١٩٩١، أكبّ على تحطيم صورته بعد تحطيم سلطته مجتهداً لتحقيق ذلك في القضاء على سمعته كرجل نزيه.

وهكذا، كشف رئيس الجمهورية، في مؤتمر صحافي عقده في ٢٥

تشرين الثاني ١٩٩٠، أنه تمّت استعادة ٥١ مليون دولار موزّعة على نحو عشرة مصارف إلاّ أن ما يزيد عن ٢٥ مليوناً أُخرى قد حُوِّل إلى الخارج.

محاولة لا طائل تحتها: فإذا كان الكثير من أنصار عون - وهم لا يزالون عديدين - مستعدّين الآن للإعتراف بأخطاء معبودهم، فلا أحد منهم مستعدّ للتسليم بأنه يمكن أن يحوم أيّ ظل من الشكّ حول نزاهته؛ خصوصاً وأنهم يعتبرون الأشخاص الذين خلفوه غير جديرين بتنصيب أنفسهم قضاةً.

كان الهدف المحدّد تحويل عون الى «جثّة سياسية». فهل أُنجزت المهمّة؟ لقد حُسبت مدّة نفيه الدنيا، لخمس سنوات منتهية في ٢٨ آب ١٩٩٦، بحيث يكون تمّ انتخاب الرئيس المقبل للجمهورية - سنة ١٩٩٥ - ويكون قد وطّد سلطته قبل أن يتمكّن عون من العودة الى لبنان. في ٢٠٠٢ ...

الخاتمة

«والبقية خاتمة ليس إلاّ، حسب تعبير شكسبير. إعادة توحيد الجيش، تحقيق بيروت الكبرى، إحياء عمل الوزارات، استعادة المرافئ، تشكيل حكومة اتحاد وطني، حلّ الميليشيات، عقد معاهدة لبنانية - سورية، تعيين نوّاب لإكمال عدد اعضاء المجلس النيابي وإرسال الجيش إلى الجنوب: كل هذا كان لا بدّ أن يحصل بمجرّد إزاحة عون، فكلّه كان «مكتوباً» في اتفاق الطائف.

وقد كُتب فيه أيضاً إن القوات السورية ستتجمّع في البقاع على أن تلي ذلك محادثات بين بيروت ودمشق لبحث شروط الانسحاب النهائي للجيش السوري. لكنّ هذه مسألة أخرى. فالمعاهدة اللبنانية - السورية تجاوزت، بمضمونها، نصّ اتفاق الطائف وروحه، وحلّت محلّه تقريباً، تحت شعار التنسيق، في شأن السياستين الخارجية والدفاعية. وقد تأكّد ذلك بمناسبة حدث هام، هو مؤتمر السلام في مدريد، حيث كانت التبعية اللبنانية ازاء سورية كاملة؛ بل بالأحرى، مسلّماً بها. وفي هذا السياق، تصبح السيادة مفهوماً نسبياً. على أي حال، فإن الطائف، حتى قبل أن تجيّر سورية هذا الاتفاق لصالحها، هو إنكار لحقّ الشعب في التعبير عن رأيه، فيما السيادة وحرية التعبير هما الصفتان الأساسيّتان المكوِّنتان للأمة. وللوصول إلى هنا، وجب على دمشق أن تصبر زهاء نصف قرن من الزمن: ١٩٤٣ - ١٩٩١.

هل كان ذلك أمراً محتوماً؟ تُرى، هل عانى مسيحيّو لبنان خلال ستة عشر عاماً حروباً ـ تسبّبوا في أغلبها ـ مع ما حفلت به من مصائب وويلات وخراب ودمار، من اجل لا شيء؟ وما دام الأمر كذلك، ألم يكن من الأفضل لهم، منذ البداية، أن يرضخوا للمشيئة السورية ويتجنّبوا هذه الجلجلة الطويلة والدموية؟ والمقصود هنا هم الموارنة بوجه خاص. ألم يكن من الأجدى التفاهم بفطنة، وبكلفة أقلّ، مع «الشقيقة سورية»؟ كلّما كان المسيحيّون يتأخّرون، كلما كانت تزداد التنازلات المطلوبة منهم؛ واخيراً، تمّ الحصول عليها بعد أن أنهكتهم انقساماتهم وباتت هزيمتهم السياسية تامة.

المسيحيّون هم آخر من يحقّ لهم الاحتجاج. فكل ما يحدث لهم اليوم ـ فقدان النفوذ السياسي، تقلّص البنية الاجتماعية وإفقار ـ يتحمّلون هم مسؤوليته الأولى. ولعلّه من الجائز القول إنهم سعوا إليه. ذلك أنهم، بمفارقة مرعبة، لم يبدوا تضامناً، إلاّ ظاهرياً وتكتياً، على أي مستوى كان وفي أي مجال كان. فالزعماء المسيحيّون كانوا دائماً، مستعدّين للتحالف مع «العدو»، أياً كان، لسحق خصمهم داخل طائفتهم.

كانت هذه بخاصة حال آخر قائدين مارونيّين، ميشال عون وسمير جعجع، اللذين أعطيا إشارة الإطباق على ما يسمّى عادةً ـ وخلافاً للصواب غالباً ـ «المارونيّة السياسية»: عون، بإتاحته للسوريّين الوقت والفرصة للحلول محلّ الترويكا العربية على الساحة اللبنانية، بينما كان يورّط المسيحيّين ثم يوقعهم في المأزق؛ وجعجع، بإيثاره الانتحار على تفوّق خصمه مع أنه لم يكن ليجهل أنه، بمشاركته في اقصاء الجنرال، إنما كان يقضي على نفسه ايضاً. فالقوات اللبنانية كانت تعتقد أنها تستطيع، بعد سقوط عون، أن تستقوي بالدعم الأميركي للتأثير على عمل الدولة المنبعثة من أنقاضها، وأن تفيد من أقليّة فاعلة في الحكومة الجديدة وتنصّب نفسها المعقل الأوحد والأخير للمعسكر المسيحي. ولكن، عبثاً حاول جعجع، بعد ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، أن يتبنّى طروحات عون ويشنّ حملة اغراء لاستقطاب أنصاره، ويحتجّ

على «سَوْرنة مسيرة الطائف»؛ فقد فات الأوان. ذلك أن دمشق تعامل باحتقار الميليشيا السابقة المجرَّدة من السلاح، بينما تبقيها واشنطن، في أحسن الأحوال، في الاحتياط، لعدم حاجتها إليها في الوقت الحاضر. ولا يسع جعجع أن يتحاشى تفكّك ميليشياه: فهو ايضاً خسر كل شيء، في النهاية، في تجابهه مع عون.

لقد خرج المسيحيّون، والموارنة بخاصة، من صراعاتهم منزوفين. وللأسف، لا بدّ من تكرار القول إن انتهاء المسيحيّين يعني الحكم على لبنان بالزوال. أقلّه على لبنان ما. من هنا المعركة التي يخوضها الفاتيكان وفرنسا في الخفاء.

هل سيتمكّن الجيش من أن يكون حامي السيادة الوطنية، لا باستلام السلطة إنما بمساندة الحكم المدني؟ هوذا، على أي حال، الهدف الذي حدّده لنفسه قائده الجديد، العماد اميل لحود، الذي يسعى بعزم إلى تجديد قواه. وهي مهمة شاقّة يشكّل دمج الألوية حجر الزاوية في التصوّر المعدّ لها: فالألوية الخامس والثامن والتاسع والعاشر لم تعد موجودة، أقلّه بتركيبتها المعروفة في زمن عون، عندما أضحت هي «الألوية المسيحية». فقد أُجريت تشكيلات طاولت أغلب الضبّاط، إذ أنه أُبقي على معظم العونيّين، وأصبحت الوحدات مختلطة، أي متعدّدة الطوائف. إلاّ أن إعادة التوازن إلى الجيش تبدو صعبة جداً بسبب قلّة المتطوّعين المنتمين إلى الطوائف المسيحية.

ومنذ إعادة توحيده، أدّى الجيش اللبناني مهمّتين أساسيتين: الأولى ـ الغاء الميليشيات ـ لم تُثر أية مشكلة خلافاً لما كان يخشاه الكثيرون؛ والثانية ـ تدجين الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب ـ استلزمت معارك حقيقية خلافاً لما كان متوقّعاً بالنظر إلى ضعف الفلسطينيين. فنجح الجيش في فرض نفسه، مكرّساً بهذه المناسبة تلاحمه المستعاد. ولهذا النجاح مدلولات داخلية فحسب. إذ أنه يجسّد مسبقاً الدور الذي سيُعطى للجيش اللبناني، في حال قيام سلام إقليمي، لإخضاع القوى الرافضة المحتملة، من الفلسطينيين وسواهم.

ضمن هذا المنظور، ليس من العجب أن يكون الفلسطينيون قد

شاركوا الجنرال عون مصالحه في حملته ضد سورية، من جهة، واتفاق الطائف، من جهة ثانية. ذلك أن استمرار الانشقاق العوني كان يعني استمرار عجز الدولة اللبنانية وسورية عن القيام بأي عمل جدّي ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان، لأنه لم يكن في وسع سورية أن تتدخّل هناك ولأن الدولة اللبنانية لم يكن لديها جيش. لذا، كان بإمكان عرفات أن يكون مطمئنّاً ـ تقريباً. لكن، بعد إقصاء عون، صار باستطاعة الحكومة اللبنانية، المستقوية بتغطيةٍ وتوجيهاتٍ من سورية، أن تكبّ على وضع الفلسطينيين تحت وصايتها السياسية والعسكرية، لصالحها وصالح حاميها الدمشقي. فالرئيس حافظ الأسد، الذي أفلت منه الفلسطينيون باستمرار، كان يشدّ عليهم الطوق لعدم تمكّنه من السيطرة عليهم. وليس من قبيل الصدفة، طبعاً، أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد حاولت تطبيع علاقاتها مع دمشق، غداة توقيع المعاهدة اللبنانية ـ السورية، بإرسالها اليها وفداً رفيع المستوى برئاسة فاروق القدومي.

إن إزاحة الجنرال عون بواسطة سورية، ثم حرب الخليج، سرّعتا تآكل دور بقيّة البلدان العربية في لبنان، والذي كان قد بدأ على أثر اغتيال الرئيس رينه معوّض، رجل الحلّ الرئيسي حسب اتفاق الطائف. غير أن العرب، المبعدين على الصعيد السياسي، سيحاولون العودة إلى الساحة اللبنانية على الصعيد الاقتصادي، عن طريق الاستثمارات السنّية التي يشكّل رأس حربتها رجلُ الأعمال اللبناني ـ السعودي الثريّ رفيق الحريري.

أما المسيحيّون، الذين تجاوزهم الآخرون في سباق الاستثمار، وبالتالي في اكتساب القدرة الاقتصادية، لعدم ثقتهم في مستقبلهم، وأرعبهم صعود نفوذ بقية الطوائف ـ وازدياد عدد ابنائها ـ، والذين هرّبهم اصلاً الخوف والمأزق والاشمئزاز خلال المرحلتين الأخيرتين من حرب لبنان، ولا سيّما مرحلة ١٩٩٠ النهائية التي تجابه فيها عون وجعجع في صراع ضارٍ على الزعامة، أخذوا يهاجرون. فقلق الفاتيكان كثيراً من هذه الظاهرة. وتفيد احصاءات الكرسي الرسولي أن عدد

المسيحيين الذين هاجروا من لبنان، بين ١٩٧٥ وآب ١٩٩٠، بلغ ٥٥٠ الفاً. ومع أن حركة الهجرة خفّت بعد هذا التاريخ، مع عودة الهدوء إلى البلاد، «فالأرجح أن هذه الأرقام زادت في غضون الأشهر الأخيرة»، حسبما أكّد القاصد الرسولي، المونسنيور بابلو بوانتي. وليس من شأن حالات العودة المسجّلة في ١٩٩١ (بضعة آلاف) أن تغيّر بصورة معبّرة هذا الرقم الذي يعادل اكثر من ربع المسيحيّين.

ولإيقاف النزف، إنبرى القاصد الرسولي من جديد. ففي مداخلة مميّزة امام مجلس الأساقفة الكاثوليك، المجتمع في بكركي يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٠، قدّم «بعض الأفكار» الهادفة إلى منح المسيحيّين «ضمانات ملموسة» في ما يتعلّق بمصيرهم: حرية، استقلال وسيادة، أمن اجتماعي ـ اقتصادي، نظام تربوي، صحة... وإذ شدّد على مسؤولية الكنيسة، فقد دعاها الى «تخصيص بعض أراضيها غير المزروعة للمنفعة الاجتماعية» وإلى إظهار «تصوّر اجتماعي خلّاق وناشط» وابداء «كرم كبير» لإفهام «الذين يريدون الهجرة، بدافع فقدان الأمل، أنها لن تتخلّى عنهم». لقد أصاب بوانتي هنا نقطة حسّاسة بوجه خاص: فالكنيسة اللبنانية هي، فعلاً، ملّاك عقاري كبير، بل أكبر الملّاكين حسب بعض التقديرات. كما ذكّر بوانتي بأن «انقسام الكنيسة هو انتحار للمسيحيّين وضرر يصيب البلاد بأسرها». إن القاصد الرسولي، الواقعيّ، لم يتّخذ موقفاً سياسياً منذ سقوط عون، مكتفياً بتخفيف سخط البطريركية والاكليروس المارونيّين وقلقها، غداة توقيع المعاهدة اللبنانية ـ السورية.

فالمهم، بالنسبة إلى الفاتيكان، هو الصمود والثبات في انتظار ظروف أفضل. وهو، بدعمه اتفاق الطائف، عرف كيف يصبح محاوراً مميّزاً للترويكا العربية. فلو عارض الاتفاق لوضع نفسه على المحكّ، مغذّياً تطرّف المسيحيّين ومسهّلاً أسلمة البلاد المتسارعة. لذلك، يتمسّك الكرسي الرسولي اليوم بالمنطق ذاته ويحاول، عبر انفتاح مدروس على سورية، أن يحفظ للمسيحيّين دورهم في لبنان. فالإبقاء على الوجود المسيحي يتقدّم، في نظره، على كل حملة في سبيل

الاستقلال والسيادة. وهي حملة لن ينجم عنها، كما رأينا مع عـون، سوى تسريع هجرة الطوائف المسيحية.

أما فرنسا، فقد طرأ تطور على تقويمها للموقف. فهي، إذ التزمت بقضية حق الجنرال عون في اللجوء السياسي معتبرةً إيّاها «قضية شرف»، جمّدت في مرحلة أولى ليس فقط كل مساعدة، إنما تقريباً كل نشاط سياسي في لبنان. وبفعلها هذا، كانت تشلّ نفسها مثيرةً أكبر ارتياح لدى سورية طبعاً، إنما ايضاً لدى سواها: فالولايات المتحدة لم تكن مستاءةً من هذا التغيّب السياسي الفرنسي عن لبنان، ولا حتى شركاء باريس الأوروبيّون، وخاصةً الايطاليون الذين كانوا يبتهجون مندفعين بجاذب الفراغ... والسوق.

لا يمكن القول إن فرنسا راهنت على عون؛ فقد أيّدت الكثير من أفكاره وعدداً من مواقفه الاستقلالية النزعة، وكانت ترى بخاصة أنه ينبغي مراعاة تطلّعات الجماهير الشعبية التي تجسّدت فيها. إلاّ أنها وجدت نفسها مع عون في الفريق الخاسر. وهكذا، طوال ستة أشهر - منذ سقوط محميّها في خريف ١٩٩٠ حتى ربيع السنة التالية - تظاهرت بمظهر المُهان في كرامته، و«الحرِد» كما قيل في بيروت آنذاك.

يومئذٍ، لم تخرج فرنسا عن تحفّظها إلاّ لتُصدر أحكاماً متعلّقة بمسائل مبدئية، مما كلّفها انتقاداتِ سورية والسلطة اللبنانية بصورة رئيسية، إنما ايضاً انتقاد التيّار الموالي للسعودية في بيروت. وحصل الإشكال الأكبر في آخر أيار ١٩٩١، عندما أعلن وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما، غداة توقيع المعاهدة اللبنانية - السورية، أن بلاده «تنوي الطلب بأن تقبل سورية، بموجب معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق الجديدة، سحب قواتها التي تحتلّ جزءاً من الأراضي اللبنانية وأن يكون بالإمكان اجراء انتخابات حرّة في لبنان بأسره».

لقد قوبل هذا التصريح باحتجاج عام من جانب السلطة اللبنانية، إذ شجب رئيس مجلس الوزراء، عمر كرامي، ورئيس مجلس النواب، حسين الحسيني، تدخّل فرنسا في الشؤون اللبنانية الداخلية. واتُّهمت هذه الأخيرة، إلى ذلك، بالتناقض في المواقف: أوَلم ترحّب بالمعاهدة

اللبنانية - السورية - وإن أبدت بعض التحفّظات حول تطبيقها - مكرّرة بهذه المناسبة تأكيد التزامها اتفاق الطائف؟ وهكذا، وجد الكي دورسيه نفسه محرجاً بين تأييده المبدئي للطائف ومطالبته باحترام حق اللجوء الى فرنسا الممنوح للجنرال عون؛ فكان هامش مناورته ضيّقاً جداً في جهوده المبذولة لتنصيب نفسه محامياً عن سيادة لبنان وحرية شعبه في التعبير عن رأيه. وتولّد آنذاك انطباع بأن علاقات لبنان «المميّزة» بفرنسا تتقلّص إلى حدّ كبير. في الخليج كما في لبنان، تحقّقت باريس من أن سياستها في عالم اليوم لا يمكن أن تخرج عن الخطّ المرسوم من الولايات المتحدة - إلاّ في بعض التفاصيل والمظاهر؛ أما بروز نهج اوروبي مستقل، ومتوسّطي بخاصة، فهو لا يزال فكرة طوباوية.

بناءً عليه، أجرت فرنسا إعادة تقويم لموقفها، وكفّت عن اعتبار تسوية «قضيّة عون» شرطاً أولياً، كي لا يتجمّد نشاطها في لبنان نهائياً. ولا بدّ من القول إن صاحب العلاقة، بموقفه خلال مختلف مراحل المفاوضات التي كانت تجري في شأنه بين باريس وبيروت، أخذ يزعج السلطات الفرنسية.

على أي حال، بما أن إبقاء عون شبه معتقل في السفارة لم يعد مربحاً لسورية ما دامت السياسة الفرنسية تحرّرت من هذا القيد، فقد تحلحلت القضية فجأةً وحصلت الحكومة الفرنسية في ٢٨ آب ١٩٩١ على «عفو» الدولة اللبنانية عن ضيف سفارتها. فنقلته إلى مرسيليا - بشيء من الإخراج لضمان أمنه.

وهناك، كلّفت بعض الأقوال المتطرّفة الجنرال اللبناني تنبيهاً جافّاً من السلطات الفرنسية؛ كما أشار الرئيس الفرنسي، وهو يدعو الرئيس الهراوي إلى باريس في تشرين الأول ١٩٩١، الى أن قضيّة عون انتهت في نظره؛ ثم إنه لم يمتنع عن إبلاغ ذلك الى ضيفه في تلميحه إلى ما بدا له حنثاً في الوعد المقطوع من الجنرال عون، بعد وصول هذا الأخير إلى فرنسا.

لقد طُرحت - أو على الأصح فُرضت - على عون ثلاثة شروط

أساسية، في مقابل رحيله إلى فرنسا؛ وقَبِل بها: وجوب مغادرة لبنان ضمن ٤٨ ساعة، وهذا ما فعله؛ ثم نفي لمدة خمس سنوات ـ أو بالاحرى إبعاد، يحصل لأول مرّة في لبنان منذ عهد الامبراطورية العثمانية ـ وهو يمضي هذه المدة؛ اخيراً، حظر كل نشاط سياسي في لبنان او الخارج، وفي هذا المجال حاول القيام ببعض المناورات من خلال الصحافة، مما استدعى لفت نظره إلى التزام وعده الصادر عن «رجل عسكري».

ماذا عن «خزينة الجنرال الحربية» التي كثُر الكلام عليها حين كان محتجزاً في السفارة الفرنسية، والتي توقّف الحديث عنها فجأةً عند إطلاق سراحه، وفيما بعد؟ لقد احتفظ بها. فالدولة اللبنانية كانت تطالبه بمبلغ ٣١,٥ مليون دولار، مودع باسمه او باسم أقربائه في الخارج، وهو مبلغ أكّد عون أنه حصيلة هبات مقدّمة له بصفة شخصية. وخلال المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية المضنية التي سبقت ترحيله، جرى الحديث عن تجميد المبلغ المتنازع فيه في «الصندوق الفرنسي للودائع والأمانات» ريثما تبتّ المحاكم القضيّة. لكن، اتّضح أن الأموال لم تعد موجودة في فرنسا، فانتفت بذلك سلطة الدولة الفرنسية في هذا الشأن، واضطرّت الحكومة اللبنانية الى الانسحاب من اللعبة التي كانت نتيجتها موضع شك منذ البداية.

ثمة سؤال أخير بخصوص عون وفرنسا: ماذا كان دور السفير رينيه ألاّ في هذه القضية؟ أساسياً بالتأكيد، وعلى أي حال، مطابقاً للسياسة المحدّدة من قبل باريس. بالطبع، كانت تقارير هذا الديبلوماسي ـ وتالياً تقويمه للموقف والأشخاص ـ أحد العناصر، إن لم نقل أهم العناصر التي حدّدت خيارات فرنسا آنذاك. ومن هذه الزاوية، أثّر ألاّ على سياسة بلاده. لكنه، مع ذلك، كان يطبّق ما تقرّر في الإليزيه والكي دورسيه. وإن كان قد عمل لحلول يكون عون ضمنها، آخذاً في الاعتبار التيّار الذي كان يجسّده، فقد تدخّل ايضاً وبخاصة لدى هذا الأخير لحمله على قبول التسوية. وخلال مهمته الناشطة، دافع ألاّ عن صورة معيّنة لفرنسا: فرنسا الشجاعة، المناصرة

للحريات، المناضلة في سبيل الديمقراطية وحقوق الشعوب، والملتزمة بالعلاقات العريقة الموروثة من تاريخها؛ فأخذ، اكثر من أيّ كان، مبادرات جريئة للحفاظ على لبنان.

هل بالغ في التماثل بحالة الجنرال؟ بالأحرى، إن الشعور الجماعي للّبنانيين، والعونيّين بخاصة، هو الذي آل، طوعاً او كرهاً، إلى مماثلة السفير بضيفه الجبري. فشهادات التعاطف حيال «صديق الجنرال عون» كانت تتدفّق إلى سفارة فرنسا من جميع المناطق اللبنانية ومن اللبنانيّين في الخارج. لذا، مع أن ألاّ أوضح للسلطات اللبنانية، مرّات عدة، أن ما يهمّ فرنسا ليس شخص الجنرال بقدر ما هو تطلّعات الناس، وبخاصة الأجيال الشابة التي تجد نفسها فيه، فإن شيئاً لم يتبدّل. ثم، عندما آن أوان حلّ العقدة، ومع أن فرنسا كانت أعطت إشارات منذ نيسان ـ أيار إلى مقاربتها الجديدة لحالة عون، فإن الحكومة اللبنانية ـ ومن خلالها دمشق التي قلّما كان الديبلوماسي الفرنسي يعجبها هي ايضاً ـ سوف تنتظر إلى أن يرحل هذا الأخير في حزيران ١٩٩١، ويحلّ محلّه خلفه، دانيال هوسون ـ الذي أبقى فوراً على مسافة فاصلة بينه وبين النزيل الذي ورثه؛ ثم إن أيّ تفاهم لم ينشأ بين الرجلين ـ حتى يُستأنف التفاوض حول رحيل الجنرال عون وينجح. فكانت الفرصة مؤاتية جداً لمعاقبة ألاّ على الطريقة التي أدّى بها مهمته، بحرمانه من الشعور بالرضى لكونه قد حلّ «قضيّة عون» قبل انتهاء خدماته في لبنان، الأمر الذي كان يتمنّاه كثيراً. وذات يوم، اضطرّ إلى القول: «صار من الصعب أكثر فأكثر أن يكون المرء صديق اللبنانيين، والمسيحيين بخاصة».

هل أصبح ميشال عون، الغائب ـ المُبعَد ـ، «الجثّة السياسية» التي تمنّاها السلطة اللبنانية؟ إنه يريد أن يكون ـ ويعتقد أنه ـ في احتياط الجمهورية. فمضاعفة العقبات التي يضعها الحاكمون اليوم أمامه تثبت أنهم لا يستخفّون لا بشعبيّته، التي لا يزال حجمها كبيراً ـ من المؤكّد أن انتخابات حرّة ستأتي اليوم، بعد اكثر من سنة على إزاحته، بعدد من النواب العونيّين في الدوائر المسيحية ـ، ولا بالخطر الذي لا يزال

يمثّله، كأنه سيف داموكليس المعلّق فوق رؤوسهم. فهذا الرجل كان، طوال سنتين، الضمير الحيّ للّبنانيين، وليس فقط للمسيحيّين منهم، كما كان في الوقت نفسه رمز كرامتهم الوطنية. لقد كلّفهم غالياً، لكنه أتاح لهم الفرصة لأن يشعروا بأنهم شعب وبأن يظهروا ذلك أمام العالم. إن كانت هذه هي «العونيّة» ـ شعور، نفحة، روح وطنية متحمّسة الى حدّ التضحية، بريئة إلى حدّ الحلم ـ فإذاً، أجل، يمكن القول، باقتباس عبارة الجنرال ديغول الشهيرة: «إن كل لبنانيّ كان، وهو او سيكون عونيّاً». ومن المستحبّ أن يكون كذلك. أما اذا كانت «العونيّة» انقلاباً عسكرياً على الطريقة اللبنانية، وحسابات خاطئة، ورهانات خاسرة، وأوهاماً، وتناقضاً، وخطاباً شعبياً، وتحليلات مُطلقة العنان، وتصرّفات مغامرة، فكان من المحتّم أن تكون الكارثة نهاية الطريق. ويجب ألاّ تتكرّر. اذاً، الروح بدون الرجل؟

سوف يقول البعض إنها فكرة طوباوية، لاواقعية بقدر ما كان عون نفسه. بينما يقول البعض الآخر إن هذه الروح المنفوخة في الشعب هي إرثه: ما سيبقى من عون في تاريخ الأمة اللبنانية، مهما حصل للرجل الذي نُفخت من خلاله، وستبقى متخطّية صروف الدهر وتقلّبات الزمن.

محتوى الكتاب

صفحة



كانتا سنتين مأساويّتين إنما حافلتان بالإثارة. ولفهم ما حدث حقّاً حين كان الجنرال عون في السلطة (٢٢ أيلول ١٩٨٨ - ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠)، لا بدّ من قراءة كتاب كارول داغر. فالمؤلّفة التي كانت آنذاك صحافية في جريدة «لوريان - لوجور»، تعقّبت الجنرال عن كثب، ثم أجرت مقابلات طويلة مع أصدقائه وأعدائه لتعيد تكوين سياق الأحداث.

سواء كنت مع ميشال عون أو ضدّه، فإن كتاب **«جنرال ورهان»** سيقدّم لك مفاتيح أسرار تلك الأيام التي كان مصير لبنان فيها على المحكّ.



٨ دولار